

من دوائر تراثنا

أطام الحرمين
أبي نوح
الشمسوني

عِيَالُ الْأُمَمِ
فِي التِّيَابِ الظُّلَمِ
لَا بَهَامِ الْخَرَمِ بْنِ أَبِي الْمَعَالِي الْجَوْنِي
(المتوفى ٤٧٨ هـ)

تَحْقِيقُ وَدِرَاسَةُ

دكتور
مُصْطَفَى حَسَنِ
دكتور
فؤاد عَبدُ الْمَنِيمِ

دار الدعوة
الإسلامية
١٤٥٥ هـ



من ذخائر تراثنا

مكتبة المفردون

غِيَاثُ الْأُمَمِ فِي الْبَيِّنَاتِ الظُّلُمِ

لِلإِمَامِ الْحَكِيمِ أَبِي الْمَعَالِي الْجَوْنِيِّ

(المتوفى سنة ٤٧٨ هـ)

تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ

لِلدُّكْتُورِ فُؤَادِ عَبْدِ الْغَنِيِّ مُحَمَّدٍ
رئيس جامعة
ذهيبية بمجوس إسلامية

لِلدُّكْتُورِ مَرْصُوفِ حَامِيٍّ
أستاذ مساعد بكلية دار العلوم بالقاهرة
وأستاذ مشارك بجامعة الرازي

ينشر لأول مرة عن أربع مخطوطات

دَارُ الدَّعْوَةِ

للطبع والنشر والتوزيع
إشاعة حقا . محمد بك (الاسكندي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين الذى أرسل رسله بالبينات، وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم ، حيث أرسله بالهدى ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله ، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه ، ودعا بدعوته إلى يوم الدين . وبعد :

فهذا كتاب (غياث الأمم فى التباث الظلم) (١) لإمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ) وفقنا الله تعالى إلى تحقيقه وإخراجه فى هذا الثوب ، بعد ما يقرب من ألف سنة من تأليفه ، لنقدم للباحثين والعلماء والمتخصصين وعامة المسلمين أفكار هذا الشيخ التى تنسم - بالرغم من بعد الزمن وانقضاء السنين - بالحدة كأنها وليدة الساعة . كما جاء الكتاب حاويا جامعا أحكام الشريعة الإسلامية ، فضلا عن وجهات نظره فى شئون الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع الإسلامى .

وقد بدأت صلتنا بالكتاب (٢) منذ عدة سنوات ، إذ رأينا فيه تعبيراً صحيحاً عن موقف شيوخ أهل السنة والجماعة من نظرية الخلافة الإسلامية وما يتصل بها ، ثم اتضح بعد أنه لا ينحصر فى معالجة هذا الموضوع ، بل يتضمن أيضاً

(١) غوث : (الغواث) بالضم والفتح . قال الفراء : يقال أجاب الله دعاءه و (غواثه) و (استغاثه فأغاثه) ، والاسم الغياث بالكسر .

قال أبو عبد الله الحلبي صاحب (المنهاج فى شعب الإيمان) المتوفى ٤٠٣ هـ الغياث هو المغيث وأكثر ما يقال غياث المستغيثين ومعناه المدرك عباده فى الشدائد إذا دعوه ومجيهم ومخلصهم . فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١ : ١١١

(٢) ينظر كتاب (نظام الخلافة فى الفكر الإسلامى) لمصطفى حلى ، دار الانصار بالقاهرة ١٣٨٧ - ١٩٧٧ م وهو فى الأصل رسالة ماجستير (١٩٦٧ م) وكانت المخطوطة أحد المراجع الرئيسية للبحث مستنداً إلى النسخة التيمورية بدار الكتب .

اجتهادات في أمور فقهية وموضوعات أصولية ، حددها المؤلف في المقدمة
بغرضين هما : -

أحدهما - بيان أحكام الله عند خلو الزمن من الأئمة .

والثاني - إيضاح متعلق العباد عند عرو البلاد عن المفتين المستجمعين
لشرائط الاجتهاد (١).

وكان العالم الحليل أحمد تيمور باشا صاحب المكتبة التيمورية قد لفت
النظر إلى المخطوطة ، واعتبرها من نواذر المخطوطات في سياسة الدولة والاجتماع
موصيا بتحقيقها ونشرها منذ قرابة خمسين عاما (٢) ، ولم يستجب أحد منذ
ذلك الحين لتوصيته .

وها نحن أولاء - مستعينين بالله تعالى ، متبرئين من الحول والقوة - قد
استجبنا لندائه وأقدمنا على هذا العمل ، لنضع لبنة في صرح إحياء التراث
الإسلامي وإظهاره للاستفادة منه ، فما أوجبنا للاطلاع على نتاج علمائنا
للاسترشاد به فيما يجد لنا من مشكلات ، وما يعرض لنا من معضلات .

ودافعنا لهذا العمل هو إيماننا بضرورة بعث الحياة في المخطوطات المتوارثة
عن أسلافنا ، وإظهارها في ثوب عصري مع التعليق والتنويه بالمسائل التي
ما زالت تشغل بال المسلمين ، وتتعلق بها مصالحهم في معاشهم ومعادهم ، في
وقت تبحث فيه الأمة عن أصولها بين مختلف العقائد والفلسفات والأنظمة
السائدة على وجه الأرض .

(١) راجع ص ٨٢ من الكتاب

(٢) مقال بمجلة الهلال سنة ٢٩ صفحة ٣٢٢ تحت عنوان (نواذر المخطوطات وأماكن
وجودها) وقال في مقاله الأولى سنة ٢٨ بصفحة ٤٩ (نحن في حاجة إلى نشر كثير من
مطويات القماطر ودفائن الخزائن لإحياء تراثنا الخلف عن السلف والاستفادة من مذكورات
معارفهم ونتائج عقولهم).

وقد أصاب - رحمة الله عليه - فإن تراثنا هو مرآة حضارتنا .

كما لفت نظرنا أنه بالرغم من تنويه المؤلف في مقدمة كتبه ، أنه ليس من غرضه البحث المباشر في قضية الخلافة الإسلامية ، إلا أن معالجته لها جاءت فريدة في بابها ، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى جمع الكلمة ولم الشعث ، ليصبح للأمة الإسلامية كيان لمواجهة القوتين الكبيرتين في عالمنا المعاصر ، وكان المؤلف يلفت نظرنا من وراء عشرة قرون إلى نظام الخلافة ليجمع شتات المسلمين ويوحد شملهم ، مذكرا إياهم بأنهم أمة واحدة رغم كوارث التشتت والفرقة التي حلت بهم ، وأن خليفتهم هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مأمور بتنفيذ شرع الله تعالى حكما وتشريعا ، كتفيذه عبادة ومعاملات ، ذلك أن الأصل — كما يذكر الجويني — وغيره من علمائنا هو خدمة الدين ، فالدنيا خادمة له (١).

وأثارنا أيضا أحد أهداف الكتاب التي تتضح من عنوانه ، فن غرض إمام الحرمين إنقاذ بني البشر مما يتردون فيه من مهوى الظلم والجور ، ولعل اختياره للعنوان يدل على ذلك ، إذ معنى (الغوث) هو الإنقاذ ، و (الالتيث) الحبس والمكث (٢) فكأنه يعلن رغبته في إنقاذ الأمة الإسلامية — باعتبارها خير أمة أخرجت للناس إذا التزمت بشرع الله — من أسر الظلم وأغلاله .

والاهتمام بالتراث سيؤدي أيضا إلى توضيح معالم الحضارة الإسلامية بجوانبها كلها العلمية والفقهية والتاريخية والاجتماعية والثقافية وفقا لما نتوصل إليه من معرفة الكتب والمؤلفات التي أسهم أصحابها في هذه الأنشطة جميعا والكتاب المحقق يمثل بعضا من هذه الجوانب .

وكم من كتب ضاعت أو ألفت أو سرقت أثناء حروب الصليبيين والتتار فأن التركة العقلية الرائعة لأئمتنا العظام ، رمى هولاكو بعضا منها في الفرات ليصنع جسرا تعبر عليه الجيوش ، ورمى الصليبيون بعضا ثانيا في غرب البحر

(١) راجع النص المحقق ١٣٥ : ١٣٨١

(٢) تاج العروس ١ : ٦٤٣ - ٦٤٤

المتوسط ، ونقل عقلاؤهم ألوف الكتب إلى عواصمهم ، يقول الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق رحمه الله (وقد منيت المكاتب الإسلامية من بلايا الإحراق والإغراق والإتلاف التي ساهم بها أعداء العلم على ما هو معروف في التاريخ من هجمات التتار على بغداد ونائية خروج المسلمين من الأندلس ، ونكبات الحروب الصليبية في الشام ومصر وغيرها علاوة على ما غشى الأمة من ظلمات الجهل في عصورها الأخيرة حتى ضاع من بين أيديها كثير مما أبقته تلك النكبات) (١).

وما أمكن إنقاذه من هذه الكتب ظل مكنوزا في دور الكتب فيه المخطوط وغير المخطوط وحسب ، وأصبح المتداول بين الأيدي شيء محدود ، ولعله ليس أفضل الموجود (٢).

والحق أنه إذا وازنا بين الموجود المطبوع بين أيدينا من كتب السياسة وكتاب الغيathi هذا ، اتضح لنا — بلا أدنى مبالغة أو غلو — أنه كان حريا به احتلال مكانة كتابي الأحكام السلطانية لكل من الماوردي والقاضي أبي يعلى الفراء .

ويتضح ذلك إذا صنفنا الكتب السياسية في تراثنا الإسلامي لبيان مكانة الغيathi بين غيره من الكتب .

مكانة الغيathi بين الكتب السياسية :

يمكن بصورة عامة تبويب الكتب التي عاجلت الفكر السياسي الإسلامي إلى دوائر ثلاثة : —

-
- (١) الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين : نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٤٣ - ٤٤ ط المطبعة السلفية ١٣٤٤ هـ
(٢) الشيخ محمد الغزالي : حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي ص ٢٠٧ ط دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧

الأولى - تمثل أصالة الفقه السياسى الإسلامى وبعده عن التبعية الفارسية أو التأثير بالفلسفة السياسية اليونانية، فقد رسم الإسلام بمصدره الكتاب والسنة للسياسة خطة واسعة، وسن نظاماً عاماً، فصرّف علماء المسلمين أنظارهم فى دراسة خطته والتفقه فى نظمه، حيث كانت مناهجهم فى البحث موصولة بها وقائمة على أسسها (ومن المؤلفات على هذا النمط كتاب غياث الأمم لإمام الحرمين، والاحكام السلطانية للماوردى، والاحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى، وكتاب السياسة الشرعية لإصلاح الراعى والرعية لابن تيمية وكتاب الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن القيم، وكتاب إكليل الكرامة لصديق حسن خان ورسالة السياسة الشرعية لإبراهيم بنخشى زاده) (١).

ومنها أيضاً كتب عديدة ما زالت مخطوطة، نذكر أهمها :

تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام للإمام ابن جماعة وله أيضاً كتاب بعنوان (إعانة الإنسان على أحكام السلطان).

وكتاب (تحرير السلوك فى تدبير الملوك) لأبى الفضل محمد الأعرج

وكتاب (المنهاج) للحليمى (المتوفى ٤٠٣ هـ)

وكتاب الدرة الغراء فى نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء لمحمود بن إسماعيل، ألفه ٨٤٣ هـ (٢).

كتاب (الجواهر المضيئة فى الاحكام السلطانية) لعبد الرؤوف المناوى (١٠٣١ هـ) وغيرها كثير (٣).

ويعد إحصاء هذه الكتب وحده خير دليل ندحض به الفرية التى أشاعها المستشرقون والمتأثرون بهم إذ ظنوا أن علماء الإسلام كانوا مجرد نقلة لمؤلفات الفرس واليونان (٤).

-
- (١) محمد الخضر حسين : نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٤٤
- (٢) مخطوطة بيد المؤلف - راجع فهرس دار الكتب المصرية ١ : ٣١٠
- (٣) راجع تقديم كتاب (التحفة الملوكية فى الآداب السياسية) المنسوب للماوردى
- للككتور فؤاد عبد المنعم ص ٥ - ٢٢
- (٤) قارن تراث الإسلام لشاخث القسم الثانى ص ٣٥ سلسلة عالم المعرفة التى تصدر بالكويت
- وعلى عبد الرازق فى كتابه (الاسلام وأصول الحكم) الذى عرق به أجلاع المسلمين فى قاعدة أن الدنيا تخدم الدين وأنه لا فصل بين الدين والدولة، وافترى على علماء المسلمين بقوله (لا نعرف لهم مؤلفاً فى السياسة ولا مترجماً ولا نعرف لهم بحثاً فى أنظمة الحكم وأصول السياسة اللهم ألا قليل لا يقام له وزن) ص ٢٢

الثانية - كتب وضعها رجال الإدارة وأصحاب كتب المواظف والتوجيهات للحكام والولاة ، والإنصاف يقتضينا القول إن الصبغة العامة لهذه الكتب - بعضها أو كلها - كان بمثابة (مرايا الحكام أو الأمراء) ، ومن أمثلتها : كتاب (الأدب الكبير) لابن المقفع وكتاب (التاج) للجاحظ وكتاب الطرطوشي (سراج الملوك) ، وكتاب (المنهج السلوك في سياسة الملوك) الذي ألفه عبد الرحمن بن عبد الله الملك الناصر صلاح الدين يوسف وكتاب (الجوهر النفيس في سياسة الرئيس) تأليف ابن الحداد سنة ٦٤٩ هـ (١) .

الثالثة - كتب الفلاسفة التقليديين أمثال الكندي والغازاني وابن سينا ، وهؤلاء كانوا مجرد نقلة للفلسفة اليونانية ، فاحتدوا أفكارها الميتافيزيقية والفيزيقية والأخلاقية والسياسية. حلوا القذة بالقذة ، إلا في بعض المواضع التي حاولوا فيها التوفيق بين الإسلام وبين هذه الفلسفة وكان نصيبهم الإخفاق كما لفظتهم. دوائر أهل السنة والجماعة .

ولم نقصد بهذا التقسيم حصر الكتب التي ألفت في (علم السياسية) بالمصطلح الغربي المعروف ، لسبب هام ، وهو اكتمال دائرة الإسلام بعقيدته وشريعته وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ، ولذلك فإن الأبحاث السياسية لعلماء المسلمين فيما عدا المؤلفات الآتية ذكرها وردت ضمن كتاباتهم الجامعة في الفقه والتفسير والتحديث وعلم الكلام .

ولهذا نجد المتكلمين يتحدثون في العقيدة عن الله سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته كما يتحدثون عن الخلافة والرياسة وقواعد الحكم ، ونجد علماء الأصول أثناء تناوُلهم لمصادر الشريعة وأصول الأحكام ، يتناولون أيضا الخلافة وهي من الأصول أو الفروع ، ونجد الفقهاء مع حديثهم عن الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج أو البيوع والرهن والإيجارة ، يتناولون أيضا الحكم والقضاء والأمراء والولايات والسياسة الشرعية

(١) منه نسخة بخط يد المؤلف أيا. صوفيا. ٤٨٢: ١- وقد صوره معهد المخطوطات العربية .
راجع الفهرست في المخطوطات والاجتماع. ميكو. فيلم. ١٨ .

ومقتضياتها ، ومسائل الجهاد والسلم والحرب وهكذا (١) . ولا يخرج كتاب (غياث الأمم) عن هذه الملامح كما سيتضح للقارئ .

كذلك هناك أبحاث في المسائل السياسية عولجت بمصنفات أبعد ما تكون — في ظاهرها — عن الصبغة السياسية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها كتاب (عيون الأخبار) لابن قتيبة وكتاب (العقد الفريد) لابن عبد ربه فعالجا موضوعات متعددة تتصل بتعيين السلطان وولاته وحسن السياسة وإقامة المملكة ، وصفة الإمام العادل — ووصفها للرأى والرعية

وعلى هذا المنوال أيضا نسج : كتاب (سلوان المطاع في عدوان الأتباع) لأبي الهيثم بن أبي محمد بن ظفر ، وله كتاب في (أساس السياسة) وكتاب (العقد الفريد للملك السعيد) لأبي سالم محمد بن طلحة (٦٥٤٢ هـ) وكتاب (الفرائد والقلائد في حكم السياسة ونظم الرئاسة) لأبي الحسن الأهوازي (المتوفى ٤٤٨ هـ على الأرجح) (٢)

ومن أقدم المؤلفات التي افردت لنظم الدولة الإسلامية كتاب أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم (المتوفى سنة ١٩٢ هـ) وهو صاحب أبي حنيفة وعنوان كتابه «الخراج» . وقد عرض الكتاب بجانب موضوعه الأساسي عن النظام

(١) محمود فياض : الفقه السياسى عند المسلمين — سلسلة الثقافة الإسلامية العدد ١٤ (ديسمبر ١٩٥٩-١٣٧٩) هـ . ونجد هذه المباحث مثلا في المدونة في الفقه المالكي رواية سحنون (المتوفى ٢٤٠ هـ) وفي كتاب المبسوط الذى شرح فيه محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسى (المتوفى سنة ٤٨٣ هـ) كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وفي كتاب الأم للإمام الشافعى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) وفي كتاب المغنى للفقيه الحنبلى عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (المتوفى ٦٢٠ هـ) الذى شرح به مختصر الخرق . وقد خصص أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (المتوفى ٣١٠ هـ) في كتابه «إختلاف الفقهاء» قسما هاما تضمن «كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين» . راجع الدكتور محمد فتحى عثمان : تراث الفكر الإسلامى في مجال نظم الدولة ، مقال بمجلة الأمان اللبنانية ، العدد الثامن والعشرين من رمضان ١٣٩٩ هـ — أغسطس ١٩٧٩ .

(٢) وسبق نشر هذا الكتاب بعنوان (الفرائد والقلائد للثعالبى) ومرة أخرى تحت عنوان (الامثال) والكتاب تحت التحقيق وسينشر قريبا بمشيئة الله تعالى .

المالى موضوعات أخرى : الجنایات والعقاب عليها ، والحكم فى المرتد ، وأرزاق القضاة والعمال ، وقتال أهل الشرك وأهل البغى وكيف يدعون إلى الاسلام أو الطاعة والعدل . واختص بتناول النظام المالى فقیه معاصر لأبى یوسف هو یحیی بن آدم (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) الذى كان عنوان كتابه «الخراج» أيضا ، وتلاه أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) الذى ألف كتابه «الأموال» . ووضحت فى كتابى هذين الفقیهین نزعة أصحاب الحديث ، فى حين كان أبو یوسف — كسائر أصحاب أبى حنيفة — من أهل الرأى ، وإن كان ینتجم كل مبحث من مباحث كتابه بذكر الأحادیث والآثار التى تعزز ما قرره فى صدر مبحثه . (١)

نقدم بعد هذا التقديم دراسة عن المؤلف والكتاب ونسخ المخطوطات.

(١) مقال تراث الفكر الاسلامى فى مجال نظم الدولة .

مقدمة

- ١ -

المؤلف : إمام الحرمين

معالم حياته :

هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجويني ، ويكنى بأبي المعالي الجويني ، ويلقب بإمام الحرمين لقيامه بإمامة المصلين بالمسجد الحرام والمسجد النبوي (١)

ولد في ثامن عشر المحرم سنة تسع عشرة وأربعمئة بجوين ، وهي قرية من قرى نيسابور ، واعتنى به والده - وكان إماما في الفقه - فحرص على تنشئته نشأة علمية منذ نعومة أظفاره .

بدأت حياة الجويني العلمية بقراءة الفقه على والده أولا ، فحفظ مصنفاته كلها ، والأصول على أبي القاسم الإسفراييني الإسكافي ، وظهر نبوغه مبكرا ، وعندما توفي والده ، وهو في نحو العشرين من عمره ، أقعده الائمة في مكانه للتدريس (٢) .

واظب على تحصيل العلم مواصلا الليل بالنهار ، واضعا لنفسه قيودا لا ينفك عنها ، إذ أنه كان يقول (أنا لا أنام ولا أكل عادة وإنما أنام إذا غلبني النوم ليلا أو نهاراً ، وأكل إذا اشتيت الطعام أى وقت كان) فكان لذته ولهوه ونزهته مذاكرة العلم ، وطلب الفائدة من أى نوع كان : يبدأ يومه قبل الاشتغال بالدرس إلى مجلس الأستاذ أبي عبد الله الحجازي ، يقرأ عليه القرآن ، ويقتبس من كل نوع من العلوم ما يمكنه ، مع مواظبته على التدريس وينفق ماورثه وما كان لديه من الدخل على المتفقه (٣) .

(١) تاريخ المظفرى لابن أبي الدم المظفرى - مخطوطة ق ١٧٩

(٢) طبقات الشافعية للسنوى : ١ : ٤٠٩ وطبقات الشافعية للسبكي ٥ : ١٦٩

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ١٧٥ ، ١٧٩

ولما وقعت الفتن بين المعتزلة والأشاعرة، خرج من نيسابور ، فأقام ببغداد تارة ، وبأصبهان تارة وغيرهما من الأماكن ، ثم خرج إلى الحجاز ، فجاور أربع سنين يدرس ويفتي ويصنف ، وأم بالحرمين الشريفين فسمى بذلك كما أسلفنا ، ثم عاد إلى نيسابور فمعد للتدريس بالمدرسة النظامية التي بناها له نظام الملك ، واستقامت أمور الطلبة عنده ، وبقي كذلك ثلاثين سنة من غير مزاحم ، وسلموا إليه المحراب والمنبر والخطابة ومجلس الذكر والوعظ يوم الجمعة ، وكان يقعد بين يديه في كل يوم نحو من ثلثمائة محبرة ، وحظي عند الوزير نظام الملك وعلت مرتبته عنده ، وصنف تصانيف كثيرة مشهورة كما سيأتي ، في الفقه وأصوله وأصول الدين ، وكانت له نزعة صوفية وإن لم يكتب في التصوف .

واشتهر أكثر ما اشتهر لدى المتأخرين بكونه مشتغلا بعلم الكلام معتقبا طريقة الأشاعرة ، إذ سبقه أبو الحسن الأشعري (٣٢٤ هـ) والقاضي الباقلاني (٤٠٣ هـ) ، إلا أنه لم يعثر فيه على ما يشفي غليله ، فرجع عنه في نهاية حياته ، مفضلا طريقة السلف .

ولهذا روى عنه أنه قال في أواخر أيامه : «اشهدوا على أنني رجعت عن كل مقالة يخالف فيها السلف ، وإنني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور» (١)

وظاهر الكلام واضح لا يحتاج إلى تأويل — على عكس محاولة السبكي في ترجمته له . . . ويزداد وضوحا إذا وضع في مقابلته قول الجويني نفسه (لقد قرأت خمسين ألفا في خمسين ألفا ، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها ، وعلومهم للظاهرة) ، وركبت البحر الخضم ، وغصت في الذي نهي

(١) ويروى سبط ابن الجوزي في مرآة الزمان ، ناقلا عن محمد بن علي — تلميذ الجويني — قال : دخلت عليه في مرضه الذي مات فيه ، وأسأته تتناثر من فيه ، ويسقط منها الدود ، ولا يستطيع شم فيه ، فقال : هذه عقوبة اشتغالي بالكلام ، فاحذره . ابن تيمري بردى : النجوم الزاهرة . ١٢١ : ٥ .

أهل الإسلام عنه ، كل ذلك في طلب الحق ، وكنت ألهو بفي سلفي الدهر
من التقايد ، والآن قد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق ، عليكم بدين
العجائز ، فإن لم يدركني الحق بلطف بره فأموت على دين العجائز ، وتحتم
عاقبة أمري عند الرحيل على نزهة أهل الحق وكلمة الإخلاص لا إله الا الله
فالويل لا بن الجويني » (١)

ويدلنا ذلك على صدقه وإخلاصه في طلب الحق ، كما نستنتج منه أن
اشتغاله بالكلام لم يكن غرضاً أساسياً له ، ولم يفرغ له حياته العلمية كلها ،
ومن هنا فإن شهرته كمتكلم قد ذاعت على حساب أنشطته الأخرى كأصولي
وفقيه ، وسنعود إلى هذه النقطة مرة أخرى لتوضحها عند حديثنا عن منهجه
ومؤلفاته .

مرض أثناء شبابه باليرقان ثم برئ منه ولكن عاوده المرض في نهاية
حياته ، فحمل في محفة إلى قرية من قرى نيسابور لا اعتدال هوائها ، وخفة
مائها ، فتوفي بها ليلة الأربعاء بعد صلاة العشاء الخامس والعشرين من شهر
ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائه ، عن تسع وخمسين سنة ، ودفن
بداره ، وقد اشتد الحزن عليه حتى كسر قلامه محابرههم وأقلامهم ،
وأقاموا كذلك حولاً كما كسروا أيضاً منبره . نقل جثمانه بعد سنين فدفن
إلى جانب والده (٢) .

(١) طبقات الشافعية للسبكي : ٥ : ١٨٥ وقد حاول السبكي تأويل كلام الجويني على غير
ظاهرة ، فأتى بتفسير غير مقنع ، وظاهر الكلام واضح لا يحتاج إلى تأويل .

(٢) راجع في مصادر ترجمته للكاتب الآتية :

اليافعي : مرآة الجنان ٣ : ١٣١ وطبقات الشافعية للسبكي ٥ : ١٨١ ، ١٨٤ وفيات
الأعيان ٢ : ٣٤١ - ٣٤٣ وشذرات الذهب ٣ : ٣٥٣ - ٤٦٢ والنجوم الزاهرة ٥ : ١٢١
وتاريخ ابن الوردي ١ : ٣٢ - ٥٣٣ والعبر للذهبي ٢ : ٢٩١ والأنساب للسمعاني ١٤٤
والمنتظم ٩٠ - ١٨ وتبين كذب المفترى لابن عساكر ٢٧٨ - ٢٨٥ ومفتاح السعادة ١ : ٤٤٠
٢ : ١٨٨ وطبقات الشافعية لابن هداية ١٧٤ ، ١٧٥ والإعلام للزركلي ٤ : ٣٠٦ وضبط
الأعلام لتيমور باشا ٣٤ ودراسة الدكتور فوقية حسين عن إمام الحرمين بسلسلة أعلام العرب .

الجويني بين شيوخته وتلاميذه :

تبين لنا من ترجمته أنه تلقى الفقه أولا على يد والده ، وكان أثر أبيه عليه كبيرا إذ لقب «بركن الإسلام» وكان له معرفة تامة بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب (١) ، ومثل هذه العلوم تشير إلى ما امتاز به ابنه أيضا ، وما تبهر فيه من العلوم والمعارف لا سيما أنه حفظ مصنفاته كلها واستدرك عليها .

كذلك تتلمذ على أبي القاسم الاسفراييني الإسكافي ، فتلقى عنه علم الكلام والأصول ، وتخرج بطريقته ، ويبدو أنه سار على منهجه في السلوك أيضا فقد وصف هذا الشيخ بأنه (شيخ جليل من أفاضل العصر ، ورؤوس الفقهاء والمتكلمين ، من أصحاب الأشعرى ، إمام دويرة البيهقي ، له اللسان في النظر والتدريس والتقدم في الفتوى مع لزوم طريقة السلف من الزهد والفقر والورع) (٢) .

ومن شيوخته في الفقه أبو بكر البيهقي النيسابوري (وهو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) ، وكان له أثره البالغ أيضا على إمام الحرمين حتى وصفه بأنه (ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه منة إلا البيهقي فانه له على الشافعي منة لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله) (٣) كما تشير هذه العبارة إلى مدى براعة الجويني في الفقه المقارن حتى أصدر حكمه . كما كانت له دراية واسعة بآراء الباقلاني ، وكثيرا ما عرض لوجهات نظره إما مؤيدا أو معارضا لها .

وكان للجويني تلاميذ يلازمونه يأخذون عنه : وكان لهم أبلغ الأثر في نشر أفكاره وإذاعتها وهم — على وجه الأخص — الغزالي والخوافي وإلكيا وصفهم الجويني بقوله (الغزالي : بحر مغدق ، وإلكيا : أسد مخرق ،

(١) طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ٧٣ - ٩٤ ومن كتبه (الإمام والمأموم) وكتاب (الفروق) في الفقه .

(٢) نفس المصدر ٥ : ٩٩

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ٤ : ١٠ ، ١١

والخوافي : نار تحرق) وتلميذه الأخير لازمه فكان من عظماء أصحابه وأخصاء طلابه يذكره ليله ونهاره ، ودرس في حياة الإمام أيضا (١) .

والإمام الغزالي عندما قدم نيسابور لازم إمام الحرمين ، ويبدو تأثيره به واضحا في كتابه «فضائح الباطنية» فان قارى هذا الكتاب يعثر على كثير من الأفكار والألفاظ المشابهة لتلك التي يستخدمها إمام الحرمين ، مما يميل بنا إلى ترجيح أن الغزالي كان أحد التلاميذ الذين حضروا حلقات الجويني عند إلقاء دروسه التي ضمنها (الغياثي) فهضم أفكاره وصاغها بمعانيها ، وأحيانا بألفاظها نفسها ، في كثير من المواضع ، كحديثه عن صفات الإمام وإقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق طاعته هو الإمام صاحب الوقت .

ويبدو ذلك أيضاً من اتباعه لمنهج شيخه فقد أخذ يدحض فكرة النص على الأئمة ، ثم سار على طريقة أستاذه في بيان التفسير الصحيح للأحاديث النبوية التي يستمسك بها الشيعة ، أضف إلى ذلك اشتراطه الشوكة لانعقاد الإمامة فيقول مثلاً (قيام شوكة الإمام بالاتباع والأشباع وذلك يحصل بكل مستول مطاع) ، وفي حديثه عن شرط القرشية برهن على صحة ما ذهب إليه بنفس الحجة التي استند إليها أستاذه إذ رأى (ولذلك لم يتصد للإمامة غير قرشي في عصر من الأعصار مع شغف الناس بالاستيلاء والاستعلاء وبذلهم غاية الجهد والطاقة في الترقى إلى منصب العلا : وذلك لما هم المخالفون بمصر - يقصد الباطنية - بطلب هذا الأمر ادعوا لأنفسهم الاعتزاء إلى هذا النسب) .

وعندما تقرأ العبارة التالية في كتابه (فضائح الباطنية) يخيل للقارىء أنه يقرأ (غياث الأئمة) ، قال الغزالي في صفة النجدة (مراد الأئمة بالنجدة ظهور الشوكة وموفور العدة والاستظهار بالجنود وعقد الأولوية والبنود

(١) طبقات المصدر ٦ : ٦٣ ، ١٩٦

والاستسكان بتظافر الأشماع والاعتناء ، من قمع البقعة والطفلة ومجاهدة الكفرة والعنادة وتطفئة نائرة الفتن ، وحسم مولد الخن قبل أن يشتظهر شرورها وينتشر ضررها (١)

إلى غير ذلك من الأفكار والتشبيهات والاستعارات التي قللت فيها شيخه . وسرى عند الحديث عن ابن خلدون ، أنه أخذ ببعض هذه الأفكار أيضاً دون الإشارة إلى مصادرها .

وكان الغزالي وفياً لأستاذه فقلّم باختصار كتاب في الفقه لإجماع الحرمين وهو كتابه الكبير في الفقه (نهاية المطلب) (٢)

كما أنه في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد تناول موضوع الإمامة في الباب الثالث منه ، ويكاد يكون تلخيصاً لأفكار الجويني (٣) .

وقد عرّض الغزالي من اجتهادات الجويني الواردة في الغيائي والقائمة على أساس تقدير المصلحة في كتابه « شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل » على اعتبار أنها قضايا مسلم بها ، وقد أشرنا إلى كثير من مواضعها في أثناء التحقيق (٤) .

وكتابه «المنخول من تعليق الأصول » هو كما قال بحق ، نهاية الوفاء

(١) فضائح الباطنية من ص ١٣٢ - ١٤١ ومن ١٦٩ - ١٩٤ وإظهار من هذه الصفحات

بل ربما كتاب الإمامة كله ، تقيده بالتقسيم الذي جرى عليه شيخه الجويني .

(٢) مخطوطة منها نسخة في الاسكوريال وأخرى في دار الكتب المصرية .

(٣) كتاب الاقتصاد طبعة القاهرة ١٣٢٧ من ص ٩٥ إلى ١٠٠ .

(٤) كتاب شفاء الغليل من ص ٢٣٢ إلى ٢٤٦

بطريقة إمامه فخر الإسلام إمام الحرمين (١) . وقد تبين لنا أن كتاب المنحول موجز لكتاب البرهان في أصول الفقه للجويني (٢) .

وكتاب المستصفي من علم الأصول ، وهو من الكتب التي كتبها الغزالي في أخريات حياته ، قدمه بمدارك العقول (٣) وهو عنوان كتاب للجويني لم يصل إلينا .

منهج المؤلف وأهم مؤلفاته :

كذلك تتضح مكانة كتاب (غياث الأمم) وأصالته من منهج المؤلف نفسه ، حيث استند فيه إلى الكتاب والسنة والإجماع ، فقال (القواطع الشرعية ثلاثة : -

نص من كتاب الله تعالى لا يتطرق إليه التأويل ، وخبر متواتر عن الرسول لا يعارض إمكان الزلل رواته ونقلته ولا يقابل الاحتمالات منته

(١) كتاب المنحول من تعليقات الأصول ص ٥٠٤ - «وتمام المنحول من تعليق الأصول بعد حذف الفضول . وتحقيق كل مسألة بما هيأت المتول ، مع الإقلاع عن التطويل ، والتزام ما فيه شفاء الغليل ، والاعتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل وتزييد في المعنى وتعليل ، سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول وتبويب أبواب ، روما لتسهيل المطالعة عند ميسر الحاجة إلى المراجعة» .

(٢) كتاب البرهان في أصول الفقه للجويني منه نسخة مخطوطة كاملة بدمياط وأخرى في رباط سيدنا عثمان بالمدينة وعليه شرح للمأذرى ومنه نسخة ناقصة بدار الكتب المصرية ، ويقول أحد تيمور باشا عن هذا الكتاب إنه من أندر كتب الأصول وأهمها (الجلال ٢٩ ص ٥٣) .

(٣) المستصفي طبعة بولاق ١٣٢٢ : ١٠ ص ١٠

ويبدو لنا أن محمد بن عبد الله المعروف بالمهدى بن تومرت المتوفى في ٥٢٤ هـ قد تأثر بآراء إمام الحرمين في أثناء رحلته المشرق وتلمذه على الإمام الغزالي فقد خرج على : على بن يوسف بن ناشفين المتوفى ٥٣٧ هـ عندما رأى بدعا ومنكرات ، فخرج أمرا بالمعروف ، وأراق الشراب المسكر ، وأنكر على النساء المتبرجات ، ثم اتخذ موقعا حصينا ، واشتغل بالدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلم يمض مدة يسيرة حتى كثرت جموعه في البلاد بقيادة الجيوش ، وكان عبد المؤمن بن علي أحد أصحابه العشرة فلما مات استخلف على الأمر من بعده ، وفتح البلاد وأباد دولة بني تاشفين . طبقات الشافعية الكبرى ٦ : ١٠٩ وما بعدها وآثار الأول في ترقيب الدول للحسن بن عبد الله ٥٢ : ٥٣

وأصله ، وإجماع منعقد (١) ، ويصف الإجماع بقوله (إن معظم مسائل الشريعة ينقسم إلى مجتهدات في ملتظم الخلاف ، ومستندها في النفي والإثبات مسائل الإجماع ، وليس وراءها نصوص صريحة وألفاظ صحيحة في الكتاب والسنة ، فالأصل فيها الإجماع) (٢).

ومن هنا تظهر قدرته على الاجتهاد في أنظمة الحكم وأصول السياسة . وينعى على الماوردي بقوله : (والشكوى إلى الله ثم إلى كل محصول مميز من تصانيف ألفها مرموق متضمنها ترتيب وتبويب ، ونقل أعيان كلام المهرة الماضين والتنصيص على ما تعب فيه السابقون مع خبط كثير في النقل وتخليط وإفراط وتفريط ، ولا يرضى بالتقلب والتصنيف مع الاكتفاء بالنظر المجرد حصيف ، ثم من لم يكن في تأليفه وتصنيفه على بصيرة ، لم تتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مدارك المظنون بمدارك المعلوم ، وإنما جر هذه الشكاية في نظري كتاب لبعض المتأخرين مترجم «بالأحكام السلطانية» (٣)

ويتضح سلامة منهجه إذا علمنا الأصول التي أقامها عليه وهي تتمثل في :
أولا : إحاطته الواسعة بمقاصد الشريعة في أصولها وفروعها ، كلياتها وجزئياتها فقد (نخل الشريعة من مطلعها إلى مقطعها وتتبع مصادرها ومواردها واختصاص معاقدها وقواعدها وأنعم النظر في أصولها وفصولها وعرف فروعها وينبوعها ، وأدرك مسالكها ومداركها ، واستبانته كلياتها وجزئياتها) (٤).

ثانياً : فقهه بالواقع ، فقد استند مثلاً في موضوع خلع الإمام الفاسق

(٢) ص ٣٩

(١) النص المحقق ٤٧

(٣) (مشتتل على حكاية المذاهب ورواية الآراء والمطالب من غير دراية وهداية ، وتشوف إلى مدرك غاية .. وإنما مضمون الكتاب نقل مقالات على جهل وعماية وشر ما فيه - وهو الأمر المضل الذي يعسر تلافيه، سياق المظنون والمعلوم على منهاج واحد..) النص المحقق ص ١٠٤ ، ١٠٥

(٤) النص المحقق ٢٨٤ .

إلى بحثه في النفس الإنسانية وشهواتها وتطلعاتها ، كذلك أقر بأن الخلافة الإسلامية بعد انتهاء مدة الأربعة قد شابها شوائب (١).

ثالثاً : تصوره الاسلامي الصحيح — كغيره من علماء المسلمين — لمكانة الدنيا من الدين باعتبار أن أصل وظيفة الخليفة هو إقامة شرع الله عز وجل (فالقول الكلي أن الغرض استبقاء قواعد الإسلام طوعاً أو كرها ، والمقصد الدين ، ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا ، كانت هذه القضية مرضية مرعية) (٢).

ومما لفت نظرنا أيضاً أنه خلع عن نفسه ربة النزعة الكلامية ، فتهرب من الارتباط بالوجهة الأشعرية وحدها بل انطلق في إعلان آرائه كفقيه وعالم إسلامي من الكتاب والسنة ، مستقرناً أحداث التاريخ ، مجدداً في بحث المشاكل المطروحة في عصره ومقدماً الحلول لها ، ناقداً لغيره من العلماء المقتصرين على الجمع والتبويب كما تقدم ، ولندعه يحدثنا عن أحد معالم منهجه فيقول : ولو ذهبت أذكر المقالات وأستقصيها ، وأنسبها إلى قائلها ، وأعزها لخفت خصلتين : إحداهما : خصلة احاذرها في مصنفاتي ، وأتقيا وتعافها نفسي الأبية ، وتجتويها ، وهي سرد فصل منقول من كلام المتقدمين ، وهذا عندي ينزل منزلة الاختزال والانتحال والتشيع بعلوم الأوائل والإغارة على مصنفات السابقين ، وحق على كل من تتقاضاه قريحته تأليفاً وجمعاً وتصنيفاً أن يجعل كتابه أمراً لا يلغى في مجموع .

(١) يرى الاستاذ المودودي أنه بعد الخلافة الراشدة انقسمت قيادة المسلمين إلى قيادتين : إحداهما القيادة السياسية التي حصل عليها الملوك بالقوة ، فقبلتها الأمة على مضض ، ولم تكن قيادة كافرة بحيث لا يكون أمام الناس مفر سوى رفضها بل كان من على رأسها مسلمين يقيمون الإسلام وقانونه ولم يرفضوا أبداً حجية كتاب الله وسنة رسول الله . وكانت الأمور العامة في حكوماتهم تم وفق الشريعة ..

والثانية : القيادة الدينية بواسطة علماء الأمة من أهل التفسير والحديث والفقه ، إذ قاموا بأنشطتهم في تحرر من الحكومة (ينظر كتاب الخلافة والملك ص ١٣٦ - ١٣٧) .

(٢) النص المحقق ص ١٣٥

والخصلة الثانية : اجتناب الإطناب وتنكب الإسهاب في غير مقصود الكتاب (١) .

ويظهر من سمات منهجه أيضاً أنه يضع الأصول أولاً ويدعمها ، ويناقش المعارضين ، فإذا اسلمت الأصول بدأ في التفرعات خطوة خطوة ، مع الالتزام بالقواعد التي قررها التزاماً تلاماً ، مما ساعدنا في لم شعث المخطوطات واكتشاف النقص في مواضع منها أو اضطرابها بالتقديم أو التأخير أو التكرار ولذا جاء الكتاب حاوياً جامعاً لموضوعات متعددة أصولية وسياسية وتاريخية وفقهية ، وظهر فيه إمام الحرمين بمواهبه العقلية والعلمية كأصولي فقيه ، وضع نفسه موضع المجتهد فيما طرحه من قضايا متعددة منتهياً إلى افتراض خلو الزمان من الأئمة المجتهدين ، ثم وضع منهاجاً للمسلم في حياته كلها من صلاة وصيام وزكاة وحج وغيرها .

وإحصاء مؤلفاته وترتيبها حسب موضوعاتها يضعه ضمن الفقهاء الأصوليين لا المتكلمين الأشاعرة كما هي الفكرة الرائجة عنه فإن عدد مؤلفاته الأصولية والفقهية يزيد على عدد الكتب التي صنفها في أصول الدين . فن مؤلفاته في أصول الفقه :

- ١ - البرهان في أصول الفقه .
- ٢ - الارشاد في أصول الفقه .
- ٣ - مختصر الارشاد للباقلاني .
- ٤ - كتاب المجتهدين .
- ٥ - الورقات .
- ٦ - كتاب مغيث الخلق في اختيار الأحق .
- ٧ - رسالة في التقليد والاجتهاد وفي الفقه :

(١) الذم الحق ص ١٢١

- ١ - نهاية المطلب في دراية المذهب (يصفه السبكي بقوله : لم يصلنا في المذهب مثله ، فيما أجزم به) (١).
 - ٢ - مناظرة في الاجتهاد في القبلة .
 - ٣ - في زواج البكر .
 - ٤ - السلسلة في معرفة القولين على مذهب الشافعي .
 - ٥ - رسالة في الفقه .
 - ٦ - مختصر النهاية اختصرها بنفسه ، ويذكر السبكي أنه عزيز الوقوع من محاسن كتبه (٢)
- وفي الفقه المقارن :

- ١ - الدرة المغنية فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية .
 - ٢ - غنية المسترشدين في الخلاف .
 - ٣ - الكفاية في الجدل .
- وفي أصول الدين (علم الكلام) :
- ١ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد .
 - ٢ - رسالة في أصول الدين .
 - ٣ - الشامل في أصول الدين .
 - ٤ - الكامل في اختصار الشامل .
 - ٥ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية .
 - ٦ - لمع الأدلة في قواعد عقائد السنة والجماعة .
 - ٧ - مسائل الإمام عبد الحق الصقلي وأجوبتها للإمام أبي المعالي .
- وله في الوعظ : ديوان خطبه المنبرية .

ويعد كتاب (غياث الأمم) ضمن مؤلفاته الفقهية ، خصص جانباً كبيراً منه للفقه السياسي عندما تحدث فيه عن الخلافة والولايات ومسئوليات الأمراء والسلاطين وغير ذلك من موضوعات تدخل في نطاق النظم السياسية بمصطلحنا الحديث . وإن سار فيها طبقاً لمنهج الأصوليين الفقهاء في تبويب المسائل وترتيبها :

ويؤكد هذا النظر قول الجويني نفسه .

(إن الإمامة ليست من قواعد العقائد بل هي ولاية تامة عامة ، وإن معظم القول في الولاية والولايات العامة والخاصة مظنونة) (١) أى سبيلها الاجتهاد

وتظهر اجتهاداته الخاصة في مخالفته لفقه الشيوخ السابقين عليه في بعض المسائل ، أمثال الشافعي والباقلاني والأشعري وغيرهم . ولم يمنع هذا من الإقرار لمخالفته في الرأي بالفضل والأسبقية ، بل كان يأخذ أحياناً للشيوخ خارج المذهب الشافعي كالإمام أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل .

ولكن ، بعد معايشتنا للكتاب ومراجعة نصوصه ، نأخذ على المؤلف — رحمه الله — عدم دقته في رواية الأحاديث النبوية في مواضع الاستشهاد بها فأخذ يذكرها في أكثر المواضع بالمعنى دون التقيد بالنصوص المنقولة بكتب الصحاح المعتمدة. (٢).

(١) راجع النص المحقق ص ٤٨

(٢) وليس أدل على ذلك من قوله نفسه بعد أن عرض لحديث نبوي (فليطلب الحديث طالبه

من أهله) انظر ص ٩٧ من الكتاب .

فضلاً عما ورد في وصف الذهبي له قال : وكان أبو المعالي مع تبعه في الفقه وأصوله ،

لا يدرى الحديث (طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ١٨٧)

الكتاب

خاض في أمهات المسائل السياسية وفق الأفكار المتعقد عليها الإجماع بين علماء أهل السنة والجماعة ، منها :

نفي النص على الإمامة ، لكي يرد الأمر إلى الأمة ممثلة في صفوتها من أهل الحل والعقد ، وهي فكرة رئيسية اعتمدها شيوخ أهل السنة والجماعة ؛ لنقض الآراء المخالفة التي تحاول تفضيل الحكام بإسناد مزايا لهم ، كفكرة النص والعصمة لدى الشيعة ، أو الفكرة الفارسية التي تجعل مكانتهم فوق مستوى البشر ، وهي لا تختلف في جوهرها عن نظرية التفويض الإلهي (التيوقراطية). التي حكم بها ملوك الغرب أوربا قرونًا في العصور الوسطى (١) .

وقد أفرد إمام الحرمين فصلاً كبيراً في القول في النص وفي حكم ثبوته وانتفائه ، وناقش أدلة الشيعة القائلين بالنص الصريح أو بالمرامز والدلالات . وانتهى إلى بطلان مذهب من يدعى العلم بالنص ، والقطع بأنه لم يجر من رسول الله صلى الله عليه وسلم تولية ونصب (٢) .

وإن عقد الإمامة هو اختيار الإمام من أهل الحل والعقد ، وهم الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب وهذبهم المذاهب ، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية (٣) . وأن البيعة تصير بحصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياء يحصل به شوكة ظاهرة ومنعة قاهرة (٤) .

وأن عقد الإمامة لازم لاختيار في حله من غير سبب يقتضيه (٥) . وإن الإمام في الالتزام بأحكام الإسلام كواحد من الأنام ولكنه مستتاب في تنفيذ الأحكام (٦) وتعرض إمام الحرمين في باب كبير لتفصيل ما إلى الأئمة والولاة ، وبين أن الغرض الكلي فيها : استبقاء قواعد الاسلام طوعاً

(١) الدكتور ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ١٦٦

(٢) انظر ص ٥٠

(٣) النص المحقق ٢٧

(٤) المتن ص ٩٧

(٥) راجع ص ٥٦

(٦) ص ٢٠٣

أو كرهاً ، وأن يحرص الإمام على جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين قبل أن نبغت الأهواء وزاغت الآراء (١) .

وهكذا إذا أحطنا بهذه الدراسة التي إنتهى إليها الجويني وغيره من علماء الفكر الإسلامي « أدركنا إلى أى حد من الدقة والسمو والأصالة الفكرية ، وصل الفكر الإسلامى فى أبحاثه القانونية قبل مجيء روسو وأتباعه بقرون عديدة ، فإن العقد الذى تكلم عنه روسو مجرد افتراض لأنه بناء على حالة تخيلها فى عصور ماضية صحيحة ولا يوجد عليها برهان تاريخى بينما نظرية العقد الإسلامية تستند إلى ماض تاريخى ثابت هو تجربة الأمة فى خلال العصر الذهبى للإسلام وهو عصر الخلفاء الراشدين » (٢) بل حددت الشريعة النطاق القانونى لتصرفات الحاكمين والمحكومين على السواء ، وفرضت عليهم جميعاً الالتزام به وحراسته ودفع أى تجاوز لحدود الله وقامت رقابة رأى العام المسلم بتربية عقيدة الإيمان وأخلاق المؤمنين فى النفوس (٣) .

وقد لا يستسيغ المسلم المعاصر مثل هذا التوسع (٤) ، ولكننا نجد العذر

(١) النص المحقق ص ١٤٤ .

(٢) الدكتور ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ص ١٦٨ ، وقد بحث الأستاذ الدكتور السهورى طبيعة عقد الإمامة بصفة خاصة كما عرّضه علماء الشريعة الإسلامية ، فقال عنه «إنه عقد حقيق» مبنى على الرضا ، وأن الغاية أن يكون هو المصدر الذى يستمد منه الإمام سلطته . الخلافة ص ٩٤ طبعة باريس ١٩٢٦ ويؤيد الدكتور محمد رأفت عثمان فى رسالته عن رئاسة الدولة فى الفقه الإسلامى هذه الوجهة ص ٢٣٧ وقارن الدكتور دبوس : الخليفة توليته وعزله ص ١٠٠ وما بعدها .

(٣) الدكتور محمد فتحى عثمان : بين عقد الإمامة فى تاريخ الإسلام وفقه ونظرية العقد الاجتماعى فى الفكر السياسى الحديث ، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ٥٩٥

(٤) وقد نعلل هذا الموقف بأسباب كثيرة ، منها القضاء على الخلافة الإسلامية فلم يعد المسلم المعاصر قادراً على تمثيل مكانتها وأهميتها من حيث وحدة الأمة وقيامها بتطبيق شرع الله تعالى ، ثم نباح حركة التنريب والغزو الثقافى المكثف المستمر التى جعلت المسلم عاجزاً عن تكوين رأى إسلامى أصيل فيما يتصل بمصالحه الفردية ومصلحة أمته .

للمؤلف ، بسبب حرصه على جعل الأمر بيد الأمة بواسطة صفوتها من أهل الحل والعقد . وقد خفت الآن حرارة الجدل بيننا وبين إخواننا الشيعة الإمامية الاثنى عشرية ويحق لنا التكاتف معاً لمواجهة أعداء الإسلام ، بدل صرف الجهود في الخلاف الذى لن يستفيد منه إلا خصومنا ، فكم من دماء زكية أريقت ، وكم من نفوس بريئة أزهقت ، منذ بدأ الغرب فى العصر الحديث يحتل بلاد الإسلام ، مستعبداً أهله بلا تفرقة بين سنة وشيعة ، ثم أخذ يث فينا هذه الخلافات ، ويعمقها لتطيب نفسه ، ويضمن لبقائه الدوام .

إن فكرة الإمامة للمسلمين قد تكون أماننا الآن كفكرة تاريخية ، ولكن شيئاً من الدراسة يطمئنا إلى أن النظرية قابلة للتطبيق اليوم وغداً ، كما طبقت فى الماضى .

وها هو ذا الدكتور السهورى فى رسالته فى الخلافة يرى أن الخلافة الكاملة يمكن تحقيقها إذا اجتمعت كلمة المسلمين لا على أن تكون لهم حكومة مركزية واحدة فذلك قد يصبح مستحيلاً ، بل يكفى على ما يرى أن تتقارب حكومات الإسلام المختلفة وأن تتفاهم بحيث يكون منها هيئة واحدة شبيهة بعصبة أم إسلامية تكون على رأس الحكومات ، وتكون هى هيئة الخلافة (١)

ومن الإنصاف أن نقول أن الفقه الإسلامى قد أثبت مرونة فى نظره إلى الأحوال المتغيرة وفى تطوير التشريع بحيث يساير الحاجات الجديدة ، فقد اعترف فى الماضى حينما تغيرت الأحوال بتفويض السلطة من الخليفة —

(١) السهورى : الدين والدولة فى الإسلام ص ١٣ مجلة المحاماة الشرعية العدد الأول ، وقارن الدكتور ضياء الدين الرئيس حيث يقدم تصوراً مشابهاً لهذا الاقتراح بإنشاء منظمة الدول الإسلامية تكون هيئة عامة ذات سيادة ، ولها صفة دولية وتسير أمورها بالشورى وقيادتها جماعية وقراراتها واجبة التنفيذ . الإسلام والخلافة فى العصر الحديث ص ٣٦٣ . وقارن الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى حيث بحث موضوع الخلافة ، وهل هى أصل من أصول الحكم أولاً ، وبين أدلة كل رأى ، وانتهى إلى أن الإسلام لم يأت بنظام معين للخلافة ، وإنما جاء بمبادئ عامة تصلح لكل زمان ومكان مبادئ نظام الحكم فى الإسلام ، الطبعة الموسعة ١٩٦٦ م من ٤٩٣ - ٥٥٠

أى رئيس الدولة - إلى وزير أو هيئة من الوزراء ، وبتعدد الإمامة أى الحكومات عند تباعد الأقطار وبلاستقلال الذاتى للأقاليم فى صورة إمارات الاختيار أو الاستيلاء وكل ما يعنى الفقه الإسلامى هو أن تكون أحكام الإسلام منفذة، وأن يكون المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها مع تعدد الأقاليم يبدأ واحدة على سواهم (١) .

ومن واجبتنا التنويه هنا الى حركة الجهاد الإسلامية القائمة فى إيران ، فقد جاءت مفاجأة على المستوى العقائدى قبل كونها ضربة سياسية واقتصادية صدمت الغرب الاستعمارى ، إذ أظهرت هذه الحركة اتجاه التعديل فى النظرة الشيعية الإمامية للجهاد ، فبعد ان استقر رأى عنهم بأنه (لا جهاد فى سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادى مناد من السماء) (٢) ، رأينا الأحداث فى الواقع تخالف تلك الفكرة المأخوذة عنهم . كذلك نبهتنا الى ضرورة إعادة النظر فى الأفكار والاتجاهات التى تلقيناها من كتب علمائنا - رحمهم الله - ونجد لهم العذر لأنهم كتبوها فى ظل عوامل وظروف مغايرة لما نعاصره اليوم ، فقد كتبوا وراية الإسلام خفاقة ، ودولته قائمة ، وشريعته نافذة فى الراعى والرعية ، وأعداؤه بين كر وفر، ينتصرون مرة ويخفقون ويندحرون مرات لأن شوكة المسلمين هى الأقوى .

وما أبعد هذه الصورة عن واقعنا الحالى لكل مخلص يشاهد ، ويسمع ، ويقارن .

أليس الأجدد بنا نسيان خلافتنا الفرعية إلى حين؟ مادمننا نتفق على أصول الإسلام الخمس ، بينما ينسى أعداؤنا من اليهود والنصارى خلافتهم العقائدية الجذرية لتوحيد قواهم ضدنا ؟ ..

(١) الدكتور ضياء الديس الرئيس : الإسلام والخلافة فى العصر الحديث ص ٣٥٥

(٢) على سبيل المثال : ينظر منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية ١ : ١٦

وقد استغرق كلام الجويني في كتاب الإمامة أكثر من نصف الكتاب ،
وباقى الكتاب يتضمن الركنين الآخرين :

في تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاية الأمة ، وفي انقراض حملة الشريعة
وإن غلبت الشهرة على الكتاب بأنه «غيث الأمم في الإمامة» (١) فإنه من
باب إطلاق الجزء على الكل ، ولأهمية موضوع الإمامة ، وإن كنا نرى أن
الركنين الآخرين يمثلان جديدا قدم للعلم في عصره و إلى الآن .

غيث الأمم والأحكام السلطانية : مقارنة :

من أشهر من كتب في الفقه السياسي الإسلامي الماوردي صاحب (الأحكام
السلطانية) المعاصر لإمام الحرمين ، ولكي نتضح لنا المعالم المنهجية والإضافة
التي قدمها الجويني ، سنحاول الإمام في عجلة بنظرة مقارنة بين الكتابين (٢)

فمن حيث الهدف والمضمون ، فقد قال الماوردي (لما كانت الأحكام
السلطانية بولاية الأمور أحق وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن
تصفحها ، مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير ، أفردت لها كتابا امتثلت فيه أمر
من لزم طاعته (٣) ، بينما يحدد إمام الحرمين الهدف من كتابه بأركان ثلاثة
أحدها : القول في الإمامة وما يليق بها من أبواب .

الثاني : في تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاية الأمة .

الثالث : في تقدير انقراض حملة الشريعة .

(١) وفيات الأعيان ٢ : ٣٤٢ - شذرات الذهب ٣ : ٣٥٩ - مرآة الجنان ٣ : ١٢٧

(٢) سبق أن عرضنا المنهج عند تناولنا المنهج لدى الجويني وقد إتضح إقتصار الماوردي
على النقل فاتخذ من سيرة الأكاسرة والملوك المنقرضين عمدة للدين بينما تميز إمام الحرمين بالإجتهد
مستخدما منهج الإستقراء بنظرة في النصوص والمأمله بالأحداث التاريخية . راجع النص المحقق ١٦٥

(٣) الأحكام السلطانية ص ٣

ويتوسع في تحديد الغرض دون قصره على الخاصة أو حاكم عصره بل
يمتد به الى (مجموع يجمع أحكام الله تعالى في الزعامة بيد الخاصة والعامة) (١)
ثم يقسم ذلك الى نوعين :

احدهما : ما يكون ارتباطه بالولاية والأئمة وذوى الأمر من قادة الأمة .
والثاني : ما يستقل به المكلفون — أى الرعية (٢).

وقد أدى به هذا التحديد الدقيق لغرض الكتاب إلى بيان أحكام الشرع
الكلية التي يحتاج إليها كل مسلم في أى عصر من الأعصار . ثم انتهى إلى تقرير
(إنما ينسل عن ضبط الشرع من لم يحط بمحاسنه ، ولم يطلع على خفاياه
ومكامنه ، فلا يسبق إلى مكرمة سابق ، إلا ولو بحث الشريعة لألفها أو خيرا
منها في وضع الشرع (٣)

أضف إلى ذلك أن الماوردى عندما عرض للإيالات وما يناط بالأئمة
وتحديد مسئولياتهم وحقوقهم ، سرد الآراء المتباينة سردا دون ترجيح بينها
أو بيان الصحيح منها ، ولهذا نقده إمام الحرمين فرماه بأنه يبغى لإرضاء ولى
الأمر ، فحق عليه وصف أفكاره بأنها لا تمثل الفكر السياسى الإسلامى فى أيامه ،
وإنما تصور محاولة من كان يخدم البويهيين لتبرير أخطائهم (٤) .

أما الجوينى فقد حرص على ترجيح ما يراه صحيحا ، مستبعدا ما يراه
غير ذلك ، مرشدا ولى الأمر إلى اتباع ما لأصح ، فامتاز إلى جانب اجتهاده ،
بشجاعة العالم الأمر بالمعروف الناهى عن المنكر .

وقد تقدم الحديث عن أهمية هذا الكتاب ، ويزداد ذلك ابضاحا إذا
عقدنا المقارنة بينه وبين الاحكام السلطانية بالنظر إلى نتائج كل منها، إذ لما تخلص

(٢) انظر المتن ص ١١

(١) النص المحقق ص ١٠

(٣) راجع ص ١٧٠

(٤) حسين مؤنس وإحسان صدق العمدة فى مقدمة كتاب (تراث الإسلام) القسم الثانى ص ٩

الجويني من التبعية للفلسفة اليونانية أو الفارسية أصبح مضمون كتابه هذا دحضا للنظريات التي تسربت عن طريق النقل والترجمة وهي لإحدى النتائج الهامة لكتابه ، وجاء أيضا مظهرها لمكانة الشريعة الإسلامية المستمدة من ربانيته وتكاملها . وواقعيتها ، إذ تحيط بالراعي والرعية ، مبينا الأحكام الخاصة بكل منها ، مظهرها ارتباط الدين بالدنيا ، حاضا على الالتزام بأحكام الشرع وجعل كلمة الله هي العليا كهدف يسعى إليه المسلمون جميعا .

أما الماوردي فإنه لم يصل إلى مثل هذه النتائج .

امتداد أفكار الجويني الى المتأخرين :

وبمقارنة أمهات الأفكار التي أوردها إمام الحرمين في كتابه الغياثي وتبويبه وتقسيمه لموضوعاته ، نرى من الدلائل ما يرجح أن كثيرا من علماء أهل السنة والجماعة قد وافقوه منهجا وموضوعا ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية الذي أشار إلى الكتاب صراحة في رسالته المسماة (رسالة في المظالم المشتركة) (١) ، فإذا بحثنا أفكاره في أهم كتبه السياسية وهو كتاب (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) وجدنا أنه تأثر في بعض الموضوعات ، من ذلك باب الولايات وقوله إن تولية الأئمة في كل ولاية بحسبها ، فيقدم لكل وظيفة من هو أهل لها ، وربما في تخصيصه الحديث عن (الولايات) قد سار على طريقة إمام الحرمين . ونجد أثره أيضا في منهاج السنة في رده على الشيعة (٢) .

وتمتد أثر الجويني إلى ابن القيم أيضا في كتابه (الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية) فزرى الأخير يأخذ باشتراط استجماع القاضي لشرط فهمه لنوعين من الأحكام : أحدهما فقه في أحكام الحوادث الكلية وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس ، يميز به بين الصادق والكاذب والحق والمبطل (٣)

(١) رسالة المظالم المشتركة - في مجموع رسائل ، تصحيح محمد بدر الدين ابو فراس الحلبي

الخاني ١٣٣٣ هـ ص ٢٥

(٢) الذهبي : مختصر منهاج السنة ٥٨ ، ٣٧١ وقد أورد فيها قول الجويني في الغياث في عمر

(ما دار الفلك على شكل عمر) ٥٤٦-٥٤٨ هـ

(٣) الطرق الحكيمة ص ٥

وهي نفسها التي عرضها الجويني عندما تعرض للشروط التي يجب توافرها في القاضي فتطلب أن يفهم الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها ، ويتفطن لموقع الإعضال وموضع السؤال ومحل الإشكال . فضلا عن أقرار ابن القيم في كتابه (أحكام أهل الذمة) بأنه استند في كثير من أحكام الفقه الشافعي إلى إمام الحرمين وخاصة في كتابه (نهاية المطلب في دراسة المذهب) (١)

ومما يلفت النظر أيضا أن لابن جماعة (٥٧٣٣) مؤلفاً في السياسة سماه (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام) ، يكاد القارئ له يجزم بأنه اطلع على غياث الأمم ، لأسباب متعددة ، منها تصريحه أولاً بأنه استند إلى السنن والآثار وأقوال علماء الأمصار وتبويبه للموضوعات جرى فيه على تقسيم مشابه لإمام الحرمين لا سيما الباب الخاص بما يناط بالأئمة وولاة الأمور من أحكام .

ومن الموضوعات التي يبدو فيها بوضوح تأثيره بالغيثي ، ما ذكره عن البيعة القهرية حيث ذهب إلى أنه (إذا خلا الوقت عن إمام وتصدى لها من هو أهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة واستخلاف انعقدت بيعته ولزمت طاعته لينظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم) (٢) ويكاد يتطابق عبارته عن تولى أحد السلاطين أو الأمراء السلطة عنوة بالرغم من معارضة الخليفة فقال (إذا استولى ملك بالقوة والقهر والشوكة على بلاد ، فينبغي للخليفة أن يفوض أمورها إليه استدعاء لطاعته ودفعاً للفساد وخوفاً من اختلاف الكلمة وشق عصي الأمة) (٣)

كذلك اشترك مع الجويني في رأيه : إذا طرأ على الإمام أو السلطان ما

(١) ينظر (أحكام أهل الذمة) الصفحات ٧٤ ، ٨٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٥ ، ٧٠٣ ، ٧٠٩

٧٠٧ ، ٧٥٨ .

(٢) تحرير الأحكام مخطوطة ق ٥ (٣) ق ٨ - ٩

يوجب فسقه ، فالأصح أنه لا ينزل عن الإمامة بذلك ، لما فيه من اضطراب الأحوال (١)

وهكذا أحدثت اجتهادات الجويني صداها بمؤلفات الفقه السياسي ، ولم يقتصر أثر إمام الحرمين وكتابه الغياثي على المشرق فحسب ، بل امتد إلى المغرب عن طريق أبي بكر العربي الفقيه المالكي المتوفى ٥٤٣ هـ في رحلته إلى المشرق في ٤٩٠ هـ فقد جلب في هذه الرحلة جملة كتب لإمام الحرمين ومنها كتاب «غياث الأمم في التياث الظلم» وقال : إنه لم يسبق أن جلب أحد هذا الكتاب قبله ، وانه تأثر بما أتى به من مؤلفات وادخل جملة عظيمة منها في مؤلفاته الخاصة كما صرح في كتابه سراج المريدين (٢)

ويظهر من كتاب أبي بكر العربي (العواصم من القواصم) في رده على الإمامية أنه قد استفاد من غياث الأمم (٣) .

ويبدو لنا أن ابن خلدون أخذ عن إمام الحرمين بعض أفكاره في الفقه السياسي ، والأمثلة على ذلك ، اشتراطه الاجتهاد في الخليفة أو الإمام ، وفكرة العصبية التي تنسب إلى ابن خلدون وهي في الحقيقة ليست جديدة كما يخيل إلى الكثير من الباحثين ولم يتفرد بها المؤرخ الشهير بل سبقه إليها منذ عدة قرون إمام الحرمين عندما تطلب الشوكة والمنعة في الإمام المطالب بالرياسة أو الإمامة ، وما تعبیره عن استقلال الإمام والكفاية والنجدة إلا هي بذاتها التي استخدمها ابن خلدون بلفظ (العصبية) .

(١) ق ١٥

(٢) راجع آراء أبي بكر الكلامية ونقده للفلسفة اليونانية ص ١٠٠ و١٠١ وهي رسالة دكتوراه لعمار الطالبي (رئيس قسم الفلسفة الإسلامية بجامعة الجزائر) وقد أشار إلى أن مصدره في هذه النقطة هو مخطوطة سراج المريدين لأبي بكر العربي في الورقات من ٢٢٩ إلى ٢٣٧
(٣) أبو بكر العربي : العواصم من القواصم تحقيق عمار الطالبي ٢ : ٧٥ : ٨٠

وقد أشار ابن خلدون إلى أن أحكامه الشرعية استقهاها من كتب الأحكام السلطانية مثل القاضي أبي الحسن الماوردي (وغيره من أعلام الفقهاء) دون الإشارة إلى الجويني (١) ، فهل تعتمد إخفاء اسمه ؟

(١) المقدمة : ص ١٨٦ ، راجع ما كتبه في الخلافة ص ١٥٠ إلى ١٧٢ يتضح مدى تأثره بالجويني. ونرى أن المكانة التي احتلها ابن خلدون والاهالة التي أحيط بها تحتاج إلى إعادة نظر وذلك في ضوء ما نشر من تراث في الفكر السياسي الاجتماعي للسابقين واللاحقين عليه بمنهج مقارن . فن السابقين عليه إمام الحرمين في كتابه (غياث الأمم) وتلميذه الأمام الغزالي ، ومن اللاحقين من كشف المصادر العلمية التي استقى منها ابن خلدون أغلب مقلته ونعني بذلك تلميذه ابن الأزرقي في كتابه (بدائع السلك في طبائع الملك) تحقيق الأستاذ الدكتور علي سامي النشار الذي كتب أيضا دراسة نقدية عن الكتاب مبينا مدى الصلة بين أفكار ابن خلدون ومصادره .

وصف المخطوطات ومنهجنا في التحقيق

استندنا في تحقيق الكتاب إلى المخطوطات الآتية : -

١ - مخطوطة المكتبة التيمورية ورمزنا إليها بالحرف (ا)

وهي مخطوطة قديمة ورقا وكتابة ، بخط نسخ ، بعضه مضبوط بالشكل والحركات . وهي مقسمة إلى أبواب معنونة ، مسطرتها وعدد كلمات كل سطر نحو ١٢ كلمة ، وصفحاتها ٢٧٤ صفحة ، رقت بالقلم الرصاص حديثا .

وأولها صفحة ٢ (بسم الله الرحمن الرحيم)
قال الشيخ الأجل الإمام فخر الإسلام إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني رضي الله عنه :

الحمد لله القيوم الحى الذى بإرادته كل رشد وغى ، وبمشيئته كل نشر وطفى ، كل بيان فى وصف جلاله حصر ... الخ ... إلى أن يقول فى ص

٩ س ١ : -

(....) وهذا إذا تم « غياث الأمم فى التياث الظلم » فليشتهر « بالغيثى » كما اشتهر الأول بالنظامى ، والله ولى التأييد والتوفيق ، وهو باسعاف راجيه تحقيق .

وجاء بآخر الكتاب :

نجز الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه ، وذلك فى ثالث عشرة شهر ربيع الأول سنة (غير ظاهر) وأربعين وسبعائة ، والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله ، رحمة الله لمن دعا لكاتبه ولقارئه ومن قال آمين آمين .

ووجد بخط آخر ما يلى :

(بلغت مطالعة وإصلاحا مع مراجعة الأصل فصح بحمد الله ومنه ،

كتبه خليل بن العلائي الشافعي ، و فرغ منه في تاسع عشر شهر جمادى الأولى ثمان وأربعين وسبعمائة ، ببيت المقدس حماه الله تعالى . ومقاس المخطوطة ٢٢ × ١٦ ومحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٨ اجتماع تيمور) .

وقد لاحظنا أنه يوجد اضطراب في ترتيب أبواب الكتاب ، فقد جاء تسلسلها مخالفا لما ذكره المؤلف في صدر مصنفه . والأرقام المكتوبة أمام الأبواب مطابقة لوضعها داخل الكتاب . وتوجد على هامش بعض الصفحات تصحيحات بخط ومداد يخالفان خط ومداد النسخة ، ويطابقان خط ومداد عبارة المراجعة المؤرخة بتاريخ ٧٤٨ هـ ، والواردة في نهاية المخطوطة ، على نحو ما سبق ذكره .

(انظر اللوحات رقم ١ ، ٣ ، ٦ ص ٤١ ، ٤٣ ، ٤٦)

وقد اعتبرنا هذه المخطوطة هي مخطوطة الأساس ، لأنها منقولة من أكثر من نسخة وقد راجعها وأصلحها مالکها وصاحبها المحدث المشهود له بالإجازات ، والفقيه الشافعي خليل بن كيلكدي العلائي (المتوفى ٧٦١ هـ) بالقدس ، وأثبت أنه راجعها على الأصل ، ويبدو لنا أن هذا الأصل هو أصل المؤلف الذي كان يبد السبكي نظرا للصلة الوثيقة بين السبكي والعلائي فقد ذكر أن سئل السبكي من يخلف بعده فقال : العلائي (١) .

وحرى بالإشارة أن دار الكتب المصرية نقلت عن هذا الأصل نسخة أخرى تحمل رقم (٦٧٥٥٤) بخط حديث ولم نعول عليها اكتفاء بالنسخة التيمورية .

٢ — مخطوطة مكتبة بلدية الاسكندرية :

وقد رمزنا لها بالحرف (ب)

(١) الدرر الكامنة ٢ : ١٨٠ ويشير إلى أنه سمع بمصر من جماعة من أصحاب النجيب ، وقارن طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ١٧٢ و ٤ : ٣١٤ .

محفوظة برقم ١٧٤٩ ب وتحمل من الخارج عنوان :

كتاب «غياث الأمم في التياث الظلم» تصنيف الشيخ الإمام فخر الإسلام
إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني رضي الله عنه
كما دون على الغلاف أيضا (وفيه فضائل الشافعي رضي الله عنه عند
الإمام محمد الرازي) .

كتب بخطه لنفسه علي بن علي بن هبة الله بن علي بن المطهر بن أبي
عصرون بثغر حلب حماء الله .

وفي الجانب الأيسر عبارة : من منة الله تعالى على عبده الفقير إليه أحمد
ابن شنون الحلبي عني عنها .

وكتب بالمداد الأحمر الحديث العبارة الآتية :

كاتب هذه النسخة هو ابن عم الإمام عبد الله بن أبي عصرون لأن الإمام
هو عبد الله بن محمد ابن هبة الله (١) ، وهذا علي بن علي بن هبة الله ، فهو
ابن عم الإمام ، ولم أقف على ترجمته إنما هو مغ القرن السادس .

وبفحص المخطوطة اتضح أنها لا تتضمن كتاب فضائل الشافعي المشار
إليه آنفا ، وهي بحالة رثة ، والورق قديم يتناسب عمره مع القرن السادس
الهجري (٢) ويميل لونه إلى البني في طريقه إلى الاحتراق ، كما يوجد في
أكثر من ورقة تأكل في شكل خطوط بفعل الحشرات .

ومتوسط الصفحة الأولى عشرون سطرا ، بينما متوسط الصفحات اللاحقة

(١) فقيه شافعي كبير له تصانيف كثيرة في المذهب ، وتوفى بدمشق ٥٨٥ هـ . وفيات الأعيان

٢ : ٢٥٦ وطبقات الشافعية للسيكي ٧ : ١٣٢

(٢) لأنه ثابت بخط ذات الناسخ أنه فيه فضائل الشافعي للإمام محمد الرازي ولم يقرن به طلب
الرحمة أو غيره مما يدل على أنه في حياة الرازي نفسه . ومعلوم أن الرازي متوفى ٦٠٦ هـ .

خمس وعشرون سطرا ، ثم تزداد كلما تقدم الكتاب فتصل إلى نحو سبعة وعشرين سطرا .

والكتابة بخط نسخ مقروء ولاحظنا الإعجام في كثير من المواضع ، وبالخطوط قطع في صفحات بوسط الكتاب ، وهي غير مرقمة ، وبها علامات بمداد أحمر يستخدمها الناسخ عند البدء في أوائل الموضوعات .

واتضح لنا أثناء التحقيق أنه بمقارنتها بالخطوط التيمورية وجود تقديم وتأخير يرجع الى تجليد الكتاب ، مثال ذلك : الصفحات بالتيمورية برقم ٢٤-٢٦ يقابلها برقمى ٢/٦٠ ، ١/٦١ ، وباقي ٢٧ إلى ٤٧ يقابلها رقم ٧٠-٢ إلى ٧٨-١ والرقم الأخير هو آخر صفحة بالخطوط . وقد أشرنا إلى ذلك عند تعليقنا . كما وجد بها نقص في مواضع متفرقة .

(انظر اللوحة رقم ١ صفحة ٤١)

٣ — مخطوطة تحمل اسم (الأحكام السلطانية) ورمزنا لها بالحرف (ج) بمكتبة دار الكتب المصرية برقم ١٦٤٥ .

وبها نقص بالصفحات الأولى نحو ٣٥ صفحة حيث تبدأ من (مايختص بالولاة وذوى الأمر فلاشك في ارتباطه بالإمامة ...) ومكتوب على هذه الصفحة بخط مغاير أن الكتاب الأحكام السلطانية لابن قيمية فقه حنبلى ومشطوب عليها ، وإنه فقه شافعى .

(انظر اللوحة رقم ٤ ص ٤٤)

وبأسفل الصفحة (مشتراة من محمد أفندى صادق في ٧ أكتوبر ١٨٩٧ برقم ٨٩ عمومية ٣٠٦٦٢) .

وثابت في نهاية المخطوطة أنها كتبت على يد العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد ابن أحمد بن سليمان (١) المالكي المذهب غفر الله لمن نظر فيه ودعا له بالرحمة

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي الربيع سليمان الدلاصى المصرى ، ويلقب بصدر الدين ، وكان محدثا فاضلا ، مات في ربيع الأول ٧٥٦ هـ . الدرر الكامنة ٣ : ٤٠٧

ولوالديه ولسائر المسلمين والله المستعان ، وكان الفراغ منه في يوم الجمعة السادس عشر رمضان المعظم من شهر سنة سبع وثلاثين وسبع أحسن الله خواتمها (أنظر اللوحة رقم ٧ ص ٤٧) .

وعدد أوراق المخطوطة ١٢٦ ، وكل ورقة بوجهين ، ومتوسط الصفحة ١٧ سطراً ومتوسط السطر ٩ كلمات ، وقد كتبت العناوين بالمداد الأحمر البارز ، والورق قديم يتناسب عمره مع القرن الثامن الهجري ، وانلخط نسخ .

وقد تبين لنا أن هذه المخطوطة في حقيقتها هي نسخة من غياث الأئمة في التياث الظلم للجويني ، وبها القصص في الصفحات الأولى كما أشرنا إلى ذلك آنفاً ثم انتظمت بعدها وتطابقت مع ما أثبتته المؤلف في مقدمته واعتبرت عناوينها أصح العناوين لهذا السبب .

٤ — مخطوطة مصطفى فاضل ٥٥٥م شافعي بمكتبة دار الكتب المصرية بالقاهرة وتحمل عنوان : (كتاب الغياثي) وأيضاً (غياث الأئمة في التياث الظلم) لإمام الحرمين الجويني . وبالصفحة الأولى عدة تمليكات (١) والمخطوطة بحالة مهلهلة ويخشى عليها من التآكل التام . وتبدأ كالاتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

لا إله إلا الله عدة للقاء الله عز وجل

قال الشيخ الإمام إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني رحمه الله . .

(١) ثابت بها أنه نقل في نوبة محمد الحفناوي ، ونقل في نوبة سيدى بدوى تابع الأستاذ ، وأنه في ملك صاحب النعم الحاج إبراهيم باشا وإلى جده دام عزه ، ويبدو لنا أنه إبراهيم باشا بن محمد على باشا الذي أرسله أبوه (أو متبنيه ؟) محمد على سنة ١٢٣١ بحمله إلى الحجاز ونجد ، وجعله قائداً للحملة والمتوفى ١٢٦٤ هـ . تاريخ الحركة القومية للرافعي ٣ : ٢٣٣ والأعلام ١ : ٦٦

الحمد لله القويم الحى الذى بإرادته كل رشد وغى ، وبمشيئته
كل نشر وطى ... الخ ...

وهى مرقمة ترقياً حديثاً يصل إلى ٢٧٨ ولكن عدد أوراقها ١٣٩ وتقوم
فيها المتابعة على أساس وصل الكلمة الأخيرة بأسفل الصفحة اليمنى بحيث
تتطابق مع أول كلمة بالصفحة اليسرى .

والصفحة الأخيرة ثابت عليها ختم (الكتبخانة المصرية) ولا يظهر منها
الكتابة إلا بالنصف الأيسر ، بينما النصف الأيمن به فراغ نتج عن إلصاق
ورقة أخرى به ، ووضع عليها الخاتم الآنف الذكر .

عدد سطور صفحاتها نحو ١٩ سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات بالسطر
١٢ كلمة ومكتوبة كلها بالمداد الأسود . وقد لا حظنا بها مايل :

ورد بصفحة ٥ (على أبيات الشعر الكلمات التالية) سئل الشيخ تقي
الدين السبكي... فقال لقد رأيت أنه ضرب على البيتين الأخيرين ، فليدرك ،
كما وجدت بعض تعليقات تشير في مواضع نقد الجوينى لغيره إلى أن المقصود
بالكتاب الأحكام السلطانية للماوردى . والمخطوطة مكتوبة بخط نسخ جميل
سهل القراءة ، وهى بقلم معتاد قديم ، وترجع إلى القرن التاسع أو العاشر
الهجرى وفقاً لما يشير إليه الخط وحالة الورق . وحرى بالإشارة أن دار
الكتب ، نقلت عن هذه النسخة نسخة أخرى بقلم حديث سنة ١٩٤٧ م رقم
٢٣٥٥١ بوبها فراغات ومملوءة بالرصا ص ، وهى بخط رقعة وتقع ٣٠٦ ص

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هناك نسخة أخرى بالمكتبة الشرقية العامة
ببنكيبور ، وورد فى وصف المخطوطة أنها نسخت عام ١٣١٠ هـ (١) نقلاً
نسخة بها خروم ، وبالتالي فهى نسخة غير كاملة ، كما جاء فى وصفها أيضاً

(١) تحت رقم ٤٩٣ فى ١٣٩ ق . راجع فهرس المكتبة - ١٠ ص ١١

أنها ليست واضحة ، وتشتمل على أخطاء كثيرة ، فهي حديثة وغير دقيقة فقد ضربنا عنها حولا .

وقد لفت نظرنا إليها الأستاذة الدكتورة فوقية حسين والأستاذ الدكتور فؤاد سزكين فحق لهما التقدير والشكر .

نسبة الكتاب إلى إمام الحرمين :

أثبت غير قليل من المصادر أن كتاب غياث الأمم لإمام الحرمين وموضوعه في الإمامة (١) .

ولم يذكر اسمه كاملا سوى الإمام أبو بكر العربي - الفقيه المالكي - على أنه أول من أتى به من المشرق إلى المغرب في رحلته ٤٩٠هـ ، كما سبق توضيحه

وقد ذكر السبكي العنوان باسم «غياث الأمم» فقط (٢) وأشار الأسنوى إليه في ترجمة لإمام الحرمين فقال : «إن له كتاباً مفيداً باسم «الغياث» يقرب في المعنى من الأحكام السلطانية» (٣) .

والتبس الأمر على حاجي خليفة فقال في كشف الظنون : إن كتاب غياث الأمم في الإمامة ، وإن لإمام الحرمين كتاباً آخر باسم «الغياث» ألفه لنظام الدين، وإنه على مجرى الأحكام السلطانية (٤) . وقد تابعه إسماعيل البغدادي في هداية العارفين فأشار إلى أن لإمام الحرمين كتابين : أحدهما غياث الأمم في الإمامة ، والآخر الغياث (٥) . وتابعهما زاهد الكوثري (٦) .

(١) وفيات الأعيان ١ : ٣٤٢ : مرآة الجنان ٣ : ١٢٧ شذرات الذهب ٣ : ٣٥٩

(٢) طبقات الشافعية ٥ : ١٧٢

(٣) طبقات الشافعية ١ : ٤١١

(٤) كشف الظنون ٢ : ١٢١٣

(٥) هداية العارفين ٥ : ٦٢٦

(٦) العقيدة النظامية الطبعة الأزهرية ص ٩٦

والواقع أن كتاب «غيث الأمم في التياث الظلم» هو كتاب «الغياثي» كما أشار الجويني نفسه في مقدمة الكتاب (١) وأنه كما يتناول الإمامة ، يعرض لتقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاة الأمة ، وتقدير انقراض حملة الشريعة . كما أن إمام الحرمين اعتذر في كتابه العقيدة النظامية عن عدم استطاعته بحث الإمامة ووعده بكتابة كتاب آخر لنظام الملك (غيث الدولة) (٢) ، وقد كان كتاب غياث الأمم في التياث الظلم المشهور بالغياثي هو الوفاء بهذا الوعد .

منهجنا في التحقيق :

اتبعنا منهجاً انتقائياً مقارناً في تحقيق النص ، فلم نعتمد على نسخة واحدة بل اخترنا ما هو أقرب إلى النص الذي كتبه المؤلف ، وأثبتناه ، وأشرنا في الهامش إلى ما في النسخ الأخرى مما يقابل ما أثبتناه ، ولم نترك من هذه الفروق إلا ما يرجع إلى اختلاف قواعد الإملاء ولم ننبه إلى ذلك .

أشرنا إلى المصادر التي اعتمد عليها الجويني في إخراجها للكتاب . أحلنا المسائل التي عرضها المؤلف في كتابه على أهم المصادر التي تناولت الموضوع من الكتب المعروفة المتداولة الآن .

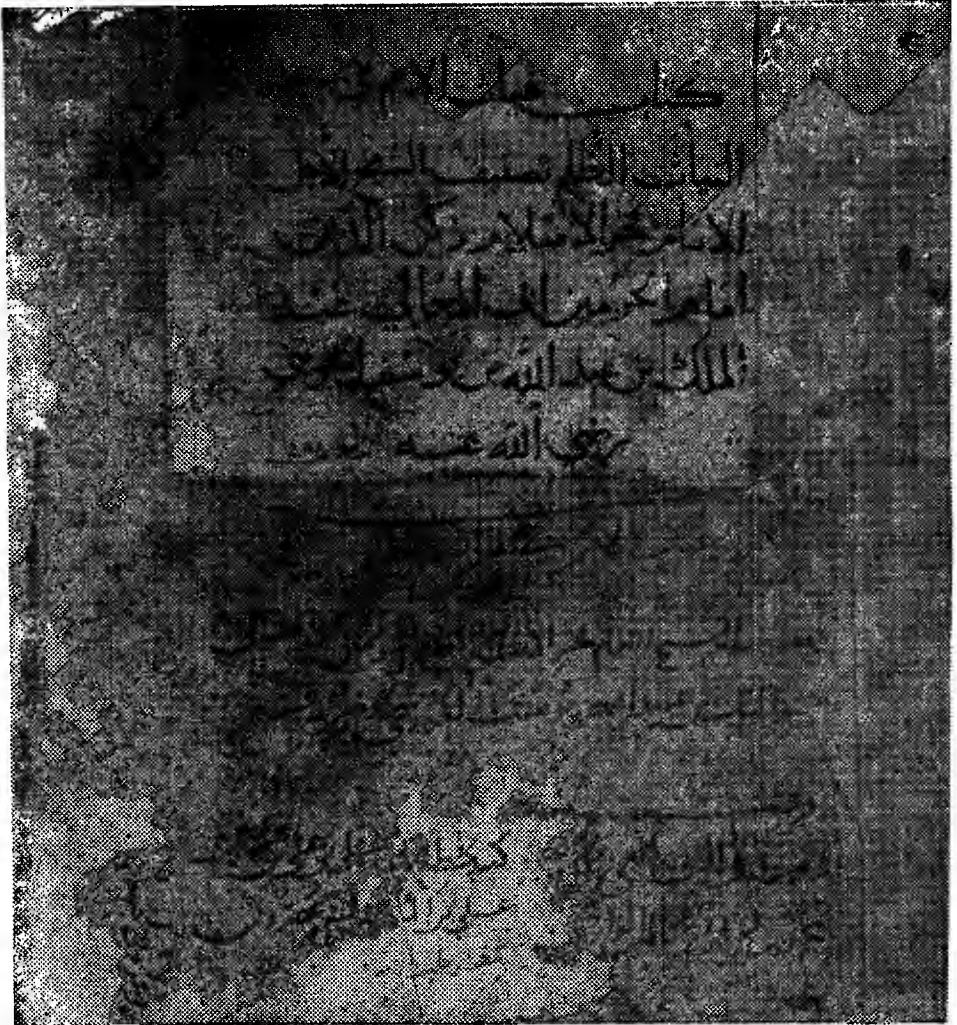
خرجنا شواهد الكتاب من الآيات والأحاديث . ترجمنا للأعلام التي وردت في الكتاب ترجمة مختصرة مع الإحالة إلى المصادر التي تناولت الترجمة .

شرحنا الألفاظ الغامضة التي وردت في الكتاب شرحاً لغوياً وهي ليست قليلة .

(١) راجع النص المحقق ص ١٣

(٢) هو الحسن بن علي بن إسماعيل بن العباس الطوسي ، نصب وزيراً للسلطان ألب أرسلان ، ومن بعده للملكشاه ، وكان عالماً عادلاً ، مسدداً في السياسة ، وأستشهد ٥٤٨٥ هـ بيد حدث ديلمى باطنى . له ترجمة في الطبقات الشافعية للسبكي ٣ : ٣٠٩ والبداية والنهاية ١٢ : ١٤ والروشتين ١ : ٦٢ وشذرات الذهب ٣ : ٣٧٣ والعبر ٣ : ٣٠٧ والكامل ١٠ : ٧٠ والمتنظم ٩ : ٦٤ والنجوم الزاهرة ٥ : ١٣٦ ووفيات الأعيان ١ : ٣٩٥ .

(لوحة رقم ١)

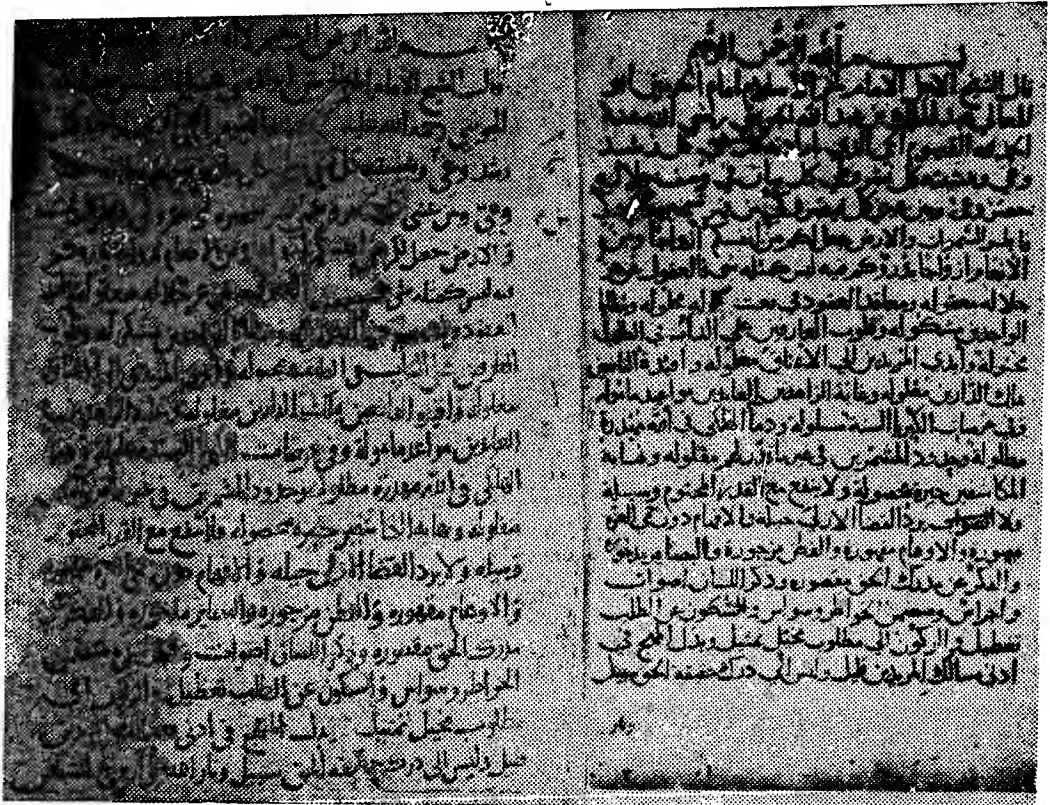


عنوان المخطوطة في النسخة التيمورية التي رمزنا لها (أ) إلى أعلى ، ونسخة محافظة الاسكندرية (البلدية) (ب) إلى أسفل .

[illegible]

هتوان المخطوطة فى نسخة مصطفى فاضل وتحمى رقم ٥٥ فقة شافعى م بدار الكتب المصرية ،
والى رمزنا لها بالرمز (د) ، وتتميز بأبواب عنوان الكتاب، «غياث الأمم» واسم الشهرة له
(النهاى) .

(لوحة رقم ٣)

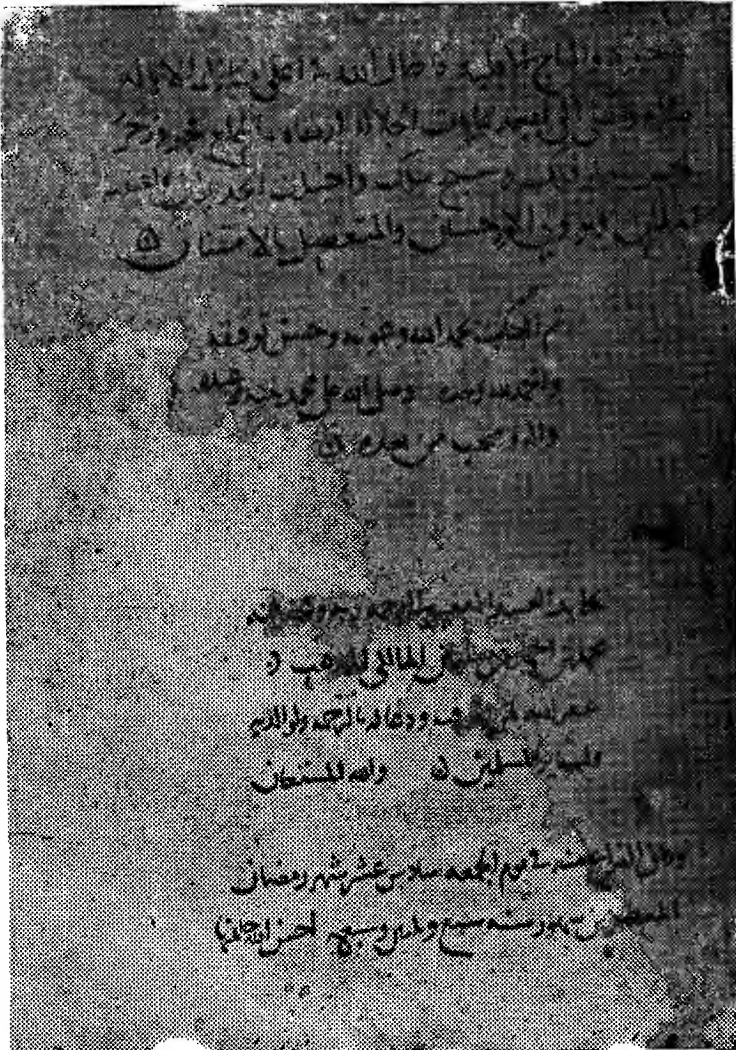


الصفحة الأولى من النسخة التيمورية على اليمين ونسخة مصطفى فاضل على اليسار .

[illegible]

فَإِن كَانَ الْأَكْثَرُ مَصْرُفًا وَأَوْفَرُ شَأْنًا عَلَيْهِ فِي حَرْفٍ أَوْ لُحْنٍ
يُزِيدُ أَوْ طَبْعًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ظَنَنْتُ مِنْ بَحَالِ الْعَالَمِ أَوْ رَأَيْتُ مِنْ
أَهْوَاؤِ الْكُفَرِ مَرَّ شَعَابًا وَفَجَاجَةً أَفْزَلَتْ مِنَ الْخَلْقِ عَسَى عَلَى عَهْدِ
الْمَجْرُوعِ فَصُولِ الدَّيْلِ وَبُرْ عَلَى نَهَابَاتِ الدَّيْلِ أَوْ فِي الْبُحْرِ وَبَحْرِ
بِحَاثِ الْعَيْنِ كِفَاعِ السَّيْلِ وَالْأَنْفِ وَالْأَنْفِ فِي الْوَادِعِ فِي الْوَادِعِ
وَكَيْتُ بِسُوءِ الدَّيْلِ عَلَى مَا فِي الْبُحْرِ أَوْ فِي الْبُحْرِ أَوْ فِي الْبُحْرِ
مَرَاتِعَ نَعْدِ لِحَابِ قَبْلِ الدَّيْلِ وَكَيْتُ فِي الْوَادِعِ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ أَوْ فِي
وَأَقْطَارِهِ كَيْتُ فِي الْوَادِعِ فِي الْوَادِعِ وَكَيْتُ فِي الْوَادِعِ فِي الْوَادِعِ
عَلَى نِعْمَةٍ الَّتِي لَا تَعْدُ وَلَا تَقْدِرُ وَكَيْتُ فِي الْوَادِعِ فِي الْوَادِعِ
مَوْلَا مَا قَدْ ظَلَمَ وَأَعْزَى وَلَكِنْ لَا يَحْتَاجُ عَلَى مَنْ أَحَدُ كِتَابِ اللَّهِ
قُدْرَةً وَمُجْتَدَاً هـ فَلَا زَالَ رَأَيْتُ الْوَادِعَ فِي الْوَادِعِ
الْعِلْمُ وَالْأَقْطَارُ فِي الْوَادِعِ فِي الْوَادِعِ وَكَيْتُ فِي الْوَادِعِ
الْأَقْطَارُ فِي الْوَادِعِ فِي الْوَادِعِ وَكَيْتُ فِي الْوَادِعِ
لَوْ رَدَّهَا إِلَى الْوَادِعِ وَالْأَقْطَارُ فِي الْوَادِعِ
عَلَا وَقَدْ دَامَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَادِعِ
وَأَعْدَهُمْ مَدَامَ وَأَعْدَهُمْ مَدَامَ
سَبَدَا هـ وَمَا أَلَا وَكَيْتُ فِي الْوَادِعِ
نَهَا الْمَدَامَ قَلَا أَوْ كَيْتُ فِي الْوَادِعِ
لَمْ تَكُنْ فِي الْوَادِعِ وَالْأَقْطَارُ فِي الْوَادِعِ

(لوحة رقم ٧)



غِيَاثُ الْأُمَمِ فِي الْبَيِّنَاتِ الظُّلُمِ

لِلإِمَامِ الْحَرَمِيِّ أَبِي الْمَعَالِي الْجَوْنِيِّ

(المتوفى سنة ٤٧٨ هـ)

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

قال الشيخ الأجل (٢) الإمام فخر الإسلام إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك ابن عبد الله الجويني رحمة الله عليه (٣) : الحمد لله القيوم الحي الذي بارادته كل رشد، وغي (٤) ، وبمشيئته كل نشر وطي (٥) . كل بيان في وصف جلاله حصر وعي ، وبين عيني كل قيصر وكبي (٦) من قهر ، فتسخيره (٧) وسم وكى (٨) ، فاطر السموات والأرض ، جعل لكم من أنفسكم أزواجا ، ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ، ليس كنز شيء ، فالعقول عن عز جلاله معقولة ، ومعاقدة العقود في نعت كماله (٩) محلولة ، ومطايا الواجدين مشكولة ، وقلوب العارفين على الدأب في الطلب مجبولة ، وأيدي المريدين إلى الأعناق (١٠) مغلولة ، وأفئدة القانعين بملك الدارين معلولة (١١) . وغاية الزاهدين العابدين مواعيد مأمولة

(١) في (د) أضافه [لا إله إلا الله عدة للقاء الله عز وجل]

(٢) ساقطة في ب ، د

(٣) في ا ، ب : رضى الله عنه .

(٤) الفى : الضلال والخيبة .

(٥) نشر الميت فهو ناشر . وأنشره الله تعالى أحياء ، ومنه قرأ ابن عباس رضى الله عنه

(كيف ينشرها) واحتج بقوله تعالى (ثم إذا شاء أنشره) ، وقرأ الحسن بنشرها ، قال الفراء :

ذهب إلى النشر والطي

(٦) في ا ، ب (وكى) ، وكى : الجرى . الشجاع . تاج العروس ١٠ : ٣١١ .

(٨) الوكى : السعى الشديد . تاج العروس ١٠ : ٣٩٨ .

(٩) في ب : جلاله وفى د : جماله

(١٠) في ب : الأغلال

(١١) في د : مغلولة

وفي عرصات ^(١٢) الكبرياء السنة مسلولة ^(١٣) ، ودماء الملوك في الله مهذرة مطلولة، وحدود المشمرين في غير ما قدر لهم مغلولة، ونهاية المكاشفين ^(١٤) حيرة محصورة ^(١٥) ، ولا ينفع مع القدر المحتوم وسيلة ، ولا يدرك ^(١٦) القضاء الأزل حيلة ، والأفهام دون حي العزة مبهورة ، والأوهام مقهورة . والفطن من جوره والبصائر مدحورة ، والفكر عن مدرك الحق مقصورة ، وذكر اللسان أصوات وأجراس ، ومتضمن الخواطر وسواس ، والسكون عن الطلب تعطيل ، والركون إلى مطلوب مخيل تمثيل ، وبذل المهج ^(١٧) في أدنى مسالك المريدين قليل . وليس إلى درك حقيقة الحق سبيل .

ونار الله على أرواح المشتاقين موقدة ، ومدارك الوصول باغلاق العز مؤصدة ، ومن قنع بالدعوى ضاع زمانه ، ومن تحقق في الإرادة طالت أحزانه، ومن ضربى ^(١٨) بالكلام صدى جنانه ، ومن عرف كل لسانه ، جل جلاله وتقدس أسمائه ، استواؤه ^(١٩) استيلاؤه ونزوله بره وجبائه ، ومجيئه حكمه وقضائه ، ووجهه بقاءه ، وتقريبه اصطفاؤه . ومحبه آلاؤه ، وسخطه بلاؤه ، وبعده علاؤه ، العظمة إزاره ، والكبرياء رداؤه ، غرقت في بحور

(١٢) العرصة بوزن الضربة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، والجمع (المراس) و (العرصات) .

(١٣) السل : انتزاع الشيء وإخراجه برفق . تاج العروس ٨ : ٣٧٧ .

(١٤) في د : المكاشفين (١٥) في د : فلا ينفع

(١٦) في ١ ، د : يرد (١٧) في د : المنهج

(١٨) أى تعود ولهج به

(١٩) تظهر نزعة الجويني في التأويل بتفسيره الاستواء بأنه الاستيلاء ، بينما أجمع السلف

على أن معنى الاستواء هو العلو والارتفاع .

سرمدية عقول العقلاء، وبرقت في وصف صمدية علوم العلماء ، ولم يحصل منه أهل الأرض والسماء إلا على الصفات والأسماء .

فأخلق رسوم خالية ، وجوم^(٢٠) بالية، والقدرة الأزلية لها والية^(٢١) جلت ساحة الربوبية وحمي العزة الديمومية عن وهم كل جنى وإنسى ، ومناسبة عرش وكروسي ، فالشواهد دونها منظمسة ، والعلوم مندرسة ، والعقول مختلطة ملتبسة والألسنة منتقلة محتبسة فلا تحييث^(٢٢) ولا تحيز ، ولا تحقيق ، ولا تمييز^(٢٣) ولا تقدير ولا تجوير ، وليس إلا وجهه العزيز .

قد أفلح الحامدون ، وخاب الجاحدون، وفاز المؤمنون ، وكفى المتوكلون ، وصدق المرسلون، واعترف لله بالوحدانية المؤيدون ، وأيقن بنبوة المرسلين ، وصدق خاتم النبيين وقائد الفر المحجلين ، الموفقون صلى الله عليه وعلى الأنبياء أجمعين .

قد تقدم الكتاب النظامي^(٢٤) محتوياً على العجب العجائب ، ومنطوياً على

(٢٠) أى تحيرت

(٢١) ربما أنت هذه الصفة من الفعل تولى عنه أى أعرض ، والمقصود أن المخلوقات ليس لها قدرة بذاتها ، ولكنها تستمدّها من خالقها جل شأنه .

(٢٢) من (حيث) ظرف المكان ، ويقصد تنزيه الله سبحانه وتعالى عن المكانية .

(٢٣) ساقطة من ا و ب

(٢٤) أشار إليه ابن السبكي في كتابه (طبقات الشافعية) باسم (الرسالة النظامية)

ج ٥ : ١٧٢ . وقد حققه الشيخ الكوثرى بعنوان (العقيدة النظامية) وتابعه الدكتور أحمد السقا، ينظر كتاب (العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية) مكتبة السكليات الأزهرية

ط ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

باب الألباب ، أحدىثة (٢٥) على مكر العصر، وغرة في جبهة الدهر ، بعشوا
إلى منادها المرتبك في الشبهات ، ويلوذ بآثارها المنسلك في مثار المناهات ،
ويقتدى بنجومها المترقى عن مهاوى الورطات ، ويتخنس برجومها المتعثر في
أذيال الضلالات ، ووافي الجنب الأسمى عروساً احتضنها ، طب (٢٦)
بالحضانة (٢٧) ، قد استوظف في القيام عليها زمانه ، فلم يزل يقوم قدمها ،
ويورد خدها ، ويكحل بالبصائر أحداقها ، ويشق إلى صوب البـدائع
والدخائر آماقها ، ويرصف دررها وعقيانها، ويشنف بقرطه الحقائق آذانها ،
وينطق بفرر الكلام لسانها، ويطوق بجواهر الحكم جيدها، ويزين مخنفها (٢٨)
ووريدها (٢٩) ويديم فركها (٣٠) ويلين عركها (٣١) ، ويقرب متناولها ودركها (٣٢)

(٢٥) الأحدىثة بوزن الأعجوبة : ما يتحدث به

(٢٦) المقصود الخلق ، لأن كل حاذق عند العرب طيب

(٢٧) حضن الطائر يبيضه ؛ من باب نضر ودخل إذا ضمه إلى نفسه

حضانة ، وحاضنة الصبي : التي تقوم عليه في تربيته .

(٢٨) المخنقة بالكسر : القلادة

(٢٩) حبل (الورن) : عرق تزعم العرب أنه من الوتين وهما وريدان مكتنا صفق

العنق مما يلي مقدمه غليظان .

(٣٠) فرك الثوب والسنبيل بيده من باب نصر

وأفرك السنبيل صار . (فريكا) وهو حين يصلح أن يفرك فيؤكل

(٣١) عرك الشيء دلكه ، وفلان لين العريكة أى سلس

(٣٢) الدرك : التبعة ، يقال : المالحق من درك فعلى خلاصه .

ويلقنها مقعة^(٣٢) خاطبها ، ويلقي إليها الأقران لصاحب الدنيا وصاحبها .
فنشأت^(٣٣) غيداء^(٣٤) مياسة مروضة^(٣٥) ، والمقل^(٣٦) الطلعة^(٣٧) إلى
خفايا العيوب^(٣٨) عنها مغضوضة^(٣٩) . فظلت^(٤٠) تنشوف إلى مخيم العزة
شوقاً ، وتطير إليه بأجنحة الهزة توقاً ، فبرزت عن حجالها مختالة في أذيالها
متوشحة بأبهة البهاء ، مشتقاً اسمها من اسم أكرم الأكفاء والألقاب تنزل
السما ، وجزعت إلى منواها سباسب^(٤١) ورمالا ، وواصلت في صمد
مولها غدوات وأصالا ، وقطعت من مطاياها أوصالا ، فصادت مرتعاً
خصيباً ، ومربعاً رحيباً ، وشأوا في العلا بعيداً وكرماً قريباً ، ودلت
بمعانيها على عناء^(٤٢) معانيها ، وبمناظم ميسانيها على غناء بانيها ، ثم أخذت

(٣٣) المقعة : المحبة

(٣٤) في د : ففنشأت

(٣٥) أى ناعمة من راض المهر يروضه رياضاً فهو مروض وناقعة مروضة :
كناية عن حسن التريبة والتهديب

(٣٦) المقل : ثمر الدوم ، والمقلعة : شحمة العين التي تجمع البياض والسواد ومقله في
الماء غسله .

(٣٧) الرؤية وفي د : المتطلعة

(٣٨) في ب : الغيوب بالعين

(٣٩) أى منقوصة

(٤٠) في د : وظلت

(٤١) السباسب والباسبس : القفار . تاج العروس ١ : ٢٩٣

(٤٢) عناء : خضع وذل ، أى ذل المعاني وأخضعها لمراميه

تستعطف أعنة العطف، وتتفى أزمة اللطف على صاحب التأليف والرصف^(٤٣)
 وذكرت أنه ينبغي تنويعها، ومنصباً علياً نبياً، يفوق مناط العيوق^(٤٤) زهواً
 وتيهياً، فسا كان إلا كأيماضة^(٤٥) سيف أو انقشاع سحابة في صيف أو
 نفضة^(٤٦) ردن^(٤٧) أو طنة أذن حتى طفت من بحار المعالي أمواجهها،
 وتشاغت من أطواد الكرم شعابها وفجاجها، فوافت الخلمعة^(٤٨) تجر^(٤٩) على
 قمة الحجر فضول الذيل، وتبر على نهايات المنى بأوفى الكيل، وتجر
 مجاثم^(٥٠) العسر^(٥١) وكدفاع السيل، وأكسب^(٥٢) الخادم شرفاً، يتخلد^(٥٣)
 في تواريج الأخبار، ويكتب بسواد الليل على بياض النهار، وأعذب النعم
 مشارع وأخصبها مراتع، نعمة أجابت قبل النداء، ولبت قبل الداء، وليس
 من ينتجع الغيث في أقطاره كمن يسقيه ريق^(٥٤) الويل في دياره، ولو لم أجد

(٤٣) رصف : أى ضم

(٤٤) العيوق : نجم أهر مضيء في طرف الحجر الأيمن ينلوه الثريا لابتدئة

(٤٥) ربما يقصد اللعان من ومض البرق أى لم

(٤٦) النفز : ما تساقط من الورق والنثر

(٤٧) الردن : أصل السكم، يقال قميص واسع الردن

(٤٨) خلع ثوبه ونعله وقائده وخلع عليه (خلعه)

(٤٩) في ب : تجرر

(٥٠) جثم الطائر : تلبد بالأرض وكذا الإنسان

(٥١) في د : تحرف مجاثم العس

(٥٢) في د : اكتسب

(٥٣) في د : فيتخلد

(٥٤) في د : ترفق

أمر الله عباده بالشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ، أسوة ومقتدى ، لقلت
من شكر أدنى منح مولانا فقد ظلم واعتدى ، ولكن لا معاب على من اتخذ
كتاب الله قدوة ومحتذى .

شعر (٥٥)

فلا زال ركب المعتفين منيخة
بذروتك العليا ولازات مقصداً
يدين لك الشم الأنوف تخضعاً
ولو أن زهر الأفق أبدت تمرداً
لجاءتك أقطار السماء تجرها
إليك لتعفو أو لتوردها الردا
وأنى لغرس قدماً غرسته
وريبته حتى علا وتمددا
فلما ذوت منه الفصون وصوحت
وخاف ذيولا جاء يسألك النداء (٥٦)

(٥٥) الشعر للإمام الجويني نفسه، يقول السبكي « ومن شعر الإمام الحرمين رحمه الله . . .
في خطبته ، للغياني ، وهو عندي بخطه ، مما خاطب به نظام الملك . وذكر خمسة أبيات هي :
الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، وقال : رأيته قد ضرب على البيتين الأخيرين
(الثامن والتاسع) ، وسررت بذلك فأنى سمعت الشيخ الإمام رحمه الله (يعني والد السبكي)
يحكي عن شيخنا أبي حيان أنه كان يتعاطمهما ، ويقول : كيف يرضى الإمام أن يخاطب النظام
بهذا الخطاب ؟ ثم يذم الدنيا التي تحوج مثل الإمام إلى مثل ذلك .

الطبقات الكبرى ٥ : ٢٠٨ ، ٢٠٩

(٥٦) هذا البيت ناظم في أ ، د

لأنك أعلى الناس نفساً وهمة
وأقربهم (٥٧) عرفاً وأبعدهم مدداً
وأوراهم زنداً وأوراهم ظباً
وأسجاهم بحراً وأسجاهم يداً
وما أنا إلا دوحه قد غرستها وسقيتها (٥٨)
حتى تمادى بها المدى
فلما اقشعر العود منها وصوحت
أنتك بأغصان لها تطلب الندى

نعم ، وقد كان ضمن الخادم خدمة الساحة النظامية بكتاب آخر هو
لعمر و الله : النبأ العظيم ، والخطب الجسيم ، والأمر الذي لم يجر مثله ذكر
ولم يحوم (٥٠) عليه نظم ولانثر ، والبحر الخضم الذي ليس لبدايعه شاطئ
وعبر ، ولست - والله - أتصلف بالاسهاب في ذكره ، وإنما أنبه على علو
قدره ، وكم أكننته (٦٠) في احناء الصدر حتى لقد تده يد السبر ، وأنضجته
نار (٦٢) الفكر ثم استتته مصححاً منقحاً إلى [سيد الوري ، وموئل (٦٣)
الدين والدنيا ، وملاذ الأهم ، مستخدم السيف (٦٤) والقلم ، ومن ظل ظل

(٥٧) في ب : عرفا

(٥٨) في أ : أسقيتها

(٥٩) في أ : بحر

(٦٠) في د : أكننته

(٦١) سبر الجرح : نظر ماغوره

(٦٢) في د : بار

(٦٣) في الطبقات الكبرى ٤ : ٣١٤ مؤيد وفي د أيضاً

(٦٤) في الطبقات الكبرى : للسيف

الملك يمين مساعيه ممدودا ، ولواء النصر معقودا ، فكم بأشر أوار (٦٥) الحرب
وأدار رحي الطعن والضرب ا فلا يده ارتدت ، ولا طلعت البهية اربدت (٦٦)
ولا غربه (٦٧) انثنى ، ولا حده فنى (٦٨) .

قد سدت مسالك الممالك صوارمه ، وحصنت الممالك صرائمه ، وحملت
شكايم العدى (٦٩) عزائمه ، وتحصنت المملكة بنصله ، وتحسنت الدنيا بأفضاله
وفضله ، وعم (٧٠) بيره آفاق البلاد ، ونفى الغي عنها بالرشاد ، وجلى ظلام
الظلم عدله ، وكسر فقار الفقر بذله . وكانت خطة الإسلام شاغرة ، وأفواه
الخطوب إليها (٧١) فاعرة ، فجمع الله بزأيه الثاقب شملها ، ووصل يمين
تتييته (٧٢) حبلها ، وأضحى الرايا برعايته وادعة ، وأعين الحوادث عنها
هاجعة ، فالدين يزهو (٧٣) بتهلل أساريه ، واشراق جبينه ، والسيف يفخر
في يمينه ، ويرجوه الآيس البائس فى أدراج أنينه ، ويركع له تاج كل
شامخ بعزنيته (٧٤) ، ويها به الليث المزجر فى عرينه [(٧٥) فسا أجدر هذه

(٦٥) أوزار فى الطبقات الكبرى

(٦٦) اربدت : تغيرت . المجرد للغة الحديث ١ : ٤٤٩

(٦٧) الغارب : ما بين السنام إلى العنق

(٦٨) فى ب ، د : بنى ، وفى الطبقات الكبرى : فنى

(٦٩) فى ا : العدى

(٧٠) فى ا ، د : وغمر

(٧١) فى الطبقات الكبرى : إليه

(٧٢) التقيية : النفس ، يقال : هو ميمون التقيية أى مبارك النفس

(٧٣) فى ب : يزهر ، وفى الطبقات الكبرى : والدين يزهى

(٧٤) عرينه الأنف تحت مجتمع الحاجبين وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشم

(٧٥) ماير القوسين السكيرين نقله ابن السبكي من خط إمام الحرمين ، فى خطبة الغياث

« فيما قاله يصف نظام الملك ، وعلق ابن السبكي عليه فقال : « وهذا من الإمام الجليل وإن لم

يخل عن بعض المبالغة ، شاهد عدل ، لعل مقدار نظام الملك عند هذا الخبر ، الذى يحتاج

بكلهاته المتقدمون ، والمتأخرون ، وعنه انتشرت شريعة الله ، أصولا وفروعا . الطبقات

الكبرى ٤ : ٣١٤ ، ٣١٥ .

السدة^(٧٦) المنيفة بمجموع تجمع أحكام الله تعالى في الزعامة بيد الخاصة والعامة ليكون شوف^(٧٧) الرأى السامى قدامه وأمامه فيما يأتى ويذر أمامه . ثم تنابد^(٧٨) فائدته وعائدته إلى قيام التيامة .

ولكل كتاب مأمود^(٧٩) ومقصود ، ومنتجى^(٨٠) مصمود^(٨١) ،
يجرى مجرى الأساس من البنيان ، والروح من الحيوان ، والعذبة^(٨٢) من
اللسان ، وها أنا أبوح بمضمون الكتاب وسره ، ثم ألقب لهيب الفكر
صاليا^(٨٣) بحره ، وأتبرأ عن حولى وقوتى لا ئذاً بتأييد الله ونصره فأقول :
أقسام الأحكام ، وتفصيل الحلال والحرام ، فى مباحى الشرع ومقاصده ،
ومصادره وموارده ، يحصرها قسمان ، ويحويها فى متضمن هذا المجموع
نوعان :

(٧٦) السدة (بالضم) : باب الدار

(٧٧) شوف الشيء : جلاه ، وفى ا : شوق

(٧٨) أبد بينهم العطاء أى أعطى كل واحد منهم بدته ، والمقصود أن فائدته توزعت
على الجميع .

(٧٩) من عمد للشيء قصد له أى تعمد ، وهو ضد الخطأ

(٨٠) من نحا ، النحو : القصد والطريق .

(٨١) أى مقصود من صمد ؛ فالصمد السيد لأنه يصمد لإيه فى الحوائج أى يقصد .

(٨٢) من عزب ، العذب : الماء الطيب ؛ وهنا كناية عن الطيب من الكلام .

(٨٣) صليت الرجل ناراً ؛ إذا أدخلته النار وجعلته يصلها ، وهو هنا يشبه الفكر بالنار

التي اصطلى بلهبها .

أحدهما : ما يكون ارتباطه وانتياطه بالولاية والأئمة وذوى الأمر^(٨٤) من قادة الأمة ، فيكون منهم المبدأ والمنشأ ، ومن الرعايا الارتسام والتتمة .

والثانى : ما يستقل به المكلفون ويستبد به المأمورون المصنفون^(٨٥) .

وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر فى القسم الأول فى صفة الأئمة والولاية والرحاة والقضاة ، أبواباً منظمة تجرى من مقصود القسم مجرى المقدمة . على انى آتى فيها - وإن لم يكن مقصود الكتاب - بالعجايب والآيات ، وأشير بالرمز إلى منتهى الغايات ، وأوثر الإيجاز والتقليل مع تحصيل شفاء الغليل ، واختيار الإيجاز على^(٨٦) التطويل بعد وضوح ماعليه التعويل ، ثم أقدر شغور الحين عن حمة الدين وولاية المسلمين ، وأوضح إذ ذاك مرتبط قضايا الولاية ، وأنهى الكلام إلى^(٨٧) منتهى الغاية ، فانه المقصود بالدرك والدراية وما تقدمه فى حكم التوطئة والبداية ، ثم أنعطف على القسم الثانى ، وهو الذى يستوى إليه فى الاحتياج^(٨٨) التماضى والدانى ، وأبين أن المستند^(٨٩) المعتضد فى الشريعة نقلتها ، والمستقلون بأعبائها حملتها^(٩٠) وهم أهل الاجتهاد ، الضامون - إلى غايات علوم الشرع - شرف التقوى والسداد ، فهم العماد والأطواد^(٩١) ، فلو شغل الزمان عن الأطواد والأوتاد ، فعند ذلك التزم

(٨٤) فى د : الأمرة

(٨٥) فى د : المتصرفون

(٨٦) فى ب : عن

(٨٧) ساقطة من ا وفى د : ونهى الكلام : منتهى الغاية

(٨٨) فى ا : الاحتياج

(٨٩) فى د : والمعتضد

(٩٠) فى د : حمانها

(٩١) الأطواد جمع طود، وهو الجبل العظيم

شيمة الأناة (٩٢) والأتايد (٩٣) ، فليت شعري ما معتصم العباد إذا طما (٩٤)
بحر الفساد ، واستبدل الخلق الافراط والتفريط عن منهج الاقتصاد ، وبلى
المسامون بعالم لا يوثق لنفسه ، وزاهد لا يقتدى به لخرقه (٩٥) ، أيبقى بعد
ذلك مسلك في الهدى أم يموج الناس بعضهم في بعض مهملين (٩٦) سدى ،
متهاوتين على مهاوى الردى ؟

فإلى متى أردد من التقديرات فنوناً ، وأجعل الكائن المستيقن مظنوناً ،
كأن الذى خفت أن يكونا ؟ إنا إلى الله راجعون .

عم من الولاة جورها واشتطاطها، وزال تصون العلماء احتياطها ، وظهر
ارتباكها في جرائم الخطام واختباطها ، وانسل عن لجام التقوى رؤس الملة
وأوساطها ، وكثر انتماء القراء إلى الظلمة (٩٧) واختلاطها . فهل ينظرون
إلا الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها ؟

فإن وجدت للدين معتضداً (٩٨) ، وألقيت للإسلام منتصراً بعدما

(٩٢) الأناة : الحلم

(٩٣) من أتاد : أى تمهل

(٩٤) طمى : أرتفع وزاد

(٩٥) التخرق لغة : فى التعلق من الكذب، وقد يقصد أيضاً الرعونة، فالخرق بفتح الحين مصدر

« الأخرق » وهو ضد الرفيق

(٩٦) فى ١ : منهمكين

(٩٧) فى د : الظلم

(٩٨) العصد : الساعد، وهو من المرفق إلى الكنف، واللفظ يشير إلى العون والمساعدة

والثابت فى هامش ١ : مقتصراً وفى ب : معتصراً

درست^(١١٠) أعلامه ، وآذنت بالانصرام^(١٠٠) أيامه ، كنت كن يمهّد لرجاء الحق مقر القطب ، ويضع الهناء مواضع النقب .

والآن ، كما يفضي مساق هذا الترتيب إلى تسمية الكتاب والتلقيب ، وقد نحقق للعالمين أن صدر الأنام^(١٠١) وموئل الأيام ، ومن هو حقاً معول الإسلام يدعى بأسماء تبر^(١٠٢) عليها موانيه ، ويفوق فخواها معاليه ، فهو غياث الدولة ، وهذا إذا تم (غياث الأمم في التياث الظلم) . فليشتهر بالغيثي كما شهر الأول بالنظامي ، والله ولي التأييد والتوفيق ، وهو بإسعاف راجيه حقيق .

فأركان الكتاب ثلاثة :

أحدها : القول في الإمامة وما يليق بها من الأبواب .

والركن الثاني : في تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاية الأمة .

والركن الثالث : في تقدير انقراض حملة الشريعة .

فلتقع البداية بالإمامة .

(٩٩) من درس الثوب أى أخلق

(١٠٠) الانصرام : الانقطاع

(١٠١) الموئل : الملجأ

(١٠٢) التبر : ما كان من الذهب غير مضروب ، واستخدام اللفظ كناية عن نفاسة الاسم

كتاب الإمامة

وهي ثمانية أبواب :

الباب الأول : في وجوب نصب الأئمة وقادة الأمة .

الباب الثاني : في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة .

الباب الثالث : في صفات أهل الحل والعقد واعتبار العدد فيمن اليه العهد .

الباب الرابع : في صفات الإمام القوام على أهل الإسلام .

الباب الخامس : في الطوارئ التي توجب الخلع والانتحلاع^(١٠٣) .

الباب السادس : في إمامة المفضول .

الباب السابع : في نصب إمامين .

الباب الثامن : في تفصيل ما إلى الأئمة والولاية .

الباب الأول

في معنى الإمامة ووجوب نصب الأئمة وقادة الأمة (١٠٤)

الإمامة : رئاسة تامة ، وزعامة عامة ، تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا ، متضمنها حفظ (١٠٥) الحوزة ورعاية الرعية ، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف ، وكف الجنف (١٠٦) والحيف (١٠٧) والانتصاف للمظلومين من الظالمين ، واستيفاء الحقوق من الممتنعين وإيفاؤها على المستحقين .

وهذه جل يفصلها الباب الثامن المشتغل على ما يناط بالأئمة وهي مراسم تحمل محل التراجم ، وفيها الآن مقنع ، وسيأتى متسع في البيان مشبع إن شاء الله عز وجل .

فنصب الإمام عند الامكان واجب . وذهب عبدالرحمن (١٠٨) بن كيسان إلى أنه لا يجب ، ويجوز ترك الناس أخياراً (١٠٩) يلتطمون (١١٠) ائتلافاً واختلافاً ، لا يجمعهم ضابط ولا يربط شتات رأيهم رابط .

وهذا الرجل هجوم على شق العصا ، ومقابلة الحقوق بالعقوق ، لا يهاب

(١٠٤) ساقطة من ا ، ب : وقادة الأمة

(١٠٥) الحوزة : الناحية وهي هنا بمعنى البلاد

(١٠٦) الجنف : الميل أو الإنحراف

(١٠٧) الحيف : الجور والظلم

(١٠٨) هو أبو بكر الأصم الذي خرج عن الإجماع ، ورأى أن نصب الامام أمر غير

واجب . مقالات الاسلاميين ٢ : ١٤٩ لسان الميزان ٣ : ٢٧٤

(١٠٩) أى خائفين

(١١٠) التطلعت الأمواج : ضرب بعضها بعضاً

حجاب الانصاف ، ولا يستوعر ^(١١١) أصواب الاعتساف ولا يسمى إلا عند الانسلال ^(١١٢) عن رتبة ^(١١٣) الاجماع ، والحيد عن سنن الاتباع ^(١١٤) . وهو مسبوق باجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة ، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة .

أما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأوا البدار إلى نصب الإمام حقاً ، وتركوا بسبب التشاغل به — تجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنه ، مخافة تنفشام ^(١١٥) هاجمة محنة . ولا يرتاب من معه مسكة ، أن الذب ^(١١٦) عن الحوزة ، والنضال دون حفظ البيعة محتوم ^(١١٧) شرعاً ^(١١٨) ولو ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع ، ولا يزعمهم وازغ ، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع ، مع تمنن الآراء ، وتفرق الأهواء لتبتر النظام وهلك الأنام وتوئب الطغام ^(١١٩) والعوام ، وتحزبت الآراء المتناقضة ، وتفرقت الارادات المتعارضة ، وملك الأرذلون سراة ^(١٢٠) الناس

(١١١) وعر جبل وعر من «وعر» واستوعره، وجده وعرا، وكذا التعسف والاعتساف

(١١٢) أى الخروج

(١١٣) الربق بالكسر، جبل فيه عدة عراً تشربه البهم الواحدة من العرا (ربة) وفى

الحديث « خلع ربة الاسلام من عنقه »

(١١٤) مقالات الاسلاميين ٢ : ١٤٩ والأحكام السلطانية للماوردي ص ٥

(١١٥) الغشم : الظلم

(١١٦) الذب : المنع والدفع

(١١٧) فى د : محترم

(١١٨) ساقطة فى ا

(١١٩) الطغام : أوغاد الناس؛ الواحد والجمع فيه سواء

(١٢٠) سراة : كل شئ أعلاه

وفضت المجامع ، واتسع المحرق على الراقع ، ونشبت الخصومات ، واستحوذ على أهل الدين ذوو العرامات (١٢١) ، وتبددت الجماعات ، ولا حاجة إلى الاطناب بعد حصول البيان ، وما يزغ الله بالسلطان أكثر مما يزغ بالقرآن ، (١٢٢) .

فاذا تقرر وجوب نصب الإمام ؛ فالذى صار إليه جماهير الأئمة (١٢٣) ، أن وجوب النصب مستفاد من الشرع المنقول ، غير متلقى من قضايا العقول ، وذهبت شذمة من الروافض (١٢٤) إلى أن العقل يفيد الناظر العلم بوجوب نصب الإمام ، واستقصاء القول في استحالة تلقى الأحكام من أساليب العقول بحر فياض لا يغرف ، وتيار أمواج لا ينف . والفئة المخالفة في هذا الباب أخذت مذهبا ؛ وتلقت مطلبها من مصيرها إلى أن الله تعالى جده ؛ يجب عليه استصلاح عباده ، وزعموا أن الصلاح في نصب الإمام ، واستمدوا في تقرير ما يحاولونه وتمهيد ما يزاولونه من الوجوه التي ذكرناها . وهذا منهم جهل بحقيقة الإلهية ؛ وذهول عن سر الربوبية .

ومن وفق للرشاد ، واستن في منهج السداد (١٢٥) ؛ واستد في نظره على

(١٢١) ربما جمع العرم وهو المطر الشديد . كناية عن الشرسين

(١٢٢) من أقوال عثمان بن عفان رضى الله عنه . النعماني : الإيجاز والاعجاز ص ٨

(١٢٣) في ١ ، ب : الأمة

(١٢٤) قوم من الشيعة ، سموا بذلك لرفضهم لإمامة أبي بكر وعمر ، وهم مجموعون على أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب بأسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الإمامة لا تسكون إلا بنص وتوقيف ، وأنها قرابة . مقالات الإسلاميين ١ : ٨٩

(١٢٥) في د : واستقر

اثناد ، علم أن من ضرورة تحقق الوجوب ؛ تعرض من عليه الوجوب للتأثر بالثواب والعقاب^(١٢٦) ، ومن تصدى لطرق الغير وقبول الأثر ، فهو عرضة للآفات ودرية^(١٢٧) لأسنة العاهات .

والقديم تعالى لا يلحقه نفع ولا يناله ضرر يعارضه دفع ، فاعتقاد الوجوب عليه زلل ، فهو الموجب بأمره^(١٢٨) ، ولا يجب عليه شيء من جهة غيره . ثم الأديان والملل^(١٢٩) والشرائع والنحل ، أحوج إلى الأنبياء المؤيدين بالمعجزات والآيات الباهرات ، منها إلى الأئمة ، فإذا جاز خلو الزمان عن النبي - وهو معتصم دين الأمة - فلا بعد في خلوه عن الأئمة ، فقد ثبت أنا عرفنا وجوب نصب الإمام من مقتضى الشرع الذي تعبدنا به ، ولو رددنا إلى العقول لم يبعد^(١٣٠) أن يهلك الله تعالى الخلائق ، ويقطعهم في الغوايات على أنحاء وطرائق ، ويغمسهم في غمرات الجهالات ، ويصرفهم^(١٣١) عن مسالك الحقائق فيحكمه تردى المعتدون ، وبفضلة اهتدى المهتدون ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

فهذا منتهى الغرض في ذلك .

(١٢٦) د : أو العقاب

(١٢٧) درية : توصل إلى علمه ، وفي د : ودرية

(١٢٨) في د : فلا يجب

(١٢٩) في د : والملك

(١٣٠) ساقطة في د : تعالى

(١٣١) في د : وتصرفهم

الباب الثاني

في الجهات التي تعين الامامة وتوجب الزعامة^(١٣٢)

فصل

في القول في النص ، وفي حكم ثبوته وانتفاؤه

لو ثبت النص من الشارع على إمام ، لم يشك مسلم في وجوب الاتباع على الإجماع ، فان بذل السمع^(١٣٣) والطاعة للنبي واجب باتفاق الجماعة ، وإن لم يصبح النص ، فاختيار من هو من أهل الحل والعقد كاف في النصب والإقامة وعقد الإمامة

وقد تفننت في ذلك الآراء والمطالب ، واختلفت الأهواء والمذاهب .
ولو ذهبت أحصيتها وأستقصيها لأدى مضمون الباب إلى حدود الإسهاب .
ولو آثرت الانكفاف والاضراب لكان ذلك إخلالا بوضع الكتاب .
فألوجه ارتياد الاقتصاد ، واجتناب السرف ، وتعدى المدى والطرف .
فالأفراط في البسط ممل ، والتفريط والاختصار مغل ، والاقتصار على ما يحصل به الاقتناع شرف^(١٣٤) الطبع فذهبت الإمامية من الروافض^(١٣٥) إلى أن النبي عليه السلام نص علي على رضى الله عنه في الإمامة ، وتولي الزعامة ،

(١٣٢) ساقطة في ١ ، ب : في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة

(١٣٣) زيادة من د : السم

(١٣٤) في ب ود : شوف

(١٣٥) ساقطة من د : من الروافض

ثم تحزبوا أحزاباً ، فذهبت طوائف منهم إلى أن الرسول صلى الله عليه (١٣٦) نص على خلافته على رؤس الأشهاد نصاً قاطعاً لا يتطرق إليه مسالك الاجتهاد ولا يتعرض له سبيل الاحتمالات ، وتقابل الجائزات ، وشق في محاولة البيان كل غليل ، واستأصل مسلك كل تأويل ، وليس ذلك النص مما نقله الانبات والرواة الثقات من الأخبار التي يلحج بها الآحاد ، وينقلها الأفراد كقوله (من كنت مولاه فعلي مولاه) (١٣٧) . وقوله لعلي (١٣٨) (أنت مني بمنزلة هرون من موسى) (١٣٩) . إلى غيرهما مما سنرويّه ، ونورده ، ونجرد الكلام فيه . ونفردّه ، والله المستعان وعليه التكلان

ثم قال هؤلاء : **كفرت الأمة بكنم النص** ، ورده وحسم مسلك دركه وسده .

(١٣٦) في ١ : عليه السلام

(١٣٧) أخرجه الحاكم عن بريدة الأسلمي رضى الله عنه قال : غزوت مع علي لمي المؤمنين فرأيت منه جفوة فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت علياً فنقصته فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتغير فقال : يا بريدة ، أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه . قال الحاكم : هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

و ٢ : ١٣٠

المسترك ٣ : ١١٠

كما رواه الإمام أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات . مجمع الزوائد ٩ : ١٠٤

(١٣٨) في د زيادة : على تعالى عليه السلام

(١٣٩) ورد بلفظه عن معاوية في سنن ابن ااجة ١ ص ٤٥ حديث رقم ١٢١ وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى تبوك واستخلف علياً فقال : أتختلفني في الصبيان والنساء ؟ قال : ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس مني بعدى . اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ص ٦٤٠ الحديث رقم ١٥٥٦

واجتزأ بعض الإمامية في ادعاء نص شائع ، ولفظ مستفيض ذائع ،
بالتمسك بما رواه الرواة في الباب ، ودونه أرباب الألباب في الكتاب .

وذهب فرق من الزيدية: إلى أن الرسول عليه السلام ما نص على معين في
الخلافة ، ولكنه ذكر عليه السلام بالمرامض والملاح ، والمعارض ، والصرايح
الصفات التي تقتضى الإمامة استجماعها ، فكانت متوافقة في علي دون من عداه
وسواه ، فضلت الأمة إذ وضعت الإمامة فيمن لم يتصف بتلك الصفات ، ولم
يتسم بتلك السمات . ثم تشوف طائفة من المتممين إلى السنة إلى ادعاء النص على
أبي بكر ، وصار صائرون يعرفون بالعباسية إلى أنه عليه السلام نص على
عمه العباس . وخصمه بالإمامة من بين سائر الناس نصاً يزيل الريب ، ويزيح
الإلتباس .

وإذا استندت المذاهب إلى دعاوى ، ابتدر إلى ما يهواه كل غاوى ،
فتهاقت الورى على المهاوى ، وإذا طولب كل مدع بمنهاج الصدق والحجج
بالمسلك الحق ، لاحت الحقائق ، وانزاحت الغوائل ، وحصحص الحق ،
وزهق الباطل .

فالذى يقتضيه الترتيب إيضاح الرد على أصحاب النص ، ثم اتباع ما عداه
من الآراء بالتغيير والفحص ، فنقول :

النص الذى ادعيتموه ، ونظم به عقودكم ، وربطكم به مقصودكم ، بلغكم
إستفاضة وتواتراً من (١٠) جمع لا يجوز منهم في مستقر العادات ، ومستمر
الأوقات ، التواطىء على الكذب ؟ أم تناقله معينون من النقلة واستبد به

مخصوصون من الحملة ، فان زعموا أنه منقول تواتراً على الشرائط المذكورة في الإستفاضة أولاً ، ووسطاً ، وآخرأ ، فقد ادعوا عظمة في مجاهدة البداية والضرورات ، وانتهوا من البهت والعناد إلى منتهى الغايات . وقيل لهم كيف اختصصتم وأنتم الأذلون الأقلون بهذا الخبردون مخالفينكم (١٤١) ؟ وكيف انحصر هذا النبأ فيكم مع استواء الكافة في بذل كنهه المجهود في الطلب والتشمير والتناهي في ابتغاء المقصود واجتناب التقصير ؟

ولو ساغ اختصاص قيام أقوام بدرك خبر شائع مستفيض ذائع ، لجاز أن يختص بالعلم بأن في الأقاليم بلدة تسمى بغداد طوائف مخصوصون مع تمانى الكافة في البحث عن المسالك والأقاليم والممالك . وبم ينكرون على من يزعم أنه عليه السلام نص على أبي بكر نصاً منتشراً في الأقطار ، مطبقاً للخطط والديار ؟

ولسنا نذكر ذلك للاختيار (١٤٢) والایثار ، ولكن المذاهب الفاسدة والمطالب الحائدة ، إذا تعارضت تناقضت وترافضت (١٤٣) ، وبقي الحق المبين والمنهج المتين (١٤٤) أبلج لائحاً لأهل الاسترشاد ، وطاحت مسالك العناد . وإن زعموا أن النص نقله آحاد ، استبان على الارتجال والبدية خزيهم ، واستوى إثباتهم ونقيهم ، فان الآحاد لا يعصمون عن الزلل ، بل يتعرضون لإمكان الخطأ والخلط ، فنقلهم لا يقتضى العلم بالخبر عنه قطعاً ، فليت شعري

(١٤١) في د : مخالفكم

(١٤٢) في ا : الاختيار

(١٤٣) في ا : فترافضت

(١٤٤) في د : الحق المتين والمنهج المبين

كيف علموا النص على القطع ، مع تجويز خطأ ناقله ؟ وترجم (١٤٥) الظنون في حامله ؟ .

ثم لا يسلمون عن معارضتهم بنقيض ما اتخذوه معتصمهم من ادعاء النص على أبي بكر أو العباس (١٤٦) وغيرهما رضى الله عنهم ، فقد انحلت شكائهم ووضحت أكاذيبهم وعظائمهم .

ومساق هذه الطريقة يشير إلى الرد على من ينجح عن مسلك الحقيقة .

فان قيل : غايتم فيما قررتموه وكررتموه ، الرد على يدعى العلم ، فان سلم لكم ما رمتموه . واستتب لكم ما نظمتموه من إبطال مذهب الخصم (١٤٧) فعليكم وراء ذلك طلبية حاقة ، ليس لكم بها قبل ولا طاقة ، وهي أن يقال لكم أنتم قاطعون بانتفاء النص فبم أدركتم حقيقة الانتفاء ؟ وكيف تزقيتم عن مخالجة (١٤٨) الشك والمراء إلى هذا الادعاء ؟ (١٤٩) فأنتم في دعوى النفي ومن ادعى الاثبات على سواء . وإذا (١٥٠) استوى المسلكان ، وتشاكنت جهات الامكان ، فسييل الانصاف والانتصاف اجتناب القطع في النفي والاثبات على جزاف .

قلنا : الآن نحملكم بالبرهان الأوضح على سلوك اللقم (١٥١) الأفيح

(١٤٥) الرجم : أن يتكلم بالظن ، صار فلان رجلا : أى لا يوقف على حقيقته

(١٤٦) فى ١ : والعباس

(١٤٧) فى ١ : للخصم

(١٤٨) فى د : محالة

(١٤٩) فى ١ : هذه الادعاءات

(١٥٠) فى د : فاذا

(١٥١) ألقمته حجرا : أسكنه عند الخصام ، وفاح المسك يفوح فوحا إذا انتشر ريحه

والمقصود هنا : البرهان الذائع الشائع

ونستاقم إلى المحجة الغراء بالحجة البيضاء، فليعلم المسترشد أن الذي دفعنا إليه متلبي من اطراد العادات، واستمرارها، وجريانها على النضايا المألوفة المعروفة. واستقرارها^(١٥٢). فما اطرده العرف على مكر الأيام، وممر الأعوام، أن النبأ العظيم، والخطب الجسيم، وما يحل خطره، ويتفاقم وقته في النفوس وغرره، تتوفر الدواعي على اللهيج بصدقه^(١٥٣) وذكره^(١٥٤) والاعتناء بنشره وشهره، والاهتمام بأمره. لعلو منصبه وقدره. ووضوح هذا يغنى عن بسط المقال وضرب الأمثال. فلو حل سلطان الوقت بقعة من البقاع، وقدم بعض الأصقاع، محفوفا بالاتباع، مكتوفا^(١٥٥) بالأشياء في جنده^(١٥٦) العرمم، وموكبه المعظم، لاستحال أن ينقل ذلك آحاداً أو يستبد بدركه^(١٥٧) فئة استبداداً فيا لله^(١٥٨) العجب! لم يخف ابتعاث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاته وسعاته^(١٥٩) ونديه لجمع^(١٦٠) مال الله جباته فشاعت

(١٥٢) في د : فيما

(١٥٣) بصدقه : ساقطة في ب و د .

(١٥٤) في ب : بذكره .

(١٥٥) في د : مكتوفا

(١٥٦) في د : جيشه

(١٥٧) في ب : أو تستدركه في د : ينفك زيادة

(١٥٨) في ب ، د : للعجب

(١٥٩) في د : ولاية وسعاية

(١٦٠) في د : يجمع

توليته معاذاً (١٦١) أو عتاب ابن أسيد (١٦٢) ومن سواها ، ووقعت توليته
عليها عهد الإمامة في المتاهات وظلمات العمايات ؟ هيئات هيئات !!

ولما اجتمع صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة لتقديم زعيم
وتعيين خليفة ، وتفرقت (١٦٣) الآراء ، وتشلت الأهواء ، وكشرت عن أنيابها
الداهية الدهياء ، وغشي المسلمين المعضلة الزباه (١٦٤) وامتدت إلى الشقاق الاعناق
وتحازرت (١٦٥) الآماق ، واشرب النفاق ، وجحظت نحو ارتقاب تقطع
الأسباب الأحداق ، وتقلقت لمثار الفتن في أغمادها البيض الرقاق ، وتناوش
الأوس والخزرج ، وأعضل المدخل والمخرج ، واعتصم المسلك والمدرک

(١٦١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس . . الأنصارى الخزرجى ، ويكنى أبا عبد
الرحمن ، صحابى ، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام ، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ١٨ . ابن عبد البر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣
ص ١٤٠٢ والطبقات الكبرى ٢ : ٣٤٧ وحلية الأولياء ١ : ٢٢٨ وصفة الصفوة
١ : ٤٨٩ .

(١٦٢) هو عتاب بن أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس القرشى الأموى ،
أسلم يوم فتح مكة ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على مكة عام الفتح حين خروجه إلى حنين
وأقره أبو بكر عليها ، فلم يزل إلى أن مات ، وكانت وفاته يوم مات أبو بكر الصديق رضى
الله عنه ، أى سنة ١٣ هـ .

شذرات الذهب ١ : ٢٦ ، الاستيعاب ٣ : ١٠٢٣ كتاب المحبر لابن حبيب ١٢٦ ، ١٢٧
(١٦٣) فى ١ : تفرقت

(١٦٤) فى ١ : الزنا وفى ب : الرناء

(١٦٥) فى د : وتحازدت ، وتحازرت أى تضايقت ، والمعنى ضيق جفنه إيجدد النظر

والمنهج ، حتى ذكر لأمر الامرة سعد بن عبادة (١٦٦) ، وباح (١٦٧) بنصبه من أراده ، وما كانت تفقأت عنه بيضة مضر ، ولا درت عليه من محض قريش درر ، فنفرت (١٦٨) النفوس الأبية ، ولم يكن نهمه قضية مرضية ، فأفنع وكفى في السلالة عن المنصب الذى تشوف إليه قول المصطفى وهو قوله (قدموا قريشا ولا تقدموها) (١٦٩) وقوله (الأئمة من قريش) (١٧٠) ، فلم يبد ناصبوه لما ظهر المنهاج ، وبهر الحجاج خلافا ، وآزروا (١٧١) إذعانا للحق وائتلافا — على ما سذكر في باب إثبات إمامة أبى بكر — من تلك القصة أوساطا وأطرافا إذ لم نر أن نستوعبها استيضافا (١٧٢) .

والغرض من ذكرها الآن — قبل أن نعيدها (١٧٣) استئنافا — أن الناس في

(١٦٦) سعد بن عبادة بن ديلم بن حارثة الخزرجى ، يكنى أبا ثابت ، صحابى من أهل المدينة ، كان سيد الخزرج ، وكان يلقب في الجاهلية بالكامل ، وكان أحد الامراء والاشراف ، وطمع في الخلافة ولم يبايع أبى بكر ، وتوفى سنة ١٤ هـ

صفة الصفوة ١ : ٥٠٣ وأسد الغابة ٢ : ٣٥٦ والاستيعاب ٢ : ٥٩٤ .

(١٦٧) فى د : وتاج

(١٦٨) فى د : فغرت

(١٦٩) حديث صحيح ، أخرجه الشافعى عن ابن الشهاب . المسند بهامش الأم ٦ : ٦١٦

الطبرانى عن عبد الله بن السائب فى المعجم الكبير . تقيلا عن الجامع الصغير للسيوطى ٢٢٧ (١٧٠) جزء من حديث ، رواه أحمد وأبو يلى والطبرانى فى الأوسط ، ورجال أحمد

ثقات . مجمع الزوائد ٥ : ١٩٢

أما رواية الشيخين (فهى لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى منهم اثنان)

رواه البخارى ، ومسلم ، البخارى ٨ : ١٠٥ ومسلم ٣ حديث رقم ١

(١٧١) فى د : وأقروا

(١٧٢) فى د : استطافا

(١٧٣) فى د : نعيدها

ملتطم هذه الأعواص والارتباك (١٧٤)، طلبوا وزرا (١٧٥) يلاذ بظله، ويرجع إليه في عقد الأمر وحله ، ويفوض إليه معاهد الشأن كله ، فاتفقت للصديق البيعة والصفقة ، وتولى مستحق الحق حقه ، فاستراحت النفوس ، وانزاحت الحدوس ، فلو كان استفاض فيهم نصبه عليا (١٧٦) وكان لعمر الله مستصلحة لمنصب الإمامة مرضيا، لقال في القوم قائل : ما لكم ترتبكون في الظلمات ؟ وتشتبكون (١٧٧) في الورطات ؟ وتترددون في الخفض والرفع ؟ والتفريق والجمع ؟ وتتركون نص صاحب الشرع ؟

فاستبان بارتجال الأذهان أن النص لو كان ؛ لاستحال فيه الخفاء والكتمان ، ولتناجى به على قرب المههد به (١٧٨) أو بعده اثنان على مكر الزمان .

فوضح بمجموع ما ذكرناه أن الأمر أمران :

أحدهما ، بطلان مذهب من يدعى العلم بالنص . هذا مستدرك بضرورات العقول، من غير حاجة إلى بحث ونظر وفحص .

والثاني ، القطع على الغيب بأنه لم يجر من رسول الله صلى الله عليه تولية ونصب .

ونحن الآن نعصد الكلام بواضحة لا ياباها منصف ، ولا يقتحم رددا إلا متعسف ، فنقول :

(١٧٤) في د : والالتباس

(١٧٥) أى ملجأ

(١٧٦) في د : كرم الله وجهه

(١٧٧) في د : ويسئلكفون

(١٧٨) به : ساقطة من ا ، د

لو ساغ تقدير الكتان فى الأمور الخطيرة ، لجر ذلك أموراً عدة (١٧٩) ، ولاتجه للملحدين وعصب الجاحدين أن يقولوا : قد عورض القرآن فى منقرض الزمان ، ثم تغشاه الكتان ، وأطبق على إخفائه أهل الايمان . فاذا سوغتم معاشر الروافض خفاء التنصيص، ودروس (١٨٠) التعيين من الشارع والتخصيص ، مع العلم بأن مما يتقاضى النفوس أربابها أن تذيع تولية اليهود ، وتشيع نصب الأمراء ، أو عقد الألوية والبنود والجلبات على ذلك مفطورة مختارة كانت أو مقهورة . وإذا لم تبعدوا (١٨١) مع ذلك فى الخفاء (١٨٢) ، فما يؤمن من القرآن من تقدم المناقضة ، وسبق المعارضة !

وهذا محاولة لإثبات الفرع بما يكر بالهدم على الأصل ، وهو — وحق الحق — نقيض موجب العمل ، فقد وضح الحق وحصحص ، واضمححل تخيل أصحاب النص (١٨٣) وانحص . وهذا كله مسلك الكلام على من ادعى نصاً على رؤس الأشهاد ، غير الألفاظ التى نقلها الأفراد ، فأما من تعتمد منهم الألفاظ المعروفة المألوفة التى رواها الآحاد مثل قوله عليه السلام (من كنت مولاه فعلى مولاه) فالكلام على هؤلاء من وجوه :

أحدها : إننا نقول هذا اللفظ وماءداه وسواه ، نقله معدودون من الرواة ، وهم عرضة الزلل والخطل والهفوات . وإن ظهر فى غالب الأمر ، أنهم من الأثبات والثقات ، فيما نعانى من هذا الفن التقطع — لا غالب الظن — فهذا مسلك كاف ووجه فى

(١٧٨) فى د : عسيرة

(١٧٩) درس : عفى وانحى وذهب أثره

(١٨٠) فى ١ : يبعدوا

(١٨١) الخفاء : ساقطة من ١

(١٨٢) فى د : النص والمحص

الرد على هؤلاء شاف . ثم لو تتبعنا الألفاظ التي لو نقلوها (١٨٤) لم نلف (١٨٥) واحداً منها على ما عقلوها .

فأما قوله عليه السلام (من كنت مولاه فعلى مولاه) ، فالمولى من الألفاظ المشتركة المرددة بين مسميات وجهات في الاحتمالات فيطلق والمراد به : ابن العم ، والمعنى ، والمعنى ، ويراد به الناصر (١٨٦) . ولو خضنا في مأخذ هذا اللفظ من أصل الوضع ، وأقمنا عليه مراسم الاستشهاد بالنظم السائر والنثر ، لطال الكلام وتمادى المرام . ولم نضع (١٨٧) كتابنا هذا لمثل ذلك ، فان تصنيف الماضين ، وتأليف المنقرضين ، مشحون بهذه الفنون . ومعظم المتلقين بالتصنيف في هذا الزمان السخيف ، يكتفون بتبويب أبواب ، وترتيب كتاب ، متضمنه كلام من مضى ، وعلوم من تصرم وانقضى ، ومقدار غرضنا الآن ، أن اللفظ الذي اعتقدوه معتصمهم ومعاذهم (١٨٨) ومعتمد (١٨٩) وملازم من الجملات التي يتطرق إليها تقابل الجائزات والتعلق بالمحتملات فيما ينبغي (١٩٠) فيه القطع والثبت من شيم ذوى الجهالات .

(١٨٤) لو : ساقطة من ا

(١٨٥) في د : لم يلف

(١٨٦) قارن الباقلاني : التمهيد ص ١٧٩

والرازي في معالم أصول الدين ص ١٤٣ : ١٤٥ ط الأزهرية والآمدى في غاية المرام في علم السلام ص ٣٧٨ حيث يقول : [لا يمكن حمل لفظ المولى على الأولى فان ذلك مما لا يرد في اللغة أصلاً]

(١٨٧) في د : يضع

(١٨٨) في د : ومعادهم

(١٨٩) في ب : ومعصرهم

(١٩٠) في د : تبقى

وقد قيل جرت معاوضة ومخاوضة^(١١) بين علي وزيد ، مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فقال علي لزيد (أنا مولاك) فقال زيد (بل ^(١٢)
مولاي رسول الله) فلما ^(١٣) بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ماجرى ،
قال: (من كنت مولاه فعلى مولاه) .

ومما تمسك به هؤلاء ، ما روى عن النبي صلى الله عليه انه قال لعلي رضي
الله عنه ^(١٤) (أنت منى بمنزلة هرون من موسى) ، وهذه اللفظة حقاً من
المجملات ^(١٥) المعدودة عند ذوى التحصيل من أغمض ^(١٦) المعوصات .
ونحن إذا قدرنا فيه تعارض الاحتمال ، ووجه الاجمال ، فقد أسقطنا وجه
الاستدلال ، فان الاستدلال بالظاهر الذى ^(١٧) يتطرق إليه مسلك التأويل ،
ليس عليه فى التقطيعات تعويل ، فما الظن بالمحمل ^(١٨) الذى لا يظهر لمعناه
من حيث اللفظ تفصيل فمن وجوه الاشكال : أن هرون عليه السلام كان من
المرسلين ، ومات هرون قبل موسى صلى الله عليه بسنين ، فلم يخلفه بعد
وفاته ، فلم يكن على من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثابة هرون من

(١٩١) فى د : ومخاوضة

(١٩٢) فى ا : قل

(١٩٣) فى هامش د وفى ا : عليه السلام

(١٩٤) فى ب ، د : عليه السلام

(١٩٥) فى د : المجملات

(١٩٦) فى د : أغمض

(١٩٧) الذى : ساقطة من ا

١٩٨ فى د : بالمحمل

(١٩٩) ساقطة من ا ، د : صلى الله عليه

موسي في شيء من حاله . نعم كان علي (٢٠٠) في حياة المصطفى وزره ونصيره
كما كان هرون رده موسى وظهيره . فاذا جرى الكلام في معرض الاستعجام
والاستبهاج لم يسع الاعتصام به في مجتهدات الأحكام . فكيف الظن بنصب
الإمام ، وهو شوف (٢٠١) الأنام ، وأحق ما يعلق بتحقيقه الاهتمام ؟

وقد صبح ورود هذا اللفظ على سبب لا يستتم معناه دون فهمه ، وهو أنه
صلى الله عليه وسلم لما هم بغزوة تبوك استخلف على المدينة علياً ، فعظم على
على تخلفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته ، وما كان عهد مفارقتة
في شيء من حالاته ، وربط (٢٠٣) رسول الله صلى الله عليه (٢٠٤) على قلبه
وخفف من كربه ، وقال : لم تزل مساهمي في الحسنى والسوءى والنعمى
والبؤسى ، وقد استخلفتك على أهلى كما استخلف هرون موسى (٢٠٥) . ثم
نعارضهم ببعض ما صح عن سيد البشر (٢٠٦) في أبى بكر وعمر رضى الله

(٢٠٠) فى د : رضى الله عنه

(٢٠١) فى د : شرف

(٢٠٣) فى د : فربط

(٢٠٤) فى ا : عليه السلام

(٢٠٥) يبدو لنا أن هذا الكلام الجوينى نفسه - وليس حديثاً - قصد من ورائه بيان
النسبة التى قيل فيها الحديث . والكلام هنا يطل فيه لإمام الحرمين النص على الإمامة أو الخلافة
وثبت أنها تتم بالاختيار ، فإرن كتاب الارشاد إلى قواطع الادلة فى أصول الاعتقاد ط
الجزائر سنة ١٩٣٠ م ص ٤١٧ وما بعدها ، وتابعه الامام الغزالى فى (فضائح الباطنية)
من ص ١٣٢/١٣٥ .

(٢٠٦) فى د : المرسلين

عنها ، قال عليه السلام (لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره) (٢٠٧) .
وقال : (يأتى الله والمسلمون إلا أبا بكر) (٢٠٨) . وقال : (اقتدوا بالذين (٢٠٩)
من بعدى أبا بكر وعمر) (٢١٠) .

واستخلف أبا بكر فى إقامة الصلاة فى مرضه التى توفى منها ، فقال صحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم فى تقدم أبى بكر رضى الله عنه (٢١١) :
رضيه رسول الله إماما لديننا ، أفلا نرضاه لديننا ؟ (٢١٢)

(٢٠٧) قارن بما فى التمهيد للبافلانى ١٧٦ ، ١٧٧ ، وقد روى البخارى والترمذى
وأبو داود بروايات عدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : (كنا نخير بين الناس زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان) وفى رواية البخارى (كنا
زمن النبى صلى الله عليه وسلم لنعلم بأبى بكر أحداً) جامع الاصول لابن الاثير ٩ :
١٢١ ، ١٢٥

(٢٠٨) الحديث : لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره . قال الترمذى : هذا حديث
حسن غريب ح ٥ ص ٦١٤

(٢٠٩) فى ١ : بالذين

(٢١٠) رواه الترمذى عن حذيفة ح ٥ : ٦١٠ وقال : حسن ، كما أخرجه الروانى عن حذيفة
والعدى فى الكامل عن أنس ، الجامع الصغير ص ١٧

(٢٠٨) رضى الله عنه : ساقطة من ا

(٢١٢) روى ابن سعد فى الطبقات الكبرى عن الحسن قال : قال على لما قبض النبى
صلى الله عليه وسلم ، نظرنا فى أمرنا فوجدنا النبى صلى الله عليه وسلم ، قد قدم أبا بكر فى
الصلاة فرضينا لديننا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا فقدمنا أبا بكر . ٣ : ١٨٣
كما وردت عن الامام أحمد رحمه الله تعالى كلاما يدل على أن خلافة أبى بكر تثبت بالنفس
الحى والاشارة ، وبهذا قال جماعة من أصحاب الحديث . راجع المعتمد فى أصول الدين للامام =

والذى عليه التعويل فى الجملة والتفصيل ، أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شهدوا وغبنا ، واستيقنوا عن عيان واستربنا ، وكانوا قدوة الأنام ، وأسوة الإسلام ، لا يأخذهم فى الله عدل (٢١٣) وملام ، وما كانوا بعد استئثار الله برسوله تحت اقتهار واقتسار ، بل كانوا مالـكين لأعنة الاختيار ، لا يؤثرون على الحق أحداً ، ولا يجدون من دونه ملتجداً ، ولم يرهق وجوههم الكريمة وهج (٢١٤) البدع والأهواء ، ولم يقتحموا جرائم اختلاف الآراء ، كالنبعة (٢١٥) التى لا تتشظى ، وإن سيموا مخالفة للحق تزيدوا كالجمحة تتلظى (٢١٦) . فليت شعرى ، كيف لم يفهموا على ذكاه الفرائخ النصوص الصرائح ، وتفطن لها الرعاع الممـج ، المتضمخون (٢١٧) بالمخازى والفضائح ؟

فقد بطل ادعاء النص وطاح ، واستبان الحق لباغيه ولاح ، فاذنـج مقدار غرضنا من الرد على أصحاب النصوص ، ووضح بطلان مذهبهم على الخصوص وسبق فى صدر الكلام وجوب نهـب الإمام ، فقد حان الآن أن نوضح

== أبى يعلى الفراء مخطوطة بالظاهرية بدمشق نقلا عن يوسف أبوش بكتابه : نصوص الفكر السياسى الإسلامى (الإمامة عند السنة) ص ١٩٦ .

(٢١٣) المنزل : الملامة

(٢١٤) الوهج : الفتنة والشغب

(٢١٥) فى د : كالبیضة

(٢١٦) يقصد بهذا الوصف شدة غضبهم عندما يرون مخالفة الحق

(٢١٧) أى المتلخـطون

أن الاختيار من أهل الحل والعقد ، هو المستند المعتقد ، والمعول المعتضد ، فنقول - مستمسكين بحبل الله المتين^(٢١٨) ، وفضله المبين ؛ وهو المعتصم في كل مطلب ، وليس وراء الله للمره^(٢١٩) مذهب - ثبوت الاختيار يستدعي تقديم إثبات الإجماع على منكره ، وتحقيق الغرض فيه صعب المدرك ، متوهر المسلك على من لا يدريه ، ومن يحاوره قبل الاستيثاق بما ينجيه عن ظلمات التيه ، عسر^(٢٢٠) عليه تلافيه^(٢٢١) ولا بد من رمزه^(٢٢٢) إلى وجه الاشكال والاعضال في صيغة سؤال ، ثم نعطف عليه الانفصال متضمنا تلج الصدر على الكمال ، فان قيل لا يدل على وجوب اتباع الإجماع مسالك العقول : فان الرب تعالى موصوف بالاقتدار على جمع العالمين على الباطل على اضطرار ، وعلى خيرة منهم وإيثار^(٢٢٣) ، وإذا كان ذلك مسوغا في العقل غير مستحيل ، وليس في العقل على القضاء بصدق المجمعين دليل ، وليس إلى درك ذلك من طرق^(٢٢٤) المعقولات سبيل ، وليس في كتاب الله نص في إثبات الإجماع لا يقبل التأويل ، وليس على الظواهر القابلة للتأويلات في القطعيات تعويل ولا مطعم في إثبات الإجماع بنخبر الرسول ، فانه لم يتواتر عنه عليه السلام نص في الإجماع بدرأ المعاذير ، ويقطع التجويز والتقدير ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتي على ضلالة »^(٢٢٥) نقله معدودون ومحدودون

(٢١٨) في ١ : ألعين

(٢١٩) في د : اسكم

(٢٢٠) في د : عسى

(٢٢١) من هنا انقطاع في المخطوطة ب وتمت المقابلة بين ١ ، د

(٢٢٢) في د : زمره

(٢٢٣) في د : وإثبات

(٢٢٤) في د : طرف

(٢٢٥) أخرجه الحاكم عن أبي الشعثاء قال : خرجنا مع أبي مسعود الانصاري رضى =

معرضون لإمكان الهفوات والزلات ، على أنه يتطرق إليه سبيل التأويلات ، فلا يبعد أن يقال المعنى بقوله عليه السلام لا تجتمع أمتى على الغلالة ، إنما لا تنسلخ عن الإيمان ملابسة عماية الجهالة ، فيكون مضمون هذه المقالة الإشعار بأمان الأمة عن المنقلب إلى الكفر والردة ، وإن تطاولت المدة ، فإذا لم نجد مسلكا في إثبات الإجماع معقولا ، وأصلا مقطوعا به في السمع منقولا ، فما مستند اليقين والقطع بثبوت الإجماع في وضع الشرع ، وعليه مدار معظم الأحكام في الفرق والجمع ، وإليه استناد المقاييس والعبر ، وبه اعتضاد الاستنباط في طرق (٢٢٦) الفكر ، فقد عظم الخطر وتفاقم الغرر ، وهذا مضلة (٢٢٧) الأنام ومزلة الأقدام ، ومتاهة الخواص والعوام ، ومعرفة الفواص والعوام ، وما انتهى المهرة إلى مساق هذا الإشكال ومذاق هذا الإعضال فضلا عن المطمع في الانفصال .

== الله عنه قلنا له : اعهذ إلينا فقال : عليكم بتقوى الله ولزوم جماعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن الله تعالى لن يجمع جماعة محمد على ضلالة ، وأن دين الله واحد ، وإياكم والتلون في دين الله ، وعليكم بتقوى الله ، واصبروا حتى يستريح أو يستراح من فاجر .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . المستدرک ٤ : ٥٠٦/٥٠٧

وسنن الترمذی ٤ : ٤١٦ حديث رقم ٢١٦٧

كما رواه أحمد والطبرانی في الكبير وابن خزيمة في تاريخه عن أبي بصير الغفاري رفعه ، في حديث (سألت ربي ألا تجتمع أمتى على ضلالة فأعطينيها ٠٠) ورواه عبد بن حميد وابن ماجه عن أنس رفعه : « إن أمتى لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم » وبالجملة فالحديث مشهور الثن وله أسانيد كثيرة ، وشواهد عديدة في المرفوع وغيره .
المقاصد الحسنة للسخاوي الحديث رقم ١٢٨٨ ، كشف الحقائق ٢ ص ٤٨٨ .

(٢٢٦) في د : طوف

(٢٢٧) في د : فضله

وأنا أستعين بالله تعالى وعليه الانسكال فأقول : (٢٢٨) إذا صادفنا علماء الأمة مجمعين على حكم من الأحكام ، متفقين على قضية في تفاصيل الحلال والحرام وألفيناهم قاطعين على جزم وتصميم في تحليل أو تحريم ، وهم الجم الغفير والجميع الكثير ، وعلمنا بارتجال الأذهان انهم ما تواطؤوا على الكذب على عهد وما تواضعوا على الافتراء عن قصد ، وهم متبددون في الأقطار ، متشتتون في الأمصار مع تناء الديار ، وتقاصي المزار ، لا يجمعهم رابط على وطر من الأوطار ، ثم كرت الدهور ، ومرت العصور ، وهم مجمعون على قطع مسدد من غير رأى مرده ، والأحكام في تفاصيل المسائل لا ترشد اليها العقول ، فنتبين أنه حملهم على اتفاقهم قاطع شرعى ومقتضى جازم مسمى ، ولولاه لاستبحال أن يقطعوا في مظنات الظنون ثم يتفقوا من غير سبب جامع يحملهم على التواضع على الكذب ، ثم يستمروا (٢٢٩) على ذلك متع امتداد الآماد على استتباب واطراد ، هذا محال وقوعه في مستقر الاعتقاد ، وانما يتضح حقيقة هذه الطريقة بأسئلة وأجوبة عنها (٢٣٠) .

فإن قيل نرى أهل مذهب في الشرع يبلغ عددهم المبلغ الذى وصفتهموه ، ولا يجوز من مثلهم التواضع والتواطؤ كما عرفتموه ، ثم هم مصممون على معتقدهم ، ولو قطعوا مثلاً ، لا ييغون عنه حولا ، ثم لا يدل إجماعهم على القطع بأن مذهبهم الحق ، ومعتقدهم الصدق ، قلنا : هؤلاء وإن أطبقوا طبق الأرض

(٢٢٨) ق د : فاننا

(٢٢٩) ق د : يستمر

(٢٣٠) قارن غاية المرام للامدى ٣٧٤

ذات الطول والعرض فهم معترفون ، بأنهم ظانون ، معتمدون بأساليب
الظنون ، ولا يقطعون بأن خصومهم مبطلون ، ولا يبعد في مطرد العادات
اجتماع أقوام على فنون من طرائق الظنون ، ومتابعتم مسلكا (٢٣١) مخصوصا
فأما الاجتماع من مثل هذا العدد على دعوى القطع مع الاتفاق على أنه متلقى
من السمع من غير إسناد إلى قاطع في الشرع ، فهذا مستحيل على الضرورة
لا يجوزه ذو تحصيل . وكيف يجوز ذهول علماء الأمة عن اعتراض الظنون
الهاجسة في النفوس الخاطرة في أدراج الفكر والحدوس (٢٣٢) حتى يحسبوا
المظنون في الشرع معلوما ، والمشكوك فيه مقطوعا به مفوما ، ويتفقوا على
القطع من غير معنى يوجب القطع (٢٣٣) ، هذا يكون تجويزه هجوما على
جحد الضروريات واقتحاما لورطات الجهالات ، وخرقا لموجب العادات .
فأما أن يغلب على ظنون جمع أصر عن قول رجل ظاهر العدالة مستقيم الحالة
مع علمهم (٢٣٤) بأنهم ظانون فليس ذلك بدعا عرفا وشرعا ، وإنما المستحيل
الاتفاق على العلم في السمعيات ، والإطباق على ادعاء اليقين في الشرعيات من
غير اطلاع على قاطع يقتضي الإجماع من عدد لا يجوز منهم التواطؤ والتواضع ،
فإن قيل قصارى هذا الانفصال عما توجه من السؤال ، إن الذين ينتحلون
مذهب إمام لا يدعون علما ، وإنما غايتهم غلبة ظن صدرها عن ترجيح وتلويح .
ونحن الآن نلزمكم ما لا تجدون دره سيلا . فنقول : النصارى وغيرهم من
الكفار مصممون على فاسد عقدهم دينا ، ولو صب عليهم صنوف العذاب صبا ،

(٢٣١) في ١ : ملكا

(٢٣٢) في ١ : الجروس

(٢٣٣) د : القطع ساقطة من ١

(٢٣٤) من هنا ص ٢٤ في ١ مقابل لوجه ٢/٦٠ ب

ما ازدادوا في معتقدهم إلا نضالا وذبا، ولو اعتمد أضعفهم ينشر^(٢٣٥) بالمشار لما أثر نكولا ورجوعا، وهم مطبقون أن عقدهم اليقين المبين، والدين المتين، وعددهم بير^(٢٣٦) على عدد المسلمين بأضعاف مضعفة، وخطة الإسلام بالاضافة إلى ديار السكفار كالشامة البيضاء في مسك نور أسود، وهذا السؤال عظيم الوقع في الإجماع الواجب الاتباع في الشرع، ولا يحل معوصه إلا موفق، بل لا ينتهي إلى غائلة السؤال إلا محقق، وليس يليق الانتهاء إلى هذه المغاصة^(٢٣٧) في التحقيق بمقدار غرضنا في ذكر أحكام الإمام^(٢٣٨)، ولكن صادفت نشطة وهزة إلى المجلس الأسمى، ووافقت بسطة، فأرخيت فضل عناني، وأطلقت عذبة لساني، وانتهيت^(٢٣٩) إلى مأزق ومتضائق^(٢٤٠) في مدارج الحقائق، يتوعر فيها العطن، ويتحير فيها الفطن، ويضيق فيها نطاق النطق، ويعسر فيها لحاق الحق، وتضائل فيها القرع عن شأو^(٢٤١) السبق، ولكن المستعين بالله موفق والمتبرئ عن حوله وقوته بالصواب مستنطق وحق على كل من له في مشرع الشرع مكرع^(٢٤٢)، وفي ريع^(٢٤٣) الدين

(٢٣٥) في د : منة فنشر

(٢٣٦) في د : غير واضح

(٢٣٧) في د : المعاصات

(٢٣٨) في د : الإمامة

(٢٣٩) في د : أنتهيت

(٢٤٠) في د : مضائق

(٢٤١) في د : عن ساقه السبق، كرع : أى عنقه وتناول الماء بفيه من موضعه

(٢٤٢) المسكرع : الموضع الذى تكرع الدواب فيه الماء

(٢٤٣) الربع أى الدار : ماحولها ، المحلة ، المنزل ، الموضع

مرتفع (٢٤٤) ، إذا انتهى إلى هذا المقام ، وأفضى به النظر إلى سر هذا الكلام ، أن يعلم أنه دفع إلى خطب عظيم من الخطوب الجسام ؛ فان الإجماع مناط الأحكام ، ونظام الإسلام وقطب رحا الدين ، ومعتصم المسلمين ؛ ومعظم مسائل الشريعة ينقسم إلى مجتهدات في ملتطم الخلاف ومستندها في النفي والإثبات مسائل الإجماع ، وليس وراءها نصوص صريحة ، وألفاظ صحيحة في الكتاب والسنة ؛ فالأصل (٢٤٥) فيها الإجماع .

إذاً فمن لم يثق بالأصل الذي منه الاستئارة (٢٤٦) والاستنباط كيف يعدل في مسالك التحري والتأخي (٢٤٧) معياره ، وأنا لم أطب في التشريب (٢٤٨) ، وأنا أقيم لهذا السؤال وزناً ، ولكني رمت (٢٤٩) تنبيه القرائح لدرك الحقيقة والمعنى ، وأنا الآن أستعين بالله ، فهو المستعان عليه التكلان .

فأقول : مدار الكلام في إثبات الإجماع على العرف واطراده ، وبيان استحالة جريانه حائداً عن مألوفه ومعتاده ، فكل ما يتعلق بالدول والأديان والملل (٢٥٠) . فالعرف مستمر على اتباع شوف . ومطمح يجمع شتات الآراء ويؤلف افتراق الأهواء . وبهذا السبب انتظم أمر الدين والدنيا . ولو استرسل

(٢٤٤) في د : رتم

(٢٤٥) في د : والأصل

(٢٤٦) في د . الاستئارة

(٢٤٧) في د : الباغي

(٢٤٨) أي المبالغة وفي د : التسريف

(٢٤٩) أي قصدت

(٢٥٠) في د : والملك

الناس على مذاهبهم المتباينة في الارادات والمفى وتقطعوا أيادي سبا (٢٥١)
لاستحالة الكون والبقاء ولهلك في النزاع والدفاع الجماهير والدماء وإذا أراد
الله بقوم سوء أتركهم سدى ، يخبطون بلاوزر ، فاز ذلك يتهافتون على
ورطات الغرر ، ويهاوون في مهاوى الخطر ، وملاك الأمور كلها ، ملة
تدعو إلى القربات والخيرات ، وتزجر عن الفواحش والموبقات ، ومرتبها
الأنبياء المؤيدون بالآيات ، (٢٥٢) وإيالة قهرية تضم النشر من الآراء المتناقضة ،
ومتعلقها الملوك والأمراء الممددون بالعدد والعدد . وأسباب المواتاة ، فما كان
من اتساق واتفاق مستنده دين أو ملك ، فليس وقوعه بديعا ، وما ذكره
جميعا في هذا الصنف في مستقر العرف ، وأما ما جعلناه متمسكا في الإجماع
فالاتفاق (٢٥٣) على حكم معين في مسألة مخصوصة ، وهذا التعين لا يقتضيه إيالة
ملكية قهرية ، ولا قضية دينية نبوية ، ويستحيل إجماع عدد عظيم على أمر
من غير ثبوت سبب جامع ، كما يستحيل اجتماع العالمين في صبيحة يوم على
قيام أو قعود أو أكل أو نوم مع اختلاف الدواعي والصوارف ، وتباين
الجبيلات والخلق والأخلاق ، فحصول الاتفاق مع ذلك عن وفاق (٢٥٤) يفضى
إلى الانحراف في مطرد العرف والانحراف ، فقد تحصل من مجموع ما ذكرناه
أن إجماع أهل البصائر على القطع في مسألة مظنونة لاجمال للعقول فيها يستحيل

(٢٥١) أى قطعاً

(٢٥٢) الإيالة بمعنى السياسة ، يقال فلان حسن الإيالة وسىء الإيالة ، وتطلق أيضا على
الولاية .

(٢٥٣) في د : والاتفاق

(٢٥٤) بداية المخطوطة ب ٢/٧٠

وقوعه من غير سبب مقطوع به بمعنى . فان قيل : لو كان سبب الإجماع خبراً مثلاً مقطوعاً به للرجح المجمعون بنقله ، قلنا : لا يبعد أن يتعقد الإجماع عن سبب مقطوع به ثم يقع الاكتفاء بالوفاق ، ويضرب المجمعون عن نقل السبب لتلّة الحاجة إليه ، وكم من شيء يستفيض عند وقوعه ثم يمحقق ويندرس حتى ينقل آحاداً ، ثم ينطمس حتى لا ينقل ويقع الاكتفاء بما يتعقد الوفاق عليه ، ووضوح ذلك يغني أصحاب المعارف بالعرف عن الإطناب في تقريره .

فان قيل : فالحجة إذا مستند الإجماع مقدماً ، وليس الإجماع في نفسه دليلاً . قلنا : الآن لما انكشف الغطاء وبرح الخناء ، فالحق المتبع أن الإجماع في نفسه ليس حجة ، إذ لا يتصور من المجمعين الاستقلال بإنشاء حكم من تلقاء أنفسهم ، وإنما يعتقدهم العنور على أمر جمعهم على الإجماع فهو المعتمد (٢٥٥) ، والإجماع مشعر به .

وليس قول المجمعين بأعلى منصباً من قول المصطفى ، ولا يستريب محصل أن الرسول لا يستقل دليلاً ، ولا ينتهض بنفسه إلى الحق سبيلاً ، ولكن المعجزة شهدت بعصمته وصدق لهجته فيما ينقله عن إله الخلق (٢٥٦) . فالعقول والنهي (٢٥٧) قاضية بأن إلى الله المنتهى ، فأمره المطاع حقاً والرسول مبلّغون عنه صدقاً ، والإجماع مشعر بحجة تقدم الرفاق سبباً ؛ فليُنظر الموفق (٢٥٨)

(٢٥٥) في د : المعتقد

(٢٥٦) في د ساقطة : الخلق

(٢٥٧) في ب : ذو النهى (زيادة بعد إله الخلق) في ب : ساقطة والنهي

(٢٥٨) في د : الوفاق

الليبي إلى هذا الترتيب العجيب ، قدمنا وجه الإشكال ، وضيق (٢٥٩) المجال في صيغته سؤال ، ثم افتتحنا في إثبات الإجماع قاعدة لم نسبق إليها ، ولم نرحم عليها ، ثم لم نبد المقصود دفعة واحدة هجرما في إثبات الإجماع ، بل رأينا أن نجعل المسالك إلى مدارك الحق وظائف مترتبة ونجوما ، واشتملت الأسئلة المدرجة في أثناء الكلام على الإنتهاء إلى مغاصات الإشكال ، وانطوت طرق الانفصال على إيضاح الحق في صيغة هي السحر الحلال ، ثم لما فضضنا ختام كل منهم مجل (٢٦٠) نصصنا على الغرض (٢٦١) ، وطبقنا المنفصل وقد تجاوزنا حد الاقتصاد قليلا ، فإنا لم نجد للمسائل القطعية في الإمامة سوى الإجماع تعويلا ، فأثرنا أن نورد في إثباته كلاما بالغاً ينجح به المنتهى . ويستقل به الشاذي المبتدى .

ونحن بعد تقدم ذلك نخوض في اثبات الاختيار فنقول : اتفق المتمعن إلى الإسلام على تفرق المذاهب ، وتباين المطالب على ثبوت الإمامة ، ثم أطبقوا على أن سبيل اثباتها النص والاختيار ، وقد تحقق بالطرق القاطعة والبراهين اللامعة بطلان مذاهب أصحاب النصوص ، فلا يبقى بعد هذا التقسيم والاعتبار إلا الحكم بصحة الاختيار ، وإن أردنا أن نعتمد إثبات الاختيار من غير التفتت إلى ابطال مذاهب مدعى النصوص أسندناه إلى الإجماع ، قائلين إن الخلفاء الراشدين انقضت أيامهم ، وتصرفت نوبهم ، وانسحبت على قم المسلمين طاعتهم ، وكان مستند أمورهم صفقة البيعة ، فأما أبو بكر فقد

(٢٥٩) في د : صق

(٢٦٠) في د : مجل

(٢٦١) في د : المقصد

تواترت البيعة له يوم السقيفة ، وكان عمر (٢٦٢) ولى عهده ، وتعين عثمان من الستة المذكورة في الشورى بالبيعة ، ولما انتهت النوبة إلى علي رضي الله عنه (٢٦٣) طلب البيعة : فأول من بايعه طلحة (٢٦٤) والزبير (٢٦٥) ومن حاول بسط (٢٦٦) مقال في ايضاح استناد الأئمة الماضين إلى البيعة كان متكلفا مشتغلا (٢٦٧) بما يغنى الظهور والتواتر عنه ، وقد قدمنا أن الإجماع هو المعتصم الأقوى والمتعلق الأوفى

(٢٦٢) زيادة في د : رضى الله عنه

(٢٦٣) في د : زيادة من د

(٢٦٤) طلحة بن عبد الله التيمي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى ، وأحد الثمانية السابقين للإسلام ، قتل يوم المحمل وهو بجانب السيدة عائشة رضى الله عنها سنة ٣٦ هـ .

طبقات ابن سعد ٣ : ١ ، الاستيعاب : ٧٦ ، صفة الصفوة ١ : ٣٣٦ ، تهذيب التهذيب ٥ : ٢٠

(٢٦٥) الزبير بن العوام ، ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . أسلم وهو ابن خمس عشرة سنة وقيل ابن اثنتي عشرة سنة .

وكان أول من سل سيفاً في الله عز وجل ، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعله عمر رضى الله عنها في الستة أصحاب الشورى الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة . قتل غيلة يوم المحمل بوادي السباع سنة ٣٦ هـ . أسد الغابة ٢ : ٢٤٩ وصفة الصفوة ١ : ٣٤

ودول الإسلام ١ : ٣٠

(٢٦٦) ساقطة من أ : بسط

(٢٦٧) في د : مشتغلا

في قواعد الشريعة ، وهو الوسيلة (٢٦٨) والذريعة إلى اعتقاد قاطع معمي كما سبق في إثبات الاجماع تقريره .

فان قيل : هذا تدليس وتلبيس ؛ فانكم قدمتم في خلل الكلام الذي سقتموه في الإجماع ان ما يتفق من إجماع في الإيالات الملكية والسياسات القهرية ، وما يفرض فيها من إذعان جماعة ، وبذل طاعة لا يشعر بحق ولا باطل ، وميزتم (٢٦٩) الإجماع من هذه المسالك برده إلى اجتماع في حكم الواقعة ، وزعتم أن ذلك يقتضي قضية جامعة ، ثم عدتم فاستدلتم في الإمامة بالإجماع ، وهي أعلى مراتب الدول ، وأرفع المناصب ، وهذا تناقض واضح ، وتهافت في الكلام لا تخ ، قلنا هذا كلام من يبغي الأسماء والألقاب ، ويؤثر الإضراب عن لباب الأبواب ، وكأن السائل يرانا ندير ذكر الولاية (٢٧٠) ، فاستمسك بهذه الصيغة من غير إحاطة ودراية ، وذهل عن المقصد والنهاية . وهذا الفن يعود المتعلق به إلى ملتطم العناية ، وظلمات الغواية فنقول :

محل تعلقنا بالإجماع ان الهم بالبيعة والإقدام عليها في الزمان المتداول ، كان أمراً جازماً يستند إليه مقاليد الولايات قبل استمرارها ، ويربط به عمدة الولاية والرايات قبل استقرارها ، ثم تناقله الخلائق علي تفنن الطرائق ، ولم يبد أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٧١) نكيرا ، ويستحيل ذلك من غير قاطع أحاط به المجمعون . نعم ، إنما يجري باتباع ذوى الأمر على الحق

(٢٦٨) في ١ ، ب الواو ساقطة

(٢٦٩) في ١ : سير تم في د : غير واضحة

(٢٧٠) في د : فكأن السائل قد تر ذكر الولاية

(٢٧١) ساقطة من ا و د : صلى الله عليه وسلم

أو الباطل العرف ، وإذا استقر الملك في النصاب ، وأذعنت الرقاب ، واستتبّت الأسباب ، فاذ ذاك قد يحمل الرعية على قضية قهرية فيتواطئون طوعاً وكرهاً ، ولا يرون الانسلاخ عن طاعته وجهاً ، فلما توفى المصطفى صلى الله عليه وسلم (٢٧٢) لم يخلفه ذو نجدة واقتهار وصاحب أيد ومنة واقتسار ، يتولى (٢٧٣) بعدد وعدد وأشياخ وأنصار ، وترك الناس على نفوس أئمة وهم عن القمأة (٢٧٤) والذلة عليه ، وطرائق في اتباع الحق مرضية ، وهم على خيرتهم فيما يذرون ويأتون فاستمسكوا بالبيعة في الأمر الأعظم الأهم ، والخطب الأظم ولم يختلفوا فيها ، وإنما ترددوا في تعيين المختار ، ثم استقاموا لياذا وما كان لياذا الماضيين بالبيعة في ماضى الدهر صادرا عن جامع قهرى ، بل كانت متقدمة على الإمامة ثم بعدها الانبعاث واتساق الطاعة ، فلم يبق إشكال في انعقاد الإجماع على الاختيار وبطلان المصير إلى ادعاء النص .

فان قيل قد حصرتم عقد الإمامة في الاختيار ، وأجريتكم في أثناء الكلام تولية العهد الصادر من الإمام ، قلنا : سياتى ذكر ذلك موضعا منقحا مصححا في بابه ، ولكننا لما أردنا أن نتكلم في أصل الإمامة حصرناها بعد بطلان النص في الاختيار ، والتولية في العهود لا يكون إلا بمدثبوت الإمامة ، فهذا ما أردنا أن نبين ، والله الموفق للصواب .

(٢٧٢) زيادة في د : صلى الله عليه وسلم

(٢٧٣) ساقطة من أ : يتولى

(٢٧٤) في د : العبء والذلة ، والقمأة بمعنى الذلة

(٢٧٥) الباب الثالث

في صفات الذين هم من أهل عقد الإمامة
وتفصيل القول في عددهم (٢٧٦)

مضمون هذا الباب فصلان :

أحدهما ، في صفات الذين هم من أهل عقد الإمامة .

والثاني ، في تفصيل القول في عددهم

ونحن نقدم على الفصلين تنبيهاً على الأمر الذي لا بد الاحاطة به فنقول :

قد كثرت في أبواب الإمامة الخبط والتخليط ، والافراط والتفريط ، ولم
ينحل فريق (٢٧٧) إلا من شاء الله عن السرف والاعتساف ، ولم يسلم طائفة
إلا الأقلون عن مجانية الإنصاف . وهلك أمم في تنكب سنن السداد ، وتخطى
منهم منهج الاقتصاد ، والسبب الظاهر في ذلك أن معظم الخائضين في هذا
الفن ، يبعثون مسلك القطع في مجال الظن ، ويمزجون عقدهم باتباع الهوى ،
ويتهاونون بالغلو (٢٧٨) على موارد الردى ، ويمرحون في تعاليل النفوس
والمنى .

(٢٧٥) في ١ ، ب : الثاني

(٢٧٦) في د : في صفات أهل الحل والعقد واعتبار العدد فيم لإيه المهد .

(٢٧٧) ساقطه من ١ : فريق

(٢٧٨) في د : الغلو

وهذا الكتاب على الجملة قليل الجدوى^(٢٧٩) عظيم الخطر لا ينجو^(٢٨٠) من يقتحم جرائمه من تعدى حد النعفة^(٢٨١) إلا من عصمه الله ، ونحن بتوفيق الله نذكر فيه معتبراً ، يتميز به موضع القطع عن محل الظن . فنقول : العلم يتلقى من العقل أو الشرع ، وأساليب العقول بمجموعها لا يجوز في أصول الإمامة وفروعها .

والقواطع الشرعية ثلاثة : نص من كتاب الله لا ينطرق إليه التأويل . وخبر متواتر عن الرسول لا يعارض إمام كان الزلل روايته ، ونقله ، ولا يقابل الاحتمالات متنه وأصله . وإجماع منعقد .

فإذاً لا ينبغي أن يطلب مسائل الإمامة من أدلة العقل ؛ بل يعرض على القواطع السمعية ، ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة ، والخبر المتواتر معوز أيضاً ، فآل مآل الطلب في تصحيح المذهب إلى الإجماع ، فكل مقتضى ألفيناه معتضد بإجماع السابقين فهو مقطوع به ، وكل ما لم يصادف فيه إجماعاً اعتقدناه واقعة من أحكام الشرع ، وعرضناه على مسالك الظنون .

عرضنا سائر الوقائع ، وليست الإمامة من قواعد للعقائد ، بل هي ولاية

(٢٧٩) في د : الجدوى

(٢٨٠) في د : لا يجوز

(٢٨١) في ا و د : الصنعة

تامة (٢٨٢) عامة (٢٨٣) ، ومعظم (٢٨٤) القول في الولاية والولايات العامة
والخاصة مظنونة في التأخى والتحرى .

ومن وفقه الله تعالى ، وتقدس للوقوف على هذه الأسطر ، واتخذها في
المعوصات مأ به ومثابه ، لم يعتص عليه معضل ، ولم يخف عليه مشكل ، وسرد
المتصود على موجب الصواب بأجمعه . ووضع كل معلوم ومظنون في موضعه
وموقعه .

والآن نبدأ بتفصيل صفات أهل العقد والاختيار

فصل

فليقع البداية بمحل الإجماع في صفة أهل الاختيار (٢٨٥) ، ثم ينعطف على
مواقع الاجتهاد والظنون .

فما نعلمه قطعاً ، إن النسوة لا مدخل لهن في تخير الإمام وعقد الإمامة ،
فإنهن ما روجعن قط ، ولو استشير في هذا الأمر امرأة لكان أحرى النساء
وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة رضى الله عنها (٢٨٦) . ثم نسوة رسول الله أمهات
المؤمنين ، ونحن بابتداء الأذهان ، نعلم أنه ما كان لهن في هذا المجال مخاض في

(٢٨٢) قارن بنفس المعنى كتاب الإرشاد ص ١٠

(٢٨٣) ساقطة من ١ : عامة

(٢٨٤) بعد تامة في د : وعبارة معظم

(٢٨٥) ساقطة من أ : الأختيار

(٢٨٦) في د : عليها السلام

منقرض^(٢٨٧) العصور ومكر الدهور ، وكذلك لا يناط هذا الأمر بالعبيد ، وإن حازوا^(٢٨٨) قصب السبق في العلوم ، ولا تعلق له بالعوام الذين لا يعدون من العلماء وذوى الأحلام ، ولا مدخل لأهل الذمة في نصب الأئمة ، فخرج هؤلاء عن منصب الحل والعقد ليس به خفاء ، فهذا مبلغ العلم في هذا الفصل .

فأما المظنون به : فقد ذهب طوائف من أئمة أهل السنة إلى^(٢٨٩) أنه لا يصلح لعقد الإمامة إلا المجتهد المستجمع لشرائط الفتوى .
وذهب القاضى الباقلانى^(٢٩٠) في عصب من المحققين إلى^(٢٩١) أنا لا نشترط بلوغ الماقد مبلغ المجتهدين ، بل يكفي أن يكون ذا عقل ، وكيس ، وفضل ، وتهد إلى عظام الأمور ، وبصيرة متقدمة بمن يصلح للإمامة ، فيما يشترط استجماع الإمام له من الصفات^(٢٩٢) .

ونحن نوجه المذهبين بما يقع به الاقتناع ، ثم نذكر ما يلوح لنا إن شاء الله عز وجل

(٢٨٧) في ١ : منقوس

(٢٨٨) في ب : حووا

(٢٨٩) ساقطة من ١ : إلى

(٢٩٠) هو محمد بن الطيب بن محمد ، ويكنى أبا بكر المعروف بابن الباقلانى ، من كبار متكلمي الأشاعرة ، توفي سنة ٥٠٣ هـ .

من كتبه : إعجاز القرآن ، والانصاف ، والتمهيد ، والمثل والنحل ، وهداية المسترشدين والاستبصار . وفيات الأعيان ٣ : ٤٠٠

(٢٩١) ساقطة من ١ : إلى

(٢٩٢) قارن التمهيد ص ١٨٣ حيث لا يشترط الباقلانى في الإمام الوصول إلى مرتبة الاجتهاد والفزالي : فضائح الباطنية ١٨٩

فأما من لم يستجمع خصال المفتين ، فنقول (٢٩٣) الغرض تعيين قدوة وتخيير أسوة ، وعقد الزمامة لمستقل (٢٩٤) بها ، فلو لم يكن المعين المتخير عالماً بصفات من يصلح لهذا الشأن ، لأوشك أن يضعه في غير محله ، ويجر إليه ضرراً بسوء اختياره ، ولهذا لم يدخل في ذلك العوام ، ومن لا يعد من أهل البصائر ، والنسوان لازمات خدورهن مفوضات أمورهن إلى الرجال القوامين عليهن ، لا يعتدن ممارسة الأحوال ، ولا يبرزن في مصادمة الخطوب بروز الرجال ، وهن قليلات الغناء فيما يتعلق بإبرام العزائم والآراء ، ولذلك ذهب معظم العلماء إلى أنهن لا يستقلن بأنفسهن في الترويج .

والعبيد وإن كانت لهم آراء مستوعبون تحت استئثار السادة ، لا يتفرغون في غالب الأمر للبحث والتنقيب ، وكأنهم مع إرادتهم الثاقبة لا رأى لهم .

فأما الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب ، وهذبهم المذاهب ، وعرفوا الصفات المرعية فيمن ينأط به أمر الرعية ، فهذا المبلغ كاف في بصائرهم ، والزائد عليه في حكم ما لا تمس الحاجة إليه في هذا المنصب وقد تمهد في قواعد الشرع ، أنا نكتفي في كل مقام بما يليق به من العلم (٢٩٥) ، فيكتفي في المقوم : العلم بالأسعار ، والدربة النامة مع الكيس في صفات المقومات . ويتبع الاجتزاء في القسام : بمعرفة الحساب والمساحة ، وكيفية تعديل السهام .

(٢٩٣) ١ : فيقول

(٢٩٤) في ١ : مستند

(٢٩٥) قارن ابن تيمية في السياسة الشرعية ص ١٨ حيث يقول : فيجب على ولي الأمر أن

يولى على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل .

وبراعى فى الخارص (٢٩٦) ما يقتضيه حاله ، وإذا بعثنا إلى الزوجين وقد شجرت بينهما المنازعة ، ونشبت الخصومة والمدافعة ، واعتاص الظالم منهما حكيم ، كما أشعر به نص القرآن ، لم يشترط أن يكونا مجتهدين ، بل يكفى علمها بحقوق النكاح ، وتعاطيها لعادات التعاشر ، وإحاطتها بما يدق ويجل فى هذا الفن .

فالفاضل الفطن المطلع على مراتب الأئمة البصير بالإيالات والسياسات ، ومن يصلح لها ، متصف بما يليق بمنصبه (٢٩٧) فى تخير الإمام .

وأما من (٢٩٨) شرط كون العاقد مفتياً ، فمعتصمه أنا نشترط أن يكون الإمام مجتهداً كما سيأتى ذلك مشروحاً إن شاء الله عز وجل فى صفات الأئمة ، ولا يحيط بالمجتهد إلا مجتهد ، فلو لم يكن المتخير العاقد مفتياً لم يطلع على تحقيق ذلك من الذى ينصبه إماماً ، وللاولين أن يقولوا قد يظهر بالتسامع والاطباق من طبقات الخلق كون الشخص مجتهداً ، فليقع الاكتفاء بذلك ، والذى يوضح المقصد منه أن على المستفتى أن لا يعول فيما يفتيه من الأحكام إلا على من يراه مجتهداً ، وليس له أن يحل مسائله بكل من يتلقب باسم عالم ، فإذا أمكن أن يدرك ذلك عامى مستفت ، فما الظن بمرموق من أفاضل الناس ، فقد ظهر أن الأقرب إلى التحقيق مسلك القاضى ومتبعيه . وأما ما نختاره فلست أرى ذكره إلا فى خاتمة الفصل الثانى المشتمل على ذكر عدد المختارين ،

(٢٩٦) خرس الخارصون ، يخرسون النخل أى يجمعون ثمارها .

(٢٩٧) فى اوب : يتضمنه

(٢٩٨) فى د : وإمام

فإنه يتعلق بالفصلين ، ولم نغفل (٢٩٩) ذكر الورع صدرأ في الفصل عن
ذهول ، بل رأيناه أوضح من أن يحتاج إلى الإهتمام بالتنصيص عليه ، فمن
لا يوثق به في باقة بقل ، كيف يرى أهلاً للحل والعقد ؟!

وكيف ينفذ نصبه على أهل الشرق والغرب ؟!

ومن لم يتق الله لم تؤمن غوائله ، ومن لم يرض نفسه لم تنفعه فضائله .

فقد تجز الفصل مختوماً (٣٠٠) على التقدير بالمقطوع به في مقصوده مثني
بما هو من فن المجتهدات وقيل المظنونات .

الفصل الثاني

في ذكر عدد من إليه الاختيار والعقد

فنجري على الترتيب المقدم والملتزم (٣٠١) ، فنبدأ بالمقطوع به فنقول :
مما نقطع به أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة بالإجماع ، والذي يوضح
ذلك أن أبا بكر رضي الله عنه ، صحت له البيعة ، ففضى ، وحكم ، وأبرم ،
وأمضى ، وجهاز الجيوش ، وعقد الأولوية ، وجر العساكر إلي مانعي الزكاة ،
وجبي الأموال ، وفرق منها ، ولم ينتظر في تنفيذ الأمور انتشار الأخبار في
أقطار خطة (٣٠٢) الإسلام ، وتقرير البيعة من الذين لم يكونوا في بلد الهجرة .
وكذلك جرى الأمر في إمامة الخلفاء الأربعة .

(٢٩٩) في د : يعقل

(٣٠٠) في ب : محتويا

(٣٠١) ١ : الملتزم

(٣٠٢) أي دار الاسلام

فهذا مما لا يستريب فيه لبيب ، والذي يعضد ذلك علمنا على اضطرار أن الغرض من نصب الإمام حفظ الحوزة والاهتمام بمهمات الإسلام ، ومعظم الأمور الخطيرة لا يقبل الريث والمكث ، ولو أخر النظر فيه لجر ذلك خلا ، لا يتلافى ، وخبلا متناقضاً لا يستدرك (٣٠٣) فاستبان من وضع الإمامة استحالة اشتراط الإجماع في عقدها ، فهذا هو المقطوع به من الفصل .

ونفتح الآن ما نراه مجتهداً فيه : ذهب بعض العلماء إلى أن الإمامة تنعقد ببيعة اثنين من أهل الحل والعقد .

واشترط طوائف عدد أكمل البيئات في الشرع وهو أربعة .

وذهب بعض من لا يعد من أحزاب الأصوليين إلى اشتراط أربعين ، وهو عدد الجمعة (٣٠٤) عند الشافعي (٣٠٥) رضى الله عنه .

وهذه المذاهب لا أصل لها من مأخذ الإمامة .

فأما من ذكر الاثنين ، فالذى تخيله أن هذا العدد أقل الجمع ، ولا بد (٣٠٦) من اجتماع جمع على البيعة .

(٣٠٣) في ١ : لا يستد

(٣٠٤) في ١ ، ب الجماعة. وفارن الام للشافعي ١ : ١٦٠

(٣٠٥) هو الإمام المعروف . محمد بن ادريس الشافعي القرشي ، المولود بقره سنة ١٥٠ هـ والمتوفى . بمصر سنة ٢٠٤ ، وهو مؤسس علم أصول الفقه بكتابه (الرسالة) ، وله كتاب (الأم) في الفقه ، وجماع العلم . الانتقاء في فضائل الأئمة ٦٦ ، ٦٧

(٣٠٦) في د : فلا بد

ومن شرط الأربعة قال : الإمامة من أعلى الأمور ، وأرفع الخطوب ،
فيعتبر فيها عدد أعلى البيئات .

ومن ادعى الأربعين استمسك بقريب ما قدمناه ، واعتبر من يتخير إمام
المسلمين بمن يقتدى بإمام الجمعة .

وهذه المسالك من أضعف طرق الأشباه ، وهي أدون (٣٠٧) فنون المقاييس
في الشرع ، ولست أرى أن أحكم بها في مواقع الظنون ، ومظان الترجيح
والتلويح ، فما الظن بمنصب الإمامة ، ولو تتبع المتبع الأعداد المعتبرة في مواقع
الشرع لم يعدم وجودها بعيدة عن التحصيل في التشبيه ، وأقرب المذاهب
ما ارتضاه القاضي أبو بكر ، وهو المنقول عن شيخنا أبي الحسن (٣٠٨) رضى
الله عنهما (٣٠٩) ، وهو أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من أهل
العقد (٣١٠) .

(٣٠٧) ساقطة في ١ : أدون

(٣٠٨) هو علي بن اسماعيل بن اسحق، ويكنى أبا الحسن ، من نسل الصحابي أبي موسى
الأشعري رضى الله عنه ، مؤسس المذهب الأشعري . كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين ، ولد
في البصرة سنة ٢٦٠ هـ ، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجم وجاهر بخلافهم ، وتوفي
في بغداد على الأرجح سنة ٣٢٤ هـ .

قيل بلغت مصنفاته ٣٠٠ كتاب ، منها : مقالات الإسلاميين ، والرد على المجسمة ، وإمامة
الصديق ، والإبانة عن أصول الديانة ، ورسالة في الإيمان ومقالات الملحد ، وغيرها .
طبقات الشافعية للسبكي ٢ : ٢٤٧/٤٤٤ وفیات الأعيان ٢ : ٤٤٦ حمود غرابة :
كتاب عن الأشعري مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

(٣٠٩) في ٥ : عنه

(٣١٠) قارن التمهيد للباقلاني ١٧٨ ، ١٧٩ وأصول الدين للبغدادي ص ٢٨١ .

ووجه هذا المذهب أنه تقرر أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة ، ثم لم يثبت توقيف في عدد مخصوص ، والعقود في الشرع يتولاها (٣١١) عاقد واحد ، وإذا تعدى المتعدى عن الواحد ، فليس عدد أولى من عدد ، ولا وجه للتحكيم في إثبات عدد مخصوص ، فإذا لم يقم دليل على عدد ، لم يثبت العدد .

وقد تحققنا أن الإجماع ليس شرطاً فانتفى الإجماع بالإجماع ، وبطل العدد بانعدام الدليل عليه ، فلزم المصير إلى الاكتفاء بعقد الواحد .

وظاهر قول القاضى يشير إلى أن ذلك مقطوع به ، وهذا وإن كان أظهر المذاهب في ذلك ، فلسنا نراه بالغاً مبلغ القطع .

وها أنا الآن أذكر ما يلوح عندى في هذا الفصل ، وفيه ذكر كلام ينعطف على الفصل الأول فأقول :

الذى أراه أن أبكر لما بايعه عمر ، لو ثار ثائرون وأبدوا صفحة الخلاف ولم يرضوا تلك البيعة لما كنت أجد متعلقاً في أن الإمامة كانت تستقل ببيعة واحد ، وكذلك لو فرضت بيعة اثنين أو أربعة فصاعداً ، وقدرت ثوران مخالفين لما وجدت متمسكاً به أكثر من واحتفال في قاعدة الإمامة ، ولكن لما بايع عمر تتابعت الأيدي ، واصطفقت الأكف ، واتسقت الطاعة ، وانقادت الجماعة ، فالوجه عندى في ذلك أن نعتبر في البيعة حصول مبلغ من الاتباع والأنصار ، والأشياء يحصل بهم شوكة ظاهرة ومنعة ظاهرة ، بحيث لو فرض

توران خلاف لما غلب على الظن أن يصطلم اتباع الإمام ، فإذا تأكدت البيعة وتأتدت بالشوكة والعدد والعدد ، واعتضدت وتأيدت بالمنة ، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء ، فاذ ذلك تثبت الإمامة وتستقر ، وتتأكد الولاية وتستمر ، ولما بايع عمر مالت النفوس إلى المطابقة والموافقة . ولم يبد أحد شراساً (٣١٢) وشماساً (٣١٣) ، وتظاهروا على بذل الطاعة على حسب الاستطاعة .

ويتعين اعتبار ما ذكرته بأني سأوضح في بعض الأبواب الآتية : إن الشوكة لا بد من رعايتها ، ومما يؤكد ذلك اتفاق العلماء قاطبة على أن رجلا من أهل الحل والعقد لو استخلى بمن يصلح للإمامة ، وعقد له البيعة لم تثبت الإمامة ، وسنذكر ذلك في مختتم هذا الفصل .

وسبب تعلقي بذلك أن مثل هذا لو قدر لم تستتب منه شوكة ، ولم تثبت به سلطنة ، فلئن كنا نتبع ما جرى ، فقد كانت البيعة على هذه القضية التي وصفتها ، وظهر اعتبار حصول الشوكة فلنتبع ذلك ثم أقول :

إن بايع رجل واحد مرموق كثير الأتباع والأشياء ، (٣١٤) مطاع في قوم . وكانت بيعته تفيد ما أشرنا إليه انعقدت الإمامة ، وقد تباع رجال لا يفيد مبايعتهم شوكة ومنة قهرية ، فلست أرى للإمامة استقرارا ، والذي

(٣١٢) شراسا : أى المعاملة بغلظة

(٣١٣) شماسا : أى اقتنم وأبى العداوة

(٣١٤) ساقطة من ١ : الأشياء

أجزته (٣١٥) ليس شرط إجماع ولا احتكاماً بعدد ، ولا قطعاً بأن بيعه الواحد كافية، وإنما اضطربت المذاهب في ذلك لوقوع البيعة لأبي بكر مبهمة من غير اختصاص بعدد ، ولم تنتج إحالة إبرام العقد على بيعه واحد ، فتفرقت الطرق (٣١٦) ، واعوص مسلك الحق على معظم الناظرين في الباب والذي ذكرته ينطبق على مقصد الإمامة وسرها ، فإن الغرض حصول الطاعة ، وهو موافق للإبهام الذي جرى في البيعة ، فرحم الله ناظرًا انتهى إلى هذا المنتهى، فجعل جزاءنا منه دعوة بخير .

والذي ينصرف من مساق هذا الكلام إلى الفصل الأول المنطوي على ذكر صفة من يعقد إلى اشتراط ما ذكره القاضي ، فلا أرى لاشتراط كون العاقد مجتهداً وجهاً لائماً ، ولكنني أشتط أن يكون المبيع ممن يفيد مبايعته منه واقتهاراً ، فهذا ما أردنا بيانه في ذلك .

ومما يتعلق بهذا الفصل : إن الأئمة رضى الله عنهم كما اختلفوا في عدد العاقد ، اضطربوا في اشتراط حضور الشهود :

فرأى بعضهم ، أن حضور الشاهد ليس شرطاً (٣١٧) .

وشرط آخرون ، حضور الشهود ، وهو اختيار القاضي أبي بكر رحمه الله .

(٣١٥) في د : أجرته

(٣١٦) في ١ : للطرق

(٣١٧) في ١ : بشرط

واحتج هؤلاء بأن قالوا : لو كانت البيعة تنعقد بعقد (٣١٨) من هو من أهل الحل والعقد ، وإن لم يشهد العاقد والمعقود له شهود ، وزيف (٣١٩) القاضى هذا المذهب ، وتناهى مبالغاً فى الرد على معتقده ، وسلك مسلك القطع فيما زعم فقال : لو استخلى عمر بالبيعة لأبى بكر لما استقرت الإمامة ، إذ لو كانت تستقر وتثبت على هذا الوجه لما حضرا رضى الله عنها السقيفة ، ولبادر عمر عقد البيعة لأبى بكر قبل حضور الأشهاد .

ثم الذين صاروا إلى منع عقد الإمامة على الاستخلاء اختلفوا :

فذهب بعضهم ، إلى أنه يكفى حضور شاهدين كعقد النكاح ، ولم يكتف القاضى رضى الله عنه بالشاهدين ، بل اشترط أن يشهد الأمر أقوام ، يقع بحضورهم الإشاعة والنشر والإذاعة . ولا ينتهى الأمر عندى إلى حد القطع فى الرد على من يصير إلى انعقاد الإمامة فى الاستخلاء ، وما تعلق به القاضى رحمه الله (٢٢٠) من أن عمر رضى الله عنه (٢٢١) لم يسابع أبا بكر رضى الله عنه (٢٢٢) فى الخلوة ، قلنا : يمكن حمل ذلك على وجه فى الاستصواب ، فانه لو عقد سرّاً ، فربما يتفق عند فى العلانية جهراً وعقد السر سابق ، فكان

(٣١٨) هنا زيادة فى ١ : إن الإمامة تنعقد سرا ، ولا محل لها بموضعها

(٣١٩) ١ : زيف أى اخترع

(٣٢٠) زيادة فى د : رحمه الله

(٣٢١) ساقطة من ١ : رضى الله عنه

(٣٢٢) ساقطة من ١ : رضى الله عنه

الشرع يقتضي تقديم عقد السر ، ثم ربما كان الأمر (٣٢٣) ينجز إلى إنكار وجود ، ونزاع في مقصود ، ومس الحاجة إلى شهود ، وقد ندبنا الإشهاد على البيوع ، فكان تأخير عقد البيعة إلى الإعلان لهذا الشأن ، فأما لو فرض رجل عظيم القدر ، رفيع المنصب ، ثم صدرت منه بيعة لصالح لها سرّاً ، وتأكدت الإمامة بهذا السبب بالشوكة العظمى ، فلست أرى إبطال الإمامة ، والحالة هذه قطعاً .

ولكن المسألة مظنونة مجتهد فيها ، ومعظم مسائل الإمامة عرية عن مسالك القطع خلية عن مدارك اليقين .

انتهى مبلغ غرضنا من صفات العاقلين وعددهم .

الباب الرابع

في صفات الإمام القوام على أهل الإسلام (٣٢٤)

(٣٢٥)، والصفات المرعية في الأئمة تنقسم أقساماً:

فمنها ما يتعلق بالحواس ، ومنها ما يتعلق بالأعضاء ، وما يرتبط بالصفات اللازمة ، ومنها ما يتعلق بالفضائل المكتسبة .

فأما القول في الحواس وذكر ما فيها من الخلاف والوافق بين الناس فنحن نوضح ما يزيل دواعي الالتباس :

فأما البصر فلا خلاف في اشتراطه، لأن فقدته يمانع الانتهاض في المهمات والحقوق ، ويحجر ذلك إلى العضلات عند مسيس الحاجات، والأعمى ليس له استقلال بما يخصه من الأشغال ، فكيف يتأتى منه تطويق عظام الأعمال ، ولا يميز بين الأشخاص في مقام التخاطب، وانعقاد الاجماع يغني عن الإطناب، ولكن مقصدنا في هذا الكتاب التعرض لمعاني الإيالة في إدراج الأبواب .

(٣٢٤) هذا هو الترتيب الصحيح لما أورده المؤلف في المقدمة ، وقد أورده بهذا العنوان في د : بينما في ا ، ب ورد العنوان : في صفات الأئمة وبيان الحلال التي يشترط استجماعها لهم

(٣٢٥) ابتداء من هنا ساقط من ا في هذا الموضع ثم ألحقه الناسخ في موضع آخر من ١٢٦ بالخطوطة وبدأه بالعنوان الصحيح أي في صفات الإمام القوام على أهل الاسلام ، ثم أشار بالهامش بأن النسخة التي نقل منها كان بها غلط، وأنه ينقل هذا الباب من نسخة أخرى وموضعها في الأبواب المقدمة .

أما في ب فقد سقط ما بين القوسين تماماً

ومما يشترط من الحواس: السمع، فالأصم الأصلح الذي يعسر جداً إسماعه لا يصلح لهذا المنصب العظيم لما سبق تقريره في البصر، ولا يضر الوقر والطرش؛ كما لا يضر كلال البصر والعمش.

وما يلتحق بما ذكرناه نطق اللسان فالأخرس لا يصلح لهذا الشأن.

وأما حاسة الشم والذوق، فلا أثر لهما في الإمامة وجددتا أو فقدتا فهذا ما يتعلق بالحواس وما في معناها.

فأما ما يرتبط بنقصان الأعضاء: فكل ما لا يؤثر عدمه في رأى ولا عمل من أعمال الإمامة ولا يؤدي إلى شين ظاهر في المنظر فلا يضر فقده.

ويجوز على هذا الاعتبار نصب المجهوب والخصى لما سبق ذكره.

وأما ما يؤثر عدمه في الانتهاض إلى المآرب والأغراض: كفقد الرجلين واليدين؛ فالذى ذهب إليه معظم العلماء، تنزيل هذه الآفات والعاهات منزلة العمى والصمم والخرس، وهذا وإن لم ينعقد فيه إجماع انعقاده، فيما تقدم فلست أراه مقطوعاً به، فان تحويل الإمامة على الكفاية والنجدة والدراية والأمانة (٣٢٦)، والزمانه لا يتأني الرأي وتأدية حقوق الصيانة، وإن مست الحاجة إلى نقله فاحتماله على المراكب يسهل، فليلتحق هذا بالفنون التي يحول فيها أساليب الطنون.

واختلف النقهاء في قطع إحدى اليدين والرجلين، والظاهر عندى أن الأمر إذا لم ينته إلى الزمانه والصمامة (٣٢٧) وكان المأروف (٣٢٨) بحيث

(٣٢٦) ساقط من ١: الأمانة

(٣٢٧) فى ١: الصمانه

(٣٢٨) أى الذى به عاهة

يستمسك على المراكب فلا أثر للنقص الذى به مع صحة العقل والرأى .
فأما ما يشين (٣٢٩) المنظر، كالأعور وجدع الأنف، فالذى أوتره القطع بأن
هذا لا أثر له .

وذهب بعض المتطرفين الشاذين إلى أن ذلك يؤثر فى منع عقد الإمامة من
جهة أنه ينفر الأشياء والأتباع ، ويستحث الرعاع على المطاعن والاستصغار
وأسباب الانحلال والانتشار ، وهذا باطل قطعاً ، ولو أثر الجدع والعيور
لأثرت الزمانة (٣٣٠) وتشوه الخلق لاشتراط الجمال والاعتدال فى الخلق وهذا
غير مشروط باتفاق الفرق .

فهذا ما يتعلق بنقصان الأعضاء (٣٣١) .

فأما الصفات اللازمة فمنها النسب، فالشرط أن يكون الإمام قرشياً (٣٣٢) ،
ولم يخالف فى اشتراط النسب غير ضرار بن عمرو (٣٣٣) ، وليس ممن يعتبر
خلافه ووفاقه ، وقد نقل الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأئمة

(٣٢٩) فى ٥ : يسى .

(٣٣٠) فى ١ : الدامة

(٣٣١) إلى هنا انتهى النقص فى النسخة ب

(٣٣٢) وردت هذه العبارة فى ب كالآتى : من الصفات المرعية فى الأئمة النسب فليكن

الإمام قرشياً

(٣٣٣) هو أبو عمرو ضرار بن عمرو القاضى ، معتزلى المنشأ ، له مقالات خبيثة ، ومن
كتبه : الرد على الخوارج والمعتزلة ، وخالف المعتزلة فى خلق الأفعال وفى القدرة .

لسان الميزان ٣ : ٢٠٣ ميزان الاعتدال ١ : ٤٧٢

قارن مقالات الاسلاميين ٢ ص ١٥٣ والاحكام السلطانية للمأوردى ص ٦

من قريش ، وذكر بعض الأئمة : أن هذا الحديث في حكم المستفيض المقطوع بثبوته ، من حيث أن الأمة تلقتة بالقبول .

وهذا مسلك لا أؤثره ، فإن نقلة هذا الحديث معدودون لا يبلغون مبلغ عدد التواتر ، والذي يوضح الحق في ذلك : أنا لا نجد في أنفسنا ثلج الصدور (٢٣٤) ، واليقين المثبوت (٢٣٥) بصدد هذا من فلق (٢٣٦) في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الآحاد ، فاذاً لا يقتضى هذا الحديث العلم (٢٣٧) باشتراط النسب في الإمامة .

فالوجه في إثبات ما نحاوله في ذلك : إن الماضين ما زالوا بالتحين باختصاص هذا المنصب بقريش ، ولم يتشوف قط أحد من غير قريش إلى الإمامة ، على تمادى الأحيان (٢٣٨) وتطاول الأزمان مع العلم بأن ذلك لو كان ممكناً لطلبه ذوو النجدة والبأس ، وتشمر في ابتغائه عن ساق الجد أصحاب العدد والعدد ، وقد بلغ طلاب الملك في انتحاء الاستعلاء على البلاد والعباد أقصى غايات الاعتداء ، واقتحموا في روم ما يحاولونه المهاوى والمعاطب والمناوى (٢٣٩) وركبوا الأغرار والأخطار ، وجانبوا الرفاهية والدعة والأوطان ، فلو كان إلى إدعاء الإمامة مسلك أوله مدرك لزاوله محقون أو مبطلون من غير قريش ،

(٢٣٤) في ١ : للصدور

(٢٣٥) في ١ و ب : المثبوت

(٢٣٦) الفلق : بيان الحق بعد إشكاله

(٢٣٧) في د : العلة

(٢٣٨) ساقطة من ١ : على تمادى الأحيان

(٢٣٩) في ١ المساوى وفي ب المتادى

ولما اشرأب لهذا المنصب المارقون في فسطاط مصر (٣٤٠) ، اعتزوا أولا إلى شجرة النبوة على الافتراء ، وانتموا انتاء الأديعاء ، وبذلوا حرائب (٣٤١) الأموال للكاذبين النسابين حتى ألحقوهم بصميم النسب (٣٤٢) ، فهذا إذا (٣٤٣) مانطابقت عليه مذاهب طبقات الخلق . وقد تصدى للإمامة ملوك من قریش وإن لم يكونوا على مرتبة مرموقة في العلم ، والسبب (٣٤٤) فيه ان العلم يدعيه كل شاء مستطرف ، فاذا انضمت أبهة الملك إلى قليل من العلم ، لم يستطع أحد نسبة الملك إلى العرو عن العلم ، والنسب مما لا يمكن ادعاؤه فلم يدع لذلك الإمامة من ليس نسيا ، فهذا وجه إثبات شرط النسب ، ولنا نعتل احتياج الإمامة في وصفها إلى النسب ، ولكن خصص الله هذا المنصب العلي والمرب السني بأهل بيت النبي ، فكان من فضل الله يؤتيه من يشاء (٣٤٥) .

(٣٤٠) يقصد بهم الخلفاء العبيديين ، ويقول السيوطي في وصفهم : لانهم غير قرشيين ، ولما ستمتهم بالفاطميين جهالة العوام ، ولما فجدهم مجوسى . وقد استند إلى من سبقه من علماء النسب والمؤرخين الموقنين أمثال القاضى عبد الجبار الذى أورد أن اسم جد الخلفاء المصريين سعيد وكان أبوه يهوديا حدادا نشابا ، وأثبت القاضى الباقلانى أن القداح جد عبيد الله الذى يسمى بالمهدى كان مجوسيا ، ودخل عبيد الله المغرب ، وادعى أنه علوى ولم يعرفه أحد من علماء النسب الخ . . إلى جانب استشهاده بآراء خلدكان ابن والذهبى ، ثم استطرده قائلا : إن أكثرهم زنادقة خارجون عن الاسلام . تاريخ الخلفاء من ص ٤ إلى ٦ وابن القيم : المنيف في الصحيح والضعيف ص ١٥٢

(٣٤١) أى نقائس الاموال

(٣٤٢) فى د : تصميم

(٣٤٣) ساقطة من ا : إذا

(٢) فى د : والنسب

(٣٤٥) قارن للقرالى : فضائح الباطنية بتحقيق عبدالرحمن بدوى ، طبعة ١٩٦٤م

ص ١٨٠ والتمهيد للباقلانى ١٨٢

« ومن (٣٤٦) الصفات اللازمة المعتبرة الذكورة ، والحرية ، ونحوية العقل والبلوغ ، ولا حاجة إلى الإطناب في نصب الدلالات على إثبات هذه الصفات ومما يلتحق بهذا القسم الشجاعة والشهامة وهي خطة عليية (٣٤٧) ، ولا يصلح لإيالة طبقات الخلائق وجر العساكر والمناقب وعليات المناصب ، جبان خوار .

وهذه الصفة يبعد اكتسابها بالإيثار والاختيار ؛ وإن كان قد تفيد كثرة مصادمة الخطوب ، وممارسة الحروب مزيد ألف وميزة إقدام إذا صادفت جسوراً مقداما ، ومن فطر على الجبن واستشعار الحذر لا يزداد إلا فرط الخور ، ثم الشهامة مرعية مع كمال العقل ، ولا يصلح مقتحم هجاء لهذا الشأن ، وهذا المنصب إلى الرأي أحوج منه إلى ثبات الجنان .

والرأى قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المحل الثانى .

نجز (٣٤٨) منتهى الغرض فى الصفات اللازمة .

فأما الصفات المكتسبة المرعية فى الإمامة : فالعلم ، والورع (٣٤٩) وسنلحق بها بعد تحقيق القول فيهما صفة ثالثة .

فأما العلم : فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً (٣٥٠) بالغاً مبلغ المجتهدين

(٣٤٦) من هنا اضطراب فى المخطوطة ا إذ يقع هذا الكلام فى الصفحة ١٢٨ .

(٣٤٧) فى ١ : جلية

(٣٤٨) (هذا) زيادة فى د بعد نجز ، ولا محل لها .

(٣٤٩) فى د : فى الورع .

(٣٥٠) ساقطة من ١ : مجتهداً

مستجمعا صفات المفتين ، ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف ، والدليل عليه أن أمور معظم الدين تتعلق بالأئمة (٣٥١) فأما ما يختص بالولاية وذوى الأمر فلا شك في ارتباطه بالإمام ، وأما ما عا.اه من أحكام الشرع فقد يتعلق به من جهة انتدابه (٣٥٢) للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلو لم يكن الإمام مستقلا بعلم الشريعة لاحتاج إلى مراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع ، وذلك يشك (٣٥٣) رأيه، ويخرجه عن رتبة الاستقلال ، ولو قيل : إنه يراجع المفتى مراجعة آحاد الناس المفتين لكان ذلك محالا ، فان الوقائع التي ترفع إلى الإمام في الخطوب الجسام والأمور العظام (٣٥٤) لا تنلها كثرة إذ هو شرف العالمين، ومطمح أعين المسلمين؛ وقد لا يجد عند رفع واقعة إليه أعلم علماء القطر والناحية (٣٥٥) فيتردد ويتبدل ، ويبطل أثره في منصب الاستقلال ، ولو جاز ذلك لساغ أن لا يكون الإمام ذا كفاية واستقلال ، ثم يراجع الكفاية ويستشير ذوى الأحلام والدهاة ، وهذا لا قائل به ، فاذا كانت الإمامة زعامة الدين والدنيا (٣٥٦) ، ووجب (٣٥٧) استقلاله بنفسه في تدبير الأمور الدينية؛ فكذلك يجب استقلاله بنفسه في الأمور الدينية ، فان أمور الدنيا على مراسم الشريعة تجري ، فهي المتبع والإمام في جميع مجال الأحكام ، فالكفاية

(٣٥١) من هنا تبدأ المخطوطة ج التي هي بعنوان : الأحكام السلطانية لابن تيمية .

(٣٥٢) في د : ابتدائه

(٣٥٣) ساقطة من أ : يشك

(٣٥٤) ساقطة من أ : الفقاهة

(٣٥٥) ساقطة من أ : الناحية

(٣٥٦) ساقطة من أ : فاذا كانت الإمامة زعامة الدين والدنيا .

(٣٥٧) فاذا زياده في أ ، وليس لها موضع

المرعية معناها الاستقلال ، ببداية الأصوب شرعاً في الأمور المنوطة بالإمام ، فإن قيل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت واقعة وأملت به ملة، اشتوروا، ولم يأتوا من المراجعة والمرادة، فأشعر ذلك من عاداتهم بأن استقلال الامام ليس شرطاً في الإمامة .

قلنا : الخبر المشار إليه، والإمام المتفق عليه، ومن هو البحر الذي لا ينزف لا يبعد منه أن يستشير في آحاد الوقائع ، ويستمد من نتائج القرائح ، ويبحث في محاذة أطراف الكلام عن مآخذ الأحكام ، كيف وقد ندب الله رسوله عليه السلام إلى الاستشارة ، فقال (وشاورهم في الأمر) (٣٥٨) ولا منافاة بين بلوغ المرتبة العليا في العلوم، وبين التناظر والتشاور في المعضلات .

ونحن نرى الإمام المستجمع خلال الكمال البالغ مبلغ الاستقلال ، (٣٥٩) أن لا يغفل الاستتضاء في الإيالة وأحكام الشرع بعقول الرجال فان صاحب الاستبداد لا يأمن الحيدة عن سنن السداد ، ومن وفق الاستمداد من علوم العلماء كان حرياً بالاستداد ولزوم طريق الاقتصاد ، وسر الإمامة استتباع الآراء، وجمعها على رأى صائب ، ومن ضرورة ذلك استقلال الإمام ، ثم هو محثوث على استقاء مناي القرائح، وتلقي النوائد والزوائد منها، فان في كل عقل ميزة ، ولكن اختلاط الآراء مفسدة لإمضاء الأمور ، فاذا بحث عن الآراء إمام مجتهد وعرضها على علمه العزيز، ونقد بالسبر والفكر الأصوب من وجوه الرأى ، كان جالباً إلى المسلمين ثمرات العقول ، ودافعاً عنهم غائلة التباين

(٣٥٨) آل عمران : مدنية ١٥٩

(٣٥٩) ما بين القوسين أثبت في غير هذا موضع في كل من أ وب ، فقد تصرف الناسخا

فأثبتنا هذا النص بصنفة ٤٢ بالنسخة ١ وفي ص ٢/٧٩ في النسخة ب

والاختلاف ، فكان المسلمين يتحدون بنظر الإمام، وحسن تقديره ، وفحصه ونقره ، ولا بد على كل حال من كون الإمام متبوعا غير تابع ، ولو لم يكن مجتهدا في دين الله ، للزمه تقليد العلماء ، واتباعهم ، وارتقاب أصرم ونهيم ، واثباتهم ونهيمهم ، وهذا يناقض منصب الإمامة ومرتبة الزعامة .

فهذا قولنا في العلم .

فأما التقوى والورع : فلا بد منها إذ لا يوثق بفاسق في الشهادة على فلس فكيف يولى أمور المسلمين كافة ؟

والأب الفاسق مع فرط حذبه وإشفاقه على ولده لا يعتمد في مال ولده ، فكيف يؤتمن في الإمامة العظمى فاسق لا يتقى الله ، ومن لم يقاوم عقله هواه ونفسه الأمارة بالسوء ، ولم ينهض رأيه بسياسة نفسه ، فأني يصلح خطة الإسلام ؟ ١ .

فأما الصفة الثالثة التي ضمنت (٣٦٠) ضمها إلى الفضائل المكتسبة هي : ضم توقد الرأي في عظام الأمور ، والنظر في مغيبات العواقب ، وهذه الصفة ينتجها نحيمة العقل ويهذبها (٣٦١) التدريب في طرق التجارب ، والغرض الأعظم من الإمامة جمع شتات الرأي ، واستتباع رجل أصناف الخلق على تفاوت إرادتهم ، واختلاف أخلاقهم ومآربهم وحالاتهم ، فإن معظم الخبال والاختلال يتطرق إلى الأحوال من اضطراب الآراء ، فإذا لم يكن الناس مجموعين على رأي واحد لم ينتظم تدبير ، ولم يستتب من إيالة الملك قليل ولا كثير ؛ ولا صطلت الحوزة ، واستؤصلت البيضة .

(٣٦٠) في د : ضمنا

(٣٦١) في د : تهذيبها التدريبية في طريق التجارب

وليعتبر العاقل ذلك بملك مطاع بين أتباع محفون بجنود وأشباع، إذا اخطف الملك بغتة وفاجأته المنية فلتة ، فلينظر كيف ينفذ الجوع ويصيرون عبدة أسماع وأبصار ، فلو لم يكن في خطة الإسلام متبوع بأوى إليه المختلفون ويتنزل على حكمه المتنازعون، ويذعن لأمره المتدافعون، إذا أعضلت الحكومات ونشبت الخصومات، وتبددت الإرادات، لارتبك الناس في أقطع الأمر ولظهر الفساد في البر والبحر ، وإذا تبين الغرض من نصب الإمام ، لاح أن المقصود لا يحصل إلا بذى كفاية ودراية ، وهداية إلى الأمور واستقلال بالمهمات وجرجيوش لا يرعه خور الطبيعة عن ضرب الرقاب أو ان الاستحقاق ، ولا تحمله الفظاظة على ترك الرقة والاشفاق ، ثم لا يسكنى أن يسمى كافياً ، قرب مستقل بأمر قريب لا يستقل بأمر فوقه، فليعتبر مقاصد الإمامة وليشترط استقلال الإمام بها ، فهذا معنى النجدة والكفاية .

فتحل من مجموع هذه الأوصاف أن الصالح للإمامة : هو الرجل الحر القرشي المجتهد، الورع، ذو النجدة والكفاية ، ويمكن رد هذه الصفات إلى شيئين فيقال المرعى : الاستقلال والنسب . ويدخل تحت الاستقلال : الكفاية ، والعلم ، والورع ، والحرية ، والذكورة تدخل أيضا ، فإن المرأة مأمورة بأن تلزم خدرها ، ومعظم أحكام الإمامة تسدعي الظهور والبروز فلا تستقل المرأة إذن .
فهذا منتهى ما أردنا في ذلك .

فصل

ذهبت طوائف من الإمامية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوما ، ومنصب الإمامية يقتضي العصمة كالنبوة .

« والقول في العصمة ، وتقسيمها ، وتفصيلها ، وتحصيلها ، يطول ، ولو ذهبنا نصف معناها لملائنا في مغزاها أوراقا ، وإمامة كثيرة التذنين ، عظيمة الشعب ، فسارة يرتبط الكلام فيها بقواعد العقائد ، وطورا يتعلق بأحكام الأخبار في انقسامها ، وتارة يناط بالشريعة وأحكامها ، فلو التزم الخائف في الإمامة تقرير (٣٦٢) كل ما يجرى في ادراج الكلام لطال المدى ، ولنعمض مدرك مقصود الكتاب ، فالمقدار المتعلق بمقصدنا الآن إن الإمام لا يجب عصمته عن الزلل والخطأ ، ثم سيأتى باب معقود في الإمام إذا قارف ذنبا ، واحتجب وزرا ، (٣٦٣) ، والقول المقتنع في ذلك إن الإمامية لم يروا للإمامة مستندا غير نص الرسول عليه السلام ، وزعموا أن الاثنى عشر إماما نص عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونص بعضهم على بعض ، وعمر الدنيا منقرض بانقراضهم ، وآخرهم المهدي (٣٦٤) ، يقتدى به عيسى بن مريم

(٣٦٢) في ١ : تقدير

(٣٦٣) ما بين القوسين ساقط من النسخة ج « والقول في العصمة . . . وزرا »

(٣٦٤) قارن ابن القيم في كتابه : المكارم المنيعة في الصحيح والضعيف ، ص ١٤٨ إلى ١٥٢

حيث يقول : وقد اختلف الناس في المهدي على أربعة أقوال :

أحدها : أنه المسيح ابن مريم وهو المهدي على الحقيقة

الثاني : أنه المهدي الذي ولي من بني العباس ، وقد انتهى زمانه

الثالث : أنه رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من ولد الحسن بن علي ، يخرج

في آخر الزمان وقد امتلأت الأرض جورا وظلما ، فيملأها قسطا وعدلا ، وأكثر الأحاديث =

صلوات الله عليه في ترهات وخرافات ، ينبوا عن قبولها قلب كل عاقل ، ثم زعموا أن الرسول لا ينص إلا على معصوم في علم الله تعالى .

ونحن قد أبطلنا بالقواطع ؛ بطلان المصير إلى إدماء النصوص ، وحصرنا مأخذ الإمامة في الاختيار ، وإذا تقرر ذلك ففيه بطلان اشتراط العصمة ، فإن الذين يختارون إماماً يستحل أن يطلعوا على سريره في الحال ، فكيف يضمنون عصمته في الاستقبال عن الذنوب ولا مطلع على الغيوب ، وهذا فيه مقتنع بالغ على إنا باضطرار (٣٦٥) من عقولنا نعلم أن علياً ، وابنيه الحسن والحسين وأولادهم رضي الله عنهم ، ما كانوا يدعون لأنفسهم العصمة ، والتقى من (٣٦٦) الذنوب ؛ بل كانوا يعترفون بها سرّاً وعلناً ، ويتضرعون إلى الله تعالى مستغفرين خائفين (٣٦٧) ، فإن صدقوا فهو المبتغى ، وإن تكن الأخرى ، ، فالكذب خطيئة من الخطايا ، يجب الاستغفار والتوبة منها . « فمن أبدى مرأه في اعترافهم بالذنب ؛ فقد جاحد ضرورات العقول ، ومن اعترف بذلك واعتقد عصمتهم ، فقد نسبهم إلى الخلف (٣٦٨) عمداً والكذب قصداً ، وهذا لإثبات ذنب في مساق ادعاء التبري من الذنوب . » (٣٦٩)

= على هذا تدل وأما الرافضة الأمامية فلم قول رابع ، وهو أن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري المنتظر (ولد ٢٥٦ وتوفي ٢٧٥ هـ) من ولد الحسين بن علي لامن ولد الحسن الحاضر في الأبصار النائب عن الأبصار . . الخ

(٣٥٧) في د : باضطراب

(٣٥٨) في ح ، د : عن الذنوب

(٣٥٩) ساقطه من أ : خاضعين ، وفي ج : مستغفرين خاشعين

(٣٦٠) الخلف : عدم إنجاز الوعد وهو في المستقبل كالكذب في الماضي

(٣٦١) ما بين القوسين ساقط من ج : « فمن أبدى مرأه في اعترافهم ... من الذنوب »

فان قالوا : كان الأنبياء يستغفرون أيضاً مع وجوب العصمة لهم .

قلنا مذهبنا الذي ندين به : إنه لا يجب عصمة الأنبياء عن صفائر الذنوب ، وآى القرآن فى أقاصيص النبيين مشحونة بالتنصيص على هنات كانت منهم ، استوعبوا أعمارهم فى الاستغفار منها ^(٣٦٢) ، والإمامية أوجبوا عصمة الأئمة عن الصفائر والكبائر ، فان قالوا : الامام شوف الخلق ، ومنه تلقى الجزئى ^(٣٦٣) والكلى فى دين الله ، وبه ارتباط عرى الإسلام ، فلو كان عرضة للزلل لبطل غرض الإمامة ، ولما حصلت الثقة به فى أقواله وأفعاله ، ولم يؤمن من عثراته فى الدماء والفروج ، وسد الثغور ، والقيام بعظام الأمور ، ولو جاز ذلك فيهم لما وجبت العظمة للمرسلين والنبيين صلوات الله عليهم أجمعين .

قلنا : ما ذكرتموه باطل من وجوه : أحدها ، إن الإمام لا يتأتى منه تعاطى مهمات المسلمين فى المشارق والمغارب ، ولا يجد بداً من استخلاف ولاية ، ونصب قضاة ، وجبات الأخرجة والصدقات وغيرها من أموال الله ، والذي يتولاه ^(٣٦٤) بنفسه الأول . ثم لا يجب عصمة ولاية الأمر حيث كانوا فى أطراف خطة الإسلام . وفيه بطلان ما ذكروه لما يغنى عصمته ولا يشترط

(٣٧٠) فارن ابن تيمية فى منهاج السنة تحقيق د . رشاد سالم - ٢ ص ٣١١ حيث يقول : اتفق المسلمون على أنهم - أى الأنبياء - معصومون فيما يبلغون عن الله فلا يجوز أن يقرهم على خطأ فى شىء مما يبلغونه عنه . . . ووجوب بعض الذنوب أحياناً مع التوبة الماحية الرافعة لدجهم إلى أفضل مما كانوا عليه لا ينافى فى ذلك .

(٣٧١) فى ١ ، ب : والجزو

(٣٧٢) فى ٥ : يولى

عصمة مستخلفة (٣٧٣) .

وقد ذهب طوائف من غلاة الإمامية: إلى وجوب العصمة لكل من يتعلق طرف من مصالح الإمامة به ، حتى طردوا ذلك في ساسة الدواب ، والمستخدمين في المستحقرات والعبيد . ومن انتهى بخزيه إلى هذا : فقد كشف جلباب الحياء عن وجهه (٣٧٤) ، وتعلق بما هو حري بأن يعد من السخرية والهزوء والتلاعب بالدين ، ثم يلزم منه عصمة رواة الأخبار حتى لا يفرض منهم زل وعصمة الشهود المقيمين للشهادات في الحكومات ، وعصمة المفتين الذين إليهم رجوع العالمين في المشكلات وحل المعوصات (٣٧٥) . ثم من عجيب الأمر أن هؤلاء يقولون التقية ديننا ودين آبائنا ، ويوجبون على الأئمة أن يباحوا بالكذب الصراح . ويبدوا (٣٧٦) خلاف ما يعتقدون ، وإذا كانوا كذلك فليت شعري (٣٧٧) ! فكيف يعتمدون في أقوالهم مع تجويز إنهم يظهرون خلاف ما يضمرون ، ولئن جاز الكذب في القول تقية ، فليجز (٣٧٨) الزلل في العمل (٣٧٩) لمثل ذلك ، وأقذار هؤلاء تقل (٣٨٠) عن الازدياد على هذا المبلغ في قبائحهم وبث فضائحهم ، وأما الأنبياء فانما يجب عصمتهم لدلالات المعجزات على صدق لهجتهم ، ولو لم يتميز مدعى النبوة بآية باهرة وحجة

(٣٧٣) ساقطة من ا ، ب : فإ يفتى عصمته ، ولا يشترط عصمة مستخلفيه

(٣٧٤) ساقطة من ا ، ب : عن وجهه

(٣٧٥) ج ، د : المعوصات

(٣٧٦) في ا ، ب : ويبدون

(٣٧٧) ساقطة من ا ، ب : فليت شعري

(٣٧٨) في د : فليجز

(٣٧٩) في د : العمد

(٣٨٠) في ا : يقل

قاهرة عن (٣٨١) المحزقين الكذابين لما استقر عقد في (٣٨٢) نبوة ، فاستند النبوات المعجزات إذا .

وأما الأئمة فتمد صبح من دين النبي إمامتهم مع ما يتعرضون له من إمكان الهفوات ، فانا أثبتنا صحة الاختيار ، ويستحيل معه علم المختارين في مطرد العادات بأحوال المنصوبين للزعامة ، فاستناد الإمامة إلى النبوة . ومستند النبوة المعجزة فلما تعلق مستند التبليغ بالنبي لم يمكن تميزه ممن عداه بد من آية (٣٨٣) . والأئمة (٣٨٤) يتبعون فروعا في شرائع الرسل ، فاذا دل دليل (٣٨٥) على انتصابهم مع التعرض للزلل ولم يكن في العقول ما يأتى ذلك ويحمله تلقينه بالقبول ، ونزلناه منزلة الشهود والمفتين ، وسائر ولاية المسلمين وحماة الدين .

وهذا المبلغ كاف في مكاملة هؤلاء ، فهم أذل قدراً من أن ينهى الكلام معهم إلى حدود الإطناب ، وهذا إنجاز الباب (٣٨٦) .

(٣٨١) ساقطة من ١ : حجة القاهرة عن

(٣٨٢) ساقطة من ج ، د : في

(٣٨٣) في ١ : ميزة

(٣٨٤) يبينون أو يقنون أو يتبعون زيادة من بعد الأئمة في د : ، ولا محل لها

(٣٨٥) زيادة في د : دليل

(٣٨٦) في هذا الباب اتفق علماء أهل السنة والجماعة على الصفات التي أوردها الجويني أي : القرشية ، الذكورة ، البلوغ ، الحرية ، سلامة العقل والحواس ، العلم والاجتهاد ، العدالة والورع ، الكفاية والنجدة ، الاسلام ونفي العصمة عن الأئمة ، مع تفاوت بينهم في التفاصيل بين اطناب ولم يجاز .

تارن! : التمهيد للباقلاني ص ١٨٢ ، الشهرستاني ، نهاية الاقدام ص ٤٩١ البغدادي : أصول الدين ص ٢٧٧ ، الماوردي : الاحكام السلطانية ١٦/١٤ والغزالي : فضائح الباطنية ص ١٨٥ والآمدي : غاية المرام ٣٨١ ومقدمة ابن خلدون ١٥١ : ١٥٤

ومن الدراسات الحديثة في الباب أيضا : رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد رأفت عثمان ورئيس الدولة في الاسلام للدكتور فؤاد النادى والخليفة : توابته وعزله للدكتور صلاح الدين دبس ، ونظام الخلافة في الفكر الاسلامي للدكتور مصطفى حلمي

البَابُ الخَامِسُ

الطَوَارِىءُ الَّتِي تَوْجِبُ الْخَلْعَ وَالْإِنْخِلَاعَ (٣٨٧)

فنقول ما يجب بناء أساس الباب عليه ، إن الكلام المتقدم اشتمل على ذكر الصفات المرعية في الأئمة ؛ فالذى يقتضيه امتداد النظر ابتدارا قبل الافتقار (٣٨٨) وإنعام الاعتبار ، إن كل ما يناقض صفة مرعية في الإمامة ويتضمن انتفاءها فهو مؤثر في الخلع والانخلاع . وهذا لاحالة معتبرا الباب ؛ ولكن وضوح الغرض يستدعى تفصيلا فنقول :

الإسلام : هو الأصل ، والعصام ، فلو فرض انسلال الإمام عن الدين لم ينحف انخلاعه ، وإرتفاع (٣٨٩) منصبه ، وانقطاعه ، فلو جدد إسلاما لم يعد إماما إلا أن يحدد اختياره .

ولو جن جنونا مطبقا انخلع .

وكذلك لو ظهر خبل في عقله ، وعته في رأيه بين ، وأضطرب نظره اضطرابا لا ينفى دركه ، ولا يحتاج في الوقوف عليه إلى فضل نظر ، وعسر (٣٩٠)

(٣٨٧) حسب النسخة ح وهو الترتيب الصحيح ، وفي ا الباب الرابع وقد أثبت بخط مغاير لحظ الناسخ أنه الباب الخامس ماورد في النسخة ج هو العنوان الصحيح طبقا لما أورده المؤلف في المقدمة وفي ا و د العنوان : فيما يتضمن خلع الأئمة وانخلاعهم

(٣٨٨) في د : الانكار

(٣٨٩) ج : زوال

(٣٩٠) في د : وعسى

بهذا السبب استقلاله بالأمر ، وسقطت نجاته وكفايته ، فانه ينزل كما ينزل المجنون ؛ فان مقصود الإمامة القيام بالمهمات والنهوض بحفظ الحوزة ، وضم النشر ، وحفظ البلاد الدانية والنائية بالعين الكالية ، فاذا تحقق عسر ذلك لم يكن الاتسام بنبز (٣٩١) الإمام معنى . والذي غمض على العلماء مدركه ، واعتاص على المحققين مسلكه طرئان ما يوجب التفسير على الإمام أن فلينعهم طالب التحصيل في ذلك نظره ، وليعظم في نفسه خطره ، وليجمع له فكره فانه من مغاصات (٣٩٢) الكلام في الكتاب ، والمستعان رب الأرباب .

قد ذهب طوائف من الأصوليين والفقهاء إلى أن الفسق إذا تحقق طرأته وجب انخلاع الإمام كالمجنون ، وهؤلاء يعتبرون الدوام بالابتداء ، ويقولون اقتران الفسق إذا تحقق يمنع عقد الإمامة ، وطرأته (٣٩٣) يوجب انقطاعها ، إذا السبب المانع من العقد عدم الثقة ، وامتناع ائتمانه على المسلمين ، وافضاء (٣٩٤) تقليده إلى نقيض يطلب من نصب الأئمة . وهذا المعنى يتحقق في الدوام تحققه الابتداء ، والذي يوضح ذلك أنه لا يجوز تقريره ؛ بل يجب عند من لم يحكم (٣٩٥) بانخلاعه خدامه وإذا كان يتعين ذلك فربط الأمر بانشاء خلعه لا معنى له مع أنه لا بد منه .

وذهب طوائف من العلماء إلى : أن الفسق بنفسه لا يتضمن الانخلاع ، ولكن يجب على أهل الحل والعقد إذا تحقق خلعه .

(٣٨٣) نبز : ثقب به وهو شائم في الالقاء القبيحة

(٣٨٤) في د : معاصات

(٣٨٥) في د : فطرثانه

(٣٨٦) في ا و ب افضاء

(٣٨٧) ما بين الفوسين ساقطة من د والذي يوضح ذلك أنه لا يجوز تقريره بل يجب عند من لم يحكم .

ونحن بتوفيق الله وتأييده ، نوضح الحق في ذلك فنقول :

المصير إلى أن الفسق يتضمن الانعزال والانخلاع بعيد عن التحصيل ،
فإن التعرض لما يتضمن الفسق في حق من لا يجب عصمته ظاهر الكون سرا
وعلنا ، عام (٣٩٦) الوقوع ، وإنما التقوى ، ومجانبة الهوى ، ومخالفة مسالك
المنى ، والاستمرار على امتثال الأوامر ، والانزجار عن المناهي والمزاجر
والأرعواء (٣٩٧) عن الوطرا (٣٩٨) المنقود ، وانحاء الثواب الموعود ، هو البديع ،
والتحقيق إنه لا يستند على التقوى إلا مؤيد بالتوفيق والجبيلات داعية إلى
اتباع اللذات ، والطباع مستحثة على الشهوات ، والتكاليف متضمنها كلف
وعناء ، وسواس الشيطان وهو اجس نفس الإنسان متظافرة على حب العاجل ،
واستنجاز الحاصل ، والجبيلة بالسوء أماره ، والمره على أرجوحة الهوى تارة
وتارة ، والدنيا مستأثرة ، وباب الثواب محتجب مغيب ، فطوبى لمن سلم ،
ولا مناص ولا خلاص إلا لمن عصم ، والزلات تجري مع الأنفاس ، والقلب
مطرق الوسواس ، فمن الذى ينجو (٣٩٩) فى بياض نهار من زلته ، ولا يتخلص
من حق المخافة إلا بتغمده الله برحمته ، ومن شغل الإمام (٤٠٠) عقد الألوية ،
والبنود ، وجر الجنود ، ولا يترتب فى ديوان المقاتلة (٤٠١) إلا أولو النجدة

(٣٩٦) فى د : عامر

(٣٩٧) أى الرجوع عن الجبل

(٣٩٨) فى د : الوطن

(٣٩٩) فى د : يتغول

(٤٠٠) فى د : الإمامة

(٤٠١) فى د ، ح ، د : المقاتلة

والبأس ، وأصحاب النفوس الأبية ذوات الشمس والشراس ، فليت شعري كيف السلامة من معرة الجند ؟ وكيف الاستقامة على شرط التقوى في الحل والعقد ؟

ومن شأنه أيضا تفريق الأموال بعد الاستداد في الجباية ، والجلب على أهل الشرق والغرب^(٤٠٢) ، فكيف يخفى على^(٤٠٣) منتصف إن إشتراط دوام التقوى يجر قصاره عمر القيام بالإيالة المظمية . ثم لو كان النسق المتفق منه عليه يوجب انخلاع الإمام أو خلعه لكان الكلام يتطرق إلى جميع أفعاله وأقواله على تفنن أطواره وأحواله ، ولما خلا زمن عن خوض خائضين في فسقه المقتضى خلعه ، وانحرب^(٤٠٤) الناس أبدافى مطرد الأوقات على اقتراف وشتات في النفي والأثبات ، ولما استتبت صفوة الطاعة للإمام^(٤٠٥) في ساعة ، وإذا لم تكن الإيالة الضابطة لأهل الإسلام على الإلزام والإبرام كان يضيرها مبزا على^(٤٠٦) خيرها ، فخرج من محصول ما ذكرناه أن القائم بأمور المسلمين إذ لم يكن معصوما ، وكان لا يأمن اقتحام الآثام فيما يتعلق بخاصته ، فيبعد أن يسلم من احتقاب الأوزار في حقوق كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، واستيفاء ومنعاه واستداه^(٣٩٩) ، وردعا ودعاه ، وقبولا وردا ، وفتحاً وسدا ، فلا يبقى

(٤٠٢) في د ، ح ، د : العرب

(٤٠٣) في أ : منتصف

(٤٠٤) في د : وليجرب

(٤٠٥) في أ : الإمام

(٤٠٦) أ ، ب : مبزا

(٤٠٧) في أ : استيداه

لدى بصيرة إشكال في استحالة استمرار مقاصد الإمامة مع المصير إلى أن
الفسق يوجب انحلاع الإمام أو يسلط خلعه على الإطلاق

والذى يجب القطع به : إن الفسق الصادر من الإمام لا يقطع نظره ؛
ومن الممكن أن يتوب ويسترجع ؛ ويؤوب ؛ وقد قررنا بكل عبء أن فى
الذهاب إلى خلعه وانحلاعه بكل عبء رفض الإمامة ؛ ونقضها ، واستئصال
فائدتها ، ورفع طائفتها ، وإسقاط الثقة بها ، واستحشاث الناس على الأيدى
عن ربة الطاعة .

ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه عرض ، أو عراء مرض ، امتنع عليه
الرأى به ، ولكنه كان مرقوب الزوال لم نقض بانحلاعه . ومن تشبث (٤٠٨)
فى ذلك بخلاف كان منسلا عن وفاق المسلمين انسلال الشعرة عن العجين .

فاذا كان كذلك مع أن المرض قاطع نظره فى الحال . فما بطرىء من
زله وهى لا تقطع نظره على إنها مرقوبة الزوال أولى ؛ بأن لا يتضمن انحلاعه ،
والأخبار المستحثة على اتباع الأمراء فى السراء والضراء تكاد أن تكون معناها
فى حكم الاستفاضة ، وإن كانت آحاد ألفاظها منقولة أفراداً . منها قوله صلى
الله عليه وسلم : « هل أنتم تاركون لى أمرائى لكم صفو أمرهم وعليكم
كدره » (٤٠٩) فليطلب الحديث طالبه من أهله . وإنما غرضى من وضع هذا

(٤٠٨) فى د : شب

(٤٩) لم تقف عليه بلفظه ، ووقفنا على حديث رواه الطبرانى فى الأوسط بلفظ [سليكم
بعدى ولادة : فليكم الباربره ويليكم الفاجر بفجوره ، فاسموا لهم وأطيعوا فى كل ماوافق
الحق ، فان أحسنوا فلكم ولهم وإن أساءوا فلكم وعليهم] . بقول الهيثمى : فيه عبدالله بن
محمد ابن يحيى بن عروة وهو ضعيف جدا . مجموع الزوائد ٥ : ٢١٨

الكتاب . وتبويب هذه الأبواب تحقيق الإيالات الكلية . وذكر ما لها من موجب وقضية . وهذه مسالك لأبارى فى حقائقها ، ولا أبارى فى مضابقتها .

فان قيل فلم منعتم الإمامة لفاسق ؟

قلنا : إن أهل العقد على تخيرهم فى افتتاح العهد ؛ ومن سوء الاختيار ؛ أن يعين لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم فاسق . وهم مأمورون بالنظر للمسلمين من أقصى الإمكان ؛ وأما (٤١٠) الذهاب إلى الانخلاع بعد الاستمرار والاستتباب (٤١١) مع التعرض للزلات ففسد لقاعدة الولاية ، ولا خفاء بذلك عند ذوى الدراية . وهذا كله حرس الله مولانا فى بوادر الفسوق . فأما إذا تواصل منه العصيان وفشأ (٤١٢) منه العدوان . وظهر الفساد وزال السداد وتعطلت الحقوق والحدود ، وارتفعت الصيانة ، ووضحت الخيانة ، واستجرأ الظلمة ، ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه ، وتداعى الخلل والخطل إلى عظام الأمور ، وتعطيل الثغور ؛ فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاسق على ما سنقرر القول فيه على القاهم إن شاء الله عز وجل ، وذلك أن الإمامة إنما تعنى لنقيض هذه الحالة ، فاذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإيالة ؛ فيجب استدراكه لا محالة ، وترك الناس سدى ملتطمين مقتحمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى (٤١٣) عليهم من تقريرهم اتباع من هو عون الظالمين ، وملاذ الغاشين ، وموئل الهاجين ، ومعتصم المارقين الناجمين ،

(٤١٠) فى ج : فاما وفى د ساقطة

(٤١١) فى ١ : الاستتبات

(٤١٢) فى ١ : نشأ

(٤١٣) فى ١ : أجدر

وإذا دفع الخلق إلى ذلك فقد اعتاصت المسالك، وأعضلت المدارك، فليستند (٤١٤)،
الناظر (٤١٥) هنالك، وليعلم : أن الأمر إذا استمر على الخبط والخبال والاختلال
كان ذلك لصفة في التصدي للامرة وبيك (٤١٦) هي التي جرت منه الفترة،
ولا يرتضى هذه الحالة من نفسه ذو حصافة في العقل، ودوام التهافت والتفاوت
في القول والفعل مشعر بركاكة الدين في الأصل أو باضطراب الجبلية، وهو
خبيل، فإن أمكن استدراك ذلك فالبدار قبل أن تزول الأمور عن مراتبها،
وتميل عن مناصبها، وتميد خطة الإسلام بمنالكها، وها أنا بعون الله عزت
قدرته، وجلت عظمته لا آلو (٤١٧) في وجه ذلك جهداً، ولا أغادر مضطرباً
وقصداً، وعلى المنتهى إلى هذا الموضع أن يقبل في هذه الإطالة عذري،
ويحسن أُمري، فقد انجر الكلام إلى غائلة ومعاصاة (٤١٨) هائلة لا يدركها
أولوا الآراء القائلة .

والوجه عندي قبض الكلام فيما لا يتعلق بالمقصود والمرام، وبسطه على
أبلغ وجه في التمام فيما يتعلق بأحكام الإمام، وفيها الاتساق والانتظام،
فأقول : إن عسر القبض على (٤١٩) يده الممتدة لاستظهاره بالشوكة العتيدة،

(٤١٤) ١، ب : فليتنأ

(٤١٥) ١، ب : النظر

(٤١٦) وبيك : مثل ويل وزنا ومعنى، وتستعمل في مقام التعجب، أي عجباً له تبك أي

يا حسران ١ وفي ١ : ويتل

(٤١٧) أي لأقصر

(٤١٨) في ١ : مناصرة

(٤١٩) في د : فيض

والعدد المعدة ، فقد شغل الزمان عن القائم بالحق ، ودفع إلى مصابرة المحن طبقات الخلق ، ووقع الكلام في أحد مقصود الكتاب . إذ هذا المجموع مطلوبه أمران :

أحدهما : بيان أحكام الله عند خلو الزمن عن الأئمة .

والثاني : إيضاح متعلق العباد عند عرو البلاد عن المفتين المستجعين لشرائط الاجتهاد ، والله أهمل في التوفيق لمناهج السداد .

وما عدا هذين المقصودين في حكم المقدمات ، وإنما اضطرت إلى كشف (٤٢٠) أحكام الولاية إذا وجدوا ، لأتوصل إلى بيان غرضي إذا فقدوا فنوجز هذا الفصل من هذا الباب إلى وصولنا إلى مقصد الكتاب .

فأما إذا تمسكنا من كفاية هذا المهم ، ودفع هذا الملم (٤٢١) ، فليشمر فيه عن ساق الجد ، وليسع فيه بأقصى الجهد ، وليس الخوض في ذلك بالهين اللين ، فلا يثورن (٤٢٢) على الأمراء من غير بصيرة دين فأقول :

إن تيسر نصب إمام متجمع للخصال المرضية ، والخلال المعتبرة في رعاية الرعية ، تعين البدار إلى اختياره ، فإذا انعقدت له الإمامة ، واتسقت له الطاعة على الاستقامة فهو إذ ذاك يدرأ من كان .

وقد بان الآن أن يعد درؤه في مهمات أموره ، فإن أذعن فذاك ، وإن

(٤٢٠) في ب : لا كشف

(٤٢١) في ج : السلم

(٤٢٢) في ا : يثور في : فلا يثورون ،

ثاني عامله معاملة الطغاة، وقتاله مقاتلة (٤٢٣) البغاة ، ولا مطمع في الخوض في هذا، فإن أحكام البغاة يحويها كتاب من كتب الفقه، فليطلب من موضعها (٤٢٤) .

وإن علمنا أنه لا يتأتى نصب إمام دون اقتحام داهية دهياء ، وإراقة دماء ومصادمة أحوال جمة الأهوال ، وإهلاك أنفس ونزف أموال ، فالوجه أن يقاس ما الناس مدفوعون إليه ، مبتلون به ، بما يفرض (٤٢٥) وقوعه في محاولة دفعه ، فإن كان الواقع الناجز أكثر مما يقدر وقوعه في روم (٤٢٦) الدفع ، فيجب احتمال المتوقع له لدفع البلاء الناجز ، وإن كان المرتقب المتطلع يزيد في ظاهر الظنون على ما الخلق مدفوعون إليه ، فلا يسوغ التشاغل بالدفع ، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع .

وقد يقدم الإمام مهما ، ويؤخر آخر ، والابتهاال إلى الله وهو ولي الكفاية وهذا بعضه أمر لا يستريب فيه لبيب ، وهو أن طوائف من قطاع الطرق إذ كانوا يرصدون الرفاق ، ويسعون في الأرض بالفساد، فحق على الإمام أن يلحق الطلب الحثيث بهم ، فلو بلغه اختلال في بعض الثغور ووطئ الكفار قطراً من أقطار الإسلام ، وعلم الإمام أن ذلك الفتق (٤٢٧) لا يلتئم إلا بصرف جميع جنود الإسلام إلى تلك الجهة ، فانه يبدأ بذلك ويترصد بالقطاع الدوائر والركن الأعظم في الإيالة البدائية بالأهم فالأهم ، وعلى هذا الوجه يترتب منابذة (٤٢٨) الكفار ومقاتلتهم كما قال الله تعالى (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار

(٤٢٣) في د : وقابلة مقابلة

(٤٢٤) يراجع الام للشافعي ٤ : ١٣٢ وما بعدها والماوردي : الاحكام السلطانية ٥٨

(٤٢٥) في د : يعرض

(٤٢٦) في د : دوم، وروم : أي هم

(٤٢٧) في د : الفسق

(٤٢٨) في د : ممايزة

وليجدوا فيكم غلظة (٤٢٩)؛

وعلى هذه القاعدة تبنى مهادنة الكفار عشرينين إذا استشعر الإمام من المسلمين ضعفاً .

فإن قيل : مبنى هذا الكلام على طلب مصلحة المسلمين ، وارتياح الأتبع لهم ، واعتماد خير الشرين إذا لم يتمكن من دفعهما جميعاً .

وسيرة على رضي الله عنه في معاوية ومتبعيه يخالف ذلك ؛ فإن المزية التي كانت تفوت أهل مصر والشام من انقطاع نظر أمير المؤمنين رضوان الله عليه (٤٣٠) لا يقابلها قتل مائة ألف من المسلمين . فلو كان المرعى في ذلك الموازنة بين رتب المصالح لكان ذلك يقتضي أن ينحجز على عن بعض جده ، ويكف من غربه (٤٣١) وحده ، فإذا كان رضي الله عنه جاداً مستهيناً (٤٣٢) بكثرة القتلى والصرعى، غير محتفل بأن يقتل أضعاف الذين قتلوا أنفسهم وقطعاً، فكأنه رضي الله عنه كان يرى بناء الأمر على الشهامة والصرامة ، وتنكب الاستكانة واجتناب المداراة والمداجاة .

وكان لا يلين ولا يستكين، ولا يفيض الدواهي إذا سيم مخالفة (٤٣٣) الحق من شماسه ، ولا ينحط عن الدعاء إلى الحق والسيف مسلول على رأسه ، وكان

(٤٢٩) التوبة: ١٢٣ .

(٤٣٠) عنهم : زيادة في ب و د بعد عليه ، ولا معنى لها

(٤٣١) في د : عزته

(٤٣٢) في د : مستهيناً

(٤٣٣) زيادة في ح : مخالفة ، أى ساقطة في أ ، ب

شوفه دعاء الخلق إلى اللقم (٤٣٤) الواضح والسبيل اللامح ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن وليتموها علياً فيحملكم (٤٣٥) على المحجة الفراء ، ولو وضع على رقبته السيف (٤٣٦)) ولا يبعد مسلسلته عن مدرك الحق ، فان هذا مؤيد الملة بنصر الله تعالى .

قلنا : قد صار أولاً طوائف من جلة (٤٣٧) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التخلف عن القتال في زمن علي رضي الله عنه ، وإيثار السكون والركون إلى السلامة والتباعد عن ملتطم الفوائل ، منهم سعد بن أبي وقاص (٤٣٨) ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل (٤٣٩) ، وكانا من العشرة المبشرين بالجنة.

(٤٣٤) اللقم : الطريق

(٤٣٥) في ١ : فليحملكم

(٤٣٦) أخرجه الإمام أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط عن علي قال : يا رسول الله من تؤمر بمدك ؟ قال : (إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة ، وأن تؤمرا عمر تجدوه قويا أمينا لاتأخذه في الله لومة لائم ، وأن تؤمرا عليا ولا أراكم فاعلين - تجدوه هاديا مهديا يأخذكم بالطريق المستقيم) . قال الهيثمي : رجال البخاري . ثقات يجمع الزوائد ٥ : ١٧٦

(٤٣٧) في د : جملة

(٤٣٨) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي ، الصحابي ، فاتح العراق ، ومدائن كسرى ، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ويقال له فارس الإسلام ، توفي سنة ٥٥ هـ . أسد الغابة ٢ : ٣٦٦ / ٣٧٠ المحبر ٦٥ ، ٦٦ ، ٢٧٦ ، ٤٧٤ ، الاستيعاب ٦٠٩ ، حلية الأولياء ١ : ٩٢ / ٩٥ الطبقات الكبرى ٣ : ٦١ ، ١٣٩ : ١٥٠

(٤٣٩) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي القرشي ، صحابي ، من خيارهم . هاجر =

وممن تخلف أولا أبو موسى الأشعري (٤٠)، وعبد الله بن عمر (٤١) ،
وأسماء بن زيد (٤٢) ، وأبو أيوب الأنصاري (٤٣) ، وتبع هؤلاء أهم من
الصحابة ، ولم يشتد نكير على عليهم .

أما سعد لما نذبه أمير المؤمنين على رضي الله عنه إلى القتال قال : لا أخرج ،

إلى المدينة ، وشهد المشاهد كلها لإبدرأ ، وكان غائبا في مهمة أرسله بها الرسول صلى الله عليه وسلم .
وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وكان من ذوى الرأي والبالغة وشهد اليرموك ، مولده بمكة
وفاته بالمدينة سنة ٥١ هـ . أسد الغابة ٢ : ٣٨٧ / ٣٨٩ حلية الأولياء ١ - ٩٥ / ٩٧ .

(٤٤٠) هو عبدالله بن قيس ، من بنى الأشعر ، من قحطان ، صحابي ، وأحد الحكمين
الذين رضى بهما على ومعاوية بعد حرب صفين ، استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على زبيد
وعدن ، وولاه عمر البصرة سنة ١٧ هـ فأفتح أصفهان والأهواز ، توفي بالسكوفة سنة ٤٤ هـ
طبقات ابن سعد ٤ : ١٠٥ ، الاستيعاب ١٧٦٢ ، حلية الأولياء ١ : ٢٥٦ .

(٤٤١) أسماء بن زيد بن حارثة ، صحابي جليل ، ولد بمكة ونشأ على لإسلام ، وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه حبا جما ، وينظر إليه نظره إلى سبطيه الحسن والحسين . وهاجر
مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وأمره رسول الله قبل أن يبلغ العشرين من عمره
فكان مظفرا موقفا ، مات سنة ٥٤ هـ . الاستيعاب ص ٥٨ / ٧٨ أسد الغابة ١ : ٧٩ / ٧١ تهذيب
التهذيب ١ : ٢٠٨

(٤٤٢) عبيد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، صحابي ، نشأ في الإسلام ، وهاجر إلى
المدينة مع أبيه ، وشهد فتح مكة . كان مثل أبيه في الفضل ، كان من أهل الورع والعلم وكان
كثير الإتيان لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أعلم الصحابة بمناسك الحج توفي ٧٣ هـ
الاستيعاب ٩٥٣ / ٩٥٠ الطبقات الكبرى ٤ : ١٨٧ / ١٤٢ وفيات الأعيان ٢ : ٢٣٧ / ٢٣٤
(٤٤٣) أبو أيوب الأنصاري ، هو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة ، صحابي ، كان
شجاعا صابرا تقيًا محبا للغزو والجهاد ، وتوفي غازيا سنة ٥٢ هـ . أسد الغابة ٢ : ٩٤ الاستيعاب
١٦٠٦ حلية الأولياء ١ : ٣٦١ صفة الصفوة ١ : ٤٦٨ / ٤٧٠

أو يكون لى سيف له لسانان ، يشهد للمؤمن بإيمانه وعلى المنافق بنفاهة(٤٤٤)
وقال أسامة : لو دخلت يا أمير المؤمنين فى جوف أسد لدخلت معك ،
ولكن لا مساحمة مع النار (٤٤٥) .

وقام أبو موسى فى قومه وكان مرموقا فى الين فقال : إني لكم ناصح أمين ،
ولا تستغشوني ، اغمدوا سيوفكم ، واكسروا رماحكم ، واقطعوا أوتاركم (٤٤٦)
فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون فتن كقطع الليل المظطجع
فيها خير من القاعد ، والقاعد خير من القائم ، والقائم خير من الماشي » (٤٤٧) ،

(٤٤٤) أورد ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٣ ص ١٤٣ ، ١٤٤ هذه الواقعة وقارن
وقة صفين لابن مزاحم ص ٣٦٥

(٤٤٥) ورد النص بالتهديد للباقلانى ص ٢٣٢

وقارن مختصر المستدرك للذهبي حيث روى بسنده عن أسامة بن زيد قال : (بعنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فى سرية فاستبقنا أنا ورجل من الانصار إلى العدو ، فحملت على رجل
فلم دنوت منه كبر وطعته فقتلته ، ورأيت أنما فعل ذلك ليحز دمه ، وذكر الحديث ، وفيه
فقال : كيف بعد الله أكبر ؟ فهلا شفقت عن قلبه ، قال : فلا أقاتل رجلا يقول الله أكبر
حتى ألقاه صلى الله عليه وآله وسلم .

وعلق الذهبي على ذلك بقوله : فهذا عذر أسامة فى التأخير عن القتال ٣ ص ١١٦ .

(٤٤٦) قارن الحاكم فى المستدرك ، روى بسنده أن أبا موسى خطب وهو على الكوفة فنهى
الناس عن القتال والدخول فى الفتنة ، المستدرك ٣ ص ١١٧

(٤٤٧) مسند الإمام أحمد ٣ حديث ١٤٤٦ و ١٦٠٩ > ١٤ الحديث رقم ٧٧٨٣ ويقول
الشيخ أحمد شاكر : إن اسناده صحيح ، ترتيب البارى ١ : ٣٥٩ / ٣٦٠ ، اللؤلؤ والمرجان
٨٠٩ الحديث رقم ١٨٨٣ ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى ٢٩١٢ الحديث رقم ٢٠٠٤ وأخرج
فى جامع المسانيد ٧ ص ٤٦٢ .

وكان على رضى الله عنه يدر عليهم أرزاقهم ، وأعطيتهم من بيت المال، ولو نقم منهم ما رآه (٤٤٨) لبدأهم بنصب القتال عليهم .

فلم أجد بداً من التنبيه على هذا ، ثم ما ظن على أن الأمر يفضى إلى ما أفضى إليه ، ومعظم تلك المعارك جرت عن اتفاقات ردية ، ثم اشتهر منه أنه ندم على ما قدم ، ولما تفاقم (٤٤٩) الأمر (٤٥٠) ، وكادت السيوف تنفى المجاهدين وجند الله المرتبين (٤٥١) فى تغور المسلمين ، أجاب إلى التحكيم فى خلعهم على ما سياتى شرح بعض مجارى تلك الأحوال إن شاء الله عز وجل ، فى أبوابها - فقد استبان الأصل الذى مهدناه من وجوب النظر للمسلمين فى جلب النفع ، والدفع فى النصب والخلع ، والله الموفق للصواب .

ومما يتصل بتمام الغرض فى ذلك أن المتصدى للإمامة إذا عظمت جنايته وكثرت عاديته، وفشى احتكامه واهتضامه وبدت فضاحته ، وتتابعت عثراته وخيف بسببه (٤٥٢) ضياع البيضة ، وتبدد دعائم الإسلام ، ولم يجد من تنصبيه للإمامة حتى ينتهز لدفعه حسب ما يدفع البغاة ، فلا يطلق للأحاد فى أطراف البلاد أن يثوروا ، فانهم لو فعلوا ذلك لاصطلموا وأيدوا (٤٥٣) ، وكان ذلك سبباً فى ازدياد المحن وإثارة الفتن (٤٥٤) ، ولكن إن اتفق رجل مطاع ، ذو

(٤٤٨) فى ١ ، د : رواه و ب : رأوه

(٤٤٩) فى ١ : .: تفاقم

(٤٥٠) فى ١ : ، د : الأمور

(٤٥١) فى د : المؤيدى

(٤٥٢) فى ١ : بسبب

(٤٥٣) فى ١ : وأيدوا

(٤٥٤) فارق بما قيل من نسبة فكرة الخروج المرتبطة بالصالح العام إلى القديس توما =

اتباع وأشباع ، ويقوم محتسباً آمراً بالمعروف^(٤٥٥) ، ناهياً عن المنكر ، وانتصب بكفاية المسلمين ما دفعوا إليه ، فليمض في ذلك قدماً والله نصيره على الشرط المتقدم في رعاية المصالح والنظر في المناجح ، وموازنة ما يندفع ويرتفع بما يتوقع ، وسيأتي هذا الفن على أبلغ وجه في البيان والله المستعان .

فصل

إذا أسر الإمام وحبس في المطامير وبعد^(٤٥٦) توقع خلاصه ، وختل ديار الإسلام عن الإمام ، فلا سبيل إلى ترك^(٤٥٧) الخطط شائرة ، ووجود الإمام المأسور في المطامير لا يغني ولا يسد مسدداً ، فلا نجد والحالة هذه من نصب إمام بدأ .

قلت : لو سقطت طاعة الإمام فينا ، ورثت^(٤٥٨) شوكته ، ووهنت عدته ، ووهت منته ، ونفرت منه القلوب من غير سبب فيه يقتضيه ، وكان في ذلك على فكر ناقب ، ورأى صائب لا يؤتى في ذلك عن خلل في عقل أوعته أو

الاكوفى . د . محمد طه بدوى : ص ٧٤ ٧٥ (أمهات الافكار السياسية الحديثة وصداها في نظم الحكم) ونحن نرى في ضوء رأى الجوينى هذا ، أنه أسبق في الفكرة من القديس توما . الفكرة السائدة بأن مسألة مقاومة الحاكم الجائر هي من اجتهاد الخوارج والعتزلة فنسب د . محمد طه بدوى : حق مقاومة الحكومات الجائرة ص ٥١ ونحن نرى أن الجوينى يعبر عن رأى السنة والجماعة .

(٤٥٥) فى ١ : المعروف

(٤٥٦) فى ١ و ب : وقد

(٤٥٧) ساقطة من ١ : ترك

(٤٥٨) فى ب : ورثت

خبل أو زلل في قول أو فعل أو تقاعد عن نيل وفضل (٤٥٩) ، ولكن خذله
الأنصار ، ولم تواته الأقدار بعد تقدم العهد إليه ، وصحيح الاختيار ، ولم نجد
لهذه الحالة مستدركا ولا في تثبيت منصب الإمامة له مستمسكا ، وقد يقع مثل
ذلك عن ملل أنتجه طول (٤٦٠) مهل وتراخي أجل ، فاذا اتفق ذلك ، فقد
حيل بين المسلمين وبين وزر يستقل بالأمر ، فالوجه نصب إمام يطاع ، ولو
بذل الإمام المحقق أقصى ما يستطيع وينزل هذا منزله ما لو أسر الإمام ،
وانقطع نظره عن الأنام وأهل الإسلام ، ولا يصل (٤٦١) إلى مظان الحاجات أثر رأى
الإمام إذا لم يكن يده الطولى ، ولم يبسط طاعته على خطة الإسلام عرضا
وطولا ، ولم يصل إلى المارقين صوله ، ولم ينته إلى المستحقين طوله . والإمام
لا يغنى لعينه ولا يقتصر انقطاع نظره على موافاة حين حنيه ، ولست أستريب
أن مولانا كهف الأمم مستخدم السيف والقلم تبادر النظر في مبادئ هذا
الفصل للعوص على مغاص (٤٦٢) القاعدة والأصل ، وقد يغنى التلويح (٤٦٣) عن
التصريح والمرايض والكنائيات عن البوح بقصارى الغايات .

فهذه تفاصيل ما يتضمن الخلع والإنتحلاع ، وتتمة الغرض موقوفة على
فصلين سيوفق الله جلّت عظمته في عقدهما .

(٤٥٩) فى ١ : نضل

(٤٦٠) فى ١ : حلول

(٤٦١) فى د : فلا يصل

(٤٦٢) فى ا و ب : للفوس

(٤٦٣) فى ١ : للتلويح

فصل

قد ذكرنا في شرائط الإمامة ، وصفات الأئمة: السلامة في بعض الحواس وفصلنا القول في سلامة البدن ، والقول الضابط فيما يطرأ من ذلك أن زوال نظر البصر يقطع الإمامة ، ويتضمن انخلاع الإمام كالجنون واختلال (٤٦٤) نظر البصر إذا أمكن معه التوصل إلى الإدراك غير مانع من العقد ولا قاطع له في الدوام ، وكذلك الوقر (٤٦٥) .

فأما الصمم البالغ ، فقد ذكرنا إنه مانع من العقد أولاً ، واضطرب بعض الخائضين في هذه المسالك في الصمم الطارىء .

والوجه عندى القطع بأن المانع منه قاطع كالعمى ، وما يؤثر من نقصان الأعضاء في الابتداء فأثره في الدوام يضاهي أثره في العقد فليعتبر القطع بالمنع (٤٦٦) .

فصل

قد تعدينا حد الاختصار في تقاسيم ما يطرأ على المتصدي للإمامة من الفسوق والعصيان وغيره .

ومعقود هذا الفصل ومقصوده يتحرى مراسم ومناظم تجرى في التفصيل الطويل مجرى التراجم ، ليستفاد التفصيل والتعليل وذكر مسالك الدليل مما سبق وضم النشر بالمعاهد المشيرة إلى المقاصد مما نأتى به الآن فنقول :

(٤٦٤) في ١ : واضلال

(٤٦٥) أى ثقل سمعه

(٤٦٦) قارن الأحكام السلطانية للماوردي ١٨ وفضائح الباطنية للغزالي ١٨١

الهنات والصغار محطوبة ، وما يجرى من الكبائر مجرى العثرة والفترة من غير استمرار عليها ، لا يوجب عندنا خلعا ولا انخلاعا (٤٦٧) .

وقد قدمت فيه عن بعض أئمتنا خلافا . وأما التماذى فى الفسوق إذا جر خبطاً وخبلاً فى النظر كما تقدم تصويره وتقديره ؛ فذلك يقتضى خلعا أو انخلاعا (٤٦٨) على ما سأفصله فى الفصل الثانى إن شاء الله تعالى .

وانقطاع نظر الإمام بأسر بعد انقكاكه أو بسقوط طاعته أو مرضة مزمنة تتضمن اختلالاً بيننا واضحا وخرما فى الرأى (٤٦٩) لا نحتاج بوجوب الخلع ، وخلل الحواس ونقصان الأعضاء بندرجان تحت ضبط واحد ، وهو اعتبار الدوام بالابتداء .

فهذه مجامع القول فيما تقدم .

ولو كان الثائم بأمور المسلمين يتعاطى على الدوام ما هو من قبيل الكبائر كالشرب (٤٧٠) ولكنه كان مشابراً على رعاية المصالح ، فالقول فى ذلك لا يبلغ مبلغ القطع عندى ، فقد ينظر للناظر أنه إذا لم يتضمن خرما وفتقا ، ولم يمنع الإمام ذا حق حقا ، فنرض الدوام فيه نازل منزلة كبيرة تنذر وتصعر (٤٧١) على وجه لا يقتضى انقطاع أثر وارتفاع نظر .

والأظهر عندى أن ذلك مؤثر ، فان الكبيرة إذ كانت عثرة ، فانها لم تجر

(٤٦٧) ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام مخطوط ٨ .

(٤٦٨) فى ١ : وانخلاعا

(٤٦٩) ساقطة من ١ : فى الرأى

(٤٧٠) فى ٥ ، د : فى أوانى . فى الرأى مضافة فى اولا موضع لها فى النص وقد

سبق اثباتها فى موضع سابق (ينظر تعليقتنا رقم ٤٦٩)

(٤٧١) وفى ب : وتصور

خبالاً ولم تتضمن سوء الظنون ، وإذا تتابع فن من العصيان أشعر باجتراء الإمام واستهاته بأحكام الإسلام ، وذلك يسقط الثقة بالدين ويمرض قلوب المسلمين .

وهذا مظنون غير مقطوع به ، وقد أسلفت فيما تقدم أن مسائل الإمامة بعضها مقطوع به ، وبعضها يتلقى من طرائق الظنون .

فصل

قد أجرينا الخلع والانخلاع في ادراج الباب، والإحاطة بالفصل بينها من أعظم مقاصد الكتاب ، فنقول ، والله المستعان وهو رب الأرباب :

الجنون المطبق الذي لا يرجي زواله يتضمن الانخلاع بالإجماع ، ولا حاجة إلى انشاء خلع ورفع .

وكيف يتوقع ذلك والمجنون مولى عليه في نفسه ، وعين جنونه يوجب اطراد الحجر عليه في خاصته فكيف يقدر إماماً إلى اتفاق جريان خلع ، بالجنون كالموت إذأ ، وإذا بقي مكلفاً ، ولكن عراه خبل وعته ما يؤس الزوال بحيث لا يحتاج في دركه إلى اجتهاد وافتكار ونظر واعتبار .

فهذا عندى نازلة منزلة الجنون الذي يتضمن الانخلاع بنفسه (٢٧٢) ، فأما النسق المؤثر ، فالقول فيه ينقسم : فإن كان يحتاج في إظهار خله إلى اجتهاد فلا يقضى بأنه يتضمن الانخلاع بنفسه بل الأمر فيه مفوض إلى نظر الناظرين ، وإعتبار المعتبرين .

وإذا أسر الإمام وسقطت طاعته كما سبقت صفته فلا بد من انشاء الخلع، فالقول الضابط في ذلك أن ماظهر بعد زواله فهو موجب للانخلع وما احتيج فيه إلى نظر وعبر لم يتضمن بنفسه انخلعا ووقوع الإمام في الأسر، وإن كان مقطوعا به (٧٣) لا أراه مقتضيا انخلعا، فإن فرض فكه مما يتعلق بالاختيار والايثار من أسره (٧٤)، ولو قدر ذلك قبل خلعه كان اماما. فمن هذه الجهة لا ينخلع مالم يخلع، فالذي يقتضى الانخلع سبب ظاهر لا خفاء به، ويبعد ارتقاب زواله ولا يقدر تعلق زواله باختيار مختار وإيثار مؤثر، فما كان كذلك فإنه يتضمن الانخلع كالجنون المزيل للتكليف إذا استحکم والعته والحبل الذي يظهر خلله من غير احتياج إلى نظر فيكون (٧٥) ميسوس الزوال، وكل سبب يحتاج في إظهار خلله إلى نظر، فإن اقتضى خلعا فهو إلى الناظرين. كما سنذكره في خاتم الفصل إن شاء الله عز وجل، وإن ظهر السبب كالأسر وارتقب ارتفاعة باختيار، فهو ما يقتضى انشاء الخلع، ولا يوجب الانخلع. وكذلك سقوط الطاعة (٧٦).

فان قيل :

كان « عثمان » رضى الله عنه إذا حوَصِر في الدار ساقط الطاعة . فما قولكم في إمامته مدة بقائه إلى أن استشهد ؟
قلنا : كان إماما إلى أن أدر كته سعادة الشهادة . وما كان سقوط الطاعة

(٧٣) ساقطة من د : به

(٧٤) في د : أسره

(٧٥) ٤١ د : يكون

(٧٦) قارن الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠

ميثوس الزوال ، وإنما حاصره شرذمة من الهمج الأردال ونزاع القبائل .
وكان يرى رضى الله عنه ، المتاركة والاستسلام والاذعان لحكم الله تعالى .
ولم يؤثر أن يراق بسببه محجمة (٧٦) حتى قال لغلمانه : من ألقى سلاحه فهو
حر (٧٧) . فلم تجر محاصرته مجرى الأسر المقدم تصويره .

فان قيل : رددتم في أثناء الكلام ذكر ما يتعلق بنظر الناظرين . فما يوجب
الخلع فينبوه . واذكروا المعنى بالنظر .

قلنا : لم نرد بالنظر ما يجر غلبات الظنون كنظر المجتهدين في فنون
المظنونات ، ولو كان الأمر الطارىء مجتهدا فيه ، لم يسغ خلع الإمام به قطعاً
فليثبت هذا أصلاً في الباب . فان الاجتهادات بجملتها لا وقع لها بالإضافة
إلى الإمام . وهو يستتبع المجتهدين أجمعين . ولا يتبع أحداً . وإنما عنينا
بالنظر مزيد فكر وتدبر من أهله ، يفيد العلم والقطع باختلال أمور المسلمين
بسبب ما طرأ من فسق أو خيل .

فان قيل : قد قدمتم أن وجه خلع الإمام نصب إمام ذى عدة ، فما ترتيب
القول في ذلك ؟

(٧٧) المحجمة : آلة الحجيم ، والمعنى منع اراقاة الدماء

(٧٨) وردت هذه الواقعة في تاريخ خليفة بن الحياط (ت ٢٤٠ هـ) : ١٨٧ وما بعدها
وقارن تاريخ الخلفاء للسيوطى قول عثمان رضى الله عنه فى حديث طويل « أما أن أخرج فأقاتل
فلن أكون أول من خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمته بسفك الدماء » وقارن الطبقات
السكبرى لابن سعد ٣ : ٧٥ وابن العرى : العواصم من القواصم ٢ : ٣٧٩ ، ٣٩٨

قلنا : الوجه خلع المتقدم ثم نصب الثانى بدفعه دفعه للبغاة ، كما سبق
تقريره .

فان قيل : فمن يخلعه

قلنا : الخلع (٧٩) إلى من إليه العقد ، وقد سبق وصف العاقلين بما فيه
مقنع وبلاغ تام .

وقد ذهب بعض من لم يخبر هذه الحقائق إلى أنا نشترط الإجماع فى
الخلع ، وإن لم نشترطه فى العقد، وهذا زال عظيم ، فإن الحاجة قد تهرق إلى
الخلع ، ولو انتظر وفاق علماء الآفاق لاتسع الخرق وعظم الفتق .

نعم ، لابد فى الخلع والعقد من اعتبار شوكة ، وقد أوضحنا كيفية
اعتبارها فى البابين .

والآن ، كما انتهى متمصدنا فى هذه الفنون ، وقد جرت يمين أيام صدر
الاسلام كهف الأنام على زمره لم يجهد مثلها ، ولم يجر فى تصانيف المتقدمين
شكلها ، ونهت على دقائق لم يخطر للغواصين فرعها وأصلها .

على أنى لم أذكر ، والله ، إلا أطرافا ، فان كتاب الإمامة ليس مصقودى
فى هذا المجموع وحق التابع (٨٠) أن يؤخر فيوجز جسام (٨١) الكلام
إلى المتبوع .

(٧٩) فى ب : الخلع مشطوبة

(٨٠) ب : التابعة

(٨١) ب حمام ، والجمام : التجمع بكثرة

فصل

الإمام إذا لم يخل عن صفات الأئمة ، فرام العاقدون له عهداً (٤٨٢) ، أن يخلعوه ، لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً باتفاق الأمة ، فإن عقد الإمامة لازم لا اختيار في حله من غير سبب يقتضيه ، ولا تنتظم الإمامة ولا تنفيذ الغرض المقصود منها إلا مع القطع بلزومها . ولو تخير الرعايا في خلع إمام الخلق ، على حكم الإيثار والاختيار لما استتب للإمام طاعة ، ولما استمرت له قدرة واستطاعة ولما صح ، (٤٨٣) لمنصب الإمامة معنى ، فأما الإمام إذا أراد أن يخلع نفسه ، فقد اضطربت مذاهب العلماء في ذلك ، فمنع بعضهم ذلك ، وقضى بأن الإمامة تلزم من جهة الإمام لزومها من جهة العاقدين ، وكافة المسلمين .

وذهب ذاهبون إلى أن الإمام له أن يخلع نفسه ، واستمسك بما صح تواتراً واستفاضة من خلع الحسن بن علي نفسه (٤٨٤) ، وكان ولي عهد أبيه ، ولم يبد من أحد نكير عليه .

والحق المتبع في ذلك عندي : أن الإمام لو علم أنه لو خلع نفسه لاضطربت

(٤٨٢) في د : عقد

(٤٨٣) ساقط في ا و ب ما بين القوسين : « على حكم الإيثار . . . ولا صح »

(٤٨٤) قارن مارواه ابن الأثير في الكامل عن سير الحسن إلى معاوية وتسليم الأمر إليه

قال ابن الأثير (وكانت خلافة الحسن على قول من يقول أنه سلم الأمر في ربيع الأول خمسة أشهر ونحو نصف شهر ، وعلى قول من يقول : في ربيع الآخر يسكون ستة أشهر وشيئاً) . الكامل لابن الأثير ٣ : ٢٠٤

كما أورد السيوطي في تاريخ الخلفاء رد الحسن على من اتهمه بأنه يريد الخلافة ، قال (قد كان جماجم العرب في يدي يحاربون من حاربت ، ويسالمون من سالت ، فتركها ابتغاء وجه الله وحقق دماء أمة محمد عليه الصلاة والسلام) ص ١٩٢

الأمر ، وتزلزلت الثغور ، وانجر إلى المسلمين ضرار لا قبل لهم به ، فلا يجوز أن يخلص نفسه ؛ وهو فيما ذكرناه كالواقف من المسلمين في صف القتال مع المشركين إذا أراد أن ينهزم ، وعلم أن الأمر بهذا السبب يكاد أن ينثلم وينخرم فيجب عليه المصابرة ، وإن لم يكن متعيناً عليه الابتدار للجهاد مع قيام الكفاة به ، وإن علم أن خلعه نفسه لا يضر المسلمين بل يطفئ نائرة ، نائرة ويدراً فتناً متظافرة ، ويحقن دماء في أهبا ، ويريح طوائف المسلمين عن نصبها ، فلا يمتنع أن يخلص نفسه ، وهكذا كان خلع الحسن نفسه ، وهو الذي أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كان الحسن صبياً رضيعاً فكان يمر يده على رأسه ويقول :

(إن ابني هذا سيد وسيصلح الله تعالى به بين فئتين عظيمتين) (٨٥).

وما روى أن أبا بكر رضى الله عنه قال : (أقبلوني فاني لست بخيركم) (٨٦).

دليل على أن الإمام ليس له أن يستقل بنفسه انفراداً واستبداداً في الخلع ولذلك سأل ، رضى الله عنه الإقالة ، فقالوا : (والله لا نقيلك ولا نستقيلك) وهذا محمول على ما كان الأمر عليه (٨٧) من ارتباط مصلحة المسلمين باستمرار الصديق على الإمامة ، وإدامة الإقامة والاستقامة عليها ، وكان لا يسد أحد

(٨٥) أخرجه الحاكم في مستدركه بلفظ (. . . إلا إن ابني هذا سيد وأن الله عز وجل

لعله أن يصلح به فئتين عظيمتين من المسلمين) > ٣ : ١٧٥

(٨٦) فارق خطبة أبي بكر ، ابن هشام : السيرة النبوية ١ : ٦٦١ والباقلاني : التمهيد

ص ١٩٥ والطبري > ٣ : ٢٠٣

(٨٧) في ١ ، ب : عليهم

في ذلك مسده ، كما سيأتي ذكره في إمامة الصديق رضي الله عنه ، ولو كان لا يؤثر خلعه نفسه في إلحاق ضرار ولا في تسكين نائرة^(٨٨) ، ولو خلع نفسه لقام آخر مقامه ، فلست قاطعا في ذلك جوابا ؛ بل أرى القولين فيه متكافئين قريبي المأخذ ، والأظهر عندي : أنه لو حاول استخلاء بنفسه واعتزالا لطاعة الله سبحانه لم يمتنع ، وذلك مظنون لا يتطرق إليه في النفي والإثبات قطع ، فليقع ذلك في قسم المظنونات .

فصل

قد انقضى بنجاح هذه الفصول مبلغ غرضنا في ذكر ما تنعقد به الإمامة أولا، وذكر صفات الأئمة ، ونعوت الذين يتولون عقد الإمامة ، وهم المسمون أهل الحل والعقد ، ثم ذكرنا ما يطرأ على الأئمة في الصفات التي تؤثر في الانحلال أو تسلط على الخلع ، ونحن نرى الآن أن نذكر من يستنيبه الإمام في مكر الدهور ، ويوليه مقاليد الأمور ، ونوضح مراتبهم ومناصبهم وما يقتضيه كل منصب من الخلال والخصال ، فإن غرضنا لا يفضي^(٨٩) إلى قصاره ، ولا يبلغ منتهاه ما لم نعهد في الولاية أجمعين قواعد تلبي على صفات الحماة على تباين الرتب والدرجات حتى إذا انتهى الناظر إليها ، وانجرت المقدمات إلى فرض خلو^(٩٠) الأرض ومن عليها عن المستجمعين^(٩١) لأوصاف الولاية ، واستبان مواقع الكلام ، وتفطن لمواضع المغزى والمرام ،

(٨٨) في د : نائرة ، ونائرة في الناس : هاجت هائجة

(٨٩) في د : يفضي

(٩٠) في د : خلق

(٩١) في ا : بالمستجمعين

كان خوضه (١٢) في مقصود الكتاب على بصيرة إذا جرى على هذه الوتيرة، فليقع الخوض في تقاسيم المستنابين ممن يرتبه الإمام بمقام (١٣) على أنحاء وأقسام، ونحن نبغى ضبطها وجمعها وربطها على إتقان وإحكام إن شاء الله عز وجل.

فالذى ينصبه الإمام ينقسم إلى: من يحل محل الإمام في جميع الأمور استيعاباً وإلى من لا ينزل منزلته (١٤) في جميع الأحكام، بل يختص بتولى بعضها، فأما من يستقل بجملة الأحكام المرتبطة بالأئمة فينقسم إلى: من يوليه الإمام عهد الإمامة بعد وفاته، وإلى من يقيمه مقام نفسه في حياته.

فأما من يوليه العهد بعد وفاته فهذا إمام المسلمين، ووزر الإسلام والدين، وكهف العالمين، وأصل تولية العهد ثابت قطعاً مستند إلى إجماع جملة الشريعة، فإن أبا بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عهد إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنها. وولاه الإمامة بعده، لم يبد أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نكيراً، ثم اعتقد كافة علماء الدين تولية العهد مسلماً في إثبات الإمامة في حق المعهود إليه المولى (١٥)، ولم ينف أحد أصلها أصلاً، وإن كان من تردد

(١٢) في د : حوضه

(١٣) في د : لمقام

(١٤) في د : من لا يترك متوليه

(١٥) (١٩٥) قارن الماوردى في الأحكام السلطانية ص ١٠ والباقلاني في التهديد ص ١٩٧ وما بعدها

وبالرجوع إلى المصادر التاريخية الموثوق بها، يتضح أن أبا بكر رضى الله عنه قد استشار بعض كبار الصحابة رضى الله عنهم أمثال: عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد، وأسيد بن الحضير وغيرهم من المهاجرين والأنصار فأجمعوا على الرضى به، الطبقات الكبرى

لابن سعد ٣ : ١٦٩ والسيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٨٢

وتبلد في صفة المولى أو المولى، فأما أصل العهد فنثبت باتفاق أهل الحل والعقد ثم تكلم العلماء في تفاصيل تولية العهود، و انتهوا إلى كل مقصود، ونحن نوضح مما أوردوه عيونه، ونصف ضروب الكلام وفنونه، ونوضح القطعيات والمسائل المظنونة. فالملقطوع به أصل التولية: فإنه معتضد متأيد بالإطباق والوفاق، والإجماع الواجب الاتباع، وفي الإجماع بلاغ في روم القطع، وإقناع، ولكن معنى تصحيح التولية واضح في مسالك الإيالة، فلا بد من التنبيه له، فإذا كانت الإمامة تنعقد باختيار واحد أو جمع من المختارين كما سبق تفصيله وتقدم (٤١٦)، تحصيله، فالإمام الذي هو قدوة المسلمين ومؤيد المؤمنين، وقد (٤١٧) مارس الأمور، وقارع الدهور، وخبر الميسور والمعسور وسبر على مكر العصور النقائص والمزايا، ودان (٤١٨) طبقات الخلق والرايا وهو في استمرار سلطانه، واستقرار ولايته في زمانه أولى بأن ينفذ توليته ويعمل خيرته، فإذا هذا معلوم قطعاً، ومما يقطع به اشتراط صفات الأئمة في المعهود إليه؛ فإنه إمام حقاً متصداً للمنصب الأبهى، راق إلى المرقى الأعلى، ومما نعلمه من غير صراء تولية العهد لا تثبت ما لم يقبل المعهود إليه العهد؛ فإن المولى وإن كان مستناب الإمام فالتولية من الإمام العاهد المولى عقد الإمامة

== واستند على ذلك أبو يعلى - من الخنابلة - فرأى أن العهد بالولاية لا يعقد الإمامة وإنما هو في حكم الوصية، أو - بأسلوب العصر ولغته - هو بمثابة ترشيح لمن هو أصلاح للإمامة الأحكام السلطانية لأبي يعلى س ٩، ويترتب على ذلك أنه لا تنعقد إمامته إلا بموافقة أهل الحل والعقد.

(٤٩٦) في د: تحقق

(٤٩٧) قد: ساقط في: وب

(٤٩٨) أى اختبر

للمولى ، ولا تنعقد الإمامة بمجرد العقد ، ما لم يقبل المعين ، ومما يدرك مدارك القطع ؛ أن ولي العهد لا يلى شيئاً^(٤٩٩) في حياة الإمام ، وإنما ابتداء زمانه وسلطانه إذا قضى الإمام الذى تولى نصبه نخبه^(٥٠٠) ، فهذه جملة معلومة ، وسنسرده أموراً واقعة في مسالك الظنون مع أحكام تستند إلى القواطع ، ولم يبد الفصل بين المقطوع به وبين المظنون تمييزاً وتحيزاً ، وأنا أسوقها على وجوهها ، وأفصل في أدراج الكلام وتقاسيم الأحكام بين المعلوم منها وبين المظنون إن شاء الله عز وجل .

فمن الأحكام المظنونة أن الإمام لو عهد إلى ولده أو والده فقيه اختلاف العلماء :

فمنهم من لم يصحح العقد بتوليته ؛ فإن ذلك يتضمن تزكية المولى وشهادته ، باستجاء خصال الكمال والاتصاف بالخصال التى ترعى في المنصب الأعلى ؛ فإذا كان لا يقبل شهادة أحدهما للثانى في أمر نزر يسير وخطب حقير ، فلائذ لا يقبل في أعلى المراتب ، وأرفع المناصب أولى .

ومنهم من صحح العقد والعهد ، وزكى الإمام عن ارتقاب التهم ، والصفات المعتبرة في الإمامة مشهورة غير منكورة ، ولا يفرض عقد الإمامة إلا في حق من لهج بمآليه ووطن^(٥٠١) . خطة الإسلام بمناقبه ومساغيه ، ومن انتهى في صفاته ومماته إلى التفرد ، والتوحد عن طبقات الخلائق بالرقى إلى الذروة العليا^(٥٠٢) في الفضائل ، وحميد الطرائق ، لم يكن ظهور تخصصه

(٤٩٩) ساقطة من ١ ، ب : شيئاً

(٥٠٠) فارن أبى يعلى : الأحكام السلطانية ص ٩

(٥٠١) أى اشتهر وذاع ، وفى د : وطب

(٥٠٢) فى ١ ، د : الأعلى

بالمزايا التي فضل بها البرايا مفتقرا إلى تزكية مزك ، وإطراء مطر ، ولو
اشتهر رجل بصفة العدالة، واستقامة الحالة، فشهد أبوه على عدالته قبلت الشهادة.
فإن عدالة الأصل المشهود على شهادته لا تتوقف بثبوتها على ذاء الفرع في
الشهادة ، ولو آمن مسلم ابنه الكافر، صح أمانه ، فان عقد الأمان لا يترتب على
مباحثة في الصفات ، وفحص عن تفاصيل الحالات ، فالظاهر عندي : تصحيح
تولية العهد من الوالد لولده ، ولكن المسألة مظنونة ليس لها مستند قطعي ،
ولم أر التمسك بما جرى من العهود من الخلفاء إلى بنينهم ، لأن الخلاف بعد
منقرض الأربعة الراشدين شابتها شوائب (٥٠٣) الاستيلاء والاستعلاء ،
وأضحى الحق المحض في الإمامة مرفوضاً ، وصارت الإمامة ملكاً عضوياً ،
فإن قيل : إذا ولي الإمام ذا عهد (٥٠٤) فهل يتوقف تنفيذ عهده على رضا
أهل الاختيار في حياته أو من بعده .

قلنا : ذكر بعض المصنفين في اشتراط ذلك خلافاً ، والذي يجب القطع به
إن ذلك لا يشترط ، فإننا على اضطرار نعلم أن أبا بكر رضي الله عنه لما ولي عمر
لم يعدم (٥٠٥) على توليته مراجعة واستشارة ومطالعة ، وإذا مضى فيه ما
حاوله لم يسترض أحداً من أهل الاختيار على توافر المهاجرين والأنصار .
نعم روى أن طلحة رضي الله عنه قال لأبي بكر : لقد استخلفت علينا فظاً
غليظاً فقال أبو بكر : وهو يجود بنفسه أجلسوني فأجلس رضوان الله
عليه (٥٠٦) وقال : لئن سألتني ربي عن تفويضي أمور المسلمين إلى عمر لأقولن (٥٠٧)

(٥٠٣) في ١ : شابت مبانيها شواب

(٥٠٤) في د : عقد

(٥٠٥) في ١ : يقدم

(٥٠٦) ساقطة من د : رضوان الله عليه

(٥٠٧) في ١ ، د : لقلت

استخلفت على أهلك خير أهلك (٥٠٨) .

وقد ذكر بعض المصنفين في اشتراط مراجعة أهل الاختيار في تولية العهد خلافاً فأجرى الخلاف في ذلك مجرى الخلاف في المظنونات ، ووضح غرضنا في ذلك بغنى عن بسط القول فيه ، والشكوى إلى الله ثم إلى كل محصل مميز من تصانيف ألفها مرموق (٥٠٩) متضمنها ترتيب ، وتبويب ، ونقل أعيان كلام المهرة الماضين ، والتنصيص على ما تعب فيه السابقون مع خبط كثير في النقل ، وتخليط وإفراط وتفريط ، ولا يرضى بالتلقيب والتصنيف (٥١٠) مع الاكتفاء بالنقل المجرد حصيف ، لم يكن في تأليفه وتصنيفه على بصيرة لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم ، وإنما جر هذه الشكاية نظري في كتاب لبعض المتأخرين مترجم بالأحكام السلطانية ، (٥١١) مشتمل على حكاية المذاهب ، ورواية الآراء والمطالب .

(٥٠٨) قارن الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ١٦٩ ، والتمهيد للباقلاني ص ١٩٧ وما بعدها وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٢٠ .

وقد أورد ابن سعد النص التالي في بيان الحكمة من اختيار أبي بكر لعمر رضي الله عنها :
(اللهم إني لم أرد به ذلك لإصلاحهم ، وخفت عليهم الفتنة ، فعملت فيهم بما أنت أعلم به ، واجتهدت لهم رأياً ، فوليت عليهم خيراً ، وأقواهم ، عليهم ، وأحرصهم على ما أرشدتهم ، وقد حضرنى من أمرك ما حضر فاخلقني فيهم ، فهم عبادك ، ونواصيهم بيدك ، أصلحهم لهم وإليهم ، واجمله من خلفائك الراشدين يتبع هدى نبي الرحمة وهدى الصالحين بعده وأصلح له رعيته) الطبقات الكبرى ٣ ص ٢٠٠
(٥٠٩) في ١ : مرموقون

(٥١٠) في ب ، د : بالتلقب والتصنف

(٥١١) يقصد كتاب الأحكام السلطانية للماوردي دون الأحكام السلطانية لأبي يعلى
ينظر كتاب الإمام أبي الحسن الماوردي للدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤاد عبد المنعم

من ص ١٠٩ إلى ص ١١٢

من غير دراية وهداية ، وتشوف إلى مدرك غاية ، وتطلع إلى مسلك مفض إلى نهاية ، وإنما مضمون الكتاب نقل مقالات على جهل وعماية ، وشر مافيه وهو الأمر المعضل الذي يعسر تلافيه، سياقه المظنون والمعلوم على منهاج واحد وهذا يؤدي إلى ارتباك المسالك ، واشتباك المدارك، والتباس اليقين بالحدوس، واعتياض طرائق القطع في هواجس النفوس

ومن الأحكام المشكلة في سبل الظن في هذا الفن أن المعهود إليه متى يدخل (٥١٢) وقت قبوله العهد . اختلف العلماء في ذلك: فذهب ذاهبون إلى أنه يدخل أو ان القبول بموت المولى كما يدخل وقت قبول الوصاية بموت الموصى (٥١٣) ، ووجه ذلك أنه لا يملك المولى صاحب العهد إحكام الزعامة والإمامة ولا يستقل بالإيالة والسياسة ما دام المولى العاهد حياً ، فلا معنى للقبول في حال حياته كالوصاية .

وصار صائرون إلى أنه يقبل في حياة العاهد ؛ فان تولية العهد من عظام الأمور ، وإنما يعهد الإمام إلى مستجمع لشرائط الإمامة نظراً للمسلمين ، واستيثاقاً في الدين، وسكوناً إلى إعداد وزر وملاذ، وركونا إلى اعتاد موئل ومعاذ ، وإنما يتم هذا الغرض بأن يلزم التولية في حياته فتقدر وفاته ، والإمامة معقودة ، وساحة للإمام مورودة مصمودة، فينجز في الإمامة أذيالها ولا يتبتر (٥١٤) أحوالها .

وينبنى على هذا الخلاف أمر خلع المعهود إليه ، فمن آخر القبول إلى

(٥١٢) في د . تداخل

(٥١٣) فارق الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣ ولأبى يعلى ص ٩

(٥١٤) في ب : يتغير ومضاف إليها يتبتر

ما بعد الموت ملك المولى صرف المعهود إليه ، كما يصرف الموصى الموصى إليه ، ومن نجز القبول منع خلع المعهود إليه من غير سبب يقتضيه ، وصير الإمام العاهد كالخيار العاقد ، ومعلوم أن من صح منه عقد الإمامة من أهل الاختيار لم يملك الخلع على حكم الإيثار ، فكذلك القول في المولى العاهد مع المعهود إليه ، وينقدح في ذلك للخلاف (٥١٥) وجه ، فإن الإمامة ما تمت بعد لولي العهد بخلاف (٥١٦) من عقده الإمامة أهل الاختيار (٥١٧) والأظهر منع الخلع من غير سبب بوجه . ولو عين الامام من ليس على شرائط الإمامة ولم يكن في حالة التولية (٥١٨) على استجماع الصفات المرعية ، فالوجه بطلان القولية من جهة أنه أساء في الاختيار ، والغرض من العهد تنجيز نظر وكفاية للمسلمين (٥١٩) ، دواجم خطر عند موت المولى على أقصى الإمكان في الحال والأوان ، وليس ذلك مقطوعا به أيضا (٥٢٠) فالاحتمال (٥٢١) عند انعدام القواطع ، وانحسام البراهين السواطع مضطرب رحب ، ولظنون مجر وسحب ومن قال: من يصلح للخلافة إذا أفضت الخلافة إلي فولي عهدي فلان ، ثم انتهت إليه النوبة لم يكن لما صدر منه قبل الخلافة وقع في الشرع ، وهذا منفق عليه على البت والقطع ، فانه تصرف وليس إليه من الأمر شيء . وقد ذكرنا في

(٥١٥) في د : الخلاف

(٥١٦) في ب : ماعة -

(٥١٧) في د : أهل الاحسان والاطهار

(٥١٨) في : ب ولكن في التولية وفي د : ولكن علق التولية

(٥١٩) في ا : المسلمين

(٥٢٠) ساقطة من ا : أيضا

(٥٢١) في ب ، د : فلاحتمال

القسم المقطوع به إن العاهد لو جعل الإمامة شورى بين محصورين صالحين للزمامة فالأمر ينحصر فيه ، والمستند القطعي فيه ما جرى لأمر المؤمنين عمر رضى الله عنه ، إذ جعل الأمر مفوضا (٥٢٢) بين الستة المشهورين (٥٢٣) فإذا اتفق مثل (٥٢٤) ذلك من إمام فتعيين واحد من المذكورين إلى من جعل الإمام التعيين إليه ، وإن لم يفوض التعيين إلى أحد ، فإلى أهل الاختيار أن يعينوا أفضل المذكورين ، كما سيأتى تفصيل القول فى إمامة الفاضل والمفضل إن شاء الله عز وجل .

ولو رتب العاهد التولية فى المذكورين صالحين للأمر فقال : ولى العهد * فلان فان (٥٢٥) مات فى حياتى ففلان ، فان اخترمته المنية قبل موتى ففلان فهذا صحيح ، وعهده متبع ، فانه ذكر صالحين للأمر ، ورأى أن يرتب مراتبهم فليس ما جاء به منافيا للنظر للمسلمين ؛ فلزم تنفيذه ، وهذا متفق عليه لا خلاف فيه ، واستأنس الأئمة مع القطع ؛ بما كان من أمر رسول الله عليه وسلم فى أمراء جيش مؤتة (٥٢٦) فانه قال : صاحب الراية زيد بن

(٥٢٢) د : فوضى . وفوض إليه الأمر أى سيره إليه وجعله الحاكم فيه

(٥٢٣) هـ : على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وسعد بن أبى وقاص وعبد الرحمن ابن

عوف والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله . الطبقات الكبرى ٣ : ٦١ الطبرى ٥ ص ٣٥

(٥٢٤) ساقطة فى د : مثل

(٥٢٥) ساقطة فى د : فان

(٥٢٦) قال أبوذر : مؤتة اسم موضع بالشام ، حكى فيه أبو ثعلب الهمز، وغيره من

اللغويين لايهمز ، وأما المؤتة التى هى ضرب من الجنون فهى غير مهموزة بلا خلاف .

وقد ورد النص فى سيرة ابن هشام تحقيق محمد محي الدين ٣ : ٣٢٢

حارثة (٥٢٧) ، فان أصيب فجعفر بن أبي طالب (٥٢٨) ، فان أصيب فعبد الله ابن رواحة (٥٢٩) ، فان أصيب فليرتض المسلمون رجلا منهم .

ولو قال العاهد : الإمام بعدى فلان ثم الإمامة بعده لفلان ثم الإمامة بعده لفلان فرتب الخلافة في المذكورين متبشرين (٥٣٠) معينين للإمامة بعد وفاته ، فاما المعين للأمر أولا فتفضي الخلافة إليه ، فان مات ، ففي إفضاء الخلافة إلى المذكورين بعده خلاف ، وليس ذلك كذكره مرتبين (٥٣١) في حياته عند تقدير وفاتهم ، يترتبون على تقديره مع استمرار سلطانه ، وامتداد زمانه ،

(٥٢٧) زيد بن حارثة بن شراحيل ، صحابي ، وهو أشهر موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعتقه ثم تبناه ، وزوجه بنت عمته ، واستمر الناس يسمونه زيد بن محمد حتى نزلت آية (أدعوهم لأبائهم) ، واستشهد في غزوة مؤتة سنة ٨ هـ . أسد الغابة ٢ : ٢٨١/٢٨٣ والاستيعاب ٣ : ٥٤٢/٥٤٧

(٥٢٨) جعفر بن أبي طالب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخو علي بن أبي طالب لأبويه ، وكان أشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله هجرتان : هجرة إلى الحبشة ، وهجرة إلى المدينة . وعندما قتل زيد بن حارثة شهيدا أخذ الراية جعفر فقاتل بها حتى قتل شهيدا . أسد الغابة ١ : ٣٤١/٣٤٤ الطبقات الكبرى ٤ : ٢/٣٤٤

وقد روى الحاكم بسنده عن البراد بن عازب رضى الله عنه أنه قال : لما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم داخله من ذلك ، فأناه جبريل فقال : إن الله تعالى جعل لجعفر جناحين مدرجين بالدم يطير بهما مع الملائكة .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح له طرق عن البراء ولم يخرجاه ٣ : ٤٠

(٥٢٩) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري ، من المخرج استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى غزواته على المدينة ، واستشهد في موقعة مؤتة سنة ٨ هـ . تهذيب التهذيب ٥ :

٢١٢ إمتاع الاسماع ٢٧ : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ٢٢٥/٢٣٠

(٥٣٠) ساقطة من ١ ، د : متبشرين

(٥٣١) في ١ ، د : مترتبون

وعلى هذه القضية كانت تولية أمراء جيش مؤتة ، وإذا ذكر العاهد أولياء عهود بعد وفاته، فأفضت الامارة إلى الأول منهم ، فعهد هو إلى غير من ذكره العاهد الأول ؛ فالوجه تقديم عهده على عهد من تقدمه ؛ فانه لما أفضى إليه الأمر ، فقد صار الوالى المستقل بأعباء الإمامة والعهد الصادر منه أحق بالامضاء ، من عهد نبذه العاهد الأول ، ورأى أيامه ، وبين منقرض زمانه وسلطانه ، وبين نفوذ عهده الثانى ، اعتقاب أيام ونوبة إمام .

وذهب بعض من خاض فى هذا الفن، أن ترتيب عهد الإمام الأول (٥٣٢) لا يتبع بالنقض ولا يتعقب بالرفض . والصحيح ما اخترناه الآن من تنفيذ عهد من أفضت إليه الخلافة ، ولو شعب مشعب (٥٣٣) هذه القواعد لكثرت المسائل ، وتضاعفت الغوائل ، ولا يكاد يخفى مدر كها على ذوى البصائر فى الشريعة .

وما مهدناه مغن عن الإمعان والابلاغ ، ففيه أكل مقنع وبلاغ ، والذي يجب الاعتناء به تمييز المقطوع به عن المظنون ، ومستند القطع الاجماع ، فما اتفق ذلك فيه تعين فيه الاتباع ، وما لم نصادف فيه إجماعاً عرضناه على مسالك النظر والعبر (٥٣٤) وأعملنا فيه طرق المقاييس وأرمينا (٥٣٥) فيه سبل الاجتهاد .

فهذا منتهى مقصدنا فى استنباط الخليفة إماماً بعده (٥٣٦) .

(٥٣٢) فى د : للأول

(٥٣٣) فى ١ شعب مشعب

(٥٣٤) ساقطة فى د : المعبر

(٥٣٥) فى ب : وأردنا

(٥٣٦) فارق الأحكام السلطانية لأبي يعلى من ٩ إلى ١١ والماوردى من ١٠ إلى ١٣

ومقدمة ابن خلدون من ١٦٦ إلى ١٧٢

فأما إذا استناب في حياته نائبا ، وفوض إلى نظره تنفيذ الأمور الناجزة ،
فان سلم إليه مقاليد الأمور كلها ، وجعله مستقل ، وينفذ ، ويقضى ، ويمضي ،
ويعقد ، ويحل ، ويولي ، ويعزل ، وهو في أموره كلها لا يطالع الإمام
ولا يراجع ، بل ينفرد ويستبد .

فهذا غير سائق ، فان في تجويزه جمع إمامين ، وسنعتقد في امتناع ذلك بابا
وفاء بتراجم الكتاب إن شاء الله عز وجل .

فان قيل : هذا المرشح للاستبداد متوحد بالأمور ، والإمام لا يشاركه فيما
يتعاطاه ، وإنما الممتنع انتصاب إمامين قائمين بالأمور .

قلنا : هذا أبعد من الجواز^(٥٣٧) فان الإمام إنما ينتصب للقيام بمصالح
الاسلام ، والنظر في مهمات الأنام بعين ساهرة ، فاذا آثر السكون إلى التعطيل
والركون إلى التودع ، كان الإمام تاركا منصبه ، وصار بمنزلة من ليس
إماما متصديا للإمامة . وهذا غير مسوغ قطعا . فهذا إن سلم الأمور إليه على
الاستقلال والاستبداد ، وإن فوض إليه الأمور ، ولكنه كان بمرأى من
الإمام ومسمع ، ولم يكن الإمام ذاهلا عن مجامع أموره ، وكان المتصرف
المستناب يراجع الإمام فيما يجريه ويمضيه ، فهذا جائز غير ممتنع وهذا المنصب
هو المسمى بالوزارة .

ثم الإمام لا يتوزر إلا شها ، كافي ، ذا نجدة وكفاية ، ودراية ، وتفاذ
رأى ، واتقاد قريحة ، وذكاء فطنة . ولا بد أن يكون متلقا من جلايب
الديانة بأسبغها وأضيفها ، راقيا من أطواد المعالي إلى ذراها ، فانه متصد لأمر

عظيم وخطب جسيم ، والاستعداد للمراتب على قدر أخطار المناصب ، وقد قيل يشترط في المستوزر^(٥٣٨) اجتماع شرائط الإمامة خلا النسب والاعتزاء إلى شجرة قريش .

وأنا أقول :

أما النجدة والكفاية فلا بد منها ، وكذلك الورع ، فانه رأس الخيرات وأساس المناقب ، ومن لم يتصف به فجميع ما فيه من المآثر يصير وسائل ووسائل إلى الشر ، وطرائق إلى اجتلاب الضر ، ولا يخفى على ذي بصيرة أن الفطن الماخن غير المرضي أضمر على خليفة الله من الأحقق الغبي ، ولا شك أن العقل أصل الفضائل ، فان لم يقتن به الورع والتقوى انقلب ذريعة إلى الفساد ، ومطية حائدة عن منهج الرشاد ، فوجب اشتراط استجماع الوزير شرائط المجتهدين ومراتب الأئمة في علوم الدين .

وظاهر مذهب الشافعي رحمه الله أن ذلك مشروط في التصدي لهذا المنصب العلي ، وليس ذلك بدما من أصل هذا الخبر ، وسنقرر من طريقته اشتراط استجماع القضاة رتب المجتهدين .

فاذا كان يشترط ذلك فيهم ، فن إليه نصب القضاة وصرهم^(٥٣٩) ، وترشيح الولاة لمهات الأنام في خطة الإسلام أولى في معتقدة بالإمامة في دين الله ، وعلم الشريعة .

وأنا بعون الله وتأيسده وتوفيقه وتسديده ، آت في ذلك بالحق المبين ،

(٥٣٨) في د : الجواب

(٥٣٩) في ١ : ووضعهم

وأ مهد في هذا للناظرين مدرك اليقين ، والمستعان رب العالمين ، فأقول :

أما الإمام فلا بد من أن يكون بالغاً مبلغ المجتهدين قطعاً ، فانه وزر الدين والدنيا (٥٤٠) ، ومؤيل الخلائق أجمعين ، وهو مرجع الخلائق كلهم في مهاتهم على تفنن حالاتهم ، وأولى الأمور بالرعاية ما يتعلق بالنظر في قواعد الإسلام ، وضبط أصول الأحكام ، فلو لم يكن الامام في الدين على أعلى منصب ومقام لكان مقلداً تابعاً غير متبوع ، ولما كان ملاذ اللائذين ومعاذ المسلمين جامعاً لشتات الآراء ، محتوياً على مقاليد الشريعة ، مستقلاً بالنظر في أمر الملة ، ولئن ساغ أن لا يربط أمر الدين برأى قوام على المسلمين والإسلام ، فليجر ترك الأمر سدى مجرى (٥٤١) تخييط الناس فيها ، فان الدنيا إنما ترعى من (٥٤٢) حيث يستمد استمرار قواعد الدين منها ، فهي مرعية على سبيل التبعية ، ولولا مسيس الحاجة إليها على هذه القضية ، لكانت الدنيا الدنية حرية بأن يضرب (٥٤٣) عنها بالكلية ، والذي يكشف الغطاء في ذلك أن التقليد إنما سوغ عند تحقيق العجز عن الاستبصار بالاجتهاد ، ثم على المقلد نظر ضعيف في تخير قدوة وأسوة فلو كان الإمام مقلداً لحمل الناس على مقتضى تقليده وموجب نظره الواهي في تعيين من يقلده . وهذا مستحيل لا يستريب فيه ذو تحصيل ، فاذاً

(٥٤٠) الارشاد للجويني ٤١٩ السيوطي الاجتهاد في كل عصر فرض ص ١٦ وقارن المعتمد لأصول الدين لأبي يعلى الفراء - مخطوط حيث يكتب في العلم دون شرط الاجتهاد ص ٢١ من فصوص الفكر السياسي الاسلامي . وهو سرأى الماوردي في الاحكام السلطانية ص ٦

(٥٤١) زيادة من د : مجرى

(٥٤٢) زيادة في ح ، د : ترعى من

(٥٤٣) في ا : يصرف

الإمام من حيث كان قدوة الخلق^(٥٤٤)، وحاملهم على مسالك الحق، وجب أن يكون على الاستقلال والاستجاء لخلال^(٥٤٥) السكال في الدين والدنيا، ولو لم يكن كذلك لكان تابعا غير متبوع، فأما من سوى الإمام فأحرى المنازل باجتماع الفضائل منصب الوزير القائم مقام الإمام في تنفيذ الأحكام، فإن نظره يعم عموم نظر الإمام في خطة الإسلام، ولكن من حيث ليس له رتبة الاستقلال يجب^(٥٤٦) أن يراجع الإمام في مجامع الخطوب، لا يبلغ اشتراط بلوغه مبلغ المجتهدين رتبة القطع، فانه لو قيل إنه ينفذ الأمور، فاذا اعتاص عليه أمر راجع الإمام، أو من يصلح للمراجعة من أئمة الدين وحمة الشريعة لم يكن ذلك هجوما على مخالفة مقطوع به، إذ مرتبة الوزير وإن علت فانها ليست رتبة المستقلين، وإنما المستقل الإمام، على أن الأظهر اشتراط كون الوزير الذي إليه تنفيذ الأمور إماما في الدين، فان ما يتعاطاه عظيم الخطر والغرر، ويعسر عليه مراجعة الإمام في تفاصيل الوقائع، وإنما يطالع الإمام في الأصول والمجامع، فاذا لم يكن إماما في الدين، لم يؤمن زلله في أمور المسلمين^(٥٤٧) يتعذر تلافيا كالدماه والفروج وما في معانيها، وما ذكرناه من الصفات في الوزير الذي إليه تنفيذ الأمور. فأما إذا كان الإمام يتولى التنفيذ، والمتصدى للوزارة يظهر، فليس إليه افتتاح أمر وإنما هو بمنزلة السفير في كل قضية بين الإمام والرعية، فان كان الإمام^(٥٤٨) يستضيء^(٥٤٩) برأيه فيما يأتي ويذر، فهو

(٥٤٤) الملق ساقطة في ١

(٥٤٥) في ١ : بخلال

(٥٤٦) في ١ : أنه يجب

(٥٤٧) زيادة في د : المسلمين

(٥٤٨) الإمام : ساقطة من ١

(٥٤٩) في د : يستغنى

مستشار مبلغ ، وليس إليه من الولاية شيء ، فلا يشترط فيه إلا أمران^(٥٥٠) :
أحدهما : أن يكون موثوقا به بحيث تقبل روايته ، فإن ملك أمره إخبار
الجنود والرعايا بما ينفذه الإمام ، وهذا يستدعى الورع وصدق اللهجة ،
والتنفيذ^(٥٥١) والثقة يشعر بها .

والثاني : الفطنة والكياسة ؛ فإن عظام الأمور لا يدرك معانيها لينقلها إلا
فطن لا يوثق عن غفلة وذهول ، ومن لم يكن فطنا لم يوثق بفهمه لما ينبيه ،
ولم يؤمن خطأه فيما يبلغه ويؤديه .

ولا يضر أن يكون صاحب هذا المنصب عبداً مملوكاً ، فإن الذي يلاسه
ليس ولاية ، وإنما هو إنشاء وإخبار ، والمملوك من أهل ولاية الأخبار .
وذكر مصنف الكتاب المترجم بالأحكام السلطانية . إن صاحب هذا
المنصب يجوز أن يكون ذمياً^(٥٥٢) ، وهذه عثرة ليس لها مقييل^(٥٥٣) ، وهي
مشعرة بخلو صاحب الكتاب عن التحصيل^(٥٥٤) فإن الثقة لا بد من رعايتها ،
وليس الذي موثوقا به في أفعاله وأقواله ونصاريه أحواله ، وروايته
مرددة ، وكذلك شهادته على المسلمين ، فكيف يقبل قوله فيما يسنده
ويعزیه^(٥٥٥) إلى إمام المسلمين ؟

(٥٥٠) في د : أمرين

(٥٥١) ساقطة في ا ، ب : والتنفيذ

(٥٥٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٧

(٥٥٣) ورد هذا النص في كتاب العقد الفريد للملك السعيد ص ١٤٧

(٥٥٤) قارن الأسنوى : طبقات الشافعية ٢ : ٣٨٨

(٥٥٥) في ا : ويزريه

فمن لا يقبل شهادته على باقة بقل ولا يوثق به في قول وفعل ، كيف
يفتصب وزيراً ؟ وكيف ينتهض مبلغاً عن الإمام سفيراً (٥٥٦) ؟

على أنا لا نأمن في أمر الدين شره ؛ بل نرتقب نفساً فنفساً (٥٥٧)
ضره ، وقد توافت شهادة نصوص الكتاب والسنة على النهى عن الركون إلى
الكفار والمنع من اتئانهم وإطلاعهم على الأسرار .

قال الله تعالى (لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً) (٥٥٨) .
وقال : (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء) (٥٥٩) . وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم « أنا برىء من كل مسلم مع مشرك لا ترا آى نارها ، (٥٦٠) .
واشتد نكر عمر على أبى موسى الأشعرى لما اتخذ كاتباً نصرانياً (٥٦١) .

(٥٥٦) في ١ : وسفيراً

(٥٥٧) نفساً فنفساً : ساقطة من د

(٥٥٨) ٣ آل عمران : مدني ١١٨

(٥٥٩) ه المائدة : ٥١ ، وقد فسر ابن كثير هذه الآية بقوله (ينهى الله تعالى عباده المؤمنين
عن موالاة اليهود والنصارى ، الذين هم أعداء الاسلام وأهله - قاتلهم الله - ثم أخبر أن بعضهم
أولياء بعض ، ثم تهدد وتوعد من يتعاطى ذلك فقال : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم)
ط كتاب الشعب - ٣ : ١٢٣

(٥٦٠) الحديث (أنا برىء من كل مسلم يبر ظهراى المشركين ، لا ترا آى نارها)
وقد استشهد به ابن النيم وأرجعه إلى المسند أنظر كتابه أحكام أهل الذمة ص ٢١٠
وقد حظى هذا الموضوع بأطروحات علمية منها :

رسالة الدكتور بدران أبو العينين بدران بعنوان (العلاقات الخاصة بين المسلمين وغير المسلمين)
و د عبد الكريم زيدان بعنوان (أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام)
كما هناك أبحاث قيمة مثل بحث الشيخ عبد الله المراغى (التفرع الإسلامى لغير المسلمين) ،
و د يوسف القرضاوى (غير المسلمين في المجتمع الإسلامى)

(٥٦١) زيادة من د : واشتد نكر عمر على أبى موسى الأشعرى لما اتخذ كاتباً نصرانياً
قارن تفسير ابن كثير ٣ : ١٢٤

وقد نص الشافعي رحمة الله عليه أن المترجم الذي ينهي إلى القاضي معاني لغات المدعين ، يجب أن يكون مسلما عدلا (٥٦٢) رضيا (٥٦٣) . ولست أعرف في ذلك خلافا بين علماء الأقطار ، فكيف يسوغ أن يكون السفير بين الإمام والمسلمين من الكفار ؟ فليت شعري كيف يستجيز التصدي للتصنيف من هذا منتهى فهمه ومبلغ علمه ! ومن استجراً على تأليف الكتب تعويلا على ذاربة (٥٦٤) في عذبة لسانه واستمكانه من طرف من البسط في بيانه ، ولم يكن بحرا معلوليا (٥٦٥) في العلوم لا ينكشف ولا يفضض ، ونهرا (٥٦٦) معدودا لا ينزف ولا يمحض فقد تههدف فيما صنف ، واقتحم المهاوى وتعسف ، ولست ، والله في ذلك أنكلف وأتصلف .

فهذا انتهاء مرامنا فيمن يستنبيه الإمام بعد وفاته أو في استمرار حياته في جميع الأمور .

فأما الذين يستنبيهم في بعض الأمصار والأقطار ، أو في بعض الأعمال ، فأنا الآن بعد تقديم اللياذ برب البرية ، والتبري من الحول والقوة ، أذكر في مستنابيه قولاً كافياً شافياً ، ومجوعاً وجيزاً وافياً إن شاء الله عز وجل ، فأقول :

ولا : الاستنابة لا بد منها ولا غناء عنها ، فإن الإمام لا يستمكن من

(٥٦٢) ساقطة من ١ : عدلا

(٥٦٣) الشافعي : الأم ٦ : ٢٠٨

(٥٦٤) أي فصيح اللسان

(٥٦٥) أي يحتل مكانة الشرف والرفعة في ب : مفلوليا

(٥٦٦) نهرا : ساقطة من ١

تولى جميع الأمور وتعاطيها ، ولا يفى نظره بمهمات الخطبة (٥٦٧) ولا يحويها. وهذه القضية بينه في ضرورات العقول لا يستريب اللبيب فيها ، ولكن لا يجوز له فى مجامع الخطوب (٥٦٨) أن يطوق الكفاة الأعمال ، ثم يقطع البحث عنهم ويضرب عن سبر أحوالهم ، فانه لو فعل ذلك لكان معطلا فائدة الإمامة ، مبطلا سر الزعامة والرياسة العامة ، بل عليه أن يمهّد مسالك انتهاء الأخبار والأنباء (٥٦٩) إليه ، فى مجامع الخطوب وتنصيب مرتبين للانتهاء وتبليغ الأخبار والأنباء (٥٧٠) حتى تكون الخطبة بكلايته مربوطة ، وبرأيته محوطة ، ومجامع الأمور بزأيه منوطة ، وإطلاعاته على البلاد والعباد مبسوبة ، فهو يرعاهم (٥٧١) كأنه (٥٧٢) يراهم وإن شط الزار ، وتقاصت الديار ، وليس من الممكن أن يتكلف الإحاطة بتفاصيل الأمور وآحاد أفرادها ولكنه لا يففل عن مجامعها وأصولها ، واستبراء أحوال أصحاب الأعمال ، وأقوى ذرائعه فى الوقوف على أحوال العمال دعائه المتظلمين إلى جبابه ، واستحثائه أصحاب الحاجات على شهود بابه ، فإذا ثبتت (٥٧٣) هذه المقالة ، فإن سئلنا بعدها عن تفاصيل المستنابين وأعدادهم ، قلنا : استقصاء القول فى ذلك يتوقف على بيان ما ينط بالإمام من أشغال المسلمين فى الدنيا والدين ، وسنعتقد فى ذلك بابا جامعاً إن

(٥٦٧) فى ١ : الحظر

(٥٦٨) فى مجامع الخطوب : ساقطة من ب

(٥٦٩) الأنباء : ساقطة من ب

(٥٧٠) ساقط من ١ : ما بين القوسين « فى مجامع الخطوب ... الأخبار والأنباء »

(٥٧١) فى ب : يرعاهم

(٥٧٢) فى ١ : كأنهم

(٥٧٣) فى ١ : ثبت

شاء الله عز وجل ، ومضمونه غرة (٥٧٤) الكتاب والمقصد واللباب ، ثم إذا تبين ما يرتبط بنظر الإمام ، فانه يستنيب فيما إليه الكفاة المستقلين بالأمر ، ويجمع جميعهم اشتراط الديانة والثقة والكفاية فيما يتعلق بالشغل المفوض على ما سيأتى ذلك منفصلاً إن شاء الله عز وجل في الباب المشتمل على تفصيل ما يعولاه الأئمة . والذي نذكره الآن اشتراط رتبة الاجتهاد ونفى اشتراطها فنقول : إن كان الأمر المفوض إلى المستناب أمراً خاصاً (٥٧٥) يمكن ضبطه بالتنصيص عليه ، وتخصيصه بالذكر ، فلا يشترط أن يكون المستناب فيه إماماً في الدين ، ولكنه يقتصر أثر النص ويرتاد اتباع المستناب ، وتكفيه فيما تشرح له الديانة والاستقلال بالأمر المفوض إليه ، والهداية إليه ، وإن لم يكن مما يضبطه النص ، ولكن كان لا يستدعى القيام به الاطلاع على قواعد الشريعة ، فلا يشترط رتبة الاجتهاد ، بل يكفي من البصيرة ما ينتهز ركناً وذريعة إلى تحصيل الغرض المقصود في الأمر المفوض ، فالذى ينتصب لجباية (٥٧٦) الصدقات ، ينبغي أن يكون بصيراً بالأموال الزكائية (٥٧٧) ونصبها ، وأوقاصها (٥٧٨) ، وما أوجبه الله فيها . وأمرأه الأجناد وأصحاب الأولوية والمراتب ، ينبغي أن يكونوا محيطين بما تقتضيه مناصبهم ، وإن كان الأمر المفوض مما لا تضبطه النصوص من المولى ، وكان عظيم الوقع في وضع الشرع

(٥٧٤) في د : عمرة

(٥٧٥) في د : خالصا

(٥٧٦) في د : بجباية

(٥٧٧) في ا ، ب : الزكوتية

(٥٧٨) أى أقربها

لا يكفي فيه الخوض (٥٧٩) في مخصوص من العلوم ، كالقضاء ، والذي يؤثره الشافعي رضي الله عنه ومعظم الأئمة أنه يشترط أن يكون المتولي للقضاء مجتهداً (٥٨٠) ، ولم يشترط أبو حنيفة رحمه الله (٥٨١) ذلك وجوز أن يكون مقلداً يستفتى فيما يعن (٥٨٢) من المشكلات المقتى ، ويحكم بموجبه (٥٨٣) . وهذا عندنا مظنون لا يتطرق القطع إلى النفي والإثبات فيه . وسيأتى ذلك مشروحاً وموضحاً إن شاء الله عز وجل ، والذي ذكرناه الآن جمل يجرى مجرى الأساس والتوطئة ، ونهيد القواعد .

ونحن نختم هذا الباب بذكره لا بد من الإحاطة بها (٥٨٤) فنقول :
قد دلت المرامى التي ذكرناها على صفات الولاية ، فأما إذا طرأت عليهم أحوال ، لو كانوا عليها ابتداء ، لما جاز نصبهم . فوجه القول في طرأتها عليهم كوجهه في طرئان الصفات المنافية لعقد الإمامة على الإمام ، وقدمضى ذلك على أبلغ وجهه في البيان ، ولكننا ذكرنا أن النسق الذي يجرى مجرى العثرة لا يوجب خلع الإمام ولا انخلاءه فلو فرض مثل ذلك في حق بعض المستنابين فالإمام يخلعه ولا يجرى أمر المستناب الذي هو في قبضة الإمام مجرى الإمام الذي لو تعرض لخلعه لارتجت

(٥٧٩) ساقطة من ب : الخوض

(٥٨٠) السيوطي : رسالة الاجتهاد ١٨ والمراعى : الاجتهاد في الإسلام ٤٠

(٥٨١) زيادة في د : رحمه الله

(٥٨٢) في د : يعرض

(٥٨٣) ينبغي ألا يفهم من هذا أن الإمام أباحيفه أجاز تولية العاى المحصن للقضاء . وإذا لم يشترط الاجتهاد فلا أقل من اعتبار التلبس بالعلم والفكر والتأهل .

فان بعض الأحكام للطرابلسى ١٥ وتحفة الفقهاء للسمرقندى ٣ : ٢٢٥ وحكم الاسلام

في القضاء الشعبى للدكتور فؤاد عبد المنعم ص ٥٠ : ٥٥

(٥٨٤) فى ا ، ب : بشىء وفى د : بشجه

خطة الإسلام بأعطافها ، وأيضا فانه يخلع القاضي الإمام ، ويد الخليفة لا تطاولها^(٥٨٥) يد ، ولو سوغ خلع الإمام لاستحال أن يتصدى لخلع الإمام من يشاء من الأتباع^(٥٨٦) وقد مضى من ذلك ما في بعضه إقناع .

وستأتى صفات القضاة والولاة اقترانا بالتولية وطرائقا ، وما يوجب المخلع والانخلاع .

(٥٨٥) في ١ : يطاولها

(٥٨٦) من الاتباع : زيادة من >

الباب السادس

في إمامه المفضل

اختلف الخاضعون في هذا الفن في إمامة المفضل ، على آراء متفاوتة ومذاهب متباينة . ولو ذهبت أذكر المقالات . وأستقصيها ، وأنسبها إلى قائلها وأعزها ، خلفت خصلتين :

إحداهما : خصلة أحاذرها في مصنفاتي وأتقيها ، وتعافها نفسي الأية وتحتويها ، وهي سرد فصل منقول عن كلام المتقدمين منقول ، وهذا عندي يتزل منزلة الاختزال ، والانتحال ، والتشيع بعلوم الأوائل ، والإغارة على مصنفات الأفاضل . وحق على كل من تتقاضاه قريحته تأليفاً وجمعاً وتصنيفاً أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يلقى (٥٨٨) في مجموع . وغرضه لا يصادف في تصنيف . ثم إن لم يجد بداً من ذكر ما ذكر (٥٨٩) أتى به في معرض التذرع والتطلع إلى ما هو المقصود والمعمود فهذه واحدة .

والخصلة الثانية : اجتناب الإطناب . وتنكب الإسهاب في غير مقصود الكتاب .

فأعود وأقول : ذهبت طوائف منهم الزيدية إلى تصحيح عقد الإمامة للمفضل على الإطلاق والإرسال من غير استئصال . والذي يتعين

(٥٨٧) في ١ : ب : باب في إمامة المفضل وج ، د : الباب السادس في إمامة المفضل

وهو الترتيب الصحيح الموافق لخطة المؤلف في المقدمة

(٥٨٨) في د : ملق

(٥٨٩) في د : بدا من ذكرها

الوقوف عليه في صدر الباب . أن الذي يقع التعرض له من الفضل والقول في الفاضل والمفضول ليس هو على أعلا القدر والمرتبة وارتفاع الدرجة والتقرب إلى الله تعالى في عمله (٥٩٠) وعلمه (٥٩١) قرب ولي من أولياء الله هو قطب الأرض وعماد العالم ، لو أقسم على الله لأبره، وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمور المسلمين منه ، فالمعنى بالفضل استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في المتصدي للإمامة . فاذا أطلقنا الأفضل في هذا الباب ، عطينا به الأصلح للقيام على الخلق بما (٥٩٢) يستصلحهم .

وهذا تنبيه على معنى التفضيل وسيأتي مشروحا في أثناء الباب على التفصيل ان شاء الله عز وجل، فاذا تقرر ذلك؛ فقد صار طوائف من أئمتنا إلى تجويز عقد الإمامة للمفضول مع التمكن من العقد للأفضل الأصلح، واعتلوا بأن المفضول اذا كان مستجمعا للشرائط المرعية فاختصاص الفاضل بالمزايا انصاف بما لا تقتقر الإمامة إليه . فاذا عقدت الإمامة لمن ليس عارياً من الخلال المعتبرة استقلت بالصفات التي لا غنى عنها لامدوحة . وليس للفضائل نهاية وغاية .

وذهب معظم المنتمين إلى الأصول من جملة الأئمة إلى أن الإمامة لا تنعقد للمفضول ؛ مع إمكان العقد للفاضل ، ثم تحزب هؤلاء حزبين وتصدعوا صدعين : فذهب فريق إلى أن مدرك ذلك القطع ، وصار فريق إلى أن المسألة من المظنونات التي لا يتطرق اليها أساليب العقول ، ولا قواطع الشرع المنقول ومسلك الحق المبين ، ما أوضحه الآن للمسترشد المستبين .

(٥٩٠) عمله : ساقطة من ب

(٥٩١) علمه : ساقطة من د

(٥٩٢) بما : ساقطة من د

فأقول : لا خلاف أنه إذا عسر عقد الإمامة للفاضل ، واقتضت مصلحة المسلمين تقديم المفضل وذلك لصغو الناس ، وميل أولى البأس والنجدة (٥٩٣) إليه ، ولو فرض تقديم الفاضل لاشترأت الفتن وثار الحن . ولم نجد عدداً ، وتفرقت الأجناد بدداً ، فإذا كانت الحاجة في مقتضى الإيالة تمتضى تقديم المفضل قدم لامحالة إذ الغرض من نصب الإمام استصلاح الأمة . فإذا كان في تقديم الفاضل اختباطها وفسادها . وفي تقديم المفضل ارتباطها وسدادها . تعين إيثار ما فيه صلاح الخليفة بانفاق أهل الحقيقة ، ولا خلاف أنه لو قدم فاضل وانسقت له الطاعة ، ونشأ في الزمن من هو أفضل منه ، فلا يتبع عقد الإمامة للأول بالقطع والرفع ، فإذا وضح ما ذكرته فأقول : إن تهيأ لأهل الاختيار تقديم الفاضل من غير مانع مدافع ، وتحقيق الاستمكان من ترشيح الأصلح ، فيجب القطع - والحالة هذه - بإيجاب تقديم الأفضل الأصلح ، (٥٩٤) والذي يحقق ذلك أن الإمام إذا تصدى له مسلكان في مهم ألم وخطب أعضل وأدلم ، وتحقيق أن أحدهما لو آثره واختاره ، لعمت فائدته وعائدته ، وعظم وقعه نفعا ودفعاً ، ولو سلك المسلك الثاني لم يكن بعياً آفى مقتضى الاختيار عن مدارك الرشاد ولا جارا أضرارا ، فلا خلاف بين المسلمين أجمعين ، إنه يتعين تقديم الأنفع ، وإذا كان يتحتم ذلك في الأمور الجزئية على الإمام المطاع على أقصي ما يستطاع ، فلان يجب على أهل الاختيار أن يؤثروا الأكل والأفضل أولى ، فان مزيد الكفاية ومزية الهداية والدراية ليس هين الأثر قريب الوقع ، فلا ريب في إيجاب تحصيل ذلك للمسلمين إذا سهل مدركه ، ولم يتوعر مسلكه .

(٥٩٣) في ١ ، د ، ج : أولى النجدة والبأس

(٥٩٤) ما بين القوسين مكتوبة في (١) بالهامش ونحط مغاير لحط الناسخ « فيجب القطع

... الأصلح » وبإيجاب : ساقطة من د

ولكن قد تقدم أن الإمامة لا تنعقد في اختيارنا إلا بعقد من يستعقب عقده منعة وشوكة للإمام المعقود له ، بحيث لا تبعد من الإمام أن يصادم بها من نابذه ونارؤه ، ويقارع (٥٩٥) من خالفه وعاداه . وإذا فرض العقد للمفضول على هذا الوجه ، ففي الحكم بأن الإمامة غير منعقدة له فتن ثائرة وهيجان نائرة وقد يهلك فيها أمم ، ويصرع الأبطال الذين هم نجدة الإسلام على السواعد واللمم . ولا يفي ما كنا نرقبه (٥٩٦) من مزايا القوائد بتقديم الفاضل بما نحاذره الآن من تأخير المفضول ، وقد قدّمنا أن المصلحة إذا اقتضت تقديم المفضول قدمناه ، قال حاصل الكلام ومنتهى المرام إلى أنا تقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل ، ولكن إذا اتفق تقديم المفضول واختياره مع منعة تتحصل من مشايعة أشياع ومتابعة أتباع ، فقد نفذت الإمامة نفوذاً لا يدرأ ، وإن جرى العقد من غير منعة ، فالإمامة للفاضل عندى لا تنعقد على هذا الوجه ، فما الظن بالمفضول ؟!

وهذا مشكل عظيم بينته ، وسر جسيم في الإيالة أعلنته (٥٩٧) ، ولا يحظى — والله — بهذا الكتاب إلا من وافقه التوفيق وسارقه التحقيق . فكم فيهما من عقد في مشكلات فضضتها ، وأبكار من بدائع المعاني افتضضتها ، فاذا وضع القول في إمامة الفاضل والمفضول فأنا وراء ذلك أقول :

قد تقدم في صدر الباب أن الأفضل هو الأصح ، فلو فرضنا مستجمعاً

(٥٩٥) في : و تنازع

(٥٩٦) في ١ : ترتيبه

(٥٩٧) في : أعلنته

للسرائط بالغاً في الورع الغاية القصوى ، وقد رنا آخر أكفأ منه وأهدى إلى طرق السياسة والرياسة ، وإن لم يكن في الورع مثله ، فالأكنى أولى بالتقديم . ولو كان أحدهما أفقه ، والثاني أعرف بتجنيد الجنود ، وعقد الألوية والبنود ، وجر العساكر والمناقب (٥٩٨) وترتيب المراتب والمناصب ، فليُنظر ذو الرأي إلى حكم الوقت ، فإن كان إكناف خطة الإسلام إلى الاستقامة والممالك منتفضة عن ذوى العرامة ، ولكن ثارت بدع وأهواء واضطربت مذاهب ومطالب وآراء والحاجة ماسة إلى من يسوس الأمور الدينية أمس فالأعلم أولى .

وإن تصورت الأمور على الضد مما ذكرناه ، ومست الحاجة إلى شهامة وصرامة ، وبطاش يحمل الناس على الطاعة ولا يحاش ، فالأشهم أولى بأن يقدم (٥٩٩) .

والآن ، كما وضح المقال ، وزال الإشكال ، فلنختم الكلام ولنخض في الباب الذى يليه .

(٥٩٨) في ١ : المناقب

(٥٩٩) قارن السياسة الشرعية لابن تيمية من ص ١٨ : ٣٩ والمعتمد في أصول الدين لأبى يعلى الفراء مخطوطة تقيلاً عن نصوص الفكر السياسى الاسلامى ٢١٨ : ٢١٩ لىوسف أبىش والأحكام السلطانية للماوردى ص ٧ ، ٨ وبدائع السلك فى طبائى الملك لابن الأزرق فى (حقيقة الملك والخلافة) ص ١٠٨ وما بعدها وتحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام لابن جماعة - مخطوطة فى ٣

الباب السابع (٦٠٠)

في منع نصب إمامين

إذا تيسر نصب إمام واحد يطبق خطة الإسلام ، ويشمل الخليفة على تفاوت مراتبها في مشارق الأرض ومغاربها أثره ؛ تعين نصبه ولم يسع والحالة هذه ؛ نصب إمامين . وهذا متفق عليه لا يلبي فيه خلاف . ولما استتبت البيعة لخليفة رسول الله صلى الله عليه (٦٠١) أبي بكر الصديق . ثم استمرت الخلافة إلى منقرض زمن الأئمة رضي الله عنهم أجمعين . فهم على الاضطرار من غير حاجة إلى نقل أخبار من مذاهب المهاجرين والأنصار ، أن مبني الإمامة على أن لا يتصدى لها إلا فرد ، ولا يتعرض لها إلا واحد في الدهر ، ومن لم يحط بدرك ذلك من شيم العاقدين والذين عقد لهم ، فهو بعيد الفهم (٦٠٢) قدم القرينة ، مستमित الفكر .

وقد تقرر من دين الأمة قاطبة ، أن الغرض من الإمامة جمع الآراء المشتتة ، وارتباط الأهواء المتفاوتة ، وليس بالخافي على ذوى البصائر ؛ أن

(٦٠٠) ب : باب مع ذكر رقم (٧) في ١

(٦٠١) زيادة من ج ، د : صلى الله عليه

(٦٠٢) أى اللاحق

الدول إنما تضطرب بتحزب (٦٠٣) الأمر، وتفرق الآراء وتجاذب الأهواء ونظام الملك وقوام الأمر بالإذعان والإقرار لدى رأى ثابت لا يستبد (٦٠٤) ولا ينفرد ، بل يستضيء بعقول العتلاء ، ويستبين برأى طوائف الحكماء والعلماء ، ويستثمر لباب الألباب . فيحصل من انفراد الفائدة العظمى في قطع الاختلاف ، ويتحقق باستضاءته استثمار عقول العقلاء ، فالغرض الأظهر إذا من الإمامة إلا يثبت لا بانفراد الإمام . وهذا مغن بوضوحه عن الاطناب والإسهاب مستنداً إلى الإطباق والاتفاق ، إذ داعية التقاطع والتدابير والشقاق ربط الأمور بنظر ناظرين وتعليق التقدم (٦٠٥) بأمرين (٦٠٦) ، وإنما يستمر أكناف الممالك برجوع أمراء (٦٠٧) الأطراف إلى رأى واحد ضابط ونظر متحد رابط .

وإذا لم يكن لهم موئل عنه يصدرن ، ومطمح إليه يتشوفون ، تنافسوا وتطاولوا وتغالبا وتهاولوا ، وتوائبوا على ابتغاء الاستيلاء والاستعلاء وتغالبا غير مكثرئين باستئصال الجماهير والدهماء ، فيكون (٦٠٨) الداهية الدهياء، وهذا مثار البلايا ، ومهلكة البرايا ، وفيه تنطحن السلاطين والرايا فقد تقرر أن نصب إمامين ممداة الفساد وسبب حسم الرشاد ، ثم ان فرض

(٦٠٣) في د : بتحريب وج : بتحريب

(٦٠٤) في د : لا يستبد

(٦٠٥) في ١ : للتقدم

(٦٠٦) في ج ، د : بأمرين

(٦٠٧) في ١ : أمر

(٦٠٨) د : وركون و ح : ركوب

نصب إمامين ، (٦٠٩) على أن ينفذ أمر كل واحد منها في جميع الخطة ؛
جر ذلك تدافعا وتنازعا ، وأثر ضر نصبها ببر على (٦١٠) ترك الأمر مهملا
سدى ، وإن نصب إمام في بعضها وآخر في باقيها . مع التمكن من
نصب إمام نافذ الأمر ، في جميع الخطة ، كان ذلك باطلا إجماعاً ، كما سبق تقريره
وفيه أبطال فائدة (٥٩٢) الإمامة المنوطة برأى واحد يجمع الآراء كما سبق
ايضاحه فيما تقدم ، وهذا واضح لا خفاء به .

والذى تباينت فيه المذاهب أن الحالة إذا كانت بحيث لا ينبسط رأى إمام
واحد على الممالك ، وذلك يتصور بأسباب لا يغمض (٦١١) منها اتساع الخطة
وانسحاب الإسلام على أقطار متباينة ، وجزائر في لجج متقاذفة وقد يقع
قوم من الناس نبذة من الدنيا لا ينتهى إليهم نظر الإمام ، وقد يتولج
خط من ديار الكفر بين خطة الإسلام ، ويتقطع بسبب ذلك نظر الإمام عن
الذين وراءه من المسلمين فإذا اتفق ما ذكرناه ، فقد صار صائرون عند ذلك
إلى تجويز نصب إمام في القطر (٦١٢) الذى لا يبلغه أثر نظر الإمام .

وعزى (٦١٣) هذا المذهب الى شيخنا أبى الحسن والأستاذ أبى اسحق
الاسفرايينى (٦١٤) وغيرهما ، وابتغى هؤلاء مصلحة الخلق ، وقالوا :

(٦٠٩) ما بين القوسين ساقط من النسخة د : « مدعاة الفساد . . . إمامين »

(٦١٠) يبرر أى يزيد

(٦١١) فى د : بعد « يغمض » يجوز والمعنى يستقيم بدونها

(٦١٢) فى ب : النظر

(٦١٣) فى د : وعزى

(٦١٤) ابراهيم بن محمد ابراهيم بن مهران ، ويكنى بأبى اسحاق الاسفرايينى فقيه جليل =

إذا كان الغرض من الإمامة استصلاح العامة^(٦٠٩) ونمهيذا لأمر وسد الثغور ؛ فإذا تيسر نصب إمام واحد نافذ الأمر ، فهو أصلح لامحالة في مقتضى السياسة والإيالة ، وإن عسر ذلك ولا سبيل^(٦١٠) إلى ترك الذين لا يبلغهم نظر الإمام مهملين لا يجمعهم وازع ، ولا يردعهم رادع . فالوجه أن ينصبوا في ناحيتهم وزرا يلوذن به ، اذ لو بقوا سدى لتهافتوا على ورطات الردى ؛ وهذا ظاهر لا يمكن دفعه .

وأنا أقول فيه ؛ مستعينا بالله تعالى : إن سبق عقد الإمامة لصالح لها ، وكنا نراه عند العقد مستقلا بالنظر في جميع الأقطار ؛ ثم ظهر ما يمنع من انبثاث نظره ؛ أو طرأ ؛ فلا وجه لترك الذين لا يبلغهم أمر الإمام مهملين ولكنهم ينصبون أميراً يرجعون إلى رأيه ، ويصدرون ، عن أمره ، ويلتزمون شرعة^(٦١١) المصطفى فيما يأتون ويذرون ، ولا يكون ذلك المنصوب إماما ، ولو زالت الموانع . واستمكن الإمام من النظر لهم . أذعن الأمير^(٦١٢) والرعايا للإمام . وألقوا إليه السلم والإمام يهد عذرهم . ويسوس أمرهم . فان رأى تقرير من نصبوه فعل . وان رأى تغيير الأمر .

= وعالم أصولي ، وكان يلقب بركن الدين ، ثقة بذي الحديث ، ومن مصنفاته : الجامع في أصول الدين ، والرد على الملحدين ، وتلميذه في أصول الفقه ، توفي سنة ٤١٨ هـ وفيها الأعيان ١ : ٩ - ١٢ والبقات الشافعية للسبكي ٤ : ٢٥٦ - ٢٦٢ والأعلام ١ : ٥٩

(٦٠٩) في ١ : للعامة

(٦١٠) في ١ : فلا سبيل

(٦١١) في ٥ : شريعة

(٦١٢) في ٥ : الأمة

فرايه المتبوع ، وإليه الرجوع ، وإن لم يتقدم نصب إمام كما تقدم تصويره
ولكن خلا الدهر عن إمام في زمن فترة وانفصل شطر من الخطة عن
شطره وعسر نصب إمام واحد يشمل راية البلاد والعباد . فنصب أمير^(٦١٣)
في أحد الشطرين للضرورة في هذه الصورة ونصب أمير في القطر الآخر
منصوب^(٦١٤) ولم يقع العقد الواحد على حكم العموم ، إذا كان^(٦١٥) يتأق
ذلك ، فالحق المتبع في ذلك أن واحداً منها ليس إماماً ، إذ الإمام هو الواحد
الذي به ارتباط المسلمين أجمعين .

ولست أنكر تجوز نصبهما على حسب الحاجة ، ونفوذ أمرهما على موجب
الشرع ، ولكنه زمان خال عن الإمام ، وسيأتي في خلو الزمان عن الإمام أكمل
شرح وتفصيل ، فهو أحد غرضي الكتاب اللذين عليها التعويل ، ثم^(٦١٦)
إن اتفق نصب إمام فحق على الأمرين أن يستسما له ليحكم عليهما بما يراه
صالحاً .

وهذا بيان مضمون الباب وإيضاح سره ، ثم فرع المتكلفون مسائل لا يكاد
يخفى مدرتها على المحصل المتأمل . ونحن نذكر فيه ما يتضح به الغرض ،
ويرشد إلى أمثاله وأشكاله . فلو اتفق نصب إمامين في قطرين ، وكانا صالحين
للإمامة ، مستجمعين للصفات المرعية ، وعقد لكل واحد الإمامة على حكم
العموم ، ولم يشعر العاقدون في كل ناحية بما جرى في الناحية الأخرى ،

(٦١٣) أمير ساقطة من (ب)

(٦١٤) منصوب : ساقطة من ب

(٦١٥) ساقطة من ب : لا

(٦١٦) ثم : ساقطة من أ ، وفي د : فان .

ولكن بين كل قوم ما أنشأوه من الاختيار والعقد ، علي أن يتفرد من اختاروه بالإمامة ، فإن اتفق ذلك ، فلا شك أن لا تثبت الإمامة لهما لما سبق تقريره . فإن منصب الإمامة يقتضي الاستقلال بالأشغال كما تقدم ، وجمع مستقلين بالزعامة الكبرى محال .

واختلف الفقهاء في جواز نصب قاضيين في بلدة واحدة ، على تقدير عموم ولاية كل واحد منها في جميع البقعة ، والأصح منع ذلك في القاضيين ؛ وذلك مظنون من جهة أن الإمام من وراء القضاة والولاة والمستنابين في الأعمال ، فإن فرض تنازع وتمانع بين واليين ، كان وزر المسلمين مرجوعاً إليه في الخصومات الشاجرة . وأما الإمامة فهي الغاية التصوي وليس بعدها تقدير مرجوع إليه ومنبوع ، فيستحيل (٦١٧) فرض إمامين نافذين (٦١٨) الحكم عموماً . فإذا عقدت الإمامة لرجلين - كما سبق تصويره - نظر ، فإن وقع العقدان معاً لم يصح واحد منها ، ويبتدىء أهل الاختيار عقد الإمامة لمستصلح لهما ، وإن تقدم أحد العقدين فهو النافذ والمتأخر (٦١٩) مردود ، وإن غرض التاريخ وعسر إثبات انتقدم منها بالبينة ، كان كما لو تحققنا وقوع العقدين معاً ، إذ لا وجه لتعطيل البيضة عن منصب الإمامة (٦٢٠) ولا سبيل إلى ترك الأمر مبهماً مع تحقق اليأس من الاطلاع على تاريخ الإنشاء والإيقاع ، ولو ادعى

(٦١٧) د : فليستحيل

(٦١٨) في أ : نافذين

(٦١٩) في ج : والمتأخر

(٦٢٠) في د : الإمام

أحد المختارين تقدما ، ورام تحليف الثانى لم يجب إليه ، فان هذا الخطب العظيم
يجل عن الإثبات باليمين والنكول ، والإمام نائب عن المسلمين أجمعين ، ولا سبيل
إلى تحليف النائب ومقصود الحق غيره ، فهذا المقدار مقنع كاف فى غرض
الباب (٦٢١) .

(٦٢١) قارن : الأحكام السلطانية للماوردى ص ٩ والمعتدق أصول الدين لأبى يعلى
نقلا عن نصوص الفكر السياسى الاسلامى (الإمامة عن السنة) ص ٢٢٢ / ٢٢٣ وأصول
الدين للبزدوى ص ١٨٩

الباب الثامن (٦٢٢)

تفصيل ما إلى الأئمة والولاة (٦٢٣)

ليعلم طالب الحق ، وباغى الصدق أن مطلوب الشرائع من الخلائق على تفنن الملل والطرائق ، الاستمسك بالدين والتقوى ، والاعتصام بما يقرهم إلى الله زلفى ، والتشمير لا بتغاء ما يرضي الله ، تقدس وتعالى ، والاكتفاء بيلاغ من هذه الدنيا ، والندب إلى الانكفاف عن دواعى الهوى ، والانحجاز عن مسالك المنى ، ولكن الله تعالى فطر الجبلات على التشوف والشهوات ، وناط بقاء المكلفين بيلغة وسداد ، فتعلقت التكاليف من هذه الجملة بالمحافظة على تمهيد المطالب والمكاسب . وتميز (٦٢٤) الحلال من الحرام ، وتهذيب مسالك الأحكام على فرق الأنام ، فخرت الدنيا من الدين مجرى القوام والنظام من الذرائع إلى تحصيل مقاصد الشرائع ، ومن العبادات الرائقة الفائقة المرضية فى الإعراب عن المقاصد الكلية فى القضايا الشرعية أن مضمونها دماء إلى مكارم الأخلاق ندباً واستجباً ، وحتماً وإيجاباً ، والزجر عن القواحش ، وما يخالف المعالى (٦٢٥) تحريماً وخطراً وكرهية تبين عيافة (٦٢٦) وحجراً وإباحة تقضى

(٦٢٢) أ ، ب : باب

(٦٢٣) فى أ ، ب : فيما يناط بالأئمة من أحكام الإسلام

(٦٢٤) فى د : تميز

(٦٢٥) فى د : المعانى

(٦٢٦) أى زجراً

عن الفواحش ، كإباحة النكاح المغنى عن السفاح أو تعين على الطاعة .
وتعضد أسباب القوة والاستطاعة ، ثم لما جبلت النفوس على حب العاجل ،
والتطلع إلى الضئيلة بالحاصل ، والتعلق في تحصيل الدنيا بالوسائل والوسائل ،
والاستهانة بالمها لك والفوائى والتها لك على جمع الحطام من غير تماسك وتما لك .
وهذا يجر التنافس والازدحام ، والزراع والخصام ، واقتحام الخطوب العظام ،
فاقتضى الشرع فيصلا بين الحلال والحرام ، وإنصافا وانتصافا بين طبقات
الآنام ، وتعليق الإقدام على القرب والطاعات بالقوز بالثواب (٦٢٧) ، وربط
اقتحام الآثام بالعقاب ، ثم لم ينحجز معظم الناس عن الهوى بالوعد والوعيد ،
والتغيب والتهديد ، ففيض الله السلاطين وأولى الأمور وأزعين ليوفروا الحقوق
على مستحقها (٦٢٨) ويبلغوا الحظوظ ذويها (٦٢٩) ، ويكفوا المعتدين ،
وبعضدوا المقتصدىن ، ويشيدوا مباني الرشاد ، ويحسموا معاني الغي والفساد ،
فتنتظم أمور الدنيا ، ويستمد منها الدين (٦٣٠) ، الذى إليه المنتهى ، وما يبعث
الله نبيا فى الأمم السالفة حتى أيدى وعضده بسلطان ذى عدة ونجدة ، ومن
الرسل عليهم السلام من اجتمعت له النبوة والأيد والقوة كداود وموسى
وسليمان صلوات الله عليهم أجمعين ولما اختتم الله الرسالة فى هذا العالم بسيد
ولد آدم أيدى بالحجة البيضاء والمحجة الغراء ، وشد بالسيف أزره ، وضمن
إظهاره ونصره وجعله إمام الدين والدنيا ، وملاذ الخلق فى الآخرة والأولى
ثم أكل الله الدين واختتم الوحى فاستأنز برسوله سيد النبىين ، فخلفه أبوبكر

(٦٢٧) فى أ : والثواب

(٦٢٨) فى ب : مستحقه

(٦٢٩) فى ب : ذويه

(٦٣٠) ساقطة من د : الدين

الصدىق ليدعو إلى دين الله دماؤه، ويقرر (٦٣١) من مصالح الدنيا ومراشدها، وينتجى فى استصلاح العباد انتحاه .

وغرضنا من تقديم هذه المقدمة توطئة طرق الأفهام إلى ما يتعلق من الأحكام بالإمام ، فالقول الكلى : أن الغرض استبقاء قواعد الإسلام طوما أو كرهاً ، والمقصد الدين ، واسكنه لما استمد استمراره من الدنيا ، كانت هذه القضية مرضية (٦٣٢) مرعية ، ثم المتعلق بالأمور الكلية .

ونحن الآن بعد هذا الترتيب، نذكر نظر الإمام فى الأمور المتعلقة بالدين ، ثم نذكر نظره فى الدنيا . وبنجاز القسمين يحصل الغرض الأقصى مما يتعلق بالأممة والورى .

فأما نظره فى الدين فينقسم إلى : النظر فى أصل الدين ، وإلى النظر فى فروع

فأما القول فى أصل الدين ، فينقسم إلى حفظ الدين بأقصى الوسع على المؤمنين ، ودفع شبهات الزائعين ، كما سنقرره إن شاء الله رب العالمين ، وإلى دماء الجاحدين والكافرين إلى التزام الحق المبين . فلتقع البداية الآن بتقرير سبيل الإيقان على أهل الإيمان فنقول ، والله المستعان

إن صفا الدين عن الكدر (٦٣٣) والأقذار ، وانتفض عن شوائب البدع والأهواء ، كان حقاً على الإمام أن يزعمه بنفسه ورفقائه بالأعين الكائلة (٦٣٤) ،

(٦٣١) فى ١ : يقرب

(٦٣٢) ساقطة من أ : مرضية

(٦٣٣) فى أ : الكذب

(٦٣٤) الكائلة : الحارسة

ويرقبهم (٦٣٥) بذاته وأمنائه بالآذان الواعية ، وبشارفهم مشاركة الضنين
دخائره ، ويصونهم عن نواجم الأهواء وهواجم الآراء ، فان منع المبادىء
أهون من قطع التماضى .

فإن قيل : بم يزع من يزيع عن المنهج المستقيم والدين القويم ؟
قلنا : إن كان ما انتحل (٦٣٦) ذلك الزائغ النابغ (٦٣٧) ردة استنابه ، فان
أبى واستقر وأصر (٦٣٨) تقدم بضرب رقبته .

والقول في المرتد وحكمه يحويه كتاب من كتب الفقه ، فن أراد
الاحتواء على التفاصيل فليطلبه من فن الفقه (١٣٩) .

وإن تاب واتهمه الإمام بالافتاء (٦٤٠) مع الانطواء على نقيض ما أظهره
من التوبة ، فسيأتي ذلك عند القول في فروع الدين .

وإن كان ما صار إليه الناجم بدعة لا تبلغ مبلغ الردة ، فينحتم على الإمام
المبالغة في منعه ودفعه، وبذل كنهه المجهود في رده ووزعه (٦٤١) ، فان تركه

(٦٣٥) في أ : فيزيههم

(٦٣٦) في د زيادة : من ، وفي ب : منهم والمعنى يستقيم بدونها

(٦٣٧) في ج ، د : الزائغ النابغ

(٦٣٨) زيادة من د : وأصر

(٦٣٩) أنظر الأئم للشافعى ٤ : ١٣٣ وبداية المحتشد ونهاية المقتصد لابن رشد

٢ : ٤٩٥ والحرر في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل للشيخ أبى البركات ص ١٦٧

والمقنع لابن قدامة ٣ : ٥١٤

(٦٤٠) أى يظهر غير ما يبطن

(٦٤١) ساقطة من ب : ووزعه

على بدعته ، واستمراره في دعوته يخبط العقائد ، ويخاط القواعد ، ويجر المحن ،
ويثير الفتن ، ثم إذا رسخت البدع في الصدور ، أفضت إلى عظام الأمور ،
وترقت إلى حل عصام الإسلام .

فإن قيل : إذا لم تكن البدعة ردة ، وأصر عليها منتحلها فبماذا يدفع الإمام
غائلته ؟ .

قلنا : سنعتقد بابا في تقاسيم العقوبات ومراتبها وتفصيلها ومناصبها ،
ونعزى كل عقوبة إلى مقتضيتها وموجبها . وفيه يتبين المسئول عنه ، إن شاء
الله عز وجل .

فإن قيل : فصلوا ما يقتضى التكفير . وما يوجب التهديد والتضليل .

قلنا : هذا طمع في غير مطعم . فإن هذا بعيد المدرك ، ومتوعر المسلك ،
يستمد من تيار بحار علوم التوحيد ، ومن لم يحط بنهايات الحقائق لم يتحصل في التكفير
على وثائق ، ولو أوغلت في جميع ما يتعلق به أطراف الكلام في هذا الكتاب
لبلغ مجلدات ، ثم لا يبلغ منتهى الغايات ، فالوجه البسط في مقصود هذا المجموع
وإثارة القبض فيما ليس من موضوعه ، وإحالة الاستقصاء في كل شيء على
محله وفنه . فهذا كله فيه إذا أخذت (٦٤٢) البدع تبدو وأمكن قطعها .

فأما إذا شاعت الأهواء وذاعت ، وتفاقم الأمر ، واستمرت (٦٤٣) المذاهب
الزئفة ، واشتدت المطالب الباطلة ، فإن استمكن الإمام من منعهم لم يأل في منعهم

(٦٤٢) و د : أحدث

(٦٤٣) في ج ، د : واشتدت

جهداً ، ولم يغادر في ذلك قصداً ، واعتقد ذلك شوفه الأعظم وأمره الأهم ،
وشغله الأظم ، فان الدين أخرى بالرعاية ، وأولى بالكلاية وأخلق بالعناية
وأجدر بالوقاية ، وأليق بالحماية ، (٦٤٤) .

وقد أدرجنا في أنشاء ما قدمنا ، أن المقصود باهتمام الإمام الدين ،
والنظر في الدنيا تابع على قطع ويقين باتفاق المسلمين ، فان لم يتمكن من
دفعهم إلا بقتال واعتناق أهوال ، فسندكر ذلك مستقصى في الباب المشتغل
على تقاسيم العقوبات ، وضروب السياسات ، إن شاء الله عز وجل .

وإذا كان الإمام يجر عساكر الإسلام إلى البغاة ومانعي الزكاة ، وأثر
امتناعهم عن الطاعة والخروج عن ربة الجماعة آل إلى فرع الدين ، فما يؤول
إلى أصل الدين أولى باعتناء إمام المسلمين . وسنقول ذلك مشروحاً ، إن قدر
الله عزت قدرته .

فهذا إن كان الإمام مقتدرأ على رد النابغين (٦٤٥) ، وصد الممتنعين (٦٤٦)
المبتدعين ، وإن تفاقم الأمر وفات استدراكه الإطاعة ، وعسرت مقاومة
مصادمة ذوى البدع والأهواء ، وغلب على الظن أن مسالمتهم ومنازكتهم
وتقريبهم على مذاهبهم وجه الرأي ، ولو جاهرهم لتألبوا وتأشبوا وناذبوا
الإمام مكادحين مكافحين ، وسلوا أيديهم عن الطاعة ، ولخرج تدارك الأمور
عن الطوق والاستطاعة ، وقد يتداعي الأمر إلى تعطيل الثغور في الديار
واستجراء الكفار ، فان كان كذلك لم يظهر ما يخرق حجاب الهيبة ويجر منتهاه

(٦٤٤) ساقطة من أ ، ب : وأجدر بالوقاية ، وأليق بالحماية

(٦٤٥) اللابغين : الذين ظهروا بعدما كانوا مخنفين

(٦٤٦) الممتنعين : ساقطة من أ

عسراً وخيبة ، لكن إن أغمد عنهم صوارمه ، لم يكف عنهم صرائمه ^(٦٤٧)
وعزائمه ، وتربص بهم الدوائر واضطرهم بالرأى الثاقب إلى أضيق المعابر ^(٦٤٨)
والمصائر . وأتاهم من حيث لا يحتسبون ، وحرص أن يستأصل رؤسائهم
ويجث كبراءهم ، ويقطع بلطف الرأى عددهم ، ويبدد في الأقطار المتبانية عددهم
ويحسم عنهم على حسب الإمكان مددهم . ويعمل بمغمضات الفكر فيهم سبل
الإيالة ، والمرء يعجز لا محالة ^(٦٤٩) وهذا حين إذا لم يبدوا اشتراساً ولم
ينصبوا للخروج على الإمام رأساً - فإذا وهت قوتهم ، ووهنت منتهم - حال
عليهم صولة . تكفى شرهم . وسطابهم سطوة تمحق ضرهم . كما سيأتى تفصيل
القول في إنحاء حالة السياسات وإن انتهى الأمر إلى اتساقهم على الإمام .
وخرجهم عن الطاعة ، فنذكر ذلك متصلاً بباب السياسات عند تفصيلنا
صفوف القتال ، وعلى الله الاتكال . ولا يخفى على ذى بصيرة أن ما أطلنا
القول فيه ، هو الحيد عن مسلك الحق في قواعد العقائد .

فأما اختلاف العلماء في فروخ الشريعة ^(٦٥٠) ومسالك التحرى
والاجتهاد ، والتأخى من طرق الظنون . فعليه درج السلف الصالحون
وانقرض صاحب رسول الله (صلى الله عليه) ^(٦٥١) الأكرمون . واختلافهم
سبب المباحثة عن أدلة الشريعة ، وهو منة من الله تعالى ونعمة ، وقد قال

(٦٤٧) ح : صوارمه ، د : صوائمه

(٦٤٨) المعابر : ساقطة من ب ، د

(٦٤٩) فى ب : المحالة

(٦٥٠) ساقطة من أ : زيادة فى ب ، د : مسائل ولا محل لها

(٦٥١) ما بين القوين ساقطة من أ : صلى الله عليه

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اختلاف أمتي رحمة) (٦٥٢) فلا ينبغي أن يتعرض الإمام لفقهاء الإسلام فيما يتنازعون فيه من تفاصيل الأحكام . بل يقر كل إمام ومتبعيه على مذهبهم ، ولا يصددهم عن مسلكهم ومطلبهم . فان قيل فما الحق الذي يحمل (٦٥٣) الإمام الخلق عليه في الاعتقاد إذا تمكن منه ؟

قلنا : هذا لا يحوى الغرض منه أسطر وأوراق ، وفيه تنافس المتنافسون وكل فئة تزعم أنها الناجية ومن عداها هالكون ، ولكن إن لم يكن هذا بالهين فدرك الحق بين ، فن أراد التناهي في ذلك ليكون قدوة وأسوة استحثته النفس الطلعة (١٥٤) على نزف بحور ، ومقارعة شدائد وأمور ، وطى رقعة العمر على العناء والمضض والصبر ؛ ومن رام اقتصادا وحاول ترقيا عن التقليد واستبدادا ، فعليه بما يتعلق بهلم التوحيد من الكتاب المترجم بالنظامي فهو محتو على لباب الألباب ، وفيه سر كل كتاب في أساليب العقول . والذي أذكره الآن لا ثقاً بمقصود هذا الكتاب ، أن الذي يحرص الإمام

(٦٥٢) قال السيوطي في الجامع الصغير ص ١٣ أخرجه نصر المقدسي في الحجة والبيهقي في الرسالة الأشعرية بغير سند وأورده الخليلي وقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم وعقب بقوله : واعلمه خرج في بعض كتب الحفاظ ولم تصلنا كما عزاه الزركشي في الأحاديث المشتهرة ولم يذكر سنده وقال : السبكي ليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع ، وأسنده في المدخل وكذا الديلمي في مسند الفردوس ، كلاهما من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ (اختلاف أصحابي رحمة) واختلاف الصحابة في حكم اختلاف الأمة . وقال الحفاظ العراقي : سنده ضعيف وقال ولده المحقق أبو زرعة : رواه أيضا آدم ابن أبي إياس في كتاب العلم والحلم بلفظ (اختلاف أصحابي لأمتي رحمة) وهو مرسل ضعيف ، وفي طبقات ابن سعد عن قاسم بن محمد ونحوه . فيض القدير للناوي ١ : ٢١١ ، ٢١٢ وكشف الخفاء

للمجلوني ١ : ٦٦ - ٦٨

(٦٥٣) في ديقول

(٦٥٤) في د : الطاعة

فيه (٦٥٥) جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين ، قبل إن نبغت الأهواء وزاغت الآراء ، وكانوا رضى الله عنهم ، يهون عن التعرض للغوامض ، والتعمق فى المشكلات ، والإمعان فى ملابسة المعضلات ، والاعتناء بجمع الشبهات وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات ، ويرون صرف العناية الى الاستحاثات على البر والتقوى ، وكف الأذى والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة ، وما كانوا ينكفون ، رضى الله عنهم ، عما تعرض له المتأخرون عن عى وحصر ، وتبلد فى القرائح ، هيات ! قد كانوا أذكى الخلائق أذهانا وأرجحهم بيانا (٦٥٦) ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية النوايات ، وسبب الضلالات ؛ فكانوا يحاذرون فى حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلون وإليه مدفوعون ، فان أمكن حمل العوام على ذلك فهو الأسلم ، ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ستفترق أمتى ثلاثا وسبعين فرقة ، الناجي منها واحدة) فاستوصفه الحاضرون بالفرقة الناجية ؟ فقال : (هم الذين كانوا على ما أنا عليه وأصحابى) (٦٥٧).

ونحن على قطع واضطرار من عقولنا نعلم أنهم ما كانوا يرون الخوض فى

(٦٥٥) فى ١ : عليه

(٦٥٦) قارن ابن تيمية : نقض المنطق ص ١١٤

(٦٥٧) رواه ابن أبى الدنيا عن عوف بن مالك ، ورواه أبو داود والترمذى والحاكم وابن حبان وصححه عن أبي هريرة بلفظ (انفرقت اليهود على احدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، والنصرى كذلك ، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، كلهم فى النار إلا واحدة ، قالوا : من هى يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابى) كشف الحفاء للعجلونى ١ : ١٦٩ ، الحاكم فى المستدرک ١ : ٦ ، سنن ابن ماجه ٢ : ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، سنن الترمذى ٥ : ٢٥ الجامع الصغير للسيوطى ص ٤٤ وأشار الى أنه حديث صحيح واستند إليه ابن الجوزى بلفظه فى : تلبیس ابليس ص ٧

الدقائق ، ومضايق الحقائق ، ولا كانوا يدعون إلى التسبب لايها ، بل كانوا يشتدون على من يفتح الخوض فيها ، والذي يحقق ذلك أن أساليب العقول لا يستقل بها إلا النذ النرد المرموق ، الذي تنفى عليه الخناصر ، ويشير اليه الأصاغر والأكابر ، ثم هو على أفرار وأخطار ، إن لم يعصمه الله ، فكيف يسلم من مهاوى الأفسكار الغر الغبي والحصر العبي ؟ وكيف^(٦٥٨) الظن بالعوام اذا اشتبكوا في أحاييل الشبهات ، وارتبكوا في ورطات الجهالات ؟

فليجمل الإمام ما وصفناه الآن أكبر همه ، فهو محسمة للفتن ، ومدعاة إلى استبداد^(٦٥٩) العوام على ممر الزمن ، فان اثبت في البرية غوائل البدع ، واحتوت على الشبهات أحناء الصدور ، وشر دابة الضلالة أعلام الشرور ، فلو تركوا وقد أخذت منهم الشبهات مأخذها لضلوا وارتكسوا وزلوا وانتكسوا

فألوجه - والحالة هذه - أن يثبت فيهم دعاة الحق ، ويتقدم إلى المستقلين بالحقائق حتى يسعوا في إزاحة الشبهات بالحجج والبيئات ، ويتناهاوا في بلوغ قصارى الغايات ، وإيضاح الدلالات ، وارتياذ أوقع العبارات ، ويدراً أصحاب الضلالات بجمع انحسام كلام الزائعين ، وظهور دعوة الموحدين^(٦٦٠) وإيضاح مسالك الحق المبين ، وحكم الزمان الذي نحن فيه ما ذكرناه الآن والله المستعان .

وهذه التفاصيل من أحق ما يتعين على الإمام الاعتناء به ، وقد يختلف

(٦٥٩) ح : فكيف

(٦٥٩) في ح ، د : استبداد

(٦٦٠) في د : التوحدين

نظره في البلاد على حسب تباين أحوال العباد ، فيرى (٦٦١) في بعضها الحمل على مذاهب السابطين ، وفي بعضها حمل دعاة الحق على إبداء مسالك الصديق ، وهذا مفاسد (٦٦٢) يهلك فيه الأنام بزلة الإمام . وقد اتفق للمأمون (٦٦٣) وكان من أنجد الخلفاء وأقصدهم خطاة ، ظهرت هفوته فيها ، وعسر على من بعده تلافيها ، فانه رأى تقرير كل ذى مذهب على رأيه ، فنبغ النابغون ، وزاغ الزائغون ، وتفاقم الأمر ، وتطوق خطبا هائلا ، وانتهى زلله وخطله إلى أن سوغ للمعطلة (٦٦٤) أن يظهروا آراءهم ، ورتب مترجمين ليردوا كتب الأوائل إلى لسان العرب ، وهم جرا إلى أحوال يقصر الوصف عن أدائها .

ولو قلت إنه مطالب بمغبات البدع والضلالات في الموقف الأهل في العرصات لم أكن مجازفا . فالذى تحصل مما سلف بعد الإطباب ومجاوزة الاقتصاد إلى الإسهاب ، أن التمرض لحسم البدع من أهم ما يجب على الإمام الاعتناء به ، وقد قدمت في وجه الابتداعات لذلك ما فيه مقنع وبلاغ ، وجميع ما ذكرته قسم واحد فيما يتعلق بأصل الدين ، وهو حفظه على أهله .

(٦٦١) في د : فترى

(٦٦٢) في د : معاص

(٦٦٣) ورد بها من د : قف على زلة المأمون الذى ابتدعها ، والمأمون و :

عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي ابن أبي جعفر المنصور ، ويكنى أبا العباس شجع ترجمة كتب الفلسفة اليونانية ، نشأ معتزليا ، وفي عصره ظهرت محنة خلق القرآن ، فاضطهد علماء أهل السنة وعلى رأسهم الإمام - أحمد بن حنبل ، مات ٢١٨ هـ تاريخ بغداد لابن خنبل ١٠ : ١٨٣ مروج الذهب للمسعودي ٢ : ٣٢٩ وما بعدها ودول الإسلام للذهبي ١ : ١٣٢

(٦٦٤) في ١ : المعطلة ، وهم الذين ينكرون صفات الله تعالى

والقسم الثاني في أصل الدين : السعى في دعاء الكافرين إليه ، فأقول :

قد أيد الله عزت قدرته الدين بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ثم حفه (٦٦٥) بالقوة والشوكة والعدة (٦٦٦) والنجدة ؛ والإمام القوام على أهل الإسلام مأمور باستعمال منهاج الحجاج في أحسن الجدل ، فان نجح وإلا ترقى إلى أعمال الأبطال المصطلين بنار القتال ، فللدعاء إلى الدين الحق مسلكان أحدهما : الحجة وإيضاح المحجة .

والثاني : الاقتهار بفرار السيوف وإيراد (٦٦٧) المجاهدين الجاهرين (٦٦٨) مناهل الختوف .

والمسلك الثاني : مرتب على الأول ، فان بلغ الإمام تشوف طوائف من الكفار إلى قبول الحق لو وجدوا مرشداً أشخص إليهم من يستقل بهذا الأمر من علماء المسلمين ، وينبغي أن نتخير لذلك ، فطناً ، ليبياً ، بارعاً ، أريباً ، متهدياً . أديبا ينطبق على عرفانه بيانه (٦٦٩) ويطاوعه فيما يحاول لسانه ذا عبارة رشيقة مشعرة بالحقيقة ، وألفاظ راقية مترقبة عن الركافة ؛ منقطه (٦٧٠) عن التعمق وشوارد الألفاظ مطبقة (٦٧١) مفصل المعنى من

(٦٦٥) في ج : وحفه

(٦٦٦) في أ : بالقوة والعدة والشوكة والنجدة

(٦٦٧) في أ : وإيراد

(٦٦٨) في أ : المجاهدين

(٦٦٩) في د : ما به

(٦٧٠) في أ : منجدة

(٦٧١) في ب : ومطبقة

غير قصور ولا ازدياد (٦٧١) .

وينبغي أن يكون متهدياً إلى التدرج إلى مسالك الدعوة ، رفيقاً ، ملقاً (٦٧٢) ، شقيقاً . نعم (٦٧٣) ، خراجاً (٦٧٤) ولاجاً ، جدلاً ، محجاجاً ، عطوفاً ، رحياً ، رؤفاً . فإن لم تنجح الدعوة ، وظهر الجحد والنبوة ، (٦٧٥) تطرق إلى استفتاح مسالك النجاح بذوى النجدة والسلاح ، وهذا يتصل الآن بذكر الجهاد . وسيأتي ذلك على قدر مقصود الكتاب في أثناء الأبواب ، إن شاء الله عز وجل ، فهذا منتهى الغرض في النظر الكلبي في أصول الدين .

فأما القول في ذكر تفاصيل نظر الإمام في فروع الدين ، فهذا مما يتسع فيه الكلام وتكثر الأقسام ، ونحن بعون الله تعالى ، لا نقصر في التقريب وتحسين الترتيب ، والنظم البديع (٦٧٦) العجيب ، فذو البيان من إذا تبدد المقصد ، وانتشر لأم الأطراف ، وضم النشر ، وإذا ضاق نطاق النطق ، استطال بعذبة لسانه . وعبر عن غاية المقصود بأدنى بيانه .

فأقول : قد يتندر إلى ظن المنتهى إلى هذا الموضع ، أني أريد بما افتتحته

(٦٧١) في هامش أ : حاشية (هذه صفات المصنف رحمة الله عليه)

(٦٧٢) أى يتوود إلى الناس

(٦٧٣) نعم هنا لتأكيد المعنى

(٦٧٤) في أ : خراجاً

(٦٧٥) أى الابتعاد

(٦٧٦) في د : للبداية

تفصيل تصرفات الإمام في فروع الشريعة، وليس الأمر كذلك . فان الغرض الآن بيان ما يتعلق بالعبادات البدنية ليألف (٦٧٧) . القول فيها بما سبق تقريره في أصل الدين فينظم (٦٧٨) أصل الدين بفرعه وذكر ما يتعلق بالأئمة في المعاملات والتصرفات المالية ، سيأتى في القسم الثانى المشتمل على ذكر نظر الإمام في أحكام الدنيا .

فنعود إلى المقصود الناجز ، ونقول : العبادات البدنية التى تعبد الله بها المكلفين لا يتعلق صحتها بنظر الإمام ، وإذا أقامها المتعبدون على شرائطها وأركانها في أوقاتها وأوانها صحت ووقعت موقع الاعتداد ، وقد زل من شرط في انعقاد الجمعة تعلقها باذن الإمام ، واستقصاء القول في ذلك مطلوب من علم الشريعة .

فان قيل : ماوجه ارتباط العبادات بنظر الإمام ؟ .

قلنا : ما كان منها شعاراً ظاهراً في الإسلام تعلق به نظر الإمام ، وذلك ينقسم الى ما يرتبط باجتماع (٦٧٩) عدد كثير ، وجم غفير كالجمع والأعياد ومجامع الحجيج ، وإلى ما لا يتعلق باجتماع كالأذان وعقد الجماعات في ماعدا الجمعة من الصلوات .

فأما ما يتعلق بشهود جمع كثير ، فلا ينبغي للإمام أن يغفل عنه ، فان

(٦٧٧) في د : العباد

(٦٧٨) في ب : ويتنظم

(٦٧٩) د : اجتماع

الناس إذا كثروا عظم الزحام ، وجمع المجمع أخيافا (٦٨٠) وألف أصنافا ،
وخيف في مزدحم (٦٨١) القوم أمور محذورة ، فإذا كان منهم ذو نجدة وبأس ،
يكف مادية إن هم بها معتدون ، كان المجمع محروساً ، ودرأت هيبته الوالى
ظنوناً وحدوسا (٦٨٢) ، ولذلك (٦٨٣) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد فتح مكة أبا بكر رضى الله عنه (٦٨٤) على الحجيج (٦٨٥) ثم استمرت تلك
السنة فى كل سنة ، فلم يخل حج عن إمام أو مستناب من جهة مياسير الإمام
ولذلك صدر الخلفاء مياسير الأمراء أو ذوى الأولوية ، بإقامة الجمع ، فانها تجمع
الجماعات ، وهي إن لم تضمن ، عرضها (٦٨٦) للفتن والآفات ، فهذا وجه نظر
الإمام فى الشعار الذى يجمع جمعا كثيرا .

فأما الشعار الظاهر الذى لا يتضمن اجتماع جماعات : فهو كالأذان وإقامة
الجماعات فى سائر الصلوات ، فان عطل أهل ناحية الأذان والجماعات ، تعرض
لهم الإمام وحملهم على إقامة الشعار ، فان أبوا ، فى العلماء من يسوغ للسلطان
أن يحملهم عليه بالسيف ، ومنهم من لم يجوز ذلك . والمسألة مجتهد فيها ،
وتفصيلها موكل إلى الفقهاء .

(٦٨٠) فى ح : اخنيافا

(٦٨١) ح : تراحم

(٦٨٢) فى د : وحدوشا

(٦٨٣) فى د زياده : ولذلك

(٦٨٤) كانت حجة أبى بكر رضى الله عنه سنة تسع ، الطبرى ح ٣ ص ١٩٤ مروج

الذهب ١ : ٥٠ إمتاع الاسماع للمقرئى ١ : ٩٨

(٦٨٥) قارن بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٢ ٤٩٤ ٤٩٥

(٦٨٦) فى ح : تضمن عرضه الفتن

فأما ما لم يكن شعاراً ظاهراً من العبادات البدنية ، فلا يظهر تطرق الإمام إليه إلا أن ترفع واقعة فيرى فيها رأيه ، مثل أن ينهى إليه أن شخصاً ترك صلاة متعمداً من غير عذر ، وامتنع عن قضائها ، فقد نرى قتله على رأى الشافعى رضى الله عنه (٦٨٧) ، وتعذيه وجسه على رأى آخرين (٦٨٨) .

فهذا مجموع القول فيما يتعلق بالأئمة من أصل الدين وفرعه .

فأما ما يتعلق بالأئمة من أحكام الدنيا : فنقدم فيه : أولاً ، ترتيباً ضابطاً يطلع على غرض كلّي ، ويفيد الناظر العلم بانحصار القضايا المتعلقة بالأئمة . ثم نخوض في إيضاح الأقسام على حسب ما يقتضيه هذا الكتاب .

فنقول : على الإمام بذل كنه الاجتهاد في ابتغاء الازدياد في خطة الإسلام ، والسبيل إليه الجهاد ومنازمة أهل الكفر والعناد ، وعليه القيام بحفظ الخطة .

فالتقسيم الأولي السكلي طلب ما لم يحصل وحفظ ما حصل .

والقول في حفظ ما حصل ينقسم إلى حفظه عن الكفار ، وإلى حفظ أهله عن التوائب والتغالب والتقاطع والتدابير والتواصل .

فأما حفظ الخطة عن الكفار ، فهو بسد الثغور ، وإقامة الرجال على المراسد ، على ماسياتي الشرح عليه .

وأما حفظ من تحويه (٦٨٩) الخطة ، فينقسم إلى ما يتعلق بمراتب الكليات وإلى ما يتعلق بالجزئيات .

(٦٨٧) راجع الأم ١ : ٢٢٥ / ٣٢٦

(٦٨٨) راجع دراسة خاصة للإمام ابن القيم في حكم تارك الصلاة من ص ٤ إلى ص ٢٣

(٦٨٩) في أ : يحويه

فأما ما يتعلق بأمر كلي ، فهو نقض بلاد الإسلام عن أهل (٦٩٠) العرامة والمتلصصين والمترصدين للرفاق ، فيجب على الإمام صرف الاهتمام إلى ذلك حتى تنتفض البلاد عن كل غائلة ، ويتمهد السبل للسابلة (٦٩١) .

وأما ما يرتبط بالجزئيات فيحصره ثلاثة أقسام :

أحدها : فصل الحصومات النائرة ، وقطع المنازعات الشاجرة (٦٩٢) وهذا يناط بالقضاة والحكام ، وإنما (٦٩٣) عددنا ذلك من الجزئيات ، فإن الحكومات تنشأ من الآحاد والأفراد والفوائل (٦٩٤) من المتلصصين وقطاع الطرق (٦٩٥) ، يثبت باجتماع أقوام ، ثم (٦٩٦) إذا رتب السلطان (٦٩٧) لحسم موادهم رجالا (٦٩٨) لم ينوروا (٦٩٩) ، فيكون (٧٠٠) ذلك نظرا كلياً في كفاية أهم الأشغال ، وتصدى القضاة لفصل الحصومات لا تحسم ثوران الحصوم (٧٠٢) بل إذا ثارت فصلها الحكام .

(٦٩٠) في د : أهل العرامة

(٦٩١) في أ : المسائلة

(٦٩٢) في أ : الشاعرة

(٦٩٣) في أ : واماما

(٦٩٤) في أ : العوامل

(٦٩٥) في أ : الطريق

(٦٩٦) ساقطة من أ : ثم

(٦٩٧) في ب : من مأنا بعد كلمة السلطان

(٦٩٨) في ج : محالا

(٦٩٩) في د : لا ينوروا

(٧٠٠) في أ : فيكونوا

(٧٠١) في أ : الحصم

والقسم الثاني: في (٧٠٢) نظره الجزئي في حفظ المراهد على أهل الخطّة ،
يكون (٧٠٣) بإقامة (٧٠٤) السياسات والعقوبات (٧٠٥) الزاجرة من ارتكاب
الفواحش والموبقات .

والقسم الثالث : القيام على المشرفين على الضياع بأسباب الصون (٧٠٦)
والحفظ والإنقاذ ، وهذا يتنوع نوعين :

أحدهما : الولاية على من لا ولي له من الأطفال والمجانين في أنفسهم
وأموالهم .

والثاني : سد حاجات المحامير .

فهذه جوامع ما يرعى به الإمام من (٧٠٧) في الخطّة ، ثم لا يتأتى (٧٠٨)
الاستقلال بهذا المنصب إلا بنجدة عظيمة يطبق الخطّة (٧٠٩) ويفصل عنها
فتقاذف (٧١٠) إلى بلاد الكفار والنجدة بالرجال ، ويرتب الرجال بالعدد
والأموال .

(٧٠٢) في أ : من

(٧٠٣) ساقطة من أ : يكون

(٧٠٤) في أ : إقامة

(٧٠٥) في أ : في العقوبات

(٧٠٦) في أ : في

(٧٠٧) من : ساقطة في أ

(٧٠٨) في أ : لا يباني

(٧٠٩) في أ : بالخطّة

(٧١٠) في ب : تتقاذف

والأموال التي تمتد يد الإمام إليها قسمان :

أحدهما : ما يتعين مصارفه .

والثاني : ما لا يتخصص بمصارف مضبوطة ، بل يضاف إلى عامة المصالح .

فأما (٧١١) ما يتعين مصرفه : فالزكاة ، وأربعة أخماس النية ، وأربعة أخماس خمس النية ، وأربعة أخماس الغنيمة (٧١٢) ، وأربعة أخماس خمس الغنيمة .

فهذه الأموال لها مصارف معلومة (٧١٣) مستقصاة في كتب الفقه ، وقد نرمن (٧١٤) إليها في تفصيل الكلام .

وأما المال الذي يعم وجوه الخير ، وهو الذي يسميه الفقهاء المرصد للمصالح (٧١٥) ، فهو خمس خمس النية ، وخمس خمس الغنيمة ، وينضم إليها تركة من مات من المسلمين ولم يخلف وارثاً خاصاً . وكذلك الأموال الضائعة التي أيس (٧١٦) من معرفة مالكيها (٧١٧) كما (٧١٨) سندكرها .

فهذه مآخذ الأموال التي يقبضها (٧١٩) الإمام ويصرفها إلى مصارفها .

(٧١١) في ب : وأما

(٧١٢) ساقطة من ب : وأربعة أخماس الغنيمة ، وأربعة أخماس خمس الغنيمة

(٧١٣) في أ : معلولة

(٧١٤) في د : يرمز

(٧١٥) في أ : الصالح

(٧١٦) في أ و ح : أنس

(٧١٧) في أ : مالكيها

(٧١٨) في أ : ما

(٧١٩) في أ : يقبضها

وقد نبجز التقسيم المحتوى الضابط على ما يناط بالأئمة من مصالح الدنيا ،
وقد تقدم استقصاء القول فيما يتعلق به من أمور الدين (٧٢٠) .

والآن ، نرجع إلى تفصيل هذه الأقسام على ما يليق بمقصود هذا الكتاب ،
وإن تعلق أطراف الكلام بأحكام فقهية ، أحداها على كتب الفقه ، فإننا (٧٢١)
لم نخض (٧٢٢) في تأليف هذا . وغرضنا (٧٢٣) تفاصيل الأحكام ، وإنما
حاولنا تمهيد الإيالات الكلية ، ثم كتب الفقه عتيدة لمن أرادها ، والعجب ممن
صنف الكتاب (٧٢٤) المترجم بالأحكام السلطانية (٧٢٥) ، حيث ذكر جملا في
أحكام الإمامة في صدر الكتاب ، واقتصر على نقل المذاهب ولم يقرن (٧٢٦)
المختار منها بحجاج ، وإيضاح منهاج ، به اكتراث (٧٢٧) ، وأحسن ما فيه
ترتيب أبواب ، وذكر تقاسيم وألقاب ، ثم ليس لتقاسيمه صدر عن دراية
وهداية إلى درك (٧٢٨) منشأ الأقسام عن قواعدها وأصولها ، وجرى له
اختباط وزلل كثير (٧٢٩) في النقل . ثم ذكر كتباً من (٧٣٠) الفقه فسردها (٧٣١)

(٧٢٠) في أ : الدنيا

(٧٢١) في أ : فان

(٧٢٢) في أ : شخص

(٧٢٣) في أ : وعرضنا

(٧٢٤) ساقطة من ب : الكتاب

(٧٢٥) على هامش د : محاكمة مع الماوردي

(٧٢٦) في أ : يقرب

(٧٢٧) قارن الأحكام السلطانية للماوردي من ص ٥ إلى ص ٢١

(٧٢٨) في أ : مدرك

(٧٢٩) في أ : كبير

(٧٣٠) في أ : في

(٧٣١) في ب : سردها

سرداً ، وطردها على مسالك الفقهاء طرداً ، ولم يأت بها منقحاً موضعاً على طرق الفقهاء ، فذكر (٧٣٢) طرفاً (٧٣٣) من كتاب السير ، وقاتل (٧٣٤) أهل البغي ، وأدب القضاة ، وقسم النوى والغنائم ، ولم أذكر ما ذكره طائياً (٧٣٥) ثانياً (٧٣٦) ، بل ذكرته تمهيداً لعذري أن قيسمت الكلام في غير مقصود الكتاب وأحلته على فن الفقه .

فأعود الآن إلى تفاصيل الأقسام :

فأما الجهاد فيتعلق به أمر كل ، وقد (٧٣٧) يغفل المتجرد للفقهاء عنه ، فأقول :

ابتعث (٧٣٨) الله محمداً صلى الله عليه وسلم (٧٣٩) إلى الثقلين ، وحتم على المستقلين بأعباء شريعته دعوتين :

أحداها (٧٤٠) : الدعوة المقرونة بالأدلة والبراهين ، والمقصد منها إزالة

(٧٣٢) في أ : وذكر

(٧٣٣) في د : طرفاً

(٧٣٤) في أ : قال

(٧٣٥) في د : غائياً

(٧٣٦) في أ : ثانياً ، في د : ثانياً

(٧٣٧) في أ : قد

(٧٣٨) في أ : يبعث

(٧٣٩) ساقطة من ب : وسلم

(٧٤٠) في أ ، ب : أحديهما

الشبهات وإيضاح البيّنات ، والدعاء إلى الحق بأوضح الدلالات .

والأخرى : الدعوة القهرية المؤيدة بالسيف المسلول على المارقين الذين أبوا واستكبروا ، بعد وضوح الحق المبين .

فأما البراهين فقد ظهرت ولاحت ومهدت ، والكفار بعد شيوعها في رتب المعاندين ، فيجب وضع السيف فيهم حتى لا يبق عليها إلا مسلم أو مسلم، وقد قال طوائف من الفقهاء: الجهاد من فروض الكفايات، فإذا قام به من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي . وإن تعطل الجهاد حرج الكفاية على تفاصيل معروفة في مسالك الفقه (٧٤١)

ثم قالوا : يجب أن ينتهز إلى كل صوب من أصواب بلاد الكفر في الأقطار عند الاقتدار ، عسكر جرار في السنة مرة واحدة (٧٤٢)، وزعموا أن الفرض يسقط بذلك .

وهذا عندى ذهول عن التحصيل ، فيجب إدامة الدعوة القهرية فيهم على حسب الإمكان ، ولا يتخصص ذلك بأمد (٧٤٣) معلوم بالزمان (٧٤٤) ، فإن اتفق جهاد في جهة ، ثم صادف الإمام من أهل تلك الناحية غرة ، واستمكن من فرصة ، وتيسر إنهاء عسكر إليهم ، تعين على الإمام أن يفعل ذلك ، ولو استشعر من رجال المسلمين ضعفاً، ورأى أن يهادن الكفار عشر سنين ساغ ذلك.

(٧٤١) راجع الأم للشافعي ٤ : ٩٠ / ٩١ ومختصر المازني على الجزء الخامس من الأم

ص ١٨٢ / ١٨٣

(٧٤٢) قارن الأم للشافعي ٤ : ٩١

(٧٤٣) في أ : بأمر

(٧٤٤) > ، د : في الزمان

فالتبع في ذلك الإمكان لا الزمان .

ولكن كلام الفقهاء محمول على الأمر الوسط القصد في غالب العرف ، فإن جنود الإسلام إذا لم يلحقها وهن ، ولم يتجاوز عددهم وعددهم (٧٤٥) المعروف في مستمر العرف ، فإذا غزوا فرقا وأحزابا (٧٤٦) في أقطار الديار ، كابدوا من الشقا والعناد ووعثاء (٧٤٧) الأسفار ومصادمة أبطال الكفار ما كابدوا ، وعظمهم الإلاح وفشى فيهم الجراح ، وهزلت دوابهم ، وتبترت أسبابهم . فالغالب (٧٤٨) أنهم لا يقوون على افتتاح غزوة أخرى ما لم يتودعوا سنة (٧٤٩) ، فجرى ما ذكره على حكم الغالب ، فأما إذا كثرت عدد جند الإسلام ، واستمكن الإمام من تجهيز جيش بعد انصراف جيش ، فليفعل ذلك جاداً مجتهداً ، عالماً بأنه مأمور بمكاوحة (٧٥٠) الكفار ما بقي منهم في أقاليم الديار ، ثم لا يؤثر لذوى البأس والنجدة من المسلمين الاستئثار . والافراد والاستبداد بالأنفس في الجهاد ، بل ينبغي أن يصدروا عن رأى صاحب الأمر ، حتى يكون كالتهم ورداءهم ومراعيهم من ورأهم ، فلا يضيعون (٧٥١) في غالب الظنون .

ومما يجب الإحاطة به أن معظم فروض الكفاية مما لا يتخصص باقامتها

(٧٤٥) ساقطة في ج : وعددهم

(٧٤٦) في أ : أغزى وفي ب أغزت وفي د : عرت مرقا أحزابا

(٧٤٧) الوعث هو الطريق الشاق المسلك

(٧٤٨) د : والغالب

(٧٤٩) في د : منه

(٧٥٠) كاوحه : قاتله فقلبه

(٧٥١) في د : يطيعون

الائمة بل يجب على كافة أهل الإمكان أن لا يغفلوه ولا يغفلوا عنه ، كتجهيز الموتى ودفنهم والصلاة عليهم .

وأما الجهاد فهو كقول الإمام ، ثم يتعين عليه إدامة النظر فيه ، على ما قدمنا ذكره ، فيصير أمر الجهاد في حقه بمناسبة فرائض الأعيان ، والسبب فيه أنه تطوق أمور المسلمين ، وصار مع اتحاد شخصه كأنه (٧٥٢) المسلمون بأجمعهم ، فمن حيث اتساع (٧٥٣) جر الجنود وعقد الأولوية والبنود بالإمام ، وهو نائب عن كافة أهل الإسلام ، صار قيامه بها على أقصى الإمكان به (٧٥٤) كصلواته المفروضة التي يقيمها ، وأما سائر فروض الكفايات فانها متوزعة على العباد في البلاد ، ولا اختصاص لها بالإمام . نعم ، إن ارتفع إلى مجلس الإمام أن قوماً في قطر من أقطار الإسلام يعطلون فرضاً من فروض الكفايات زجرهم ، وحملهم على القيام به ، فهذا منتهى ما أردناه في الجهاد (٧٥٥) .

ثم القول في كيفية القتال والغنائم والأسرى؛ من النساء والذرائع والمقاتلة ، يستقصى في كتاب السير من كتب الفقه (٧٥٦) .

وأما اعتناء الإمام بسد (٧٥٧) الثغور ، فهو من أهم الأمور ، وذلك بأن يحصن أساس الحصون والقلاع ، ويستظهر لها بذخائر الأطعمة ومستنقعات

(٧٥٢) في أ : كافة المسلمين

(٧٥٣) في د : حيث انه سقط قلعه « اقنات »

(٧٥٤) ساقطة من ب : به وفي ج : فيه

(٧٥٥) قارن الأم ٤ : ٩١ / ٩٢

(٧٥٦) قارن الام ٤ : ١٥٥ / ١٥٦

(٧٥٧) في ١ : سد

المياه واحتفارا لخنادق ، وضروب الوثائق ، وإعتاد والأسلحة والعتاد وآلات
القصد والدفع ، ويرتب في كل ثغر من الرجال ما يليق به ، ولا ينبغي أن
يكثرُوا فيجوعُوا أو يقلُوا فيضيعُوا (٧٥٨) . والمعتبر في كل ثغر أن يكون
بحيث لو أمه (٧٥٩) جيش لاستقل أهله بالدفاع ، إلى أن يبلغ خبرهم الإمام ، أو
من يليه من أمراء الإسلام ، وإن دأى أن يرتب في ناحية جنوداً ضحماً
يستقلون (٧٦٠) بالدفع لو قصدوا ، ويشنون الغارات على أطراف ديار الكفار ،
فيقدم من ذلك ما يراه الأصوب ، والأصلح ، والأقرب إلى تحصيل الغرض
والإنجح (٧٦١) ، معولا بعد جده على فضل ربه لا على جده .

وأما نفص أهل العرامة (٧٦٢) من خطة الإسلام ففيه انتظام الأحكام ،
ولا تصفو نعمة عن الأقداء ، ما لم يأمن أهل الإقامة والأسفار من الأخطار
والاغرار (٧٦٣) . فإذا اضطربت الطرق ، وانقطعت الرفاق ، وانحصر الناس
في البلاد ، وظهرت دواعي الفساد ، ترتب عليه غلاء الأسعار وخراب الديار ،
وهو اجس الخطوب الكبار ، فالأمن والعافية قاعدتا (٧٦٤) النعم كلها ، ولا
يتنها (٧٦٥) بشيء منها دونها ، فليتنهض الإمام لهذا المهم ، وليوكل بذلك

(٧٥٨) في ح ، د : فيضعفوا

(٧٥٩) ح ، د : أئامه

(٧٦٠) يبدأ الأقطاع من هنا في ب ويمثل ص ١٠٣ في النسخة التيمورية حتى ص ١٠٥

(٧٦١) في د : والأصلح

(٧٦٢) الذين خرجوا عن الحد واتسموا بالشماسة: وفي د : الفرامة

(٧٦٣) في ح : الاغرار والاختار

(٧٦٤) في أ : بازاء

(٧٦٥) في أ : يهني

الذين (٧٦٦) يخفون ، وإذا جرى خطب لا يتواكلون ولا يتخاذلون ، ولا
يركنون إلى الدعة والسكون ، ويتسارعون إلى لقاء الأشرار بدار القراش
إلى النار ، فليس للناجين من المتلصصين مثل أن يبادروا قبل أن يتجمعوا أو
يتألبوا ، ويتحد كلمتهم ، ويستقر قدمهم ، ثم يندب لكل صقع من ذوى
البأس (٧٦٧) من يستقل بكناية هذا المهم ، وإذا تمهدت الممالك وتوطدت المسالك ،
انتشر الناس في حواشيهم ، ودرجوا في مدارجهم ، وتقادت (٧٦٨) أخبار
الديار مع تقاصى المزار إلى الإمام ، وصارت خطة الإسلام كأنها برأى منه
ومسمع ، واتسق أمر الدين والدنيا ، واطمأن إلى الأمانة الورى والإمام فى
حكم البدرقة (٧٦٩) فى البلاد للسفرة والحاضرة ، فيكلاهم بعين ساهرة وبطشة
قاهرة .

فأما فصل الخصومات فمن أهم المهمات ولولاه لتنازع الخلق ، وتمانعوا ،
فليرتب الإمام لها القضاة ؛ ثم التول فى أحكامهم مستقصى فى كتاب مفرد
من الفقه . (٧٧٠)

(٧٦٦) فى أ : الدين

(٧٦٧) تكرر فى الترقيم الحديث بهذه الصفحة من أ (١٠٣)

(٧٦٨) من قذف قدفا الماء غرقه أو صبه

(٧٦٩) البدرقة : فارسية معربة ، وذكرها أدشيرى فى الألفاظ الفارسية المعربة بالذال
المهمة والذال المعجمة معاً والبدرقة هى الخفاره . العرب من الكلام الأعجمى : لأبى منصور
الجوالقى تحقيق أحمد شاكر ص ١١٥ وشفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل لشهاب
الدين أحمد الخفاجى ص ٣٥

(٧٧٠) قارن الأم ٦ : ٢٤١ وما بعدها كتاب أدب القاضى

وأما زجر (٧٧١) الغواة ، وردع الطغاة بضروب العقوبات ، فنبسط القول فيه قليلا في أحكام الإيالات فنقول :

القول في ذلك ينقسم إلى الزجر بنصب القتال ، وإلى إقامة عقوبات ونكال على آحاد الرجال .

فأما القتال فالقول فيه ، يتعلق بقتال أهل البغي ، وتفصيل صفاتهم ، وحالاتهم ، ودفعهم عن البلاد التي احتلوا عليها . بتقديم العذر أولا ، وبالمباحنة عما تقمونه ، وإسعافهم بمنهم إن دعوا إلى حق ، وادعوا على صدق وإبانة حيدهم عن سنن الصواب ، إن عرتهم شائبة الارتياب ، فإن أبوا آذنتهم بحرب ، كل ذلك مذكور مشهور . (٧٧٢)

ويتعلق القتال بقطاع الطرق ، والراصدين للطارقين ، والمجاهدين بحمل الأسلحة ، وذلك مقرر في باب القطاع بما فيه أكمل إقناع . وكل من امتنع عن الاستسلام للإمام والإذعان لجريان الأحكام ، فإن لم يكن مع الامتناع منعة وشوكة اقتره على الطاعة ، وموافقة الجماعة .

وإن استظهر الممتنعون بشوكة دعوا إلى الطاعة ، فإن عادوا فذاك ، وإلا صدمهم الإمام بشوكة تفض صدمتهم ، وتفل عزتهم (٧٧٣) ومنعتهم .

ومما أحلناه على هذا الفصل ما تقدم القول في أهل البدع إذا كثروا ،

(٧٧١) في د : زجرة

(٧٧٢) فارن الأم للشافعي ٤ : ١٣٣/١٣٩

(٧٧٣) د : عريهم

فيدعوهم الإمام إلى الحق فإن أبوا، زبرهم (٧٧٤) ونهاهم عن إظهار البدع ، فإن أصروا سطا بهم عند امتناعهم عن قبول (٧٧٥) الطاعة ، وقتلهم مقاتلة البغاة . وهذا يطرد في كل جمع يعززون إلى أهل الإسلام، إذا ملوا أيديهم عن ربة الطاعة ، وإن ضمنوا للإمام أن لا يظهروا البدع ، وعلم الإمام أنهم سيثبون الدعوة سرا ، ويجرون إلى عامة الخلق شراً ، وإن لم يتظاهروا بها جهراً ، فيحرص الإمام أن يظهر منهم على خافية بعد تقديم الانذار إليهم ، ثم يتناهى في تعزير من كان ذلك منه ، فإن جانبوا الائتلاف ، وأبدوا صفحة الخلاف ، وتميزوا عن الجماعة ، وتجمعوا للخروج عن ربط الطاعة، نصب عليهم القتال إذا امتنعوا .

وان علم أنهم لكثرتهم وعظم شوكتهم ، لا يطاقون فالقول فيهم ، كالقول في الباغي إذا استحصل شأنه ، وتمادى زمانه ، وغلب على ظن الإمام أنه لو صادمه ودافعه بمن معه لا يصطلم الباغي أتباعه وأشياعه ، ولم يستفد بلفاقه إلا فرط عنائه ، واستئصال أوليائه . فالوجه أن يدارى ، ويستنفد جهده ، فإن سقطت منه (٧٧٦) الإمامة بالسكية ، فهذا إمام سقطت طاعته ، وقد تقدم الكلام في ذلك في صفات الأئمة .

فهذا بيان القول في مقاتلة فرق المسلمين ، وتمتة الكلام فيه : أن اجتihad الإمام إذا أدى إلى حكم في مسألة مظنونة ، ودعى إلى موجب اجتihadه قوما فيتحتم (٧٧٧) عليهم متابعة الإمام، فإن أبوا قاتلهم الإمام، كما قاتل الصديق مانعى الزكاة في القصة المعروفة . ثم قتاله إياهم لا يعتمد ظنا ، فانه لا يسوغ تعريض

(٧٧٤) زبرهم : أى زجرهم ونهرهم

(٧٧٥) فى د : قول

(٧٧٦) فى ١ ، د : الإمام

(٧٧٧) فيتحتم : فى د ١

المسلمين للقتل من الفئتين على ظن و حدس ، و تخمين نفس ، بل يجب اتباع الإمام قطعاً فيما يراه من المجتهدين ، فترتب القتال على أمر مقطوع به ، وهو تحريم مخالفة الإمام في الأمر الذي (٧٧٨) دعا إليه ، وإن كان أصله مظنوناً و لو لم يتعين اتباع الإمام في مسائل التحرى لما تأتى فصل الخصومات في المجتهدين ، و لا ستمسك كل خصم بمذهبه و مطلبه ، و يبقى الخصماء في مجال خلاف الفقهاء مرتبكين في خصومات لا تنقطع ، و معظم حكومة العباد في موارد الاجتهاد .

و قد نجز مقدار غرضنا من نصب القتال على المارقين المنافقين على الإمام .

فأما العقوبات التي يقيمها على آحاد الناس فهي منقسمة إلى الحدود (٧٧٩) و التعزيرات . (٧٨٠)

فأما الحدود فاستقصاء القول في مقتضياتها ، و تفاصيل المذاهب في كفيّتها و إقاماتها في أوقاتها و سبيل ، إثباتها و ذكر مسقطاتها ، مذكرة

(٧٧٨) الإمام في الأمر الذي : مقطوعة في ب

(٧٨٩) الحدود : جمع حد ، و هو في اللغة المنع ، و في الشرع هي عقوبة مقدرة و يجب

حقالله تعالى

(٧٨٠) التعزير : هو تأديب دون الحد ، و أصله من العزر ، و هو المنع الجرحاني :

التعريفات ص ٧٤ ؛ ٥٥ راجع دراسة خاصة نال بها صاحبها درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية بعنوان التعزير في الشريعة الإسلامية (للدكتور عبد العزيز عامر .

و يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن المعاصي التي ليس فيها حد مقدر و لا كفارة ، فيعاقب

مرتكبها تعزيراً و تنكيلاً و تأديباً بقدر ما يراه الرأى . السياسة الشرعية ص ١٣٣

في كتب الفقه . (١٨١)

وهي بجملتها مفوضة إلى الأئمة والذين يتولون الأمور من جهتهم .
والقصاص في النفس والطرف فإن كان خالص حق الآدمي . فليس
لمستحقه استيفاءه دون الرفع إلى السلطان .
وأما التعزيرات : فهي أيضا مفصلة في كتب الفقه في أبواب متعلقات
بموجبات لها وأسباب : فمنها ما يكون حقا للآدمي يسقط باسقاطه
ويستوفى مطلبه .

ومنها ما يثبت حقا لله تعالى لارتباطه بسبب هو حق الله .
ثم رأى الشافعي رحمه الله : أن التعزيرات لا تتحكم تحتم الحدود . فإن
الحدود إذا اثبت فلاخيرة في درجتها . ولا تردد في إقامتها ، والتعزيرات مفوضة
إلى رأى الإمام ، فإن رأى التجاوز والصفح تكرماً فعل ، ولا معترض عليه فيما عمل .
وإن رأى إقامة التعزير ، تأديباً ، وتهذيباً ، فرأيه المتبع . وفي العفو
والإقالة (٧٨٢) متسع .

والذى ذكرناه ليس تخيراً مستنداً إلى التمسك ، ولكن الإمام يرى ما هو
الأولي والأليق والأحرى . فرب عفو هو أوزع لكريم من تعزير . وقد
يرى ما صدر عنه عثرة هي بالإقالة حرية ، والتجاوز عنها يستحث على استقبال
الشيء المرضية ، ولو يؤاخذ الإمام الناس بهفواتهم ؛ لم يزل دائماً في عقوباتهم .

(٧٨١) فارق الأم ٦ : ١١٥ وما بعدها

(٧٨٢) في الأصل الإقامة ولا يستقيم بها المعنى

وقد قال المصطفى عليه السلام : (أقيلوا ذوى الهيئات (٧٨٣) عثراتهم) (٧٨٤) ولو تجاوز عن (٧٨٥) عرم خبيث لا يزداد بالتجاوز عنه إلا تماديا واستجرا ، وتهجماً ، واعتداء فليس له الصفح والحالة هذه .

ثم التعزيرات لا تبلغ الحدود على ما فصله الفقهاء .

وما يتعين الاعتناء به الآن ، وهو مقصود الفصل أن أبناء الزمان ذهبوا إلى أن مناصب السلطنة والولاية لا يستدر إلا على رأى مالك رضي الله عنه ، وكان يرى الازدياد على مبالغ الحدود في التعزيرات ، ويسوغ (٧٨٦) للوالى أن يقتل في التعزير ، ونقل النقلة عنه أنه قال : للإمام أن يقتل ثلث الأمة في استصلاح ثلثيها (٧٨٧) .

(٧٨٣) وفي ١ : الهنات

(٧٨٤) رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن عدى والعسكرى والعقيلي عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود) .

والهيئات هم أصحاب المروءات والحصال الحميدة ، وفسرهم الشافعى بمن لم يعرف بالشر ، وقيل أراد أصحاب الصنائع ، وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه الجامع الصغير للسيوطى ص ٤٨ . تمييز الطب من الحديث للشيبانى ص ٢ كشف الحفاء للعجلونى ١٨٣٠ عون المعبود شرح سنن أبى داود ١٢ : ٣٨

(٧٨٥) من هنا أنهى الاقتطاع فى ب ص ١٠٣ إلى ص ١٠٥ فى ١

(٧٨٦) فى ب : و سوغ

(٧٨٧) روى عن الإمام مالك وغيره أن من الجرائم ما يبلغ فيها التعزير حد القتل ، ووافقه بعض أصحاب أحمد فى مثل الجاسوس المسلم إذا تجسس للعدو على المسلمين ، فإن أحمد توقف فى قتله وجوز مالك وبعض الحنابلة : كإبن عقيل قتله ، ومنعه أبو حنيفة والشافعى وبعض الحنابلة =

وذهب بعض الجبهة عن غرة وغباوة ، أن ما جرى في صدر الإسلام ، من التخفيفات كان سببها أنهم كانوا على قرب عهد بصفوة الإسلام ، وكان يمكن في ردعهم التنبية اليسير والمقدار القريب من التعزير ، وأما الآن فقد قست القلوب ، وبعدت العهود ، ووهت العقود (٧٨٨) ، وصار متشبت عامة الخلق الرغبات والرهبات ، فلو وقع الاقتصار على ما كان من العقوبات لما استمرت السياسات .

وهذا الفن قد يستهين به الأغبياء ، وهو على الحقيقة تسبب إلى مضادة ما ابتعث به سيد الأنبياء . وعلى الجبهة من ظن أن الشريعة تتلقى من استصلاح العقلاء ومقتضى رأى الحكماء ، فقد رد الشريعة ، واتخذ كلامه هذا إلى رد الشرائع ذريعة ، ولو جاز ذلك لساغ رجم من ليس محصناً إذا زنا في زمننا هذا لما تخيله هذا القائل ، ولجاز القتل بالتهم في الأمور الخطيرة ، وساغ إهلاك من يخاف غائلته في بيضة الإسلام ؛ إذا ظهرت المخائل (٧٨٩) والعلامات ، وبدت الدلالات ، ولجاز الازدياد على مبالغ الزكوات عند ظهور الحاجات .

وهذه الفنون في رجم الظنون لو سلطت (٧٩٠) على قواعد الدين ، لاتخذ كل من يرجع إلى مسكة من عقل فكره ، شرماً ولا تتحاه ردماً ومنعاً ؛ فينتهض هواجس النفوس حالة محل الوحي إلى الرسل ، ثم يختلف ذلك باختلاف

كالقاضي أبي يعلى . (السياسة الشرعية) لابن تيمية ١٣٥ وقارن رسالة التعزير في الشريعة الإسلامية من ص ٣٠٥ إلى ص ٣٢٤ للدكتور عبد العزيز عامر والطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم ص ١٨ ، ٢٢ والماوردي : الأحكام السلطانية ٢٣٧ والنزالي : المخول ص ٣٥٤

(٧٨٨) في د : وذهب

(٧٨٩) في أ : الخبايل

(٧٩٠) في ب ، د : ولو تسلطت

الأزمة والأمكنة ؛ فلا يبقى للشرع مستقر وثبات (٧٩١) .

هيهات ! هيهات ! ثقل الاتباع على بعض بنى الدهر، فرام أن يجعل (٧٩٢)
عقله المعقول عن مدارك الرشاد في دين الله أساسا ، ولا استصوابه رأسا حتى
ينفض (٧٩٥) مذرويه ، ويتلفت في عطفه (٧٩٣) اختيالا وثماسا .

فأذا لا مزيد (٧٩٤) على ما ذكرناه في مبالغ التعزير، فإن سطى معتد ، وتعدي
صوامم الشرع ، فلير ذلك ذلك حيداً عن دين المصطفى على القطع ، ومن
اعتدى علما بأنه ارتكب ذنبا ، واقتحم حوبا فهو حاص غير آيس من
رحمة الله .

والويل كل الويل لمن يقترب الكبائر ، ويراها بمقتضى (٧٩٥) الاستصواب
الذى عزله عن دين المصطفى ، فالحق المتبع ما نقله الأئمة عن سيد الورى ،
وما سواه محال ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ، وما أقرب هذا المسلك من
هقد من يتخذ سير (٧٩٦) الأكاسرة (٧٩٧) والملوك المنقرضين عمدة الدين ، ومن
تشبه بهذا فقد انسل عن ربة الدين انسلال الشعرة عن العجين (٧٩٨) .

(٧٩١) : فارن ابن الجوزى : هانبليل ايليب من ١٢٩٩ حيث يقول إن الشريعة سياسة
الهيئة ومجال أن يقع في سياسة الإله لخلل يحتاج معه إلى سياسة الخلق .

(٧٩٢) جاء ينفض مذرويه أى باغيا مهدداً

(٧٩٣) د : عطفة

(٧٩٤) د : تريد

(٧٩٥) د المقتضى

(٧٩٦) : أى د سنن

(٧٩٧) الأكاسرة : ساقطة من ح

(٧٩٨) يتضح مما سلف تعظيم الجوينى للشرع ومعارضته للغزو الثقافي الأجنبي .

وإنما أرخيت في هذا الفصل ، فضل زمامي وجاوزت حد الاقتصاد في كلامي ، لأنني تخيلت انبثاث هذا الداء العضال في صدور رجال .
فقد حكي لي بعض المرموقين بالعقل الراجح حكاية فقال :

دخل بعض العلماء على بعض الملوك ، فسأله الملك عن الوقاع في نهار رمضان . فقال مجيبا : على من يصدر ذلك منه صوم شهرين متتابعين . فقليل للعالم بعد انفصاله عن المجلس ، أليس إعتاق الرقبة (٧٩١) مقدما على الصيام في حق المقتر علىه ، والسائل كان ملك الزمان الذي يركع (٨٠٠) له التيجان . فقال لو ذكرت له الإعتاق لاستهان بالوقاع في رمضان ولأعتق عبدا على الفور في المكان ، فإذا علمت أنه يثقل عليهم صوم شهرين تباعا ذكرته ليفيده ارعوا (٨٠١) وامتناعا (٨٠٢) .

وأنا أقول : إن صح هذا من معتر إلي العلماء فقد كذب على دين الله ، وافترى ، وظلم نفسه واعتدى ، وتبوأ مقعده من النار في هذه الفتوى . ودل على انتهائه في الخزي إلي الأمر الأقصى ، ثكلته أمه ، لو أراد مسلكا رادعا وقولا وازعا فاجعا (٨٠٣) ، لذكر ما يتعرض لصاحب الواقعة من سخط الله

(٨٩٩) في أ : الرقية

(٨٠٠) في ح ، د : تركم

(٨٠١) أي زجرا وفي د : أرعوا

(٨٠٢) هذه فتوى أبو محمد يحيى بن كثير الليثي ، من أكابر أصحاب مالك ، وكان مالك يسميه عاقل أهل الأندلس ، توفي على الأرجح سنة ٢٤٣ هـ انظر الانتقاء لابن عبد الله ٦٠/٥٩ وابن فرحون : الديباج المذهب ٢ : ٢٥٣ وقد وردت هذه الواقعة كاملة بكتاب وفيات الأعيان لابن خلكان ٥ : ١٩٥ والفرزالي شفاء الغليل ٢١٩ ، ٢٢٠

(٨٠٣) ح : ناجما

وأليم عقابه، وحق عذابه ، وأبان له أن الكفارات وإن أتت على خزائن^(٨٠٤) الدنيا ، واستوعبت ذخائر^(٨٠٥) من غير ومضى ، لما قابلت هم الخطيئة^(٨٠٦) في شهر الله المعظم وجماء المحرم ، وذكر له^(٨٠٧) أن الكفارات لم تثبت محصيات^(٨٠٨) للسيئات ، وكان يغنيه الحق عن التصريف والتحريف .

ولو ذهبنا نكذب للملوك ، ونطبق أجوبة مسائلهم على حسب استصلاحهم ، طلبا لما نظنه من فلاحهم ، لغيرنا دين الله بالرأى ،^(٨٠٩) ثم لم نثق بتحصيل صلاح ، وتحقيق نجاح ، فانه قد يشيع في ذوى الأمر أن علماء العصر يحرفون الشرع بسببهم فلا يعتمدونهم ، وإن صدقوهم فلا يستفيدون^(٨١٠) من أمرهم إلا الكذب على الله وعلى رسوله والسقوط^(٨١١) عن مراتب الصادقين والالتحاق بمناصب المخترقين المنافقين .

فإن قيل : أليس روى أن أحد الشرب كان أربعين جلدة في زمن أبي بكر

(٨٠٤) في د : ذخائر

(٨٠٥) في د : خزائن

(٨٠٦) في د : ما يخطئه

(٨٠٧) زائدة في أ ، ب : له

(٨٠٨) محض الشيء : خلصه من كل عيب ومحض الله عن فلان ذنوبه أى نقضه وطهره منها .

(٨٠٩) يتضح في هذا القول تعظيم إمام الحرمين للشرع وتقديمه على الرأى

(٨١٠) في د : ولا

(٨١١) في د : وللسقوط

الصديق ، ثم رأى عمر رضى الله عنه لما تتابع الناس فى شرب الخمر ، واستقلوا ذلك القدر من الخمر ، أن يجلد الشارب ثمانين ، وساعده على بن أبى طالب (٨١٢) رضى الله عنه قلنا : هذا قول من يأخذ العلم من بعد ، ليعلم هذا السائل أن عقوبة الشارب لم تثبت مقدرة محدودة فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل روى أنه رفع إلى مجلسه شارب بعد تحريم الخمر ، فأمر الحاضرين بأن يضربوه بالنعال وأطراف الثياب ، فيبكتوه (٨١٣) ويحثوا التراب عليه (٨١٤) ثم رأى أبو بكر الجلفة فكان يجلد أربعين ، مجتهداً غير بان على توقيف وتقدير فى الحد ، ثم رأى عمر مارأى وقد قال على رضى الله عنه : لا أحد رجلا فيموت فأجد فى نفسي فيه شيئاً من الحق (٨١٥) إلا شارب الخمر ، فانه شىء رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان عقوبة الشارب تضاهي التعزيرات المفوضة إلى رأى الأئمة فى مقدارها ، وإن كان لا يسوغ الصفح عنها ، فكيف يستجيز السائل أن يتخذ قصة مشكلة على الصحابة ملاذه فى تغيير دين المصطفى ، صلى الله عليه وسلم (٨١٧) فاذا (٨١٨) قضيت من (٨١٩)

(٨١٢) فى د كرم الله وجه

(٨١٣) بكته : عنقه وقرعه ومنه بكتيت الضمير

(٨١٤) وردت هذه الواقعة بكتاب المصنف للحافظ الكبير أبى بكر بن همام ٢٤٧: ٩

والبيهقى فى السنن الكبرى ٨ : ٣١٧ والغزالي : المتحول ٣٦٨

(٨١٥) فى أ : الحق قتله

(٨١٦) فارن الأحكام السلطانية للماوردى ٢٢٨ / ٢٢٩

(٨١٧) فى ح : (صلى الله عليه وسلم) زائدة

(٨١٨) د : واذا

(٨١٩) فى د : عن

هذا الفصل وطرى (٨٢٠) فأقول بعده : لست أرى للسلطان اتساعا في التعزير إلا في إطالة الحبس ، وهو صعب الموقع جدا ، وليس الحبس ثابتا في حد ، حتى يحط التعزير عنه .

ويسوغ للقاضي أن يحبس في درهم أمدأ بعيدا ، إلى اتفاق القضاء ، أو الإبراء ، وقد منع بعض الفقهاء تبليغ مدة الحبس في التعزير سنة ، نظرا إلى مدة التغريب حدا كاملا ، فيقص عليه تعزير ، وإنما هو جزء من حد ، فليفتطن لذلك الناظر (٨٢١) .

وقد كنت أحلت على هذا الفصل شيئا من أمور الدين ، وهذا أو ان الوفاء به فأقول : إن نبغ في الناس داع في الضلالة ، وغلب على الظن أنه لا ينكف عن دعوته وشر غائلته ، فالوجه : أن يمنعه وينهاه ، ويتوعده لو حاد عن ارتسام أمره وأباه ، فلعله يتزجر وعساه ، ثم يسكل به موثوقا به ، حيث لا يشعر به ولا يراه ، فان عاد إلى ماعنه نهاه بالغ في تعزيره ، وراعى حدا لشرع ونجراه ، ثم يثنى عليه الوعيد والتهديد ، ويبالغ في مراقبته من حيث لا يشعر ويرشح مجهولين يجلسون إليه على هيئات متفاوتات ، ويعتزون إلى مذهبه ويسترشدونه ، ويتدرجون إلى التلم والتأني منه ، فان أبدى شيئا ، أطلعوا السلطان عليه ، فيتسارع (٨٢٢) إلى تأديبه والتنكيل به ، وإذا تكرر

(٨٢٠) في أوطوى ح : بعده ساقطه

(٨٢١) في ح د : التعزير في حد الزنا وهذا فاسد عندى لما قدمت ذكره وليس التغريب حدا كاملا

(٨٢٢) في ح د : فيسارع

عليه ذلك ، أوشك أن يمتنع ويرتدع ، ثم إن انكف فهو الغرض ؛ وإن تبادى في دعواته ، أعاد عليه السلطان تنكيله وعقوباته ، فتبلغ العقوبات مبالغ تربى على الحدود ، وإنما يتسبب إلى تكثير العقوبات بأن يبادره بالتأديب مها عاد ، وإذا تخللت العقوبات في أثناء موجباتها تعددت وتجددت فلا يبرى (٨٢٣) جلده عن تعزير ، وجلدات نكال حتى تحل به عقوبة أخرى (٨٢٤) .

والذى ييدبه أصحاب السياسات أن التعزير المخطوط عن الحد لا يزع ولا يدفع ، وغايتهم أن يزيدوا على مواقف الشريعة ويتعدوها ليتوصلوا بزعمهم إلى أغراض رأوها في الإيالة . والمسلك الذى مهدناه يتضمن الزجر الأعظم والردع الأتم واستمرار العقوبات مع تقدير (٨٢٥) المعاودات . فإن (٨٢٦) مجرم أنكف بالقليل فالكثير محرم (٨٢٧) فلا أدب في تعذيب مسلم ، وإن أبى عدنا له ، وأنما ينسل عن ضبط الشرع من لم يحط بمحاسنه ولم يطلع على خفاياه ومكانه فلا يسبق إلى مكرمة سابق ، إلا ولو بحث عن الشريعة لألفاها أو خيراً منها في وضع الشرع ، ولو لم يأمن الإمام مع التناهى في المراقبة والمثابرة والمواظبة غائلة المبتدع أطال حبسه ، وحصر نفسه

(٨٢٣) فى أ ، براء

(٨٢٤) قارن ابن تيمية فى السياسة الشرعية ص ١٣٥ والحسبة ص ٣٧ / ٣٩ / ٤٠

(٨٢٥) يظهر لنا فكرة العود المعروفة الآن فى الفقه الجنائى الحديث وأثرها فى تشديد

المقوبة ، هذه الفكرة مسبوقة بواسطة فقهاء المسلمين منذ قرون .

(٨٢٦) زيادة فى أ

(٨٢٧) فالكثير محرم ساقط من ح

فهذا مسلك السداد ومنهج الرشاد والاعتدال ، وماعداه سرف ومجهاوزة حد وغلو وعتو ، والأنبياء عليهم السلام مبعوثون بحسم المراسم ، والدعاء إلى قصد الأمور ، وما يتعلق بما نحن فيه : أن المتعلقين بضبط الأحوال على حكم الاستصواب في كل باب ، يرون ردع أصحاب التهم قبل إلماسهم بالهتات والسيئات ، والشرع لا يرخص في ذلك ، والذي انتزعت من الشرع ما يقرب سبل تحصيل الغرض في هذا . فمن آداب الدين أن لا يقف الإنسان في مواقف التهم ، فالوجه أن ينهى الإمام من يتصدى لها عن ذلك على جزم^(٨٢٨) وبث فإن عاد عاقبه على مخالفته أمر سلطانه واستجرائه على والي زمانه ، فيكون هذا تطرقا إلى الردع على موجب الشرع .

ومما كنت أحلته من الأمور الدينية على هذا الفصل ، القول في توبة الزنديق : وقد ذهبت طوائف من سلف هذه الأمة إلى أنه لا يقبل توبته ، بعدما ظهرت زندقته ، فإن من عقده أن يظهر خلاف ما يضممر ويتقى الناس ، ويبدى وفاق الناس ، فالذي أبداه من توبته عين مذهبه في زندقته .

وهذا خارج عندي عن قاعدة الشريعة ، فاني لأعرف خلافا إن عسكرا من عساكر الإسلام إذ أناخوا بساحة الكفار فلما أظلمهم السيوف ، وعانوا مخائل الختوف نطقوا بكلمتي الشهادة فيحكم بإسلامهم ، وإن تحققنا أنهم لم يلهموا الهداية لدين الحق الآن ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدارى المنافقين مع القطع وتواتر الوحي بنفاقهم وشقاقهم ، وهو القدوة والأسوة .

فالوجه إذاً في كف شر ما قدمنا ذكره ، في دفع عادية الداعي إلى بدعته ،
والتسبب إلى الحبس بالمسلك المذكور لائق بالزنادقة . فهذا منتهى القول في
ذلك ، ولا يدرك ماضئناه هذا الفصل من الجمع بين مقاصد ذوى الإيالة
وموافقة الشريعة ، إلا من وفر حظه من العلوم ، ودفع إلى مضائق الحقائق ،
والله المشكور على الميسور والمعسر ، إنه الودود الغفور .

انتهى مراننا ، فيما يتعلق بالعقوبات من أحكام الإيالات ، ولم يبق مما
رسمناه في حفظ من في الخطة إلا القيام على المشرفين على الضياع . وقد
ذكرنا أن ذلك ينقسم إلى الولايات وإلى سد الحاجات ، وإتقاز ذوى الفاقات .

فأما الولاية فالسلطان ولى من لا ولى له من الأطفال والمجانين ، وهي
تنقسم إلى ولاية الإنكاح ، وحفظ الأموال ، واستيفاء^(٨٢٩) الأموال والقول
في الولاياتين من فن الفقه فليطلبه طالبه من المستقلين^(٨٣٠) به .

وأما سد الحاجات والخصاصات ، فمن أهم المهمات ، ويتعلق بهذا ضرب من
الكلام الكلى ، وقد لا يكتفى بمجموعا في الفقه فأقول :

إذا بيننا على غالب الأمر^(٨٣١) في العادات^(٨٣٢) ، وفرضنا انتفاء

(٨٢٩) في د : استبقاء الأموال والكلمة الأخيرة ساقطة من >

(٨٣٠) في > : المشتغلين

(٨٣١) العبادة الآتية ساقطة من > : وقد لا يسفى بمجموعا في الفقه فأقول : إذا بيننا على

(٨٣٢) في > : العبادات

الرمان عن الحوائج والعاهات ، وضروب الآفات ، ووفق المثرثون المؤثرثون (٨٣٣) لأداء الزكوات ، انطبقت فضلات أموال الأغنياء على أقدار الحاجات ، وأن قدرت آفة وأزم وقحط وجذب ، وعارضة غلاء في الأسعار (٨٣٤) تزيد معه أقدار الزكوات على مبالغ الحاجات ، فالوجه استحثاث الخلق بالموعة الحسنة على أداء ما افترض الله عليهم في السنة .

فان (٨٣٥) اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم ، فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله ، فالدنيا بمخافيرها لاتعدل تضرر (٨٣٦) فقير من فقراء المسلمين في ضرر ، فان انتهى نظر الإمام إليهم ، رم ما استرم من أحوالهم من الجهات التي سيأتى عليها شرحنا إن شاء الله عز وجل ، فان لم يبلغهم نظر الإمام وجب على ذوى اليسار والافتدار البدار إلى رفع الضرر عنهم ، وإن ضاع فقير بين ظهرائى موسرين حرجوا من عند آخرهم ، وبأوا بأعظم المآثم ، وكان الله طليهم وحسيهم . (٨٣٧)

(٨٣٣) في : المسترشدون الموسرون

(٨٣٤) : وحذب على رضه تقدير رخا في الاسعار

(٨٣٥) في : فاذا

(٨٣٦) : تصور

(٨٣٧) قارن ابن حزم في المحلى ٦ : ٢٢٤ حيث قال : فرض على الاغنياء

في أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف وعيون المنارة أ . هـ وقارن أيضا الأحكام السلطانية لأبى يعلى من ٢٧٣

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا (٨٣٨) يبيتن ليلة شعبان وجاره طاو (٨٣٩)

وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات ، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم .

ومقصود هذا الفصل ما ذكره الآن :

فلو بلى أهل بلدة ، بقحط (٨٤٠) وكثرت الشدة عن أنيابها ، وبثت المنون بدائع أسبابها ، وعلم من معه بلاغ أنهم لو صفروا أيديهم ، وفرقوا مامعهم لا فتقروا افتقارهم ، فلانكفهم أن ينهوا أنفسهم إلى الضرار (٨٤١) الناجز والافتقار العاجل ، فانهم لو فعلوا ذلك هلكوا مع الهالكين ، ولو تماسكوا أو شك أن يبقوا أو يبق يبقائهم من نقضات (٨٤٢) أموالهم مضرورون ، وغابتنا أن نذكر الأصلح على أقصى الإمكان وما قدر الله أن يكون كان ، ولا يبين ما نحاوله إلا بذكر مسألة من

(٨٣٨) أ : فلا يبيت

(٨٣٩) أخرجه البخارى فى (الأدب المقرر) والطبرانى فى (المعجم الكبير) والهاكم فى (المستدرک) والبيهقى فى (شعب الايمان) عن ابن عباس رضى الله عنه بلفظ (ليس المؤمن بالذى يشبع وجاره جائع الى جنبه) الجامع الصغير للسيوطى ٢٧٢ الترغيب والترهيب المنذرى ٣ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ والأدب المفرد للبخارى ٥٢

(٨٤٠) بقحط ساقطة من أ

(٨٤١) فى د : الضرر

(٨٤٢) نقض القوم : ذهب زادهم أو مالمهم

الأحكام تخالف بظاهرها ما افتتحناه ، فلو فرضنا مصطحبين في الأسفار في بعض القفار، وانتهى أحدهما إلى الخمصة ، (٨٤٣) ومع الثاني ما يبلغه في غالب الظن إلى العمران، فيتعين عليه والحالة هذه أن يسد رمق رفيقه ، وبكثفي يبلاغ بكفيه في طريقه ، ولا نكلف الموسرين في مدة الشدة أن ينهوا إلى كتابة يومهم ، ويفرقوا باقي أموالهم على المحاويج ، ويرقبوا أمر الله في غدم ، ولا يسوغ لهم أن يغفلوا عن أمور المساكين أصلا ، ويتركهم يموتون هزلا ، والأمر في الرفيقتين مفروض فيه إذا قرب وصولهما إلى البلدان والعمران ، ولا يعود فيها شذاذ (٨٤٤) وامتداد .

أما إذا كان القحط لا يفضي إلى منتهى العلوم ، وهذا بناظر ما لو كان الرفيقتان في متاهات ، لا يدریان متى ينتهى بها إلى العمران ، فلا يكلف من معه زاد واستعداد أن يؤثر على نفسه ، ويجتزئ به حاجة يومه أو وقته ، فإذا تقرر ما ذكرناه فالوجه عندى إذا ظهر الضر ، وتفاقم الأمر ، وأنشبت المنية أظفارها وأشنى المضرورون، استشعر الموسرون أن يستظهر كل موسم بقوت سنة ، ويصرف الباقي إلى ذوى الضرورات وأصحاب الخصاصات ، ولست أقول ان منقرض السنة يستعقب انجلاء المحن وانقضاء الفتن على علم أو ظن غالب ، ولكن لا سبيل إلى ترك الفقراء على ضرهم ، ولا نعرف توقيفا في الشرع ضابطا ينتهى إليه فيما يبذله الموسر ، وفيما يبقيه، ورأينا في السنة قواعد شرعية تشير إلى هذه القصية ، وفي اعتبار السنة أفضاحا له ظنية عقلية ، فأما أمارات الشرع فنن أقربها تعلق وظيفة الزكاة بانقضاء السنة، وكان رسول الله

(٨٤٣) الخمصة : الجوع

(٨٤٤) فى : سدادا

صلى الله عليه وسلم يضع لنسائه في أوقات الإمكان قوت سنة . (٨٤٥)

وأما الأمر العقلى ، فقد نظن أن الأحوال تتبدل في انقضاء السنة ، فانها مدة الغلات ، وأمد الثمرات ، وفيها تحول الأحوال ، وتزول وتعتقب الفصول ؛ ثم الباذلون في بذلهم على غرر وخطر . ولكن ما ذكرناه أقصد معتبر ، وما ذكرته بيان ما يسوغ وليس أمرا مجزوما ولا حكما محتوما ؛ فمن طابت نفسه بإيثار أخيه على نفسه فالإيثار من شيم الصالحين ، وسير الموفقين

فهذا منقضى القول في الأمور الجزئية التى تتعلق بالإمام في حفظ من في خطة الإسلام . فان قيل : لم تذكروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، قلنا الشرع من مفتوحة إلى مختمة أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، وما يتعلق بالإمام منه ما فصلناه : الدعاء إلى المعروف والنهي عن المنكر بثبت لكافة المسلمين إذا قدموا على ثبوت وبصيرة ، وليس إلى الرعية إلا المواعظ والترغيب والترهيب من غير فظاظاة وملق ، ومن ظهر منه الصدق والديانة ، وتجرد لله تعالى ، فأوضح الحق وأبانه على تخضع لله واستكانة ، ثم زان برفقة شأنه ، وما دخل الرفق أمرا إلا زانه ، ونجى (٨٤٦) كلامه في

(٨٤٥) ذكر ابن الجوزى في كتابه الوفا بأحوال المصطفى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يبيع نخل بنى نضير ويحبس لأهله قوت سنتهم ثم استطرد فأورد هذا السؤال : كيف الجمع بينه وبين ما روى أنه كان لا يدخر شيئا لعد ؟ وأجاب : أنه كان يدخر ليعطى أهله نفقاتهم ، ولا يدخر لنفسه .

(٨٤٦) في ١ ، ٢ : نجى

المستكبرين في زمانهم المتولين بأركانهم ، فان لم يراعوا ^(٨٤٧) لم يكن للرعية
المساواة ^(٨٤٨) وشهر الأسلحة ولعنهم ينهون الأمور إلى الولاة ، ثم أنهم
يرون رأيهم في فنون الردع كما سبق تفصيلها .

فان قيل أليس الولاة يعتمنون بتمويم المكايل والموازين ، قلنا : إن تولى
السلطان أبوابا في الأمر بالمعروف فلا معترض عليه فيها ، ولكن لا يختص
به الا ما يتعلق بالسياسة ، ولو تصدى للأمر بالتقويم والجرىان على المنهج
القويم ، والمسلك المستقيم آحاد من المسلمين محتسبين ، كانوا غير ممنوعين ولا
مدفوعين . ^(٨٤٩) نعم ، يتعلق بالوالى أن يكلف المتهم بالتطفيف ^(٨٥٠) عرض
ميزانه ومكياله ، ولا يثبت ذلك لمن ليس مأمورا من جهة السلطان ، وهذا
يدخل تحت ما تقدم في فصل العقوبات ، وردع المتهمين بما لا يرضي من
الخيالات . فلم أد أفراد الأمر بالمعروف بالذكر ؟

أما تفصيل القول في الأمر بالمعروف فانه يحويه كتاب يليق بالفقهاء ان يستقصوه
فذكره إلى المتكلمين كما وكلوا إليهم التوبة ، وتفاصيل الأقوال في الخروج عن
المظام ، ولوحاولت قولاً قريباً في الأمر بالمعروف بسيطاً لأبر على قدر هذا الكتاب ،
ولم يكن حارياً بسيطاً . انتهى القول في الكللى والجزئى مما يسوس به الإمام

(٨٤٧) في ١ : يزعوا

(٨٤٨) في د : المحاوجة

(٨٤٩) فارن ابن تيمية في الحسبة حيث يقول : (أما بعد فهذه قاعدة في الحسبة ، أصل
ذلك أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة
الله هي العليا ، فان الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك ، وبه أنزل الكتب وبه أنزل
الكتب ، وبه أرسل الرسل ، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون) ص ٣/٢ وأيضا الأحكام
السلطانية لأبى يعلى ٢٧١ وما بعدها .

(٨٥٠) في د : بالتفصيل

الرعية . (٨٥١)

والآن ابتداء (٨٥٢) ذكر نجدة الإمام وعدته :

ليس نخفى على ذى بصيرة أن الإمام يحتاج في منصبه العظيم ، وخطبه الشامل العميم إلى الاعتضاد بالعدد والعتاد والاستعداد بالعساكر والأجناد ، فانه متصد لحراسة البيضة ، وحفظ الحرم والتشوف إلى بلاد الكفار ، فيجب أن يكون عسكره معقودا ، يرون التطلع إلى أوامره شوقا مقصودا ، ومطمحا معمودا ، ولا يجوز أن يكون معوله المطوعة الذين لا ينشأون إذا ندبوا مبادرين حتى يتأهبوا ويستعدوا ، ويتألبوا ، وإن تقوم (٨٥٣) الممالك إلا بجنود مجندة ، وعساكر مجردة ، هم مشرأبون للانتداب ، مهما ندبوا بعزائم جامعة ، وآذان مشوفة إلى صوت هائلة (٨٥٤) وهؤلاء هم المرتزقة لا يشغلهم عن البدار دهقنة (٨٥٥) وتجارة ، ولا تلهيهم ترفة ولا عمارة ، وكان رسول الله صلى عليه وسلم في زمنه لا يدون ديوانا ، ولا يجرد للجهاد أعوانا (٨٥٦) ، إذ كان المهاجرون والأنصار يحفون إلى أرتسام أوامره من غير أناة واستتخار ، وانقرض على ذلك زمن خلافة الصديق . ثم لما انتهت الذوبة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه جند الجنود ، وعسكر العساكر ، ودون

(٨٥١) قارن ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ص ٦ ، ٧

(٨٥٢) كما : زيادة في د ، ويستقيم المعنى بدونها

(٨٥٣) في ١ : يوم

(٨٥٤) في ١ : نامة

(٨٥٥) هذا اللفظ يطلق على التجار كما يطلق على رؤساء الأقاليم .

(٨٥٦) قارن الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٩ وتاريخ ابن الخياط ١ : ٧٨/٧١

الدواوين ، وصارت سيرته وإبائته أسوة العالمين إلى يوم الدين (٨٥٧)

فاذا تقرر انه يتحتم استظهار الإمام بالأعوان والأنصار ، فلا بد من الاستعداد بالأموال . وقد ذكرنا أن الأموال التي يجمعها ، ويحببها ، ويطلبها وينتجها ينقسم إلى ما يتعين (٨٥٨) مصرفه ، وإلى ما يعم انبساطه على وجوه المصالح وتفاصيل الأقوال (٨٥٩) في الأموال المذكورة في كتب الفقه ، ولكني أذكر تراجعا ، وأبسط القول قليلا فيما يتعلق بالإيات الكبيرة منها : فمن الأموال المختصة بالمصارف الزكوات : وهي مصروفة إلى الأصناف الموصوفين في كتاب الله وسنن رسول الله ، وأوصاف (٨٦٠) القول في أقدارها ، ومعالها ، وفي مصارفها المذكورة في كتابين من الفقه : أحدهما ، بكتاب الزكاة . والثاني ، بكتاب قسم الصدقات (٨٦١) .

ومنها أربعة أخماس النية ، والتي مال كافر عشر عليه من غير ايجاف خيل وركاب ، ويدخل تحته الجزية ، والأخرجه عند من يراها من العلماء ، وأموال المرتدين وما ينجلي عنه الكفار من غير قتال ، مرعوبين مذعورين أو مختارين ،

(٨٥٧) قارن تاريخ الطبري ٥ : ٢٢ والطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ٢٩٦ والكمال لابن الأثير ٣ : ٣١ ونجد أن خير ما يوصف به أمير المؤمنين هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لأن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) رواه أحمد والبيهقي والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة . مجمع الزوائد ٩ : ٦٦

(٨٥٨) في ١ : بتغير

(٨٥٩) في د : الأحوال

(٨٦٠) في ح ، د : فأوصاف

(٨٦١) قارن الأهم للشافعي كتاب الزكاة ٢ : من ص ٢ إلى ص ٦٠ وكتاب الصدقات

٢ : من ٦٠ إلى ٨٠

فأربعة أحماس ما وصفناه يختص في ظاهر المذهب بالمرتبة والجند المتربين في الإسلام ، والقول فيه ، وفي خمس الغنيمة ، وخمس الفىء المذكور فى كتاب مفرد فى فن الفقه (٨٦٢) .

وأما المال العام ، فهو مال المصالح ، وهو خمس خمس الفىء ، وخمس خمس الغنيمة ، وما يخلفه مسلم ليس له وارت خاص .
ويلتحق بالرصد للمصالح ، مال ضائع للمسلمين قد تحقق اليأس من معرفة مالكة ومستحقه .

فهذه الأموال التى يحرمها يد الإمام ومصارفها ، مقررة عند الفقهاء ، وقد كثر فيها الاختلاف ، ومسالك الظنون ، والإمام يرى فيه رأيه . وأن اعتاصت مسألة أجال فيها فكره ، وردد نظره واستضاء برأى العلماء ، فإذا غلب ظنه مضى قدما ، وأمضى مقتضى رأيه ، ولا يليق بهذا الكتاب التعرض لتفاصيل المسائل الظنية مع اعتناء العلماء بتصنيفها وجمعها وتأليفها .

فالذى أذكره فى الأموال ثلثه أشياء يفتقر إليها الإيالة لا محالة :

أحدها : ذكر ألفاظ وجيزة ضابطة لجمال المصاريف وكلياتها .

والثانى : فى تحقيق القول فى أن الإمام هل ينزف مال بيت المال كل سنة أو يستظهر بذخيرة ليكون من أمره على بصيرة .

والثالث : تفصيل القول فيه إذا نفذت الأموال ، وانحسرت مجالها (٨٦٣)

(٨٦٢) فارن الشافعى فى الأم : ٤ : ٦٣ - ٨١ والأحكام السلطانية للماوردى ص ١٢٦

والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ٥٦/٤٥

(٨٦٣) فى ح : أُلحمت حالها

ومكاسبها فكيف يكون مضطربه ومحاله ، ومن أين ماله ، وإلى ماذا يؤل ماله ؟

فأما القول الضابط في كلى المصارف فأقول : من يراءه الإمام بما في يده من المال ثلاثة أصناف : صنف منهم محتاجون ، والإمام ينبغي سد حاجاتهم ، وهؤلاء معظم مستحقى الزكوات في الآية المشتملة على ذكر أصناف المستحقين قال الله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء » الآية (٨٦٤) وللمساكين استحقاق في خمس النوى والغنيمة ، كما يفصله الفقهاء ، (٨٦٥) فهؤلاء صنف من الأصناف الثلاثة .

والصنف الثانى : أقوام ينبغي الإمام عليهم كفايتهم ويدراً عنهم بالمال الموظف لهم حاجتهم ، ويتركهم مكفين ليكونوا متجردين لما هم بصدد من مهم الإسلام وهؤلاء صنفان . أحدهما : المرتزقة ، وهم نجدة المسلمين وعسدتهم ووزرهم ، وشوكتهم ، فينبغى أن يصرف إليهم ما يرم خلتهم ،

(٨٦٤) قال الله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فرىضة من الله ، والله عليم حكيم) التوبة : الآية ٦٠

(٨٦٥) الفقراء هم الذين لا يملكون شيئاً ، والمساكين هم المحتاجون المتعففون عن المسألة ، والعاملين عليها : هم الذين يجمعونها ويوزعونها على مستحقيها ، والمؤلفة قلوبهم : أصناف متعددة على خلاف بين الفقهاء وهل هم باقون إلى اليوم أم لا . أنظر : الحلى لابن حزم ٥ : ٢١١/٢١٣ أبو يعلى الأحكام السلطانية ص ١١٦ وابن رشد بداية المجتهد ١ : ٢٨٤ والشيخ محمد أبو زهرة فى بحثه عن الزكاة . والغارمون ، صنفان : صنف استدانوا فى مصالح أنفسهم فيدفع إليهم مع الفقر دون النوى وصنف استدانوا فى مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقر والنوى . وفى سبيل الله : هم الفزاة والمرابطون لحمايه الثغور ، وابن السبيل : المسافر من بلد إلى بلد غنياً كان أو فقيراً وأصيب فى طريقه ولم يكن معه شيء . . . التيجي : مختصر تفسير الإمام الطبرى ١ : ٢٥١

ويسد (٨٦٦) حاجتهم ، ويستغفروا (٨٦٧) به عن وجوه المكاسب والمطالب ،
ويتهيأ والمارشحوه له ، ويكون أعينهم ممتدة إلى ان يندبوا فيخفوا على البدار
وينتدبوا من غير ان يتثافلوا ويتشاغلوا بقضاء إرب وتمهيد سبب . (٨٦٨)

وغرضنا الاكتفاء بتراجم كلية في التقاسيم ، والفقهاء يستقلون بايضاح
التفاصيل ، فهؤلاء صنف من الصنفين المذكورين آخرًا .

والصنف الثاني : الذين انتصبوا لإقامة أركان الدين ، وانقطعوا بسبب
اشتغالهم واستقلالهم بها عن التوصل إلى ما يقيم أودهم ، ويسد خلتهم ولولا
قيامهم بما لا يسوه لتعطلت أركان الإيمان ، فعلى الإمام أن يكفيهم مؤنتهم
حق يسترسلوا فيما تصدوا له بفراغ جنان وتجرد أذهان ، وهؤلاء هم :
القضاة ، والحكام ، والقسام ، والمفتون ، والمتفقون ، وكل من يقوم بقاعدة
من قواعد الدين يلبيه قيامه عما فيه سداذه وقوامه . فأما المرتزقة ، فالمال
المخصوص بهم أربعة أخماس الفى .

والصنف الثانى يدر عليهم كفايتهم وأرزاقهم من سهم المصالح . (٨٦٩) وقد أتى
مساق التقسيم على صنفين من الأصناف الثلاثة المقدمين .
والصنف الثالث : قوم يصرف إليهم (٨٧٠) طائفة من مال بيت المال على

(٨٦٦) ١ ، ٢ : ومسد

(٨٦٧) فى د : يستغفروا

(٨٦٨) فارن السمرقندى : تحفة الفقهاء ٣ : ٥٠ أبو بكر بن العربى : أحكام القرآن

٢ : ٩٤٣ والقرطبى : الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٢٥١

(٨٦٩) فارن ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام مخطوطة ق ١٧ نسخة

مكتبة محافظة الاسكندرية

(٨٧٠) زياده فى ' : وظائف بعد كلمة إليهم ، ويستقيم المعنى بدونها

غناهم ، واستظهارهم ولا يتوقف على استحقاقهم على سد حاجة ، ولا استبقاء كفاية . وهم : بنو هاشم ، وبنو المطلب ، المسمون في كتاب الله : ذرو القربي^(٨٧١) ، فهؤلاء يستحقون سهاما من خمس النية والغنيمة من غير اعتبار حاجة وكفاية عند الإمام الشافعي رحمه الله ، ^(٨٧٢) وقد شهدت بصحة مذهبه الأخبار الصحيحة والنصوص الصريحة وسير الخلفاء ، ومذاهب العلماء قبل ظهور اختلاف الآراء .

فهذه جمل في مصارف أموال بيت المال يليق بالإيالة العظمى حفظها .
وقد انتهى الغرض في هذا الفن .

فأما القول في نزف الأموال أو الاستظهار بالذخائر ، فهذا الفن أليق بأحكام السياسات مما قبله :

وقد ذهبت طوائف من علماء السلف : إلى أن الإمام إذا أوصل كل ذي حق في بيت المال حقه ففضل في بيت المال مال فلا سبيل الى تبقيته بل يتعين تقريره واستيعابه ^(٨٧٣) جميع ما احتوته يد الإمام من الأموال .

أما المرتزقة : إن توفرت عليهم كفايتهم ، وانسدت خلاتهم ، وفضل من أربعة أخماس النية فاضل فيجب فض المناضل عليهم على أقدار أعطيتهم وأقساطهم .
وأما الزكوات : إن انتهى مستحقوها إلى مقارنة الاستقلال ، واكتفوا بما نالوه منها فلا سبيل إلى رد فاضل الزكوات عليهم : فان أسباب

(٨٧١) في ح ، د : ذا القربي

(٨٧٢) قارن الأم للشافعي ٤ . ٧١/٧٧

(٨٧٣) استيعابه أي استيعاب وهو أخذ الشيء كله

استحقاقهم ما اتصفوا به من حاجاتهم ؛ فاذا زالت (٨٧٤) أسباب الاستحقاق زال الاستحقاق بزوالها ، فالفاضل عند هذا القائل ان تصور استغناء مستحق الزكاة في قطر وناحية ؛ منقول إلى مستحق الزكاة في ناحية أخرى ، وإن بالغ مصور في تصوير شغور الخطة عن مستحق الزكاة ، في ناحية أخرى (٨٧٥) فهذا أخرق للعوائد ، وتصوره (٨٧٦) عسر ، ولكن العلماء ربما يفرضون صوراً بعيدة ، وغرضهم بفرضها وتقديرها تمهيد حقائق المعاني فإن احتملنا تصور ذلك ، فالفاضل من الزكوات عند هؤلاء مردود إلى سهم المصالح العامة .

وأما المال المرصد للمصالح : فلا يتصور انقطاع مصارفه ، والإمام يبدأ فيه بالأهم فالأهم ، فإن مست الحاجة إلى ضم طائفة منه إلى مال المرتزقة أو صفر بيت المال عن الفء . فأهم المصالح تمهيد كفاية المرتزقة وإن لم تف الزكوات حاجات المحايج سد الإمام حاجتهم بمال المصالح . فاذن مال المصالح معد لكل مصلحة ليس لها على الخلوص والخصوص مال وكل مصرف قصر عنه المال المعد له فمال المصالح يستتمه ويستكمل .

ولو فرض زوال الحاجات وارتفاع الضرورات فهؤلاء يقولون : فاضل مال المصالح يبنى به الرابات والقناطر والمساجد وغيرها من جهات الخير ، فحاصل هذا المذهب أنه لا يبق في منقرض كل سنة في بيت المال مال ، ويرتب (٨٧٧) في استقبال السنة المنتظرة أموالها ، وهؤلاء يستدلون بسيرة الخلفاء

(٨٧٤) في د : زال

(٨٧٥) في ناحية أخرى : ساقطة من أ

(٨٧٦) في ١ : وتصوير

(٨٧٧) في ١ : يرقب

الراشدين ، فإنهم رضي الله عنهم أجمعين ما كانوا يستظهرون بأموال وذخائر ،
 وهم أسوة من بعدهم في أمور الإمامة أن حاولوا السداد والاستقامة ، والذي
 أقطع به أن الحاجات إذا انسدت فاستمكن الإمام من الاستظهار بالادخار ،
 فحتم عليه أن يفعل ذلك ^(٨٧٨) ولست أرى ذلك من مسائل التحرى التى تتقابل
 فيها مسالك الظنون ، والدليل القاطع على ذلك أن الاستظهار بالجنود والعسكر
 المعقود عند التمكن حتم ، وأن أنفذ الكفار وتقاصت الديار لأن الخطئة إذا
 خلت عن نجدة معدة لم يأمن ^(٨٧٩) من الحوادث والبوائق والآفات والطوارق ،
 وإذا ارتبط النظر بالأمر الكلى وآل الخوف والاستشعار إلى البيضة والحوزة
 فقد عظم الخطر وتنافم الغرر ، وصعب موقع تقدير الزل والخطل ،
 وإذا ^(٨٨٠) كان الاستظهار بالجنود محتوما فلا معول على مملكة لا معتضد
 ولا مستند لها من الأموال ، فانها شوف الرجال ومرتبط الآمال ، ومن ألف
 مبادئ النظر فى تصاريح الأحوال فى الإيالات لم يخف عليه مدرك الحق فى
 هذا المقال .

وإذا ^(٨٨١) كان منصب الإمام القوام على طبقات الأنام مقتضيا أن
 يتحرى الأصلح فالأصلح ^(٨٨٢) ، فكيف يليق بنظر ذى تحقيق أن يبدد الأموال فى

(٨٧٨) قارن الأحكام السلطانية للماوردى ص ٢١٥ وذكر أن أبا حنيفة يرى أن يدخر
 الإمام فى بيت المال لما ينوب المسلمين من حوادث . بينما ذهب الشافعى إلى أنه يقبض على أموال
 من يعم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأن الثواب تعين فرضها عليهم إذا حدثت .

(٨٧٩) فى ١ : تأمن

(٨٨٠) فى د : فاذا

(٨٨١) فى ح : وإن

(٨٨٢) قارن ابن تيمية السياسة الشرعية ص ٢٧ وما بعدها

ابتناء القناطر والديساكر ، ويترك ما هو ملاذ العساكر ؟ ، والاطناب في الواضحات يزرى بذوى الألباب . فاذا يتعين على الإمام الاحتفاظ بفضلات الأموال فانها تنزل من نجدة الإسلام منزلة السور من الثغور .

فإن قيل : إن احتاج الإمام إلى مال أخذه من الجهة التي يأخذ منها لو صفر بيت المال عن المال . قلنا : هذا ضعف بين في الرأي ، وانحلال واضح في النظر في العواقب (٨٨٣) ، ولا يستتب بهذا النظر أمر جزئي ، فكيف الظن بسياسة الإسلام ؟ ولو ساغ ذلك لجاز أن لا يستظهر بالجنود المعقودة ، ويعول على استنفار المطوعة مهاغت الحاجة ، وألت ملة ، وهذا باطل لاسبيل إلى المصير إليه والتعويل عليه .

وأما ما تعلق به الأولون من سير الخلفاء فحق على المنتهى إلى هذا الموضع أن ينعم نظره ويجرد لدرك التحقيق فكرة فنقول :

ما كانت الأموال تبلغ في زمنهم مبلغا يحتمل الإدخار ، فإن الصديق رضى الله عنه بلى في معظم زمانه بقتال الردة ، وما اتفقت مغامرها أكثرا والاحتفال ، ثم لما ولى عمر الأمر ، واتسعت خطة الإسلام ، وانتشرت رايات الدين واستفحل أمر المسلمين (٨٨٤) وكثرت الغزوات ، وانبثت الدعوات ، وكسر جند الإسلام صول كسرى ، وقصر طول قيصر ، واستمرت الدولة ، وعظمت الصولة ، ووفرت المنانم ، وتجردت للجهاد والعزائم ، وألقت الممالك إلى حمة الإسلام مقاليدها ، ولنت كل جنبه آية للأحكام جيدها ، وفتحت الكور (٨٨٥) والأمصار ، وكثر الأعوان والأنصار ، فقد يعتقد المعتقد

(٨٨٣) في العواقب : ساقطة من ١

(٨٨٤) في ١ : الدين

(٨٨٥) السكوره أى الصقع ، المدينة ، والجمع كور وفي د : السكور

إمكان الادخار ، ولكننا نقول: كان معظم الأموال غنائم احتوى عليها عساكر الإسلام بايجاف الخيل والركاب ، وليس يخفى أن أربعة أخماسها مصروفة إلى المصطلين بنات^(٨٨٦) القتال أسلابا وسهاما وإرضاخا ، وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه رتب في كل ناحية حماة وكفاة وأمراء وولادة، وولاهم أمور الأموال وفوض إليهم الأحكام على نصاريف الأحوال ، ورسم لهم مراسم يقتدون بها ، ونصب لهم معالم في أخماس المغانم يهتدون^(٨٨٧) إليها ، وكانوا يبتئون ما ينفق من مال^(٨٨٨) في العساكر المرتزقة المترتبين في الناحية فلا يفضل إلا الزر ، ثم ما كان يفضل ويحيى إلى أمير المؤمنين بفرقه على الذين في جزائر العرب ، وتمسح في الاستحقاق كل سبب ، فما كان يفضل ويحيى من الأموال المحببة على هذه القضية في انقضاء السنة فانقرض ذخيره .

ولما ضرب الخراج على بلاد العراق ، جرى الأمر في الأموال المستفادة على نحو ما ذكرناه^(٨٨٩) ؛ إذ كان أكثر^(٨٩٠) الجند في تلك الناحية ، وهم النجدة الكبرى في وجه الروم وملوك الأطراف ، وأعناقهم صور إلى بلاد الشرق وسائر الأكناف ، ولا يقطع بأن بيت المال خلا في زمان أمير المؤمنين عثمان عن الأموال ، بل نطن ظنا غالبا أنه كان استظهر بذخائر على تطلع إلى العواقب وبصائر حتى اشترأت الفتن ، وثارت المحن ، واضطرب الزمن ، وتقلقت

(٨٨٦) بنات أى شداد ، وفي د : بتأر

(٨٨٧) في د : مهتدون

(٨٨٨) في : ساقطة من د

(٨٨٩) الغزالي : شفاء الغليل ص ٢٣٧

(٨٩٠) في د : كثر

الخلافة في نصابها ، وأصفت (٨٩١) الله بسيدها وبابها ، وما اتسق بعده أمر ، وما أستمروا على ما كان يعهد عصر ، ولم يتفرغ أمير المؤمنين على رضي الله عنه (٨٩٢) من مصادمة البغاة ، ومكاوحة الطغاة إلى تجهيز الغزاة ، وجرت هناة على أثر هناة ثم صار بعد مقتله رسم الخلافة مرفوضا ، وانقلب الأمر ملكا عضوضا ، وتغير الحكم والزمان ، والله جلت قدرته أعظم بما جرى وكان .

فإن قيل على ماذا تحملون الأمر في زمان المصطفى صلى الله عليه وسلم ؟ قلنا : كان صحبه الأكرمون : الأنصار والمهاجرون ، لما ندبوا إلى الجهاد في سبيل الله والذب عن حوزة الإسلام بصادمون المارقين على الضر واللاؤاء ، ويطيرون إلى الغزوات ضابرين على البأساء ، ومعظمهم في ملتطم أهوال القتال رجال ، وجرت نهضات وكثير من الأعزة في رمضاء الحجاز حفاة ، وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستمد من أموال الموسيرين في تجهيز المجاهدين ، إذا أم أمر ، وادلهم خطب ، كما جرى في تجهيز جيش العسرة (٨٩٣) . وهذا المقدار فيه إقناع وعبرة .

فأما الآن فقد اتسعت خطة الإسلام ، وهي على الإزدياد والحمد لله على مر الأيام ، ولكل زمان رسمه وحكمه ، ونحن على ارتجال من عقولنا نعلم فيما

(٨٩١) بمعنى ضربت

(٨٩٢) زيادة في د : كرم الله وجهه

(٨٩٣) أخرج الحاكم في مستدركه عن عبد الرحمن ابن سمرة ، قال : جاء عثمان إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالف دينار حين جهز جيش العسرة ، ففرغها عثمان في حجر النبي صلى الله عليه وسلم . قال : فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقلبها ويقول : ما ضر عثمان ما عمل بعد هذا اليوم . قالها مرارا . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ٣ : ١٠٢ وأقل سنن الترمذى ٥ : ٦٢٥

يمضي ويحكم ، أن صاحب الأمر لو لم يجعل الاستظهار بالإدخار أكبر (٨٩٤)
همه عند الإيثار ، واطراد أسباب الاختيار لعظم الفتق ، وعسر الرق فأفضى
الأمر إلى عظام لا يحيط بها مجارى الأفكار .

فهذا القدر فيه مقنع وبلاغ ، والازدياد (٨٩٥) على (٨٩٦) ما مهدناه مضطرب
رحب ومساغ .

وقد انتهى المرام ، وغرض الكلام في الفصل الثاني من الفصول الثلاثة
المتجمة : أولا في أحكام الأموال .

فأما الفصل الثالث منها ، وهو أهمها فالغرض ذكر ما يقتضيه الإيالة الشرعية
والسياسة الدينية فيه ، إذا أصفرت يد راعى الرعية عن الأموال والحاجات
ماسة ، فليت شعري كيف الحكم (٨٩٧) ؟ وماوجه القضية ؟ فإن ارتقب الإمام
حصول أموال في الاستقبال ضاع رجال القتال ، وجر ضياعهم أسوأ
الأحوال ، وإن استرسل في مد اليد إلى ما يصادفه من مال من غير ضبط
الشرع في الأقوال والأفعال .

وقد قدمنا حينما سبق ، إننا لا نحدث لتربية الممالك في معرض الاستصواب
مسالك لا نرى لها من شرعة المصطفى مدارك ، فإن بلى الإمام بذلك فليئس

(٨٩٤) في د : أكثر

(٨٩٥) في د : وللأزدياد

(٨٩٦) في ١ : بنا زائدة بعد كلمة الازدياد

(٨٩٧) الحكم : ساطعة من ١

ولينعم النظر هنا لك ، فقد دفع إلى خطتين عظيمتين :

أحدها : (٨٩٨) تعريض الخطة للضياع .

والثانية : أخذ مال في غير استناد استحقاقه إلى مستند معروف مألوف ، والله ولي التوفيق والتيسير ، وهو بأسعاف راجيه جدير فنقول :

إذا اخلا بيت المال ، انقسمت الأحوال : ونحن نرتبها على ثلاثة أقسام ، ونأتي في كل قسم منها بما هو مأخذ للأحكام (٨٩٩) ونمزج القضايا السياسية بالموجبات الشرعية ، فلا نخلو الحال وقد صفر بيت المال من ثلاثة أنحاء : أحدها : ان يطاء الكفار والامياذ بالله ديار الإسلام .

والثاني : لا يطاءوها ولكننا نستشعر من جنود الإسلام اختلالا ، ونتوقع انحلالا وانفلالا ، لو لم نصادف مالا ، ثم يترتب على ذلك استجراء الكفار في الأقطار ، وتشوفهم إلى وطء أطراف الديار .

والثالث : أن يكون جنود الإسلام في الثغور والمراصد على أهب وعتاد وشوكة واستعداد ، لو وقفوا ولو نذبوا للغزو والجهاد لا حتاجوا إلى ازدياد في الاستعداد وفضل استعداد ، ولو لم يمدوا لا نقطعوا عن الجهاد .

فهذه التقاسيم قاعدة الفصل ، فلنقل فيها أولا ، ولنذكر في كل قسم منها معولا ، ثم ننظر إلى ماوراءها والله المستعان على ما نحاوله من بيان (٩٠٠)

(٨٩٨) في ١ : أحديها

(٨٩٩) في ح ، د الأحكام

(٩٠٠) على ما نحاوله من بيان : زيادة من د

فصل

فأما إذا وطىء الكفار ديار الإسلام ، فقد اتفق حملة الشريعة قاطبة على أنه يمين على المسلمين أن يخمنوا ويطيروا إلى مدافعتهم زرافات ووحدا نا حتى انتهوا إلى أن العبيد (٩٠١) ينسلون عن ربة طاعة السادة ، ويبادرون الجهاد على الاستبداد، وإذا كان هذا دين الأمة ومذهب الائمة ، فأى مقدار الأموال فى هجوم أمثال هذه الأموال لو مست إليها الحاجة ، وأموال الدنيا لو قوبلت بقطرة دم لم تعد لها ولم توازها ، فاذا وجب تمرىض المهج للتوى (٩٠٢) وتعين فى محاولة المدافعة التهاوى على ورطات الردى ، ومصادمة العدى ، ومن أبدى فى ذلك تمردا فقد ظلم واعتدى ، فاذا كانت الدماء تسيل على حدود الطبقات (٩٠٣) فالأموال فى هذا المقام من المستحقرات . (٩٠٤)

وأجمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق فى الزمان مضيقون فقراء مملتون (٩٠٥) يمين على الأغنياء ان يسعوا فى كفائتهم، وكذلك اتفقوا كافة

(٩٠١) فى ج : العبد ، لا العبيد فحسب بل على المرأة القادرة عليه أن تخرج بغير إذن زوجها ، وعلى الولد أن يخرج بغير إذن والديه أو أحدهما إذا كان الآخر ميتا . انظر الشاطبى الاعتصام ٢ : ١٢١ . بل يجب على الأعمى والمريض المدافعة عن ديار الإسلام حسب الأمكان ويكون ذلك ببذل المال قدر الطاقة والمساهمة فى الخدمات المدنية ، لأنها حرب دفاعية يخوضونها لحماية الديار والأعراض والأموال . المرتضى : البحر الزخار ٥ : ٣٩٤

(٩٠٢) أى الهلاك وفى ح : للتوى ود : للتوى

(٩٠٣) الظبة بالتخفيف حد السيف والجمع طبقات.

(٩٠٤) الشاطبى : الاعتصام ٢ : ١٢٢

(٩٠٥) أُمْلَق لَمْلَقا ، افتقر واحتاج أو اتفق ماله حتى افتقر ، والمملق : الشديد الفقر

على وجوب بذل الأموال في تجهيز الموتى وغيره من جهات فروض الكفايات فلاح على أبلغ وجه في الإيضاح أنه يجب على الأغنياء في هذا القسم أن يبدلوا فضلات أموالهم ، كما سنفصل القول في ذلك إن شاء الله عز وجل ، حتى تتجلى هذه الداهية ، وتنكف الفئة المارقة الطاغية ، ولا ينبغي أن يعقد الناظر الآن فكره بالتفصيل ، فإن بعد في التأسيس والتأصيل ، وسيأتي في شرح ذلك ما عليه التعويل إن شاء الله .

فهذا بيان مقدار غرضنا الآن إذا وطئ الكفار بلاد الإسلام .

فأما إذا لم يجر ذلك بعد ولـكنا نحاذره ونستشعره لانقطاع مواد الأموال ، واختلال الحال ، وإشارة الزمن إلى سوء المغبات في المال ، ولو لم يتدراك ما يخاف (٩٠٦) وقوعه لو وقع في غالب الظن .

فهذا الفن ملحق بالقسم الأول قطعاً ، ولا يحل في الدين تأخير النظر للإسلام والمسلمين إلى اتفاق استجراء الكافرين ، ولو فرض في مثل هذه الحال توقف وتمكث لأنحل العصام ، وتبتر النظام ، والدفع أهون من الرفع ، وأموال العالمين لا تقابل وطأة الكفار في قرية من قرى الديار ، وفيها سفك دم المسلمين وامتداد يد إلى الحرم ولو وقع وتم فلا مستدرك لما انقضى وتقدم إلا التأسف ؛ وقرع سن الندم . فإذا يلتحق هذا القسم بما تقدم .

فأما التسم الثالث : وهو أن لا يخاف من الكفار هجوما لا خصوصا في بعض الأقطار ولا عموما ، ولكن الانتهاض إلى الغزوات والانتداب للجهاد

في البلاد ، يقتضى مزيد عتاد واستعداد ، فهل يكلف الإمام المثرين والموسرين أن يبذلوا ما يستعدون به ؟ هذا موقع النظر ومجال الفكر :

ذهب ذاهبون: إلى أنه لا يكلفهم ذلك ، بل يرتقب في توجيه العساكر ما يحصل من الأموال. والذي أختاره قاطعا به : إن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما يحصل به الكفاية والغناء فان إقامة الجهاد فرض على العباد ، فتوجيه^(٩٠٧) الأجناد على أقصى الإمكان والاجتهاد في البلاد محتوم^(٩٠٨) لا تساهل فيه ، وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى سيرهم إلينا واستجرائهم علينا ، وإذا كنا لا نسوغ تعطيل شيء من فروض الكفايات ، فأحرى فنونها بالمراعاة الغزوات .

والأمور في الولايات إذا لم تؤخذ من مبادئها ، جرت أمورا يعسر تداركها عند تمامها .

وقد أجريننا فيما تقدم ان الدنيا تبسح الدين ، وأن صاحبنا^(٩٠٩) بعث لتأسيس الدين، وتنادية الرسالة والابلاغ، والاكتفاء من هذه الدنيا ببلاغ ، فمن عظام الأمور ترك الأجناد ، وتعطيل الجهاد وانحصار العساكر في الثغور .

فان قيل : قد ذكرتم انه تمتد يد الإمام إلى أموال الموسرين عند اهم تجهيز الأجناد إلى الجهاد فما قولكم فيه إذا كان مع المرتزقة كفايتهم وعدتهم

(٩٠٧) وتوجيه : ق ب

(٩ ٨) ق ١ : عترم

(٩ ٩) يستغرب من المؤلف استخدام هذا اللفظ ، ويقصد به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان أولى به القول ، بان رسولنا بعث لتأسيس الدين

في إقامتهم ونهضتهم ، ومرابطتهم وغزوتهم في أوانها وابانها ؟ ولكن خلى بيت المال أو كاد أن يخلو ، وخاف الإمام غائلة هائلة من خلو بيت المال عند عسكرة للكفار أو دبرة على المجاهدين .

فقد تقدم للقول الناجع (٩١٠) الواقع في وجوب الاستظهار بالذخائر وتنزيل إعداد (٩١١) المال منزلة اعداد الرجال ، ولو هت كفاية الرجال امتدت بد الإمام إلى الأموال ، والذخيرة إحدى العدتين فما الوجه في ذلك ؟

قلت : هذا الآن دون تقسيم الأخير الذي تقدر (٩١٢) نجاهه : فان المرتزقة إذ (٩١٣) لزمو التفور والمراصد ، وتقاعدوا عن الانبعاث إلى المقاصد ، كان ذلك متضمنا تعطيل (٩١٤) الجهاد ناجزا . وفيه خضلة أخرى ، وهي أن معظم أموال بيت المال مما تحويه أيدي المسلمين من أموال الكافرين . فاذا انقطع الجهاد انقطع بانقطاعه وجوه الأموال التي تنصب إلى بيت المال ، ويداعى ذلك إلى اختلال وانحلال ، يتعذر معه المراقبة ، فان المؤن إذا كانت دائرة بحماها (٩١٥) وقد اكتفيت المطالب وعرت (٩١٦) وجوها لم يخف على ذي نظر في العواقب إفضاء الأمر على قرب وكشب إلى انقطاع أصل السبب ، والقيم

(٩١٠) في د : النافع

(٩١١) إعداد : ساقطة من ب

(٩١٢) في ب : يعذر

(٩١٣) في أ : إذا

(٩١٤) في أ : تعطل

(٩١٥) بحماها أى منعت المؤن ، وفي د : بحماها

(٩١٦) في أ ، ب : وعسرت

المنصوب في مال طفل مأمور بأن لا يقصر^(٩١٧) نظره على ضرورة حاله بل ينتظر في حاله باستثناء ماله ، وطلب الأغبط فالأغبط في جميع أمواله ،^(٩١٨) وليس أمر كل الملة بأقل من أمر طفل ، ولا نظر^(٩١٩) الإمام القوام على خطة الإسلام بأقصر نظرا وفكرا من قيم . وهذا واضح لاخفاء بمدركه عند انقطاع الجهاد .^(٩٢٠)

فأما إذا كان جنود الإسلام مشمرين للجهاد ، فالوجوه التي منها ينتظم الأموال غير منحسمة ، والأحوال متسقة منتظمة فيبعد تنجيز التعرض لأموال الناس لأمر مقدر على نأى وبعد .

ولا ينجلى هذا الفصل حتى أذكر بعون الله وتأييده وتوفيقه وتسديده ، أمراً يوضح الانفصال عما تضمنه هذا السؤال من الإشكال ، ولكن الذي ذكرته الآن فيه بلاغ واستقلال .

فان قيل : قد ذكرتم في التقاسيم التي قدمتم أن الإمام يستمد من أموال الأغنياء فأبينوه وفصلوه ، وبوحوا بالغرض ، وحصلوه^(٩٢١) وأوضحوا المآخذ والوجوه .

قلنا : قد انتهى الكلام في مقصود الفصل إلى غمرة تغرق^(٩٢٢) الجهول

(٩١٧) في د : يفض

(٩١٨) في ب : أحواله

(٩١٩) نظر : ساقطة في اوب وقد : المسألة

(٩٢٠) الغزالي : شفاء الغليل ٢٣٦ والشاطبي : الاعتصام ٢ : ١٢٢

(٩٢١) في ا : وحصلوا

(٩٢٢) في ا : تغرق

وتحير العقول، وما أراها تخيض^(٩٢٣) إلا من كان التوفيق مطيته ، والابتهاال إلى الله طويته ، والتبحر في بحور العلوم عدته ، وينبغي أن ننبه على خطره وغرره^(٩٢٤) ، ثم نندفع في درر الكلام وغرره ، فالتأنيض فيها انتهى إليه الكلام إن لم يعصم ولم يثبت منه القدم بين شرفين عند الالتفات إلى طرفين ، فان وقع نظره في الانكفاف عن الأموال، التزم مصير الإسلام إلى أسوأ المصائر والأحوال ، وإن استرسل في إطلاق الأيدي في الأموال من غير اقتصاد ، انتصب إلى إحداث مطالبات كلية لا أصل لها في القضايا الشرعية .

وقد تقدم أن التدابير إذا لم يسكن لها عن الشرع صدر ، فالهجوم عليها خطر، ثم قصارها إذا لم تكن مقيدة بمراسم الإسلام ، مؤيدة بموافقة مناهج الأحكام ضرر ، فاعود وأقول : لست أحاذر^(٩٢٥) إثبات حكم لم يدونه الفقهاء ولم يتعرض له العلماء ، فان معظم مضمون هذا الكتاب لا يلفي مدونا في كتاب ولا مضمنا لباب ، ومتى انتهى مساق الكلام إلى أحكام نظمها أقوام ، أحلتها^(٩٢٦) على أربابها ، وعزيتها إلى كتابها ، ولكني لا أبتدع ولا أخترع شيئا بل ألاحظ وضع الشرع ، واستشير معنى يناسب ما أراه وانحرأه ، وهكذا سبيل التصرف في الوقائع المستجدة التي لا يوجد فيها أجوبة العلماء معدة ، وأصحاب المصطفى ، صلوات الله عليه ورضي عنهم ، لم يجدوا في الكتاب والسنة إلا نصوصا معدودة ، وأحكاما محصورة محدودة ، ثم حكوا

(٩٢٣) بمعنى يقتحمها

(٩٢٤) في د : وعذره

(٩٢٥) في د : أخالف

(٩٢٦) في د : خلقتها

في كل واقعة عنت (٩٢٧) ولم يجاوزوا وضع الشرع ، ولا تعدوا حدوده ، فعملونا أن احكام الله تعالى لا تتناهى في الوقائع ، وهي مع انتفاء النهاية عنها صادرة عن قواعد مضبوطة .

فليكن الكلام في الأموال وقد صفر بيت المال واقعة لا نعهد (٩٢٨) فيها للماضين مذهباً ، ولا نحصل لهم مطلباً ولنجر فيه على ماجرى عليه (٩٢٩) الأولون إذ دفعوا إلى وقائع لم يكونوا (٩٣٠) يألفوها ، ولم ينقل لهم مذاهب ولم يعرفوها ، وإذا استند الناظر استوى الأول والآخرة فنقول ، للناس حالتان :

أحدهما ، (٩٣١) أن يعدموا قدوة ، وأسوة ، وإماماً يجمع شتات الرأي ، ويردوا إلى الشرع المجرد (٩٣٢) من غير داع وحاد ، فان كانوا كذلك ، فوجب الشرع والحالة هذه في فروض الكفايات أن يخرج (٩٣٣) المكلفون القادرون لو عطلوا فرضاً واحداً ، ولو أقامه من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي ، ولا يثبت لبعض المكلفين توجيه الطلب على آخرين ، فانهم ليسوا منقسمين إلى داع ومدعو ، وحاد ومحدود .

وليس الفرض (٩٣٤) متعيناً على كل مكلف فلا يعقل تبين (٩٣٥) التكليف

(٩٢٧) أى ظهرت

(٩٢٨) فى د : لا عهد

(٩٢٩) عليه : زيادة من د

(٩٣٠) يكونوا : ساقطة من ب

(٩٣١) فى ا و ب : احدهما

(٩٣٢) فى د : المحرر

(٩٣٣) فى ا : يخرج

(٩٣٤) فى د : العرض

(٩٣٥) فى د : تنبئت

في فروض الكفايات مع عدم الوالى إلا كذلك ، فلنضرب في ذلك (٩٣٦)
الجهاد مثلا ، فنقول : لو شغل الزمان عن وال تعين على المسلمين القيام بمجاهدة
الجاحدين ، وإذا قام به عصب فيهم كفاية ، سقط الفرض عن سائر المكلفين
فهذا (٩٣٧) اذا عدموا واليا .

فأما إذا وليهم إمام مطاع ، فانه يتولى جر الجنود ، وعقد الأولوية البنود
وإبرام الذم والعهود ، فلو نذب طائفة إلى الجهاد ، تعين عليهم مبادرة الاستعداد
من غير تخاذل وتواكل وإبتاد ، ولم يكن لهم أن يقولوا ليس مانديننا إليه
متعينا علينا ، فليقم به غيرنا ، فانا قد اثبتنا أن المسلمين اذا نصبوا واليا يدرهم
في اصدارهم وايرادهم تدبير الآباء في أولادهم ، ولو ساغ مقابلة أوامره
ونواهيه بما يوهى شأنه ويوهنه ، لما استتب له مقصد فيما يذره ويأتيه ، ولأفضى
إلى عسر يتعذر تلافيه ، ولو وكل كل مندوب ارتسام مراسم الوالى المنصوب
إلى غيره ، لما استقرت للامام طاعة في ساعة ، فاذا رأى الوالى المنصوب
رأيا من هذا الفن كان متبعا ، ولم يجد الرعايا دون اتباعه محيدا (٩٣٨) ومتسعا
فاذا تقرر ذلك بنينا عليه امر (٩٣٩) المال قائلين : لو شغرت الأيام عن قيام إمام
بأمور المسلمين والإسلام ، ومست الحاجة في إقامة الجهاد إلى مال وعتاد ،
وأهب واستعداد ، كان وجوب بذله عند تحقيق الحاجات على منهاج فروض
الكفايات ، فليست الأموال بأعز من المهيج التي يجب تعريضها للاغرار ،
المؤدية إلى الردى والتوى . (٩٤٠)

(٩٣٦) ذلك : ساقطة من ا

(٩٣٧) فى د : وهذا

(٩٣٨) فى ا : محتدا

(٩٣٩) زيادة فى د : الرعايا دون اتباعه عليه أمر ، ويستقيم المعنى بدونها

(٩٤٠) أى الهلاك

فهذا إذا لم يسكن في الزمان وزر يلاذ به ، فاذا ساس المسلمين وال
وصفرت يده عن عدة ومال، فله أن يعين بعض الموسرين لبذل ما تقتضيه ضرورة
الحال لا محالة ، كما يندب من يراه أهلا للانتداب ، فلا ينبغي أن يستبعد المرء
حكم الإمام في فلسه مع نفوذ حكمه في روحه ونفسه .

ولست أقول ذلك عن حسابان ومخالفة (١٤١) ريب بل أقطع به على الغيب
وسيزداد ذلك وضوحا وانكشافا إذا ذكرت من تفاصيل هذه القاعدة أطرافا
وكيف يبعد مدرك ذلك على الفطن الأريب ، وفي أخذ فضلات من أموال
رجال تخفيف أعباء عنهم وأتقال ، وإقامة دولة الإسلام على أبهة الاستقلال
في أحسن حال ، ولو لم يتدراك الإمام ما استزم (١٤٢) من سور الممالك
لأشقى (١٤٣) الخلائق على ورطات الممالك ، ولخيفت خصله لو تمت لأكلت
ولا ألت (١٤٤) لكان أهون فائت فيها أموال الأغنياء ، وقد يتعدها إلى إراقة
الدماء ، وهتك الستور وعظام الأمور .

فاذا تمهد ما ذكرناه فلنقل بعده : ليس للإمام في شيء من مجارى الأحكام
أن يتهم ويحكم فعل من يتشبه ويتمنى ، ولكنه يبنى أموره كلها دقها
وجلها ، عقدها وحلها ، على وجه الرأى والصواب في كل باب ، فلا يندب
قوما للجهاد إلا إذا رأى تعيينهم منهج الرشاد ، ومسلك السداد ، ثم يحزب الناس

(١٤١) في د : ومخالفة

(١٤٢) في د : استزم

(١٤٣) في د : لا يشقى

(١٤٤) في أ : ولا ألت

أحزاباً، ويجعل نديهم إلى الجهاد ندبا^(٩٤٥) كذلك، ويججز إلى كل حيل^(٩٤٦) من الكفار من يليهم في صوب تلك الديار ، وهذا يغنى وضوحه في طرق الإيالة عن الإطناب والإطالة .

والأمر في أخذ الأموال يجري على هذه الأحوال^(٩٤٧) ، فيشير على كل^(٩٤٨) أغنياء في^(٩٤٩) كل صتمع بأن يذلوا من المال ما يقع به الاستقلال ، وليس لتفاصيل الرأي غاية ونهاية ، فليز الإمام في ذلك كله رأيه . وما ذكرناه ليس حصراً وضبطاً في المقال ، ولكننا جئنا ضرباً للأمثال ، وعلى رأى الإمام - بعد عون الله - الاتكال في مضطرب الأحوال .

ومن تنمة القول في هذا أن المسلمين إذا وجدوا معاذاً وأتخذوا للمهماتهم^(٩٥٠) ملاذاً ، لم يكن لهم مضادته^(٩٥١) ومرادته ومعاندته ومحادثته ، فإن رأى إذا وقعت واقعة عامة ، وداهية مطبقة للخطئة طامة ، ومست الضرورات في دفاعها إلى عدة ومادة من المال تامة ، ويد الإمام صافرة^(٩٥٢) ، وبيوت الأموال شاغرة ، أن يتسبب إلى استيلاء مال من^(٩٥٣) موسرى المؤمنين ، فإنه يفعل ذلك على موجب

(٩٤٥) ندبا : ساقطة من ا وفي د : دنوبا

(٩٤٦) أى حيال وفي ا : خيل

(٩٤٧) الأحوال : ساقطة من ا

(٩٤٨) كل : زيادة من د

(٩٤٩) في : زيادة من د

(٩٥٠) في ا : لمهماتهم

(٩٥١) في د : معادته

(٩٥٢) في د : خافرة

(٩٥٣) من : زيادة من ا

الاستصواب ما أراه ، وعمم أهل الاقتدار^(٩٥٤) واليسار في أقاصي البلاد ،
ورتب^(٩٥٥) على كل ناحية في تحصيل المراد ، ذا كفاية ودربة وسداد ، وان
عسر التبليغ إلى الاستيعاب^(٩٥٦) ، ورأى في وجع الصواب أن يخصص أقواما ،
ثم يجعل الناس في ذلك فثاما ، فيستأدى عند كل^(٩٥٧) ملمة من فرقة أخرى
وأمة ، اتبع في ذلك كله أوامره ، واجتنب زواجره ، ثم ليكن في ذلك
عليه أكل نظر ، وأسد فكر وعبر ، فإن اقتضى الرأي تعيين أقوام على
التنصيب ، يعرض لهم على التخصيص ، ونظر إلى من كثر ماله وقل عياله^(٩٥٨)
وقد يتخير من خيف^(٩٥٩) عليه من كثرة ماله أن يطفى ، ولو ترك لفسد ،
ولو غرض من غلوائه قليلا ، لأوشك أن يقتصد ويستد^(٩٦٠) . وإذا لم يخل
المتصدى للامامة والاستقامة عن تحديد^(٩٦١) النظر وتسديد الفكر ، ففياذكرناه
تصريحا أو رمزا إليه تلويحا له معتبر ، ثم إذا قد لاحت المرشد ووضحت
المتقاصد ، فنذكر بعدها ثلاثة فصول بعد تهيئة ما سبق من الأصول :

أحدها : أن من الناس من ذهب إلى أن الإمام يأخذ ما يأخذه في معرض
الافتراض على بيت المال على كل حال ، فإن تأت^(٩٦٢) مداره ومجاليه ، تبين ردما

(٩٥٤) في د : الأقدار

(٩٥٥) في ا : ويرتب

(٩٥٦) في ا ، ب : الاستبعاد

(٩٥٧) كل : ساقطة من ا

(٩٥٨) قل عياله : ساقطة من ا

(٩٥٩) في د : خيف

(٩٦٠) في د : ويستبد

(٩٦١) في ا : تجديد

(٩٦٢) في ا ، ب : ثابت

اقترض ، والمقترض يطالبه . وقال قائلون : إن عمم بالاستدعاء مياسير البلاد والمثزين من طبقات العباد فلا مطمع في الرد والاسترداد ، وأن خصص بعضا لم يكن ذلك إلا قرضا ، ونحن نذكر ما يتعلق به كل فريق ، ثم نذكر مسلك التحقيق .

فمن قال الإمام يستقرض ، استمسك بأن أقدار الواجبات مضبوطة الجهات في قواعد الدين ومذاهب المسلمين ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أضاق^(٩٦٣) المحاريج والفقراء استسلف من الأغنياء ، وربما استعجل الزكوات ، فلو كان يسوغ الأخذ من غير اقتراض لكان عليه السلام بينه ليقتندى به من بعده عند فرض الاضافة ، وربما تعلق هؤلاء بأن مأخذ الأموال^(٩٦٤) لو تعدت الطرق المضبوطة ، والمسالك الموضحة في الشريعة ، لا نبسط الأبدى إلى الأموال ، ولجر ذلك فنونا من الخيال^(٩٦٥) ولم يثق ذو مال بماله ، لا في حاله ولا في مآله . وهذا خروج عن ضبط الدين ، وحل لعصام الإسلام عن أموال المسلمين .

والمرتضى عندي : إن ذلك جبن وخور ، وذهول عن سنن النظر ، فإن للإمام أن يأخذ من الجهات التي ذكرناها ما يراه سادا للحاجة ، على ما قدمنا منها جه ، ولا يلزمه الاستقراض ، سواء فرض أخذه من معينين أو من المياسير أجمعين .

والدليل عليه ، أنا لو فرضنا خلو الزمان عن مطاع ، لوجب على المكلفين

(٩٦٣) في ١ : أضاف

(٩٦٤) الأحوال : زائدة في ب ، ولا تتفق مع السياق

(٩٦٥) في د : الخيال

القيام بفرائض الكفايات من غير أن يرتقبوا مرجعاً، فإذا وليهم إمام، فكأنهم ولوه أن يديرهم تعييناً وتبييناً فيما كان من وظائفهم فوض^(٩٦٦) ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا ، ويحمل البعض الأمر فيه على البعض ، ثم تنسحب المآثم على كافةهم ، والإمام القوام يدفع التخاذل والتغالب ، ويحمل الأعيان على التناوب فيما على الكفاية والخروج عن عهده .

والذى يوضح المقصد ، أنه لو استقرض لكان يؤدي ما اقترضه من مال فاضل مستغنى عنه في بيت المال ، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلاً ، ثم يقتضى الحال استرداد ما وفيناها على المقرض ، ويستدبر التدبير ، فلا يزال في رد واسترداد ، وما أدى إلى التسلسل فهو في وضعه لا يتحصل .

والذى يجب التعويل عليه، أن كل واقعة وقعت في الإسلام ، تعين على^(٩٦٧) ملتزمي الإسلام ، أن يقيموا أمر الله فيها ، إما بأنفسهم إذا فقدوا من يليهم ، أو بأن يتبعوا أمر واليهم . فإذا امتثلوا أمر الله بأنفسهم ، أو بأموالهم ، على تفنن^(٩٦٨) أحوالهم فارتقابهم رجوعاً في ما لهم يشعر بأنهم ما كانوا متأصلين فيما كلفهم ربهم . وهذا ظن كاذب ، ورأى غير صائب ، فالمسلمون هم المخاطبون ، والإمام في التزام أحكام الإسلام ، كواحد من الأنام ، ولكنه مستتاب في تنفيذ الأحكام ، فإذا تفتت فلا مطمع في مرجع ، فان درليت المال مال ، فحظ المسلمين منه تهوؤ للحاجات في مستقبل الأوقات فهذا

(٩٦٦) في ب : فرضاً بينهم فوض

(٩٦٧) على : ساقطة من أ

(٩٦٨) في د : تعين

منتهى القول فى هذا الفن (٩٦٩) .

وأنا أقول الآن : لست أمتنع الإمام من الاقتراض على بيت المال ، أن رأى ذلك استطابة للقلوب ، ونوصلا إلى تيسير الوصول إلى المال ، مها اتفقت واقعة أو هجمت هاجمة (٩٧٠) . والذي قدمته ليس تحريما للاستقراض ، ولكنه تمهيد لما يسوغ للإمام أن يفعله ، والأمر موكول إلى رأيه وأستصوابه فى افتتاح كل أمر ومآبه ، والجملة فى ذلك أنه إذا أملت ملمة واقتضى المامها مالا ، فإن كان فى بيت المال مال استمدت كنفاتها من ذلك المال ، وأن لم يكن فى بيت المال نزلت على أموال كافة المسلمين ، فاذا كفيت من أموالهم ، فقد انقضت وانقطعت تبعاتها وعلائقها ، فاذا حدث مال تهيأ ما حدث للحوادث المستقبلية (٩٧١) ، فهذه معضلات لا يستد فيها الا مؤيد ولا يطبق مقصد الحق فيها إلا مسدد ، فإن قيل قد ذكر الفقهاء أن من معه طعام إذا وجد مضطرا إليه ، واقعا فى الخمصة ، مشفيا على الهلاك ، لم يلزم مالك الطعام بذله من غير بدل ، وإحياء المهج من فروض الكفايات على مجرى الأوقات ، وقد يتعين على الانسان فى بعض الأزمان إذا انقرد بالانتهاء إلى مضطر أن يبذل كنه الجدد ، ويتفرغ غاية الوسع فى انقاذه ، ثم لا يجب التبرع والتطوع بالبذل .

قلنا : هذه المسألة عندنا فيه إذا كان للمضطر مال غائب أو حاضر ،

(٩٦٩) قارن ابن تيمية فى رسالة المظالم المشتركة حيث يرى أن الإمام ملزم بسداد الديون ضمنا لأموال الناس من ٣٠ رسالة المظالم المشتركة فى مجموع رسائل تصحيح محمد بدر الدين أبو فراس الحلبي ط الخانجي ١٣٢٣ هـ

(٩٧٠) فى ب : هائمة

(٩٧١) فى د : لمستقبلة

فأما إذا كان لا يملك شيئاً فيجب سد جوعته ورد خلته من غير التزامه عوضاً ، ولا أعرف خلافاً أن سد خللات المضطرين في سنى المجاعات محتموم علي الموسرين ، ثم لا يرجعون عليهم إذا انسلوا من تحت كلال كل الفتن ، وفقراء المسلمين ، بالإضافة إلى متوسليهم ، كالأبن الفقير في حق أبيه ، ليس للآب الموسر أن يلزم ابنة الاستقراض منه إلى أن يستغنى يوماً من الدهر (٩٧٣) ولو كان لولده مال غائب أقرض ولده ، أو استقرض له إن كان مولياً عليه ، والذي يكشف الغطاء فيه ، أن من رأى مسلماً مشرفاً على حريق أو غريق ، واحتاج إنقاذه إلى إنقاذ سببه وإكداد جسده (٩٧٣) لم يحز في مقابلة سعيه طلب عوض (٩٧٤) وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند تأسيس الحاجات ، واستعجاله الزكوات ، فلست أنكر جواز ذلك ، ولكنني أجوز الاستقراض عند اقتضاء الحال وإنقطاع الأموال .

ومصير الأمر إلى منتهى يغلب الظن فيه استيعاب الحوادث لما يتجدد في الاستقبال . وأما ما ادعوه من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذ الا وظيفة (٩٧٥) حاقه في أوان حلولها ، أو يستقرض ، فهذا زلل عظيم ، فانه كان اذا حاول تجهيز جند أشار على الميسير من أصحابه بأن يبذلوا فضلات أموالهم . والإفاصيض الماثورة المشهورة في ذلك بالغة مبلغ التواتر (٩٧٦) .

(٩٧٢) الفزالي : شفاء الغليل ٢٤٢ ، ٢٤٣

(٩٧٣) وفي د : حدقه

(٩٧٤) طلب عوض : ساقطة من ب ، د

(٩٧٥) الوظيفة : ما يقدر من عمل ورزق وعلام وغير ذلك ، وحاقة يعني استجحت

(٩٧٦) قارن كتاب الأموال لابن سلام ص ٧٧٦ ، ٧٧٧ حيث روى بسنده أن رسول صلى الله عليه وسلم بعث عمر رضي الله عنه ، فأتى العباس يسأله صدقه ماله ، فقال قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم صدقه سنتين .

وكانوا رضى الله عنهم يبادرون ارتسام مراسم الرسول عليه السلام على طواعية وطيب أنفس ، ويزدحمون على امتثال الأوامر ، حائزين به أكرم الوسائل ازدهام الهيم العطاش (١٧٧) على المناهل . وكانت مبادئه اشاراته أنجع في قلوب الناس من سيوف أهل النجدة والبأس في أهل العناد والشراس ، وما شبهوا به من أداء الأوامر الى إخلال ، وإفضائه إلى امتداد الأيدي إلى الأموال فلا احتفال بالأموال عند إظلال (١٧٨) الأهوال على بيضة الإسلام ، ولا بسوغ أخذ الأموال على الإهمال هزلا من غير استئصال فان سئلنا الدليل ، فقد قدمنا مافيه أكل مقنع . فهذا انجاز الغرض من هذا الفصل ، وهو أحد الفصول الثلاثة الموعودة بعد تمهيد الأصول .

فأما الفصل الثانى : وبه يتم المقصد فى بعض ماسبق ، وهو ان عساكر الإسلام اذا كثروا ، أغنى المرتزقة المتربين فى ديوان الجنود المعقود ، وعظمت المؤن القائمة بكفائتهم ، وهي جارية على استمرار الأوقات حسب توالى الحاجات التى تتقاضاها الفطن (١٧٩) والجبلات ، وكان اتساع الرقاع والأصقاع . وكثرة الثغور والمراصد فى البقاع ، لا يستقل الا بكثرة الرجال المترصدين للقراع ، وقد قسمهم الإمام على أصناف وأنواع ، وصففهم جيلا جيلا (١٨٠) ورعيلا ورعيلا ، فمنهم مندوبون أو منتدبون لتهض حريم البلاد عن

(١٧٧) الهيام بالسكسر : الإبل العطاش ، وقارن الغزالي : شفاء الغليل ص ٢٤٦ .

(١٧٨) فى د : اطلال

(١٧٩) فى ح : الفطر

(١٨٠) فى ا ، ب : خيلا

المتلصصين ذوى العرامة ، ومنهم متصرفون فى البلاد لردع النابغين (٩٨١) من أهل الفساد ، الزائفين عن منهاج السداد ، ومنهم مرتبون فى مرابطة الحصون والقلاع ، وآخرون فى المضائق والمراصد والنجدة الكبرى ، محتفون بالإمام وبأمره (٩٨٢) الأجناد فى البلاد .

وإذا انتهى تدبير الممالك الى ذلك ، فالغالب ان ما ينفق من احماس الغنائم والنفى ، لا يقيم الأود ، ولا يديم العدد ، فانا كما نصيب نصاب ، والحرب سجل ، وللقنال مضطرب وتباين أحوال .

ومن ظن بمن يلاقى الحروب بأن لا يصاب فقد ظن عجزا

والمغانم فى وضع الشرع ليست مقصودة ، فان الغرض بالتجرد للجهاد إعلاء كلمة الله وحيطة الملة ، والمغانم ليست معمودة مقصودة ، (٩٨٣) اذ لا يليق بمحاسن الشريعة أن نجعل بذل المهيج ، والفرير بالأرواح الى تحصيل المغانم ذريعة ، فاذا لا تقوم المملكة بتوقع الاغتنام ، ولا بد للإمام من الاعتصام بأوثق عصام على ممر الأيام ووزر (٩٨٤) الإسلام مأمور بأقصى الاحتياط والحفظ فى اللحظ بعد اللحظ ، ولا أشبه ما يرتقب من مغنم بالاضافة

(٩٨١) فى ح : النائم

(٩٨٢) فى ح ، د : وأمر

(٩٨٣) هذارد على مزاعم بعض المستشرقين وعلى رأسهم جولدتسبير - الذى أرجع البواعث الغالبة التى دفعت بالعرب الى القيام بالفتوحات ، الى الحاجة المادية والطمع ، وعللها بالمرکز الاقتصادى لبلادهم ، اذ خلق الحافز الى الهجرة من البلاد التى أصابها الفقر والاضمحلال واحتلال الأقاليم الأعظم ثراء وخصبا . (العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ١٣٧) وأظن جب : دراسات فى الحضارة الإسلامية ص ١١ ، ٤٦

(٩٨٤) فى ح : ووزراء وفى د : ووزير

إلى المؤن القارة إلا بما يقتضيه القانصون من الصيود ؛ بالإضافة إلى النفقات الدائرة ، فلو ترك الناس المكاسب معولين على الاصطياد لهلكوا وضاعوا واضطربوا وجاعوا ، (٩٨٦) فهذه التشبيهات قدمتها لتوطئه أمر مقطوع به عندي ، قد يأباه المقلدون الذين لا تقتضيهم نفوسهم التحويم على الحقائق ، فضلا عن ورودها . وكما ظهرت (٩٨٧) حقيقة ، ولاحت إلى دركها طريقة ضرورا (٩٨٨) بحجودها ، (٩٨٩) فأقول — والله المستعان — لا بد من توظيف أموال يراها الإمام قائمة بالمؤن الراتبية ، أو مدانية (٩٩٠) لها ، وإذا وظف الإمام على الغلات والتمرات ، أو ضروب الزوائد والفوائد من الجهات يسرا من كثير ، سهل احتماله ووقى به (٩٩١) أهب الإسلام وماله ، واستظهر رجاله وانتظمت قواعد الملك وأحواله . ولو عدم الناس سلطانا يكف عن زرعههم وضرعهم عادية الناجمين وتوئب الهاجمين ، لا احتاجوا في إقامة حراس من ذوى البأس إلى أضياف مارمنا إليه ؛ فان استنكر ذلك غر غبي ؛ قلنا : أتتكر أن ماذكرته وجهه الرأي ؟ فان أباه وادعى خلافه تركته ودعواه ، ولن يفلح قط مقلد يتبع في تقليده هواه ، وان اعترف به ، وقد تقرر ان الاستظهار بأقصى العدد والعدد محتوم ، ولا يفي به توقع مغنوم ومفهوم انه لو استقر بنا داهية ، ووقع واليماذ بالله خرم في ناحية ، لاضطرنا في دفع البأس إلى بعض الناس ، لو تقدمنا بوجه رأى لظننا أن الأمور في

(٩٨٥) في ح : وسارعوا واضطربوا

(٩٨٦) في ح : صرف

(٩٨٧) وفي د : صبروا

(٩٨٨) في ح ، د : ليجدوها

(٩٨٩) أو ساقطة من أ وفي ح : ومدانها

(٩٩٠) في ب : ووفر

(٩٩١) في ح : اليأس

استتابها تجرى على سنن صوابها ، فان قيل : لم يكن ما ذكرتموه في زمن الخلفاء الراشدين . قلنا : لما انتشرت الرعية ، وكثرت المؤن المعنية تسبب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه (١١٢) إلى توظيف الخراج ، والارفاق على أراضى العراق باطباق واتفاق (١١٣) ، والذي يؤثر من خلاف (١١٤) فيه ، فهو في كيفيته لا في أصله . فان قيل أليس مذهب إمامكم الشافعي رضي الله عنه (١١٥) ، أن الخراج المستأدى من غير أراضى العراق غير ثابت (١١٦) ؟ قلنا : مذهب أن الجزية المضروبة على أراضى الكفار باسم الخراج تسقط باسلامهم . كما تسقط الجزى الموزعة على رقابهم ، (١١٧) ، وهو كما قال .

والذي ذكرناه أصر كلبي بعيد المأخذ من آحاد المسائل ، ومنشأه (١١٨) الإيالة الكبرى مع الشهادات الباتة القاطعة من قاعدة الشريعة ، فاذا مست الحاجة إلى استمداد نجدة الدين ، وحرمة المسلمين من الأموال ، ولم يقع الاجتزاء (١١٩) والاكتناء ، بما يتوقع على المغيب من جهة الكفار ، وتحقق الاضطراب في إدامة الاستظهار ، وإقامة حفظ الديار ، إلى عون من المال مطرد دار ، ولو عين الإمام أقواما من ذوى الثروة واليسار، لجر ذلك حزازات في النفوس ،

(٩٩٢) زيادة من ح ، د : رضى الله عنه

(٩٩٣) فارن كتاب الخراج ليجي بن آدم ص ٢٣ والأحكام السلطانية للماوردي ١٧٤/

١٧٥ والأموال لابن سلام ص ٨٢/٨١ .

(٩٩٤) في ب : خالف

(٩٩٥) في د : رحمه الله

(٩٩٦) فارن الأم ٤ : ٨١

(٩٩٧) فارن الأم للشافعي ٤ : ١٠٥

(٩٩٨) في ح : ومنشأوه

(٩٩٩) في ح : الأجزاء

وفكر آ^(١٠٠٠) سيئة^(١٠٠١) في الضمار والحدوس ، وإذا رتب على الفضلات
والثمرات والغلات قدرا قريبا ، كان طريقه في رعاية الجنود والرعية مقتصدة
مرضية ، ثم أن اتفقت مغانم واستظهر بأحساسها بيت المال ، وغلب على الظن
أطراد الكفاية إلى أمد مظنون ونهاية ، فيفيض^(١٠٠٢) حينئذ وظائفه ، فإنها
ليست واجبات توقيفية ومقدرات شرعية ، وإنما رأيناها نظرا إلى الأمور
الكلية ، فبها استظهر بيت المال واكتفى حط الإمام ما كان يقتضيه وعفا ، فإن
طدت مخايل حاجة ، أعاد الإمام منهاجه .

وهذا الفصل الذي أطلت أنفسى^(١٠٠٣) فيه ، يلتفت على أمر قدمته في
الاستظهار بالادخار ، فلست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الاسلام
ليبتنى في كل ناحية حرزا^(١٠٠٤) ، ويقتنى ذخيرة وكزاء ، ويتأثل مفخرا وعزاء
ولكن توجه لدرور المؤن على عمر الزمن ما سبق رسمه ، فإن استغنى عنه
بأموال أفاءها الله على بيت مال المسلمين ، كف طلبته على الموسرين ، فرحم
الله امرءا طالع هذا الفصل وأنصف واتصف ، ولم يلزم جادة^(١٠٠٥) تقليده ،
ولم يتعسف ، فالذى حواه هذا الفصل - أقصد الطرائق وأسد المسالك إلى
مدارك الحقائق - وقد نجم الفصل الثاني .

فأما الفصل الثالث : فمضمونه الرد على من يرى تعزيز السرفين الموغلين

(١٠٠٠) وف د : فسكرات

(١٠٠١) وسيئة : ساقطة من د

(١٠٠٢) في ا : فيمن

(١٠٠٣) - : فيه أنفسى

(١٠٠٤) في - : حورا

(١٠٠٥) في ا ، عادة ، وف - : خساوه وف د : مخافة

باتباع الشهوات ، واقتراف السيئات ، واتباع الهنات بالمصادرات ، من غير
فروض افتقار وحاجات .

وهذا مذهب جد رديء ، ومسلك غير مرضي ، فليس في الشريعة أن
اقتحام المآثم يوجه إلى مرتكبها ضروب المغارم ، وليس في أخذ الأموال
منهم أمر كلي يتعلق بحفظ الحوزة ، والذب عن البيضة ، وليس يسوغ لنا
أن نستحدث وجوها في استصلاح العباد . وجلب أسباب الرشاد ، لا أصل
لها في الشريعة ؛ (١٠٠٦) فان هذا يجر خـرما عظيما وخطبا هائلا جسيما .
فان قيل : قد ذكرت تسويغ وظائف لم يحم عليها طائف فكيف يأتي (١٠٠٧) التهذيب
والتأديب منع (١٠٠٨) مادة الفساد ، وأن لم يهد ذلك منصوبا مذكورا في
الشرع مخصوصا ؟

قلنا (١٠٠٩) . ما ذكرته من الوظائف مستنده إجماع العلماء كافة ، حيث نزلوا
وارتحلوا ، وعقدوا وحلوا (١٠١٠) . على وجوب الذب عن حريم الإسلام ، فاذا
لم نصادف في بيت المال مالا اضطررنا لتمهيد الدين وحفظ حوزة المسلمين

(١٠٠٦) النزالي : شفاه الغليل ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ أو قارن الشاطبي في الاعتصام ٢ : ١٢٤
حيث يعرض رأى الإمام مالك في العقوبة بالمال ، بان تكون جناية الجاني في نفس ذلك المال أو
عوضه ، فانه قال في الزعفران المشوش إذا وجد بيد الذي غشه ؛ انه يتصدق به على المساكين
قل أو أكثر .

(١٠٠٧) في حـ ، د : يأتي

(١٠٠٨) في حـ ؛ د : قطع

(١٠٠٩) في حـ : قلت

(١٠١٠) ساقط من حـ عقدوا وحلوا

إلى الأخذ من أموال الموسرين. ثم عرفنا على الجملة أن الاقتصاد مسلك الرشاد. ولم نرفق تفصيل مثل هذه القاعدة (١٠١١) أصلا في الشرع فنتبعه، فتبيننا (١٠١٢) قطعاً أن ما عم وقعه، وسهل وضعه، وعظم نفعه، فهو أقرب معتبر. فأما نزع أموال العصاة، فلا نرى له أصلاً. نعم، لا يبعد أن يعتنى الإمام عند ميسر الحاجات بأموال العتاة، وهذا فيه أكل مروع ومقنع. فإن العتاة العصاة (١٠١٣) إذا علموا ترصد الإمام لأموالهم. لاضطراب حالاتهم عند إلتحاق إضافة أعوان المسلمين وحاجاتهم. كان ذلك وازمأ لهم عن مخازيهم وزلاتهم. فان قيل: أليس عمر بن الخطاب رضى الله عنه شاطر خالد بن الوليد ماله؟ وشاطر عمرو بن العاص ماله حتى أخذ رسوله إليه نصف عمامته وفرد نعله (١٠١٤)؟

قلنا: ما فعله، رضى الله عنه، محمول على محمل سائق واضح، وسبيل بين لائح، وهو أنها كانا خامرا في إمرة الأجناد والبلاد أموالا لله، وكان لا يشذ عنه، رضى الله عنه، مجارى أحوال مستخلفيه، فلعله رآها مجاوزين حدود الاستحقاق، ثم أنعم النظر وأطال الفكر، وقدم الرأى وآخر، فرأى ما أمضى، وشهد وغبنا، وقدره أجل وأعلى من أن يتجاوز ويتعدى.

فهذه جمل من أبواب الأموال من طريق الإيالة المؤيدة بالحق، المقيدة

(١١) ١ في ١ : الواقعة

(١٠١٢) متبينا : ساقطة من >

(١٠١٣) ساقطة من ١ و ب : العصاة

(١٠١٤) الفزالي : شفاه القليل ٢٤٤ وقارن ابن تيمية في السياسة الشرعية ص ٦ حيث

قال : شاطر عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، من عماله من كان له فضل ودين ولا يتهم بخيانة ، وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لاجل الولاية من محابة وغيرها ، وكان الأمر يقتضى ذلك ، لأنه كان إمام عدل يقسم بالسوية .

بشهادة الشرع والصدق كافية، ومسالك مرشدة شافية، أبرزتها بتوفيق الله من ناحية الأشكال إلى ضاحية الايضاح ، كأنها غيداء مشنفة^(١٠١٥) مقرطة بالدرر والأوضاح ، فإين تقع هذه الفصول من كتب مضمونها أقوال وإغارة^(١٠١٦) على كتب رجال مع اختباط واختراء^(١٠١٧) واقتضاح ، ولكن سل الحسنة عن يخت^(١٠١٨) القباح .

اتهى مجامع القول فى أموال بيت المال ، ونجز بنجازها غرضنا فى هذا الكتاب فى تفصيل ما الى الأئمة وولاية الأمر.

ونحن الآن نعقد فصلا فى مستخلفى الإمام ، وقد مضى فيما تقدم صدر صالح فيهم ، ولكننا أحلنا استقصاء المقاصد ، واستيفاء سبل المرشد على هذا الباب . والآن نفي إن شاء الله عز وجل بالمواعد^(١٠١٩) ، ونستعين بالله تعالى .

(١٠١٥) أى مزينة

(١٠١٦) فى ح ، د : وأعاده

(١٠١٧) فى او ح : اختراء د : واحتواء

(١٠١٨) يخت : طعن ، والمثل يضرب لعدم الاعتداد بالحسن الظاهر دون القمص الموضوعى ؛

(١٠١٩) فى ح ، د : بالمواعيد

فصل - ل

ليس من الممكن أن يتعاطى الإمام مهام المسلمين في الخطة وقد اتسعت
أكنافها، وانتشرت أطرافها، ولا يجد بدا من أن يستنيب في أحكامها،
ويستخلف في نقضها أو في إبرامها وإحكامها، وشغله الذي لا يخلقه فيه أحد،
مطالعات كليات الأمور، إذ لو وكل ذلك إلى غيره، وعمد (١٠٢٠) على أن
لا يبحث ولا يجرب ولا يفحص ولا ينفرد (١٠٢١)، وفوض ذلك إلى موثوق به،
ورسم له التشمير والبحث والتنقيب، وآثر التخلص لعبادة الله، والانحياز
عن النظر في أمر الملة، واختار الرفاهية والرغد، والدعة والدود (١٠٢٢) فذلك
غير سائق، وهو مؤاخذ بحق الأمة يوم القيامة، مطالب أو معاتب معاقب.
وإذا تمادى على ذلك فقد انتهى الأمر إلى التفسيق، وقد سبق القول فيه على
التحقيق، فإن أراد أن يخلع نفسه، فقد تقدم فيه قول بالغ، ويسان شاف
سائق، فاذا منصب الإمام يقتضى القيام (١٠٢٣) بالنظر العام في حقوق الرعايا
والمستخلفين عليهم على ممر الأيام، فأما تفاصيل الأمور، فما تولاه الإمام
بنفسه فهو الأصل، وما استخلف فيه كافيا مستقلا، داريا متيقظا فيما نيظ به
واعيا، فالاستخلاف في تفاصيل الأعمال سائق بلا خلاف، ثم ما يستخلف
فيه ينقسم إلى أمر خاص يحتوى على الغرض منه مراسم يبينها ومعالم يعينها،

(١٠٢٠) عمل : فى ب

(١٠٢١) فى ا : بقر

(١٠٢٢) الدد : اللهو واللعب، وفى د : التلذذ

(١٠٢٣) فى ح : الاهتمام

في عقد الإمام مضمونها منشورا ، ويتخذ هذه المولى دستوراً ، وإلى أمر مام
منتشر القضايا على الرأيا لا يضبط مقصوده رسوم (١٠٢٤) ولا منشور منظوم .
فأما الأمر الخاص ، فهو كجباية الصدقات والموظفات على المعادن
المقطعات ، وما ضاهاها (١٠٢٥) من الجهات ، فمن ولاه الإمام صنفاً من هذه
الأصناف ؛ ينبغي أن يكون المولى مستجمعاً خصلتين :

إحداها : الصيانة والديانة .

والثانية : الشهامة والكفاية اللائقة بما يعولاه ويعطاه .

ولا يشترط أن يكون مجتهداً بالغا مبلغ المفتين ، ولكن الإمام يرسم له
مقادير النصب والزكوات ، وتفاصيل الاسنان على أبلغ وجه في البيان ،
فيمضي المولى قدماً ، ويتخذ المراسم قدوة وأمماً . ولو كان المنصوب لما ذكرناه
عبداً مملوكاً ساغ ، فإن أمثال هذه الأعمال ليست ولاية (١٠٢٦) على الكمال .
ومن هذا القبيل تفويض جر الأجناد إلى بلاد الكفر والعناد ، فليجتمع
فيمن يولد الأصر الثقة والصرامة والشهامة ، وليكن ممن حنكته التجارب ؛
وهذه المذاهب لا يستغفروها (١٠٢٧) نزق (١٠٢٨) ، ولا يضجره خلق (١٠٢٩) ولا يبطؤه
عن الغرض إذا أمكنت خور ، بطرق الخدع كالصل النضناض (١٠٣٠) ، ويتوئب

(١٠٢٤) في ح : رسم وفي د : رسوم

(١٠٢٥) أى ماشاها

(١٠٢٦) في د : ولاته

(١٠٢٧) في ح : يستغفروه وفي د : لا يستغفروه

(١٠٢٨) د : فرق

(١٠٢٩) ح : غلق وفي د : حلق

(١٠٣٠) النضناض : استقصاء المعروف واستدراة

في أوان الفرصة كالصقر، يهوى في الانقضاض ، وليكن طبابا (١٠٣١) لغرر ، هجوما في مظان الحاجات على الغرر ، عارفا بغوائل (١٠٣٢) القتال ، مصطبرا في ملتطم الأهوال ، محببا في الجند ، لا يمتق لفرط فظاظة (١٠٣٣) ، مهيبا لا يرجع في الدنيات من غير حاجة . ثم الإمام يقدم (١٠٣٤) له مراسم في المغنم ، والأسرى يتخذها وزرا وذكري . وهذه الإمرة قرينة أيضا إذا اختصت بجر العساكر ، ويكفي فيها الثقة واستجماع ما أشرنا إليه من البصائر ، وعمدتها الشجاعة والاستطاعة والتيقظ اللائق بهذا الشأن . فالرأى قبل شجاعة الشجعان . فاما الأمر الذي يعم ولا ينضبط مقصوده فهو كالقضاء والجلوس لفصل الحكومات بين الخصماء ، وقد يرتبط به أمور الأموال والأبضاع والدماء وإقامة العقوبات على ذوى الاعتداء ، والإبصار والانتصاف والمنع من سلوك مسالك الاعتساف ، وهذا أعظم الأشغال والأعمال ، فيقتضي هذا المنصب خللا في السكال - سيأتى شرحنا عليه - منها الدين ، والثقة ، والتلذع بجلباب الديانة ، والتسبب بأسباب الأمانة والصيانة ، والعقل الراجح الثابت والرأى المستد الصائب ، والحرية والسمع والبصر (١٠٣٥) ثم مذهب الإمام المطلبى محمد بن ادريس الشافعى (١٠٣٦) رضى الله عنه ، ابن عم المصطفى صلوات الله عليه :

(١٠٣١) طبابا أى هجوما ، وفى ح : طيارا وفى د : طيا

(١٠٣٢) فى ح : لغوائل

(١٠٣٣) فى ا : فضاذه

(١٠٣٤) ج ، د : يقدر

(١٠٣٥) قارن السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٣١

(١٠٣٦) قارن الام للشافعى ٧ : ٨٥

إن شرط التصدي للحكم بين العباد ، استجماع صفات الاجتهاد ، ولم يشترط أبو حنيفة رضي الله عنه ذلك ، وذكر الفقهاء هذه المسألة من فنون مسالك الظنون ، والذي أراه القطع باشتراط الاجتهاد ، وما وضع (١٠٣٧) فيه منهج السداد يتقرر (١٠٣٨) بتقديم أصل عظيم الغناء في احكام الاجتهاد فأقول وعلى طول الله وتيسيره الاعتماد ، وبفضله الاعتضاد : على المقلد ضرب من النظر في تعيين مقلده ، وليس له أن يقلد من شاء من المفتين مع تباين المذاهب ، وتباعد الآراء والمطالب .

وكيف يسوغ التخيير (١٠٣٩) بين الأخذ بمذهب التحريم والتحليل ، ولا يتصور المصير إلى هذه السبيل مع تفاوت مناصب المفتين وأهل التحصيل ، وإذا كان يتعين عليه ذلك ، فليتمد النظر هنا لك ، فمن عن له من المقلدة أن مذهب الشافعي رضي الله عنه أرجح ، ومسلكه أوضح ، لأمر كلية اعتقدها وقضية لا ثقة بمقدار بصيرته اعتمدها ، فليس يعتقد إن كان معه مسكة من العقل ، وتشوف إلى مقدمات من التفضل ، أن إمامه يجب له العصمة عن الزلل والخطأ ، بل لا معصوم الا الرسل والأنبياء ، فما من مسألة لا تنفق والمقلد يجوز أن يكون إمامه زالا في معانيها ، وظهور الحق مع من يخالفه فيها ، وإنما الذي غلب على وهمه على مبلغ علمه وفهمه أن إمامه بالاصابة في معظم المسائل جدير ، فهذا غاية ما يدور في الضمير .

وأنا أقول — بعد تقديم ذلك — من انتحل مذهب أبي حنيفة من طبقات

(١٠٣٧) في ج ، د : ساوضح

(١٠٣٨) يتقرر : ساقطة من ج ، د

(١٠٣٩) في ج : التحيز

المقلدين ، وانفق في عصره امام لا يسارى ومجتهد لا بضاهي ولا يوازي ، وكان يعزى هذا المجتهد إلى مذهب الشافعي رحمه الله ، فلا يجوز ان يكون مثل هذا الذى ذكرناه متبعاً لمذهب امام واحد في جميع مسائل الشريعة ، موافقاً رأيه ومسلكه ، فان الظنون تختلف طرقها ، وتتفاوت سبلها ، ويتردد أنحاؤها على حسب اختلاف القرائح والطباع ، وليس بالاجتماع في معظم المسائل امتناع^(١٠٤٠) ، فان أصول المذاهب^(١٠٤١) تؤخذ من مأخذ القطع ، وهي التى يصدر منها تفاريع المسائل ، فقد يعرض^(١٠٤٢) الوفاق في معظم المسائل من هذه الجهة ، فاذا اشتملت الأيام على مثل هذا الإمام ، نعين على كافة المقلدين اتباعه ، والسبب فيه أنه بالاضافة الى الماضين المنقرضين في حكم الناخل للمذاهب ، والساير لتباين المطالب ، وسيره لها أثبت من نظر المقلد ، والذى يوضح الحق في ذلك ، أن زمر^(١٠٤٣) المقلدين لو أرادوا أن يتبعوا مذهب أبى بكر رضى الله عنه لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً ، فان الذين استأخروا بالأعصار عن المهاجرين والأنصار من أئمة الأمة ، أخبر بمذاهب الأولين ، وأعرف بطرق صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمين ، وقد كفوا من^(١٠٤٤) بعدم النظر في طرائق المتقدمين ، وبوبوا الأبواب ، ومهدوا الأسباب ، وما كانت المسائل مترتبة متهذبة في العصر الأول ، فاستبان ان حق المقلد أن يربط استفتاءه بالأدنى فالأدنى .

(١٠٤٠) فى ب : الامتناع

(١٠٤١) فى د : مذهب

(١٠٤٢) فى ج ، د : يفرق

(١٠٤٣) فى ج : زمن

(١٠٤٤) من : ساقطه من ب

والإمام الذي وصفناه في عصرنا بالاضافة إلى أبي حنيفة والشافعي من حيث نخل (١٠٤٥) مذاهب الأولين من الأئمة السابقين ، بالاضافة إلى الخلفاء الراشدين وغيرهم من علماء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

فإذا حق على المقلد أن يستفتى إمام عصره ، فإن لم يجد في زمانه إماما اتبع الذين مضوا ، وعول على نظر يصدر (١٠٤٦) من مثله ، فهذه مقدمة أطلت القول فيها ، والغرض منها في المسألة أن القاضي إذا كان مجتهدا ، فلا شك أنه يستتبع المتحاكين إلى مجلسه ، ولا يتبعهم ، فإن تكليفه اتباع المخالفين على تباعد المذاهب يجر تناقضا لا سبيل إلى الوفاء به ، ومنصب الولاية يقتضى أن يكون الوالى متبوعا لا محالة ، فلئن استتبع الوالى البالغ مبلغ المجتهدين المقلدين ، فليس ذلك بدعا ، فانه أبر عليهم بمنصب الولاية ، ثم بالامامة في الدين ، فإن استتبع مجتهدا ، فالسبب فيه انه وإن ساواه في الاجتهاد ، فقد أربى عليه بالولاية ، وهى تقتضى الاستيلاء والاستعلاء والاحتواء على تفنن الآراء .

فأما إذا فرضنا القاضي مقلدا ، فإن قلد إمام عصره ، فانه يحمل مجتهد الزمان على فتوى من قبله ومعتمده ومعترضه الاجتهاد (١٠٤٨) الضعيف الذى يعين به مقلده . فكأنه يحمل المجتهدين على حكم نظره الضعيف ، وهذا مجال لا يخفى بطلانه على المحصل ، وإن قلد القاضي بعض الأئمة المنقرضين فتقليده هذا أضعف ، فانه اعتقد على الجملة من غير تفصيل أن الذى يقلده أولى من غيره .

(١٠٤٥) فى ١ : يحمل على

(١٠٤٦) فى ب : تصدر

(١٠٤٧) فى د : اثر

(١٠٤٨) فى ١ : والاجتهاد

فينضم إلى ضعف نظره الكليل (١٠٤٩) مزيد ضعف في أعيان المسائل ، فكيف يستقيم حمل أئمة المسلمين على نظر مقلد في تخير مقلد ؟

والذى يقرر (١٠٥٠) ذلك ان نظر المقلد في تعيين إمام ، ليس نظرا حقيقيا وكيف ينظر من لا خبرة له ؟

فهو إذن نظر مسلكه الضرورة ، اذلولاه لتعارض عليه التحريم والتحليل وما جرى مجرى الضرورات ، فسبيله أن يختص بالمضطر ولا يعمدها إلى من عداها ، كما كل (١٠٥١) الميتة يختص باباحتها لمن (١٠٥٢) ظهرت ضرورته ، واستبانة شخصيته ، فهذا قولى في اشتراط الاجتهاد في الذى يتصدى لفصل الخصومات بين العباد. ولئن عد النقصاء ذلك من المظنونات ، فلست أعرف خلافا بين المسلمين أن الشرط أن يكون المستتاب لفصل الخصومات والحكومات فطنا متميزاً عن رماح الناس ، معدوداً من الأكياس ، ولا بد من أن يفهم الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها (١٠٥٣) ، وينفطن لموقع الاعضال وموضع السؤال ومحل الاشكال منها ، ثم يتخير مفتيا ويعتقد أن قوله في حقه (١٠٥٤) بمثابة قول الرسول في حق الذين عاصروه ، فيتخذ قذوته وأسوته ، (١٠٥٥) فأما اذا لم يفهم الواقعة فكيف

(١٠٤٩) فى ا : اليه بدلا من السكليل وفى ج ، د : السكلى

(١٠٥٠) فى ا : يقرب

(١٠٥١) فى ا : فأكل

(١٠٥٢) فى ج ، د : بمن

(١٠٥٣) قارن الطرق الحسكية لابن القيم ص ١٦

(١٠٥٤) فى ب : قوله بدلا من حقه

(١٠٥٥) فى ج ، د : قذوة وأسوة

يفرض نفوذ حكمه فيها ، وليس في عالم الله أخزى من مقصد للحكم لو أراد أن يصف ما حكم به لم يستطعه ؟

ومما يقضى اللبيب العجب منه انتصاب غر للقضاء لا يقف على الواقعة التي فيها القضية ، ولا يفهم العربية ، ويصغى الى صكوك وقبالات متضمنها ألفاظ عويصة ، لا يحيط بفحواها ومقتضاها إلا مبرز ثنى عليه الخناصر ويعد (١٠٥٦) من المرموقين والأكابر في اللغة العربية ، إذ منها صدر الألفاظ في أصول الفقة المشتمل على الخصوص والعموم والاستثناءات وسائر القضايا والموجبات في فن الفقه ، فإليه الرجوع في مآخذ الأحكام والنقض والإبرام فليت شعري ما يعتاص (١٠٥٧) مدركه ، ويستصعب مسلكه على المرتوى (١٠٥٨) من هذه العلوم ، كيف ينفذ فيها قضاء من لا يفرق بين تقديمه وتأخير ؟ ولا يعرف قبيله من دبيره ! وقد بدت مخايل الخرف وانتهى منه إلى الطرف ، ولو استوعب عصره الموفى على السرف بأقصى تشميره ، لم يقف من مضمون الصك على عشر من عشيره ، فهل في عالم الله خزى أبين (١٠٥٩) على خطوط سطرها من لم يستقل والله بحروف التهجي منها حتى نظمها له ناظران من جانبيه ؟ وألفها متطلعان عليه ! ومضمونها هذا حكى وقضائي ، وقد أشهدت عليه من حضر مجلسي ، وتقديره هذا حكى بما لم أفهمه ، وقضائي فيما لم أعلمه ، وقد أشهدت من هو حاضري بما لا يتصور في خاطري مثله ، قاتله الله ،

(١٠٥٦) في ١: يعد

(١٠٥٧) ج ، د : ما يعتاض

(١٠٥٨) في ١ : المهوى

(١٠٥٩) في ج : بين

كيف خروجه عن عهده مثل هذا القضاء إذا حشر الراعى والرعية فى قضاء والنبي الخصماء ؟ وأفيد الجماء من القرناء (١٠٦٠) ، وجئى على الركب الأنبياء .

اللهم اغفر (١٠٦١) ، لولا حذار الانتهاء الى الوقعة لندبت الإسلام ، ورثت الشريعة ، فقد تعرضت ، وحق الحق ، لأعظم الفرر ، وتناهت فى اقتحام جرائم الخطر ، والرأى يهلك بين العجز والضجر (١٠٦٢) .

فهذا مقدار غرضي اللائق بهذا المجموع فى ذكر صفات الولاة والقضاة ، وفى أدب القضاء والدعاوى والبيئات ، ومراتب الشهادات كتب معروفة فى الفقه فليتبعا من ينتحيا ، وليطلبها من يدرها .

وقد نجز بحمد الله ومنه وحسن تأييده ، جوامع الكلام فيما يناط بالأئمة من أحكام الأمة . وقد انتهى الكلام بعد نجاز هذه الأبواب إلى المغزى واللباب فأحسنوا الإصاخة (١٠٦٣) معشر الطلاب الى تجديد العهد بغرض الكتاب ، فأقول ؟

ما تقدم وان احتوى على كل بدع عجاب فى حكم التوطئة وتمهيد الأسباب

(١٠٦٠) يشير الجوينى بهذا الى الحديث النبوى ، فقد جاء فى الصحيح (لتؤدن الحقوق الى أهلها حتى يقاد للشاة الجمعاء من الشاة القرناء) . أخرج مسلم ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى ج ٢ ص ٢٤٥ الحديث رقم ١٨٣٧ وسنن الترمذى ج ٤ : ٦١٤ الحديث رقم ١٤٢٠ الجمعاء : جمى الجماء الشاة التى لاقرن لها وفى ١ : الجماء وفى ب

(١٠٦١) فى ١ : غفوا

(١٠٦٢) فى ج : ساقط ما بين القوسين « فقد تعرضت .. الى الضجر »

(١٠٦٣) الإصاخة : أى الإنصات

فالمقصد (١٠٦٤) فصلان :

أحدهما : تفصيل الأحكام المتعلقة بالإمام عند تقرير شغور الأيام عن
وزر (١٠٦٥) يلو ذبه أهل الإسلام .

والثاني : يسان ما يتمسك به المكفون فيما كلفوه من وسيلة وذريعة إذا
عدموا المفتين وحملة الشريعة ، وإذا انقضى الفصلان ، نجز بانقضائها مضمون
هذا التصنيف ، والاتكال في التيسير على لطف الخبير اللطيف .

فان قيل : فإذا كان الفصلان الغرض ، فلم أطلت فيما قدمت القول في
أبواب الإمامة ، وأحكام الرئاسة والزعامة ؟

قلت : لا يفتأ الوصول إلى درك تصوير الخلو عن الإمام لمن لم يحيط
بصفات الأئمة ، ولا يتقرر الخوض في تفاصيل الأحكام عند شغور الأيام ، ما لم
تتفق الإحاطة بما يناط بالإمام ، فلم أذكر المقدمة وأنا مستغن (١٠٦٦) عنها ،
على أني أتيت فيها بسر الأيالة الكلية ، وصردت أمورا تتضاءل عنها القوى
البشرية ، وتركتهما منتهى الأمانة ، بذعن لها القلوب الأبية ، ويقرن لبدائعها
النفوس العصية ، ويتدورها أيدي النساخ في الأصقاع القصية ، وكأني بها
وقد عمت اليمن مولانا الخطط المشرقية والمغربية .

والله ولي التوفيق بمنه وفضله .

(١٠٦٤) في ج ، د : المقصد

(١٠٦٥) في ج : وزير

(١٠٦٦) في ب : مستغنى

الركن الثاني^(١٠٦٧)

القول في خلو الزمان عن الإمام

مضمون هذا الفن يحويه ثلاثة أبواب :

أحدها : في تصور انحرام الصفات المرعية جملة أو تفصيلا .

والثاني : في استيلاء مستول مستظهر بطول وشوكة وصول .

والثالث : في شغور الدهر جملة^(١٠٦٨) عن وال بنفسه أو متول بتولية

غيره .

(١٠٦٧) في اوب عنوان باب ، ولا يستقيم مع تقسيم المؤلف . وفي جود العنوان

مكتوب بالمداد الاحمر بخط كبير .

(١٠٦٨) جملة : ساقطة في ا

الباب الأول

فى انخرام الصفات المعبرة فى الأئمة

قد تقدم قول شاف بالغ فىما يشترط استجماع الإمام له من الصفات ، ونحن الآن نفرض تمذر آحادها وإفرادها على التدرىج ، ونبدأ بأقلها غناه (١٠٦٩) ثم نترقى إلى ما ىبر (١٠٧٠) وقعه وأثره على ما تقدم ذكره حتى نستوعب معقود الباب ومقصوده بعون الله وتأىيده ومنه وتسديده ، فالذى يقتضى الترتىب تقديمه النسب ، وقد تقدم ان الانتساب إلى قرىش معتبر فى منصب الإمامة فلو لم نجد قرشياً يستقل بأعبائها ولم نعدم شخصاً يستجمع بقية الصفات ، نصبنا من وجدناه عالماً ، كافياً ، ورعاً، وكان إماماً منفذا الأحكام على الخاص والعام ، فان النسب ثبت اشتراطه تشريفاً لشجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ لا يتوقف شيء من مقاصد الإمامة على الاعتزاء الى نسب ، والانتماء الى حسب (١٠٧١) .

ونحن نعلم قطعاً أن الإمام زمام الأيام ، وشرف (١٠٧٢) الأنام ، والغرض

(١٠٦٩) فى ج : عناء

(١٠٧٠) فى د : ما ىبن ، وما ىبر يعنى ما ىكتر وىظهر

(١٠٧١) قارن أبو يعلى : المعتمد فى أصول الدين مخطوطاً نقلاً عن يوسف أمبش فى (الإمامة عند السنة) ص ٢١٥ وابن تيمية فى : منهاج السنة ج ٢ ص ٨٥ والبردوى : أصول الدين ص ١٨٨ ولزىد من التفصىل راجع كتاب (نظام الخلافة) لمصطفى حلمى ص ٤٢٤ وما بعدها و ٤٩٣ و ٤٩٤ .

(١٠٧٢) فى ب : شوف

من نصبه انتظام أحكام المسلمين والاسلام، ويستحيل أن يترك الخلق سدى لا رابط لهم ، ويخلوا فوضى لا ضابط لهم ، فيغتم من الفتن بحرهما المواج ، ويشور لها كل ناجم مهتاج ^(١٠٧٣) ، ونحن في ذلك نرقب قرشيا والخلق يتهاونون في مهاوى المهالك ، وبلتطمون في الخطط والممالك ، فاذا عدم النسب لا يمنع نصب كاف ، ثم ينفذ من أحكامه ما ينفذ من أحكام القرشي ، والذي يعترض ^(١٠٧٤) في ذلك ، إنا اذا نصبنا قرشيا مستجمعا للخلال المرضية ، والخصال المرعية ولم نر إذ نصبناه أفضل منه ، ثم نشأ في الزمان من يفضل به ، فلا نخلع المفضل لظهور الفاضل ، ولو نصبنا من ليس قرشيا ، اذ لم نجد منتسبا الى قریش ، ثم نشأ في الزمان قرشي على الشرائط المطلوبة ، فان عسر خلع من ليس نسبيا أقررناه ، وإن لم يتعذر خلعه ، فالوجه عندي تسليم الأمر إلى القرشي ، فان هذا المنصب في حق ^(١٠٧٥) المستحقين المعترضين ^(١٠٧٦) إلى شجرة النبوة ، والذي قدمنا نصبه في منزلة المستناب عن يجمع إلى فضائل الأسباب شرف الانتساب ، فاذا تمكنا ^(١٠٧٧) من رد الأمر الى النصاب ابتدرناه بلا ارتياب ، وهذا كالقاضي ينوب بالتصرف عن غاب ، فاذا حضر مستحق الحق وآب ، اطرد تصرف المالك على استناب ، وانحسم عنه ^(١٠٧٨) كل باب . فهذا ما حاولناه في فرض تعذر رعاية النسب ^(١٠٧٩) .

^(١٠٧٣) في ١ : مهياج

^(١٠٧٤) في ب : يعرض

^(١٠٧٥) في ج ، د : حكم .

^(١٠٧٦) للمعترضين : ساقطة من ج

^(١٠٧٧) في ١ : مكنا

^(١٠٧٨) عنه : ساقطة في أ ، ب

^(١٠٧٩) فاروق الفزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ص ٩٨

فأما القول في فقد رتبة الاجتهاد ، فقد مضى أن استجماع صفات المجتهدين (١٠٨٠) شرط الإمامة . فلو لم نجد من يتصدى للإمامة في الدين ، ولكن صادفنا شهبا ، ذا نجدة وكفاية واستقلال بعظام الأمور على ما تقدم وصف الكفاية ، فيتعين نصبه في أمور الدين والدنيا ، وينفذ أحكامه كما ينفذ الإمام الموصوف بخلال السكال المرعى في منصب الإمامة وأئمة الدين وراء إرشاده وتسديده، وتبين ما يشكل في الواقعات من أحكام الشرع، والعلم وان كان شرطه في منصب الإمامة معقولا ، ولكن إذا لم نجد عالما ، فجمع الناس على كاف، ويستفتى فيما يسئح ويعن له من المشكلات ، أولى من تركهم سدى متهاوين على الورطات ، متعرضين للتغالب والتوائب (١٠٨١)، وضروب الآفات . فان لم نجد كافيا ورعا متقيا ، ووجدنا ذا كفاية يميل إلى المجون وفنون الفسق ، فان كان في انتهاكه (١٠٨٢) الحرمات واجترائه على المنكرات بحيث لا يؤمن غائلته وعاديته ، فلا سبيل إلى نصبه ، فانه لو استظهر بالعتاد (١٠٨٣) ، وتقوى بالاستعداد ، لزاد ضيره على خيره ، ولعصارت الأهب والعدد العتيدة (١٠٨٤) للدفاع عن بيضة الإسلام ، ذرائع للفساد ، ووصائل إلى الحيد من مسالك الرشاد . وهذا تقيض الغرض المقصود بنصب الأئمة ، ولو فرض إمام مهم ، يتعين مبادرته في حكم الدين قبل أن يبطأ الكفار طرفا من بلاد الإسلام ، ولم نجد بدأ من جر عسكر ، وصادفنا فاسقا ، نقلده

(١٠٨٠) في ١ : المجتهد من

(١٠٨١) في ٢ : والنوائب

(١٠٨٢) في ب ، د : واعتناكه

(١٠٨٣) في د : بالعباد

(١٠٨٤) في ١ : العتيد

الإمارة ، وعسر انجرار العسكر دون مرموق مطاع ، ولم تتمكن من تقي دين ، وإن بذلنا كنه المستطاع ، فقد نضطر إذا استفزتنا (١٠٨٥) داهية يتعين (١٠٨٦) المسارعة إلى دفعها إلى تقليد الفاسق جر العسكر .

ولو فرض فاسق يشرب الخمر أو غيره من الموبقات ، وكنا نراه حربصاً مع ما يخامره من الزلات وضروب المخالفات ، على الذب عن حوزة الإسلام ، مشمراً في الدين لا انتصاب أسباب الصلاح العام العائد إلى الإسلام ، وكان ذا كفاية ولم نجد غيره ، فالظاهر عندي نصبه مع القيام بتقويم أوده على أقصى الإمكان (١٠٨٧) ، فإن تعطيل الممالك عن راع يرعاها ووال يتولاها عظيم الأثر والموقع في انحلال الأمور ، وتعطل الثغور ، فإن كنا نتوسم ممن ننصبه (١٠٨٨) الانتداب والانتصاب للأمة لمسا فيه من الكفاية والشهامة ، وكان مستقلاً بنفض الممالك والمسالك (١٠٨٩) عن ذوى العرامة ، فنصبه أقرب إلى استصلاح الخلق ومن تركهم مهملين ، ولا نعدل ما نتوقعه من الشر من

(١٠٨٥) في أ : استفزتنا

(١٠٨٦) في ب : تتعين

(١٠٨٧) فإرن السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٢٨ حيث أورد رأى الإمام أحمد عندما سئل عن الرجلين يسكونان أميران في الفوز ، وأحدهما قوى فاجر ، والآخر صالح ضعيف ، مع أيهما يغزى ؟

فقال : أما الفاجر القوى فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف ، فصلاحه لنفسه ، وضعفه على المسلمين : يغزى مع القوى الفاجر ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر) . وروى (بأقوام لا خلاق لهم) .

(١٠٨٨) في د : لا تتوسم من لا نصبه

(١٠٨٩) في ح : المسالك والممالك

فساده ، وبما ضرى به من شرته ما يعن من خيال الخلق،^(١٠٩٠) إذا عدموا بطاشاً يسوسهم ، ويمنع الثوار الناجين منهم ، فاذا نصب من وصفناه في الصورة التي ذكرناها في حكم الضرورة ، ومن تأمل ما ذكرناه ، فهم منه أن العنات المشروطة في الإمام على ما تقدم وصفها ، وإن كانت مرعية ، فالغرض الأظهر منها الكفاية والاستقلال بالأمر ، فهذه^(١٠٩١) الخصلة هي الأصل ، ولكنها لا تنفع ولا تنجع مع الانهماك في الفسق والانسلال عن ربة التقوى ، وقد تعير مجلبة للفساد إذا اتصل بها استعداد .

ثم العلم بلى الكفاية والتقوى ، فانه العدة الكبرى ، والعروة الوثقى ، وبه يستقل الإمام بامضاء أحكام الإسلام ، فأما النسب وإن كان معتبراً عند الإمكان ، فليس له غناء^(١٠٩٢) معقول ، ولكن الإجماع المقدم ذكره هو المعتمد المستند في اعتباره .

والآن تهذب أغراض الباب لمسائل^(١٠٩٣) نفرضها ، مستعينين بالله تعالى .
فإن قيل : ما قولكم في قرشى ليس بذى دراية ، ولا بذى كفاية إذا حاصره عالم كاف تقي ، فمن أولى بالأمر منهما ؟
قلنا : لا تقدم إلا الكافي التقي العالم ، ومن لا كفاية فيه فلا احتفال به ولا اعتداد بمكانه أصلاً^(١٠٩٤) .

(١٠٩٠) ما بين القوسين ساقط من > : (من تركهم .. إلى الخلق)

(١٠٩١) في ب : هذه

(١٠٩٢) في ب : عناء

(١٠٩٣) في > : بمسائل ، د : مسالك

(١٠٩٤) أصلاً : ساقطة من أ و ب

فإن قيل : إذا اجتمع في عصر ودهر قرشي عالم ليس بذى كفاية واستقلال ،
وكاف شهم مستقل بالأمر ، فمن تقدم منهما ؟

قلنا : إن لم يكن القرشي ذا خرق وحق ، وكان لا يؤتى عن عته وخبل ،
وكان بحيث لو نبه لمرشد الأمور لفهمها وأحاط بها وعلمها ، ثم انتهض لها ،
فهو أولى بالإمامة ، وسبيله إذا وليها أن لا يقدم على خطب انفراداً منه برأيه
واستبداداً ، ويستضيء برأى الحكماء والعقلاء ، ثم إذا عزم توكل ، وإنما
يتأتى ما ذكرناه ممن معه حظوة صالحه من الفطنة ، وإدراك وجه الصواب ،
ومثل هذا حري بأن يتخرج إذا تدرب وتهذب ، وقارع كثر الزمان
وفره (١٠٩٥) ، وذاق حلوه ومره ، وإن كان قدم القريحة ، مستميت المخاطر ،
لا يطلع على وجه الرأى ، فإن أمضى أمراً وأبرم حكماً ، كان مقلداً وقد ظهرت
بلاذته وخرقه ، واستمرت جسارته وحمقه ، فثله لا يحسب في الحساب ،
ولا يربط به سبب من الأسباب ، والكافى الورع أولى بالأمر منه ، فالاستقلال
بالنجدة والشهامة من غير اجتهاد أولى بالاعتبار والاختيار من العلم من غير
نجدة وكفاية ، وكان المقصود الأوضح الكفاية (١٠٩٦) ، وما عداها في حكم
الاستكمال والتتمة لها ، وإذا عدنا كافياً فقد فتدنا من يؤثر نصبه وإلياً ،
ويتحقق عند ذلك شعور الزمان عن الولاية على ما سيأتي ذلك ، إن شاء الله
عز وجل .

(١٠٩٥) في أو ب : ومره

(١٠٩٦) قارن أبو يعلى : المعتمد في أصول الدين ، مخطوط ، نقل عن يوسف أيبش في

(الإمامة عند السنة) من ص ٢١٤ إلى ص ٢٢١

القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول^(١٠٩٧)

قد بقي فيما تمهد من الأبواب ، بيان خلال السكّال ، وذكر انحراف بعضها مع بقاء الاستقلال . وأوضحنا أننا إذا وجدنا كافياً نصبناه ، وما وافق من أحكامه موجب الشرع نفذناه . ومن لم يكن ذا كفاية موثقاً به لفسقه لم يجز نصبه ، ولو نصب لم يكن لنصبه حكم أصلاً .

ومقصود هذا الباب تفصيل القول فيمن يستبد بالاستيلاء والاستعلاء من غير نصب ممن يصح نصبه ، فإذا استظهر المرء بالعدد والعدد ؛ ودعى الناس إلى الطاعة ، فالكلام في ذلك على أقسام :

أحدها : أن يكون المستظهر بعدته ومنتته صالحاً للإمامة على كمال شرائطها .

والثاني : أن لا يكون مستجمعاً للصفات المعبرة جمع ؛ ولكن كان من الكفاة .

والثالث : أن يسعى من غير صلاح لمنصب الإمامة ولا اتصاف بنجدة وكفاية .

فأما إذا كان المستظهر صالحاً للإمامة وليقع^(١٠٩٨) الفرض فيه ، إذا كان أصلح الناس لهذا المنصب ، فالقول في هذا القسم ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يخلو الزمان عمن هو من أهل الحل والعقد .

(١٠٩٧) في ح : القول في ظهور مستعد بالشوكة

(١٠٩٨) في ب : ولنفع

والثاني : أن يكون في الزمان من يصلح للعقد والاختيار .

فإن لم يكن في الزمان من يستجمع صفات أهل الاختيار ، وكان الداعي إلى اتباعه على السكال المرعى فاذا استظهر بالقوة ، وتصدى للإمامة ، كان إماماً حقاً ، وهو في حكم العاقد والمقود له ، والدليل على ذلك : أن الافتقار إلى الإمام ظاهر ، والصالح للإمامة واحد ، وقد خلا الدهر عن أهل الحل والعقد ، فلا وجه لتعطيل الزمان عن وال يذب (١٠٩) عن بيضة الإسلام ، ويحمي الحوزة ، وهذا مقطوع به لا يخفى دركه على من يحيط بقاعدة الإيالة .

فأما إذا اتخذ من يصلح ، وفي العصر من يختار ويعقد ، فهذا ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يمتنع من هو من أهل العقد عن الاختيار والعقد ، بعد عرض الأمر عليه على قصد ، فإن كان كذلك ، فالتخذ في صلاحه للإمامة يدعوا الناس ، ويتعين إجابته واتباعه على حسب الاستطاعة بالسمع والطاعة ، ولا يسوغ الفتور عن موافقته — والحالة هذه — في ساعة ، ووجود ذلك الممتنع عن العقد وعدمه ، بمثابة واحدة ، وإذا لم يكن الذي (١١٠) أبدى امتناعاً عذر في امتناعه ، وترك موافقة المتعين للأمر واتباعه ، فالأمر ينتهي إلى خروجه عن (١١١) أن يكون من أهل هذا الشأن لما تشبث به من التماذي في الفسق والعدوان ، فإن تأخير (١١٢) ما يتعلق بالأمر السكلى في حفظ خطة الإسلام تحريمه واضح بين ، وليس التواني فيه بالقرب الهين . فهذا أحد قسمي الكلام .

(١٠٩) في د : ندب

(١١٠) في د : الذي

(١١١) في ب : من

(١١٢) في ح : ناجز

والثاني : أن لا يتمتع من هو من أهل الاختيار ، ولكن هل يتوقف ثبوت الإمامة والأمر مفروض في اتخاذ (١١٠٣) من يصلح لها على العقد ، أو على العرض على العاقد . هذا مما اختلف فيه الخائضون في هذا الفن ، فذهب ذاهبون إلى أنه لا بد من العقد ، فانه ممكن ، وهو السبب في إثبات الإمامة .

والمرضي عندي ، أنه لا حاجة إلى إنشاء عقد وتجريد اختيار وقصد .

والسبب فيه ؛ أن الزمان إذا اشتمل على عدد معين ممن يصلح لمنصب الإمامة ، فلا بد من اختيار معين واحداً منهم ، إذ ليس بعضهم أولى من بعض فلو لم نقدر (١١٠٤) اختياراً - مع وضوح وجوب اتخاذ الإمام - أفضى ذلك إلى النزاع والخصام ، فلا أثر للاختيار والعقد والإيثار ، إلا قطع الشجار ، وإلا فليس الاختيار مفيداً تملكاً أو حاكماً بأن العاقد في إثبات الإمامة يصير شريكاً ، فإذا اتخذ (١١٠٥) في الدهر ، وتجرد في العصر من يصلح لهذا الشأن ، فلا حاجة إلى تعيين من عاقد وبيان ، والذي يوضح الحق في ذلك أن الأمر إذا تصور كذلك ، فحتم على من إليه الاختيار عند من يراه في هذه الصورة ، أن يسابع ويتابع ويختار ويشايخ ، ولو امتنع لاستمرت الإمامة على الرغم منه فلا معنى لاشتراط الاختيار ، وليس إلى من يفرض عاقداً اختياراً ، فاذن تعين المتخذ (١١٠٦) في هذا الزمان . فهذا الشأن يغنيه عن تعيين وتنصيب يصدر من إنسان ، وتمام الكلام في هذا المرام يستدعى ذكر أمر ، وهو أن

(١١٠٣) في ب : اتحاد

(١١٠٤) في د : يقدر

(١١٠٥) في ب : اتحد

(١١٠٦) في ب : المتحد

الرجل الفرد - وإن استغنى عن الاختيار والعقد - فلا بد من أن يستظهر بالقوة والمنة ، ويدعو الجماعة إلى بذل الطاعة ، فإن فعل ذلك فهو الإمام على أهل الوفاق والانباغ ، وعلى أهل الشقاق والامتناع ، وإن لم يكن مستظهيراً بعدة ونجدة ، فالسكلام في ذلك يرتبط بفنين :

أحدهما : أنه يجب على الناس اتباعه لتعيينه لهذا المنصب ، ومسيس الحاجة إلى وزير (١١٠٧) يرمى في أمر الدين والدنيا ، فإن كانوا (١١٠٨) ، وما أطاعوا عصوا .

ولنفرض هذا فيه إذا عدنا من نراه أهلاً للعقد والاختيار ، فليس في الناس من يتصدى لهذا الشأن حتى يقال : يتوقف انعقاد الإمامة على صدور الاختيار منه ، فعلى الناس كافة أن يطيعوه إذا كان فريدهم ، ووحيد عصره (١١٠٩) في التصدي للإمامة فإذا ادعى الناس إلى الإذعان له والإقراران فاستجابوا له طائعين ، فقد اتسقت الإمامة واطردت الرياسة العامة ، وإن أطاعه قوم يصير مستظهيراً بهم على المنافقين عليه ، والمارقين من طاعته ، تثبت إمامته أيضاً وإن لم يطعه أحد أو اتبعه ضعفاء لا تقوم (١١١٠) بهم شوكة ، فهذه الصورة تضطرب فيها مسالك الظنون ، وتقع من الاحتمالات على فنون ، فيجوز أن يظن ظان أن الإمامة لا تثبت إذ لم يحز عقد من يختار ، ولا طاعة تفيد عدة

(١١٠٧) في د : وزير

(١١٠٨) أى التواولم يطيعوا

(١١٠٩) نحو ١٢ سطر مكررة بصفحة ٦٥ من المخطوطة (أ) ومضروب عليها بعلامة

الشطب .

(١١١٠) في أ : لا يقوم

ومنة تنزل منزلة الاختيار .

وقد قدمنا في أحكام الأئمة أن الإمام إذا انصرف الخلق عن متابعتة ومشايخته ، كان ذلك كوقوعه في أسر يبعد توقع انفكاكه عنه .

نعم ؛ تعصي الخلائق في الصورة التي نحن فيها بمخالفة من توحيد (١١١) لاستحقاق التقدم ، وسبب تعصيتهم تقاعدهم عن نصب إمام يندفع به النزاع والدفاع والخصومات الشاجرة والفتن النائرة ، وتنسق به الأمور ، وتنظم به المهمات والغزوات والنفور . ويجوز أن يصير صائر إلى أنه إمام وإن لم يطع ، وينفذ ما يمحضيه من أحكامه على موافقة وضع الشرع ، وليس إضراب الخلق عن طاعته في هذه الصورة - كما سبق تصويره وتقريره فيما تقدم من أبواب الكتاب - فإن ذاك (١١٢) مفروض فيه إذا سقطت طاعة الإمام ، ووجدنا غيره وصغو الناس وميلهم إلى غيره ، فالذي يليق باستصلاح الراعي والرعية نصب من هو شوف (١١٣) النفوس والذي نحن فيه مصور فيه إذا تفرّد في الزمان من يصلح للإمامة ، فإذا كان كذلك تعينت طاعة مثل هذا على الناس كافة ، ولا معنى لكون الإمام إماماً إلا أن طاعته واجبة ، وهذا الذي فيه الكلام بهذه الصفة ، فهو إمام يجب اتباعه فتنفذ إذاً أحكامه (١١٤) .

وهذا متجه عندي واضح (١١٥) ، والأول ليس بعيداً أيضاً ، فإن قاعدة

(١١١) في د يوجد

(١١٢) في ب : ذلك

(١١٣) في أ : شرف

(١١٤) فارق الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨

(١١٥) واضح : ساقطة من أ

الإمامة الاستظهار بالمنة والاستكثار بالعدة والقوة، وهذا مفقود في الذي لم يطلع
فهذا أحد الفنين .

والفن الثاني من الكلام : أن الذي تفرد بالاستحقاق بحجب عليه أن يتعرض
للدعاء إلى نفسه ، والتسبب إلى تحصيل الطاعة ، والانتهاض لمنصب الإمامة ،
فإن لم يعدم من يطيعه ، وآثر التقاعد والاستخلاء بعبادة الله مع علمه بأنه لا يسد
أحد مسده ، كان ذلك عندي من أكبر الكبار وأعظم الجرائر (١١١٦) ، وإن
ظن ظان أن انصرافه وانحرافه سلامه ، كان ما حسبه باطلا قطعاً ، والقيام
بهذا الخطب العظيم ، إذا كان في الناس كفاة في حكم فرض الكفاية ، فإذا
استقل به واحد سقط الفرض عن الباقيين ، فإذا توحد من يصلح له صار
القيام (١١١٧) به فرض عين .

وسنعود إلى تقرير ذلك في أثناء الباب ، ونأتي بالعجب العجيب إن شاء
الله عز وجل (١١١٨) ثم إن اجتنب وتنكب ، ولم يدع إلى نفسه ، لم يصرب بنفس
استحقاقه إماماً ، باتفاق العلماء أجمعين ، فهذا بيان المراد فيه إذا استولى من هو
صالح للإمامة وكان فريد (١١١٩) الدهر في استحقاق هذا المنصب ، فلو اشتمل
الزمان على طائفة صالحين للإمامة فاستولى واحد منهم على البلاد والعباد . على
قضية الاستبداد من غير اختيار وعقد ، وكان المستظهر بحيث لو صادفه عقد
مختار لاعتقدت له الإمامة ، فهذا القسم قد يعسر تصويره ، ونحن نقول فيه :

(١١١٦) و ١ : الحواثر

(١١١٧) في ١ : للقيام

(١١١٨) في ب : تعالى

(١١١٩) في ١ : من يده

إن قصر العاقدون وأخروا تقديم إمام ، وطالت الفترة وتمادت العسرة ، وانتشرت أطراف المملكة ، وظهرت دواعي الخلل ، فتقدم صالح للإمامة داعياً إلى نفسه ، محاولاً ضم النشر ورد ما ظهر من دواعي الغرر ، فإذا استظهر بالعدة التامة من وصفناه ، فظهوره هذا لا يحمل على الفسوق والعصيان والمروق . فإذا جرى ذلك وكان يجر صرفه ونصب غيره فتناً وأموراً محذورة فالوجه أن يوافق ويلقى إليه السلم ، وتصفق له أيدي العاقدين ، وهل تثبت له الإمامة بنفس الاستظهار والانتداب للأمر ؟ ما أراه (١١٢٠) أنه لا بد من اختيار وعقد ، فانه ليس متوحداً (١١٢١) فيقضى بتعين الإمامة له ، وثبوت الإمامة من غير تولية عهد من إمام ، أو صدور يعة ممن هو من أهل العقد أو استحقاق بحكم (١١٢٢) التفرد والتوحد كما سبق بعيد .

وقد قال (١١٢٣) بعض أئمتنا : إذا عسرت مدافعته ، وفي استمراره على ما تصدى له توفية لحقوق الإمامة فيتعين تقريره ، وإذا تعين الأمر لم يبق للاختيار اعتبار ، فان الاختيار إنما يفرض له أثراً ذا تقابل ممكنان . ولم يكن أحدهما أولى من الثاني ، ولم يأت الجمع بينهما فيعين الاختيار أحد الجانبين فالاستظهار مع تعذر المعارضة والمناقضة (١١٢٤) يتضمن ثبوت الإمامة .

(١١٢٠) في ب : فالذي أراه

(١١٢١) في د : متوجداً

(١١٢٢) في أ : محكم

(١١٢٣) في ح : وقال ، د : وبه قال

(١١٢٤) في د : والمناقضة

والمرضي عندنا المسلك الأول . فيجب العقد له ؛ لما فيه من تقرير غرض الإمامة وإقامة حقوقها وتسكين الفتنة النائرة ونطفية النائرة وعلى ذلك بايع الحسن والحسين (١١٢٥) رضي الله عنهما معاوية ؛ لما رأياه مستقلا وعلما ما في مدافعته من فنون الفتن وضروب المحن ، وغائلة هذا الفصل في تصويره ؛ فان الذى يتهمس لهذا الشأن لو بادره من غير بيعة وحاجة حافزة ، وضرورة مستفزة أشعر ذلك باجترأه (١١٢٦) وغلوه في استيلائه وتشوفه إلى استعلائه ، وذلك يسمه باغتفاء العلو (١١٢٧) في الأرض بالفساد .

ولا يجوز عقد الإمامة لفاسق ، وإن كانت ثورته لحاجة ثم زالت وحالت فاستمسك بعدته محاولا حمل أهل الحل والعقد على بيعته ، فهذا أيضا من المطاولة والمصاولة ، وحمل أهل الاختيار على المقد له بحكم الاضطرار ، وهذا ظلم وغشم يقتضى التنفيق . فاذا تصورت الحالة بهذه الصورة لم يجوز أن يبايع ، وإنما التصوير فيه إذا ثار (١١٢٨) ، كان لحاجة ثم تألبت عليه جموع لو أراد أن يتحول عنهم لم يستطع ، وكان يجر محاولة ذلك عليه وعلى الناس

(١١٢٥) الروى في كتب التاريخ - خلافا لما يذكره الجويني - أن الحسن وحده هو الذى بايع معاوية سنة إحدى وأربعين ، بعد استشهاد أبيه على رضى الله عنه ، ولذا سميت سنة الجماعة . تاريخ خليفة بن خياط ١ : ٢٣٤ وتاريخ الطبرى ٦ : ٩٣ الكامل لابن الأثير ٣ : ٢٥٤ وانظر (المعتمد) ص ٢١١ حيث يذكر أن الحسن لما رأى قوة بنى أمية وكراهتهم له ، رأى من المصلحة خلع نفسه وردها إلى معاوية وحقق الدماء بما فعله ، فوجبت لإمامته عند عقد الحسن له . . ولم يكن أحد في ذلك الوقت يدعى الإمامة غيرها ، فلما سلم أحدهما لصاحبه ارتفع الخلاف فوجبت الإمامة بذلك .

(١١٢٦) فى ا و ب : باجترأه

(١١٢٧) وفى د : الغلو

(١١٢٨) ثار - ساقطة من أ

فتننا لا تطاق ، ونحن يضيّق من احتمالها النطاق ، وفي استقراره الاتساق
والانتظام ورفاهية أهل الإسلام فيجب تقريره كما تقدم .

والمختار أنه وإن وجب تقريره فلا يكون إماما ما لم تجر البيعة .

والمسألة في هذا الذي ذكرنا مضمونة ، والمقطوع به وجوب تقريره ، (١١٢٩) .

هذا كله في استيلاء من هو صالح لمنصب الإمامة (١١٣٠) ، وهو قسم
واحد من الأقسام الثلاثة المرسومة في صدر الباب .

فأما القسم الثاني : وهو أن يستولى كاف ذو استقلال بالأشغال وليس
على خلال الكمال المرعى في الإمامة والقول في ذلك ينقسم :

فلا يخلو الزمان : إما أن يكون خاليا عن مستجمع لشرائط الإمامة أو
لا يكون شاغرا عن صالح لها .

فإن خلا الزمان عن (١١٣١) كامل على تمام الصفات نظر ، فإن نصب
أهل النصب كافيا على ما تقدم تفصيل انخراط الصفات على ترتيب قدمته في
الرتب والدرجات (١١٣٢) ، نزل منزلة الإمام في إفضاء الحكم ، وتمهيد قواعد
الإسلام ، كما تقدم مشروحا ، وإن استولى بنفسه واستظهر بعده ، وقام بالذبح
عن بيضة الإسلام وحوزته ، فالأمر في ذلك ينقسم حسب انقسام الكلام فيه :

(١١٢٩) ما بين القوسين ساقط من : (والمختار أنه .. إلى تقريره)

(١١٣٠) فإرن (تحرير الأحكام في تبرير أهل الإسلام) لابن جماعة مخطوطة ق ٣ وأصول

الدين لليزدوى ٩٣

(١١٣١) في : ما بين القوسين ساقط (مستجمع . . خلا الزمان من)

(١١٣٢) في : والذهاب

إذا كان المستولى صالحا للإمامة ، فإن تصور توحد كاف في الدهر
لا يبارى شهامة (١١٣٣) ، ولا يجارى صرامة (١١٣٤) ولم نعلم (١١٣٥) مستقلا
بالرئاسة الإمامة غيره ، فيتعين نصبه ، ثم تفصيل تعيينه كتفصيل تعيين من يصلح
للإمامة كما تقدم حرفا حرفا .

وأنا الآن ، أمد في ذلك أنفاسي ، فانه من أهم المقاصد وأعم الفوائد ،
وهو مفتتح القول في بيان ما دفع إليه أهل الزمان والمقاصد من ذلك يحصره
أمور :

أحدها : أن العالم القائم (١٣٦) بهذا الأمر في خلو الدهر وشغور العصر
في حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا بد من إثبات ذلك بالواضحة
والحجة اللامحة ، حتى إذا تقررت القاعدة رتبنا عليه ما يتضح به المقصود إن
شاء الله ، والله المستعان المحمود (١٣٧) .

وقد اتفق المسلمون قاطبة على أن لآحاد المسلمين وأفراد المستقلين بأنفسهم
من المؤمنين ، أن يأمرؤا بوجوه المعروف ويسعوا في إغاثة (١٣٨) كل ملهوف
ويشمرؤا في إنقاذ المشرفين على المهالك ، والمنأوى (١٣٩) والختوف . وكذلك
اتفقوا على أن من رأى مضطرا مظلوما مضطهدا مهضوما ، وكان متمكنا

(١١٣٣) في د : شهامته

(١١٣٤) في د : صرامته

(١١٣٥) في ح : يعلم

(١١٣٦) العالم : ساقطة من ح و د

(١١٣٧) والله المستعان المحمود : زيادة في أ

(١١٣٨) في أ : إغاثة

(١١٣٩) في أ ، ب : المناوى

من دفع من ظلمه ، ومنع من غشمه ، فله أن يدفع عنه بسكته (١١٤٠) جهده ، وغاية أيده كما له أن يدفع عن نفسه ، ولو هم رجل يأخذ (١١٤١) مقدار نزر من مال إنسان ، فله أن يدفعه باليد واللسان ، وإن أتى الدفع على القاصد ظلما ، كان دمه مهذرا محبطا مطلولا مسقطا .

فإذا كان يجوز الدفع عن الفليس والنفس باللسان والخمس (١١٤٢) ، ثم بالسلاح والجراح من غير مبالاة بزهوق الأرواح مع التعرض للتردد بين الإخناق والإنجاح ، فلو انتفض الدهر عن إمام ذى استقلال وقيام بمهمات الأنام ، ولا خبال فى عالم الله يبر على النظام والرعاى والطعام وهمج العوام ، ولو جرت فترة فى بعض الأعوام ، وجرى ما نحاذره من خروج الأمور عن مسلك الانتظام . للى أهل الإسلام أحوالا واختلالا ، لا يحيط بوصفه غايات الإطناب فى الكلام ، ولأكل بعض الناس بعضا ، وارتجت الممالك ، واضطربت المسالك طولا وعرضا ، ثم إذا خلت الديار عن الجنود المعقودة والأنصار ، استجراً الكفار ، وتمادى الفساد والانتشار ، وعم الشر والضم ، وظهر الخبال فى البحر والبر ، فكمن دماء لو أفضى الأمر إلى ذلك (١١٤٣) لسفكت وحرمان لهتك (١١٤٤) ، وكم من حدود تضيع وتهمل ، وكم ذريعة فى تعطيل الشريعة تعمل ، وكم من مناظم للدين تدرس ، وكم معالم تمحق وتطمس ،

(١١٤٠) أى بكل جهده .

(١١٤١) فى د : أن يأخذ

(١١٤٢) ويقصد ها اليد بأصابعها الخمسة

(١١٤٣) فى ح ، د : تسفك

(١١٤٤) فى ح ، د : تهتك

وقد يتداعى الأمر إلى أصل الملة (١١٤٥) ويفضي إلى عظام يستأصل بها (١١٤٦) الدين كله إذا لم يتنهض من يحمل عبه الإسلام وكله .

فلو انتهى الخطب إلى هذا المنتهى ، واستمكن متوحد في العالم من العدد والعدد وموافاة الأقدار ، وهه صافاة الأعوان والأنصار ، وثقابة الرأي والنهي ، وعزيمة في العضلات لا تقل ، وشكيمة لا تحمل ، وصرامة في الملمات تكل عن تقاضها ظبات (١١٤٧) السيوف ، وشهامة في الدواهي المدلهمات تستهين باقتحام جرائم الختوف ، وأناة تخف بالإضافة إليها الأطواد الراسخة (١١٤٨) ، وخفة إلى مصادمة العظام تستفز ثقل الأوتاد الشاخنة ، إذا حسب تبدل بين يديه كل ماهر حسوب (١١٤٩) ، وإذا ثمر خضع لجدده وجدده معوصات (١١٥٠) الخطوب ، وقد طبع الفاطر على الإذعان له حباب القلوب كلما ازدادت (١١٥١) الأمور عسراً ، ازداد صدره الرحيب انفساحاً ، وغرته الميمونة بشراً ، إن نطق فجوامع الكلم وبدائع الحكم ، ينزع عن الأصمخة (١١٥٢) صمام الصمم ، وإن رمز وأشار (١١٥٣) فالشهد الجنى المشار ، وإن وقع أغرب وأبدع ، وخفض ورفع ،

(١١٤٥) ب ، ح المسألة

(١١٤٦) بها : ساقطة من ب

(١١٤٧) وفي ح ، د طبات ، الظبة : حد السيف أو السنان ونحوها

(١١٤٨) في ب ، ح ، د الشاخنة

(١١٤٩) ح ، د : حيسوب

(١١٥٠) في أ : معرضات

(١١٥١) في ح ارادت

(١١٥٢) الصامخ : خرق الأذن الباطن الذي يفضي إلى الرأس - الجمع : الأصمخة . ج

العروس ٢ : ٢٦٧

(١١٥٣) في أ : لشار

وفرق وجمع ، ونفع ودفع ، العفة حكم خلاصته ، والاستقامة نظم طرائقه ، وقد (١١٥٤) حنكته التجارب ، وهذبه المذاهب ، يسكنه (١١٥٥) حلمه ، وينطقه علمه ، وتقنيه اللحظة ، وتفهمه اللفظة ، يستخدم (١١٥٦) السيف والقلم ويعشو إلى ضوه رأيه الأمم ، إن سطا على العناية بعنفه شائخاً بانفه ، ارفضت (١١٥٧) رواسي الجبال ، وتقطعت نياط قلوب الرجال ، وإن لاحظ العفاة بطوله أزهرت رياض الآمال ، وهذه (١١٥٨) الخلال إلى استمساك من الدين بالجلب المتين ، واحصام بحرئ الحق المبين ، ولياذ في قواعد العقائد بثلج الصدور وبرد اليقين ، وثقة بفضل الله لا يكدرها نوائب الزمان ، ولا يغيرها طوارق الحدثان ، وحق المليك الديان أنه يقصر عن أدنى معانيه ، ومعاله غايات البيان .

هذه كنيات عن سيد الدهر وصدر العصر ، ومن إلى جنبه (١١٥٩) منتهى العلا والفرخ ، وقد فيضه الله جلّت قدرته لتولي أمور العالمين وتعاطيها ، وأعطى القوس باربها ، فهو على القطع في الذب عن دين الله ، والنضال عن المسلة وترفيه المسلمين عن كل مدحضة ومزلة ، وتنقية الشريعة عن كل بدعة شنعاء مضلة ، وكف الأكف العادية ، وعضد الفئة المرشدة الهادية في مقام شفيق رفيق ، قوام على كفالة أيتام ، ينتحي غبطتهم ويتجاوز (١١٦٠) عثرتهم

(١١٥٤) ف ب : قد

(١١٥٥) ف ا : يسكنه

(١١٥٦) ف ا : يستخدمه

(١١٥٧) أى تبددت وتفرقت

(١١٥٨) ف ب : هذه

(١١٥٩) ف > : وإلى من جنبه

(١١٦٠) ف ا : ويجاوز

وسقطتهم، وإذا كان يقوم الرجل الفرد بالذب عن أخيه، وبهداية من يستهديه ونصرة من يندبه ويستدعيه، فالإسلام في حكم شخص مائل يلتمس من يقيم أوده، ويجمع شتاته وبدده، ويكون عضده ومدده^(١١٦١) ووزره وعدده، فلتن وجب إسعاف الرجل الواحد بمناء وإجابه^(١١٦٢) في استنجاده، واسترقاده إلى مهواه، فالإسلام أولى بالذب والنادب^(١١٦٣) إليه الله^(١١٦٤)، وإنما^(١١٦٥) لم يجعل لآحاد الناس شهر السلاح، ومحاولة المراس في رعاية الصلاح والاستصلاح^(١١٦٦) لما فيه من نفرة النفوس والإباء والنفاس والإفضاء إلى التهارش^(١١٦٧) والشماس.

والذي يزيل أصل الإشكال والإلباس، أنا نجوز للمطوعة في الجهاد الإيفال في بلاد أهل العناد من الكفار على الاستبداد، وإن كان الأولى أن يكون صدرهم عن رأى الإمام الذي إليه الاستناد، فلما كان غايتهم الاستشهاد والشهادة إحدى الحسينين^(١١٦٨) لم نمنع المطوعة من التشمير^(١١٦٩) للقتال، والنزاع بين المسلمين محذور^(١١٧٠)، والسبب المفضى إليه محرم محذور، فإذا

(١١٦١) أ، ب : ومسدده

(١١٦٢) في د : فاجابته

(١١٦٣) ندب : دعاه ورشحه للقيام به وحته عليه

(١١٦٤) في أ، ب، ح : الله إليه

(١١٦٥) في أ : وأنا

(١١٦٦) في أ : فما

(١١٦٧) التهارش : التعرش والتوثب من البعض على البعض .

(١١٦٨) في أ : الحسينين

(١١٦٩) في ح، د : الشمير

(١١٧٠) في ح : محدود

استقل فرد الزمان بعدة لا تصادم ، واستطالت يده الطولى على انمالك عرضا وطولا ، واستتبت الطاعة ، وأمكنك الاستطاعة ، فقيامه بمصالح أهل الإيمان بالسيف والسنان ، كقيام الواحد من أهل الزمان بالموعظة الحسنة باللسان .
وها أنا الآن أنهى القول فيه إلى قصارى البيان ، والله تعالى المستعان .

فالمتبع في حق المتعبدين (١١٧١) الشريعة ومستندها (١١٧٢) القرآن ، ثم الإيضاح من رسول الله (١١٧٣) والبيان ، ثم الإجماع المنعقد من حملة الشريعة من أهل الثقة والإيمان ، فهذه القواعد وما عداها من مستممكات الدين كالقروع والأفنان ، الإمام في التزام الأحكام وتطوق الإسلام ، كواجد من مكلف الأنام ، وإنما هو ذريعة في حمل الناس على الشريعة ، غير أن الزمان إذا اشتمل على صالحين لمنصب الإمامة ، فلاختيار يقطع الشجار ، ويتضمن التعيين والانحصار ، ولاحكم مع قيام الإمام إلا للمليك العلام ، فإذا لم يتفق مستجمع للصفات المرعية ، واستحال تعطيل الممالك والرعية ، وتوحد شخص بالاستعداد بالأنصار ، والاستظهار بعدد الاقتهار والاقتسار والاستيلاء على مرادة الديار وساعده مواتاة الأقدار ، وتطامنت له أقاصى الأقطار ، وتسكملت أسباب الاقتدار ، فما الذى يرخص (١١٧٤) له فى الاستئجار عن النصرة والانتصار والممثل أمر الملك القهار ، كيف انقلب الأمر واستدار ؟ فالعنى الذى يلزم الخلق طاعة الإمام ، ويلزم الإمام القيام بمصالح الإسلام ، أنه أيسر مسلك فى إمضاء (١١٧٥) الأحكام ، وقطع النزاع والإلزام ، وهو بعينه يتحقق عند وجود

(١١٧١) فى د : المتعبدين

(١١٧٢) فى ا ، ب : ومستندها

(١١٧٣) فى ح : من الرسول وفى د : من رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١١٧٤) فى د : رخص

(١١٧٥) فى ب : اقتضاء

مقتدر على القيام بمهمات الأنام ، مع شغور الزمان عن إلمام ، فقد تحقق ما أحاوله قطعاً بحمد (١٢٣٦) الله العظيم شأنه ، ووضح كفلق الصبح دليله وبرهانه. قامض يا صدر الزمان قدما ولا تؤخر الا تنهاض لما رشحك الله له (١١٧٧) قدما وانا أقدر الآن أسئلة مخيلة وأتولى (١١٧٨) يمين أيامه ولا أجواباً عن كل سؤال يوضح تحقيقه وتحصيله ثم ينتجز بالتقصاه (١١٧٩) السؤال والجواب مقصود هذا الفصل من هذا الباب .

فان قيل : إنما كان يستقيم ما ذكرتموه ، ويستمر ما كررتموه لو كانت (١١٨٠) الأمور جارية على سنن السداد ، ومناهج الرشاد ، فأما والأيدى علية (١١٨١) ، ووجوه الخبل والفساد بادية ، ونفوس المتمردين على الطغيان والعنوان مفادية ، وليس للملك عصام ضابط ، ولا انتظام رابط ، وربقه الإيالة محمولة ، وحسنود السياسة مغولة ، وسيوف الاعتداء مسلوطة ، ورسوم (١١٨٢) للعرائم (١١٨٣) منحلة ، ورقاب الطغمان عن جامعة الولاية منسلة ، ومعالم العدل مندرسة ، ومناسخم الإنصاف منطمسة ، فالبعد من هذه القسمة الطاغية أسلم ، والتأى عنهم أحزم ، وإذا استبدل الزمان عن الرشيد غيا ، فلا تعدل بالسلامة شيئا .

(١٢٧٦) في ب ، ح ، د : على الله العظيم

(١١٧٧) له : ساقطة من ا

(١١٧٨) في د : وانوى

(١١٧٩) ا : باقتضاء

(١١٨٠) في ا : كان

(١١٨١) في د : عاده

(١١٨٢) في ا : رسم

(١١٨٣) في ح : العرائم في د : الفرائم

قلت : هذا الآن تدليس وإلغاز (١١٨٤) وتقليس . وأنا أجيب عنه من وجهين :

أحدهما : أن الأمر على خلاف ما ذكره السائل وصورة ، فإن الطاعة مبسوطة وعري الملك برأى سلطان الزمان منوطة ، وحوزة الإسلام والحمد لله محوطة والأبهة (١١٨٥) قائمة ، والأركان والرفعة الأفنان ، رحيبة الأعطان (١١٨٦) وقاعدة الملك راسخة ، وأطواد الهيبة شامخة ، وأوتاد الدولة باذخة ، والسلطنة بمائها ، والمملكة مستمرة على علائها ، والعزة مستقرة في غلوائها ، ورواق الجد (١١٨٧) ممدود ، ولوله النصر معقود ، مما نجم ناجم إلا قصصه من القدر الغالب قاصم ، وما هجم تأثر هاجم إلا صدمه صادم ، ولو ذهبت أبسط في ذلك مقالا ، لصادت مضطربا رجبا ومجالا .

أما تعدى الأجناد بعض حدود الاقتصاد ، فلم يخل منه زمان ، ولم ير منه أوان ، ونعم الحكم العدل والإنصاف (١١٨٨) ، فلنضرب عما يجري في الأكثاف والأطراف ، ولنعمل على تنكب الاعتساف ، فنقول :

مرموق الخلائق على تفنن (١١٨٩) الآراء والطرائق : الدماء ، والأموال ، والحرم .

(١١٨٤) في ح : ساقطة وإلغاز وتقليس

(١١٨٥) في أ : الأئمة

(١١٨٦) ب : الأعطار ، والأعطان جمع عطن وهو مبرك الابل يوم يرض الغنم عند الماء ،

كناية عن كثرة المال المعجم الوسيط ٢ : ٦١٥

(١١٨٧) في ب : الحمد

(١١٨٨) في أ : للإنصاف في ب : الأنصاف

(١١٨٩) في د : يقين

أما الدماء : فحقونة في أمهها في أعم الأحوال ، فإن فرضت فتكة واغتيال وهتكة (١١٩٠) واحتيال ، تداركها المترصدون لهذه الأشغال .

وأما الأموال فمعظم الطلبات الخارجة عن الضبط محسومة ، وأسباب (١١٩١) المكاسب منظومة ، ومطالع المتعدين أطوارهم مردومة ، والتوزيعات والقسم مرفوضة ، وقواعد المطالبات والمصادرات منقوضة (١١٩٢) ، والرفاق من أقاصي الآفاق على أطراف الطرق في خفض الأمن وادعون ، وأصحاب العرامات مطرقون تحت هيئة السلطنة ، خاشعون ، ولو قيس هذا الزمان (١١٩٣) اللاحق ، بالزمان السابق ، لظهر اختصاصها بفنون من الذمة (١١٩٤) والأمنة ، لا يصفها الواصفون ، ولا يقوم بكشفها المكشفون .

وأما الحرم : فمحصونة من جهة صدر (١١٩٥) جنود الإسلام مرعية محفوظة من نزقاتهم ونزقاتهم (١١٩٦) محمية ، ملحوظة من رعاة الرعية ، وإن فرضت لطخة وبلية ، كانت في حكم عثرة يرخى عليها الستر ، وتقال (١١٩٧) أو يلحق بمن يأتيها (١١٩٨) الحزى والنكال .

(١١٩) في أ : ونهزه

(١١٩١) في د : وأصحاب

(١١٩٢) في ح ، د : منقوضة

(١١٩٣) في ب : الزمن

(١١٩٤) في أ : النعم

(١١٩٥) صدر : ساقطة من ب ، ح

(١١٩٦) في ح ، د : نزقاتهم

(١١٩٧) في أ : ويقال

(١١٩٨) في أ ، ب : فاء بها

هذا حكم كل على مناظم المملكة ، فان انسلت عن الربط بواذر ونواذر
غير مدركة ، وفارقت منهج الضبط ومسلكه ، أو هاجت في أكناف الخططة
فتنة ، نائرة ونائرة جرت مهلكة ، فمن الذى يضمن نقض (١١٩٩) الدنيا عن
بوائقها ؟ ويرخصها (١٢٠٠) عن دواهيها وعوائقها ، هذا عمر بن الخطاب رضى
الله عنه ، ما دار الفلك على شكله ، وما قامت النساء عن مثله درت (١٢٠١)
أخلاق الدين في زمنه بیره (١٢٠٢) ، وساس حوزة الإسلام بدرة ، وقال رضى
الله عنه ، مرة : لو ركت جرباء (١٢٠٣) على ضفة الفرات لم تطل بالهناء فأنا
المطالب بها يوم القيامة (١٢٠٤) ، ثم صادف علاج (١٢٠٥) منه غرة ، وقتله قتلة
مرة فلم ينفعه عزمه وحزمه ، لما نفذ فيه قضاء الله وحكمه ، ولم يجد لتقضاء
الله مردأ ، وإن كان سورا حول الاسلام وسدا (١٢٠٦) والو أرخيت في هذ

(١١٩٩) فى د : نقص

(١٢٠٠) فى ح : ورحضها فى د : ودحضها

(١٢٠١) أى كثرت

(١٢٠٢) فى ح ، د : ترو

(١٢٠٣) فى ح : حربا

(١٢٠٤) قال عمر رضى الله عنه : لو مات جدى بالفرات ضياعا ، لحسبت أن يحاسب
الله به عمر ابن الجوزى : مصباح ١ : ٢٧٤ صفة الصفوة ١ : ٢٨٥ الأصبهاني : الحلية ١ : ٢٨٥
(١٢٠٥) رجل علاج : شديد ، والعلاج : الرجل الضخم من كفار العجم ، وبعض العرب
يطلق الملج على الكافر مطلقاً.

ويقصد هنا أبا لؤلؤة المجوسى قاتل عمر رضى الله عنه . انظر ابن الجوزى ، مناقب عمر
ابن الخطاب ص ٢١٧

(١٢٠٦) فى ب : وسيداً

الفصل فضل عنائي ؛ وأرسلت عذبة (١٢٠٧) لساني ، وقصصت من بدائع هذه المعاني لجاوزت القواعد من مقاصدي في هذا المجموع والمباني .

ثم أختتم هذا الفصل بما هو غايات الأمانى وأنبهه مبلغا يعترف بموضوعة التماسى والدانى ؛ فأقول : ما تشبث به الطاعنون من هنات وعثرات صدرها (١٢٠٨) عن معرة الأجناد المنحرفين عن سنن الاقتصاد في أطراف الممالك والبلاد ، لو سلم لهم كما يدعون ، وتوبعوا (١٢٠٩) فيما يأتون ويذرون ، ويدعون (١٢١٠) وغض (١٢١١) عنهم طرف الانتقاد فيما يتدعون ويخترعون ، فأين (١٢١٢) يقع ما يقولون مما يدفع الله بهم من معضلات الأمور ، ويدراً بسببهم من فتون الدواهي على كروار الدهور ؟ أليس بهم انحصار الكفار في أقاصى الديار ؟ وبهم يخفق بنود الدين على الخافقين ، وبهم أقيمت دعوة الحق في الحرمين ، وأثبتت كتاب المسلة في المشرقين والمغربين ، وارتدت مناظم الكفار منكوسة ، ومعالمهم معكوسة ، وبذل عظيم الروم الجزية والدنية ، وصارت المسألة والتاركة له قصارى الأمنية ، وانبسطت هيبة الإسلام على الأصقاع القصية ، وأطلت (١٢١٣) على قم المساردين رايته العلية ، وأضحت ثغر صدورهم لأسنة عساكر الاسلام دريئة .

هذه رمنة إلى أدنى الآثار في ديار الكفار ، فأما ما دفع الله بهم عن بلاد الاسلام من البدع والأهواء وضروب الآراء فلا يحتوى عليها نهايات الأوصاف

(١٢٠٧) فى د : عدته

(١٢٠٨) فى ا : صدوها

(١٢٠٩) فى ا : فتوبعوا

(١٢١٠) ويدعون : ساقطة من ب

(١٢١١) فى د ، د : عنى

(١٢١٢) فى د : فانا ، د : فانى

(١٢١٣) فى د : واظلت

والأبناء ، أليس اقتلعوا قلعة القرامطة (١٢١٤) من ديارها ؟ واستأصلوا ما أعيا ذوى النجدة والبأس من خلفاء بنى العباس من آثارها ، وأوطأ وأرقاب الزنادقة ، وكل فئسة مارقة سنابك الخيل (١٢١٥) وانتهى رعيهم (١٢١٦) حيث انتهى الليل ، فلم يبق في خطة الإسلام متظاهر (١٢١٧) بالبدعة إلا أضحى منكوبا صرعوبا مكبوبا ، فإن ألنى زانغ صراوغ يدب (١٢١٨) الضر أو يمشی الخير (١٢١٩) ، فهو من أهل الحق والسنة على أعظم الغرر ، فإذا كانوا عصاما لدين الإسلام ، ووزراً للشريعة التي اجتمع بها سيد الأنام ، فأى قدر للدنيا

(١٢١٤) نسبة إلى حمدان بن الأشعث القرمطى ، أحد رؤوس الحركة الباطنية التي عاثت فساداً في أرض الإسلام. خرج بالكوفة سنة ٢٦٤ هـ ، وقتله المكنى بالله العباسى سنة ٢٩٣ هـ على الأرجح (وسمى بالقرمطى من قرمط ، والمعنى : قرمطى خطوة أى قارب ما بين قدميه) ، والحركة الباطنية بكافة أسماؤها وطرقها ورجالها ترتبط بقيادة السبئية القديمة الهادفة إلى محاربة الإسلام بالعقائد والفلسفات الفاسدة ، وبالثورات المخربة معاً ؛ وهي مستمرة في أنشطتها حتى الآن . وألة بهم متعددة ؛ فهم الباطنية لرغمهم أن لكل ظاهر باطناً ؛ ويعرفون في العراق باسم القرامطة نسبة إلى حمدان هذا ؛ وباسم المزدكية - أو المردكية - بالنظر إلى أنهم يدعون بدين الاشتراك في الألبضاع والأموال ، ويسمون في خراسان بالتعليمية والملاحدة وبالميمونية نسبة إلى ميمون شقيق قرمط ويدعون في مصر بالعبيدية نسبة إلى عبيد الله المعروف وفى الشام بالنصيرية والدروز والنيامنة ، وفى فلسطين بالبابية والبهائية وفى الهند بالبهرة والاسماعيلية وفى اليمن باليامية ، وفى تركيا بالسكداشية والقزلباشية وفى بلاد العجم بالبائية . الطبرى : من حوادث سنة ٢٨٩ إلى ٢٩٤ — الاعلام للزركلى ٦ : ٣٥/٣٦ ، د . عبدالقادر محمود : الفسكر الإسلامى والفلسفات المعارضة ١ : ٢٠

(١٢١٥) فى ب : الجند

(١٢١٦) اوب : رعيهم

(١٢١٧) اوب : مظاهر

(١٢١٨) فى ح : ندب

(١٢١٩) فى د : الحر

بمخذافيرها بالإضافة إلى الدين (١٢٢٠) ؟ وأى احتفال بأغراضها مع استمرار الحق المبين ؟ والمنة لله رب العالمين ، ولو أرخيت في ذلك الطول تخلفت انتهاء الكلام إلى الإطناب والملل ، وربما كان ما قل ودل أنجع مما يطول فيمل ، فن لا يحيط بمحقات الأشياء في استبدادها ، فليتخيل جريان نقائضها وأضدادها ، فلو (١٢٢١) فرضت والعياذ بالله ، فترة تجرأ بسببها الثوار من الديار ، ونيف (١٢٢٢) ذوو العرامة (١٢٢٣) الأشرار ، وانسلوا عن ضبط بطاش في الزمان ذى اقتدار ، لافتنى ذوو الثروة واليسار أنفسهم (١٢٢٤) وحرّمهم بأضعاف ما هم الآن بأذلوه في دفع أدنى ما ينالهم من الضرر .

نعم ولو تذاكرنا الواقعة التي أرخت في تواريخ الأخبار لأغنتنا عن إطالة النظر والاعتبار ، لما أنجز من أقاصى بلاد الروم العسكر الجرار ، وانسدت السبل ، وضاعت الحيل ، وغص الجو بالخرصان (١٢٢٥) ، وجاش جيش الكفر بالفرسان ، ولم يشكوا أنهم يطأون من الأرض مناكبها ، ويملكون مشارق الأرض ومغاريها ، وأضحت (١٢٢٦) قلوب المسلمين واجفة وأحشاؤهم راجفة ، وآراؤهم متفاوته وعقولهم متهاقنة ، فإلّا ملك الإسلام ألب

(١٢٢٠) في ١ : للدين

(١٢٢١) في د : ولو

(١٢٢٢) في ا و ح و د : وتبع

(١٢٢٣) في د : العرامة

(١٢٢٤) في د : وأنفسهم

(١٢٢٥) الخرصان : الرماح تاج العروس ٤ : ٣٨٦

(١٢٢٦) في ح و د : وأضحت

أرسلان^(١٢٢٧) تفعد الله روحه بالروح والرضوان إليهم وانقض انقضاض الصقر عليهم ، وغضب لله غضبة تستجفل الآساد عن أشبالها ، وانغمس في شردمة قليلة في غمرة الداهية غير محتفل بأهوالها ؛ وكان الكفار اغتروا^(١٢٢٨) بوفور جمعهم ، ولم يعلموا أن الله من وراء قمعهم ؛ فرضى ملك الإسلام بمقدور القضاء ؛ ومد علم الحق إلى القضاء فأضاءته من جنود الإسلام بروق السيوف ، ومطرت سحاب الخوف ؛ وتكشرت^(١٢٢٩) أنياب الهيبة ؛ ودارت الرحا على الدماء ، واستمرت الحرب سجالا ، ونال كل من قرنه منالا ؛ فلما كان يوم الجمعة التي الصفان ، والتحم الفئتان ؛ والتفت حلقتا البطان ، فقال الملك ألب أرسلان : طاردوم حتى توافوا^(١٢٣٠) دعوة الخطباء في أقصى البلدان ؛ فما زالت الشمس حتى زالت أعلامهم ؛ وزلت^(١٢٣١) أقدامهم ، وبلغت أن قادم الملقب بقيصر ؛ لما نفخ الشيطان في مناخره ؛ وعمى في أول الأمر^(١٢٣٢) هن

(١٢٢٧) هذه الواقعة ذكرها الذهبي في دول الاسلام ١ : ١٢٠٢ وكذا صاحب النجوم الزاهدة وابن الوردي في تاريخه في ج ٥ : ٨٦ في أحداث السنة الثالثة والستين وأربعمائة من الهجرة . قال الذهبي (فيها كانت الواقعة العظيمة بين السلطان ألب أرسلان بن طغرل بك السلجوقي وبين ملك الروم ، وانقصر المسلمون والله الحمد)
وقد لقب بالملك العادل ، ثاني ملوك بني سلجوق كان اسمه بالعربي محمد ، وبالتركي ألب أرسلان قتل سنة ٤٦٥ هـ . دول الاسلام : ١ : ١٨٤ النجوم الزاهرة ٥ : ٩٢ وتاريخ ابن الوردي ١ : ٥٢٢ و ١ : ٥١٩

(١٢٢٨) في ج ٥ : د : عتروا

(١٢٢٩) في ١ : تكسرت

(١٢٣٠) في ج : توافوا

(١٢٣١) في د : وزلزلت

(١٢٣٢) في ١ : الأمرين

آخره أقدم متابعاً قلند غيه وضلاله ؛ مجيئاً داعي جهله وخياله (١٢٣٣) فكان أول من أبدت الحرب مقاتله ؛ وأرسي عليه الموت كلا كله ، فحصل في قبضة الأسر ، وانبسطت عليه يد القسر ؛ ورد الله كيده في نحره ؛ وأذاقه وبال أمره ؛ فبليت مع المقرنين في الأصفاد ، والله للباغين بالمرصاد ؛ فمن استمسك بالحق ولم يمل (١٢٣٤) به مهوى الهوى عن الصدق ؛ تبين على البدار والسبق أن خزائن العالمين ودخائر الأمم الماضين . وكنوز المنقرضين (١٢٣٥) لو قوبلت بوطاة من الكفار لأطراف ديار الإسلام ، لكانت مستحقرة مستزرة . فكيف لو تملكوا (١٢٣٦) البلاد ، وقتلوا العباد ، وقرعوا الحصون والأسداد ، وخرقوا (١٢٣٧) عن ذوات الخدور حجب الرشاد ؛ ومال إليهم من لاخلأوله من حسالة الناس بالارتداد ، وتخلل (١٢٣٨) الحواري العلوج ؛ وهتك حجاب الحق التبذل والبروج ، وهدمت المساجد ورفعت الشعائر والمشاهد ، وانقطعت الجماعات والأذان ؛ وشهرت النواقيس والصلبان ، وتفاقت دواعي الاختراء والافتضاح ؛ وصارت خطة الإسلام بحرا طافحاً بالكفر الصراح ؟ فما القول في أقوام بذلوا في الذب عن دين الله جشاشات (١٢٣٩) الأرواح ، وركبوا نهايات الفرر متجردين لله تعالى في الكفاح ، وواصلوا المساء بالصباح

(١٢٣٣) في د : وخياله

(١٢٣٤) في ح : ولا يميل

(١٢٣٥) في ب : للمنقرضين

(١٢٣٦) في ح ، د : تملكوا

(١٢٣٧) في د : ومزقوا

(١٢٣٨) في ب ، ح ، د : تحلل

(١٢٣٩) جمع حشاشه ، والحشاشة بقية الروح في المريض

والعدو (١٢٤٠) بالزواح ، وركبوا إلى الموت بأجنحة الرياح متشوفين إلى
منهل المنايا على هزة وازتياح حتى وافوا بحرا من جمع الكفار لا ينوفه إيمان
الانزاح ، وركنوا (١٢٤١) للموت وتنادوا لا براح (١٢٤٢) وألوا بهم إلسام
القدر المتلاح ، وما وهنوا وما استكانوا وإن عضبهم السلاح ، وفضى فيهم
الجراح ، حتى أهب الله رياح النصر من مهاجها ، ورد شعائر (١٢٤٣) الحق إلى
نصابها ، وقبض من أطفاه بدائع أسبابها ، أثقل هؤلاء على أهل الإسلام
بنزر من الخطام وهم القوام والنظام ؟

فهذه نبذة كفت فيها غرب الكلام ، ودلت بالمرامض على نهايات المرام ،
وأنا الآن آخذ في فن آخر ، وأنتحى فيه فن الاستقصاء والإتمام ، فأقول :
لو سلمت للطاعنين غاية ما حاولوه جدلا ، ولم أنازعهم مثلا وضربت (١٢٤٤) عن
علاقتهم حولاً ، فهل هم منصفين في خطة أسائلهم عن مرها ، وأباحنهم (١٢٤٥) في
خيرها وشرها ، ونفعها وضرها ، وحلوها وحرها ، فأقول :

لو فرضنا خلو الزمان عن تشكون (١٢٤٦) من الأقوام ، وتعزى الخواص
والعوام عن مسيطر بطاش قوام ، هذا أقرب إلى السداد والانتظام ، أم
قيامهم على الثوار والطفام مع امتداد الأيدي إلى نزر مما جمعه من الشبهات

(١٢٤٠) في ا : العدو

(١٢٤١) في ا ، ب : قبدتوا في د : وكنوا

(١٢٤٢) أي بلا تحول

(١٢٤٣) في ب : شعائر

(١٢٤٤) في ب : وأعجب في ح ، د : وبقيت

(١٢٤٥) في د : وأباحهم

(١٢٤٦) في ح ، د : شكون

والحرام ، مع استمساكهم من الدين الحق بأقوى عصام (١٢٤٧) ، ووقوفهم في وجوه الكفار كأنهم أسود آجام ، فالوجه رؤية أنعم الله في مقارها (١٢٤٨) والاجتهال إليه في دفع (١٢٤٩) غوائل الطوارق ومضارها ، ومن طلب زماناً صافياً عن الأقداء والأكدار فقد حاول ما يند عن الإمكان والاقدار (١٢٥٠) شعر (١٢٥٠)

ومكلف الأيام ضد طباعها متطلب في الماء جذوة نار .

وقد حان الآن أن نضرب في معنى آخر مستجد مستجد (١٢٥٢) ، ونمعن في منهج حديثه تنقاد فنقول :

لو قدرنا ما يشكونهم (١٢٥٢) على ما يقدرونهم (١٢٥٤) ، فهل يسلمون (١٢٥٥) ما يدفع الله من شرهم ، ويدراً من ضرهم (١٢٥٦) ، بسبب من هو سيد الأمة وملاذها وسندها ومعازها ؟ وهل يعترفون بأنه لولا هيبتة القاهرة ، وسطوته

(١٢٤٧) في ا : الاعتصام

(١٢٤٨) في ا ، د : منارها

(١٢٤٩) دفع : ساقطة من د

(١٢٥٠) في د : والأقدار

(١٢٥١) شعر : ساقطة من ب ، ح ، د

(١٢٥٢) مستجاد ساقطة من ب : وفي ا : مستجاد

(١٢٥٣) في ج و د : تشكونهم

(١٢٥٤) ح : د : تقدرونهم

(١٢٥٥) ح : د : تسلمون

(١٢٥٦) في د : ضد

القاسرة ، لانسئل عن لجم الضبط العتاة ، واسترسل على انتهائك (١٢٥٧) الحرمات واقتحام المنكرات الطغاة وبلغ الأمر مبلغا لا يأتي عليه الصفات ، فان أبدى الطاعنون صفحة الخلاف ، وجانبوا وجه الإنصاف كانوا في حكم من يعاند المحسوسات ، ويجاهد البدايه والضرورات ، وإن أذعنوا للحق ، وباحوا بالصدق ، وقالوا إن ما يدفع الله به ظاهرا لا سبيل إلى إنكاره ، ومن جحدته (١٢٥٨) شهدت (١٢٥٩) عليه بدائع آثاره فنقول :

إذا جل قدر من يدرأ من الآفات والبليات ، وضروب المعضلات ، فالقيام بدفعها تصد لكفاية المسلمين متاوى ومعاطب وفنونا من الدواهي . وليس من شرط الاستقلال بدفع مهمات إمكان دفع سائرهما ، ومن رأى أخاه المسلم مشرفا على الهلاك ، وصادف ماله متعرضا للضياع واستمكن من دفع الهلاك عنه ولم يتمكن من إنقاذ ماله ، فيتعين الدفع عن نفسه ، وإن عسر تخليص ماله . فالذى ناط الله عزت قدرته تعالى بمنصب صدر الزمان ، من دفع طوارق الحداث لا يأتي على أدناه غايات البيان ، والذي يعسر دفعه ورده ومنعه لا يمنع وجوب دره ما يسهل درؤه ، وأنا أستوضح مرامي بضرب مثل (١٢٦١) فأقول : إن (١٢٦١) بلى المسلمون يجذب (١٢٦٢) فى بعض سنى الأزم وألم بالناس

(١٢٥٧) فى ب : اهتاك فى > : اهتاك وفى د : اهتاك

(١٢٥٨) فى ا ، ب : جحد

(١٢٥٩) ا ، ب : شهد

(١٢٦٠) مثل : ساقطة من >

(١٢٦١) فى ا ، > ، د : لو

(١٢٦٢) فى د : بحرب

موتان : فالآفات السماوية لا يدخل دفعها تحت الإيثار والاقتدار، ولكن ما يمكن (١٢٦٣) دفعه ويرتبط بالإيثار والاختيار منعه، من هرج أو ثوران متلصص، أو استجماع قطاع للطرق، أو وطء طوائف من الكفار أطراف ديار الإسلام، فيتعين التيام بالدفع على حسب الإمكان. وإن كان قد يغشى الخلائق من ضروب البوائق ما لا استمكان في درئه فما يصدر من الأجناد مما يتعذر تقدير (١٢٦٤) دفعه كآفات سماوية، وما يتيسر دفعه يتعين التشمير واجتناب التقصير في دفعه، فقد بلغ الكلام في فنه نهاية الإيضاح ولاح كفلق الصباح. وقد انتهى مقدار الغرض (١٢٦٥) في الجواب عن سؤال واحد.

وأنا الآن آخذ في ضرب آخر في معرض سؤال وجواب عنه.

فإن قيل : هل يرخص الشارع للمستقل بالانصب الذي وصفتموه النزول عنه، والتخلي لعبادة الله وإيثار الامتياز والانحياز عن مظان الفرر ومواقع الخطر، وتفويض أمر العباد إلى خالقهم ورازقهم؟ قلنا : لا يحل للقائم بالأمر الانسلاخ والانحزال (١٢٦٦) عما تصدى له من كفاية المسلمين، عظامم الأشغال إذا علم أنه لا يخلفه من يسد في أمر الدين والدنيا مسده، ويرد بواذر الظلمة رده، وتبين أن من يتشوف إلى الاستقلال بالأشغال، لا ييؤء بالأعباء والأنقال ولا يرجع إلى حشمة (١٢٦٧) وازعة وأبهة رادعة، ورأى مطاع، واستبداد (١٢٦٨)

(١٢٦٣) ساقطه من أ : ما يمكن

(١٢٦٤) في أ، ب : تقرير

(١٢٦٥) في أ : الغرض

(١٢٦٦) ح : والانحزال د : والانحزال

(١٢٦٧) في أ : حشم

(١٢٦٨) في ح : واشتداد

ومتابعة (١٢٦٩) أشياح : ومشابعة أتباع وتوفر من همم الخلق ودواعى فى الإذعان والإنباع وإصفاق وإطباق من طبقات الخلق فى الآفاق على الثقة بأقواله والركون إلى متصرفات أحواله، واعتقاد مصمم من كافة الورى، من يرى ومن لا يرى، أنه إذا تعطف وترأف (١٢٧٠) فكافل (١٢٧١) شفيق، وناصح رفيق، وإن استجار ملهوف بداره (١٢٧٢) فركن وثيق، وإن تغشت سخطته جبابرة (١٢٧٣) الأرض لم يبق منهم فى الحناجر ريق. يعم أهل الخلاف والوفاق نصحه وإشفاقه، ويطبق طبقات الخلائق مباره وإرفاقه، ويستنيم إلى ما من إنصافه كل ختار (١٢٧٤) غادر، ويستكين لهيبته كل جبار قاسر، قد استطال على الرقاب الغلظ فرسانه، واستمال حبات القلوب إحسانه، فالى متى أطيل طول الكلام. وقد تناهى الوضوح والسكنى والحال تصرح وتبوح (١٢٧٥) ومن يستجمع هذه الخلال إلا فرد الدهر ومزموق (١٢٧٦) العصر، ومن يتصدى فى متسع الأرض إذا تأمل الباحث الطول منها والعرض (١٢٧٧) لأدنى مقام من هذه المقامات، ومن ترقى إلى أقرب درجة من هذه الدرجات؟ هيهات هيهات لم يأت والله بمثله مسكر الأدوار ولم يحتو على شكله محدب الفلك الدوار ولم يسمح

(١٢٦٩) د، ح : بتابعة

(١٢٧٠) فى د : ورأف

(١٢٧١) فى ا : فكامل

(١٢٧٢) فى ا : بدرته فى د : يفره

(١٢٧٣) فى ا : جائزة

(١٢٧٤) فى د، ح : حنار

(١٢٧٥) فى د، ح : يصرح ويروح

(١٢٧٦) فى د : موقوف

(١٢٧٧) فى د : الباحث فيها الطول والعرض، د : الباحث عنها الطول منها والعرض

بنظيره منقلب الأيام والأقدار ، ومضطرب الدهور والأعصار ، ومن قدر له في العالمين ضرباً استطالت عليه ألسنة أرباب الألباب تفنيدها وتكذيبها ، ولو فرض فرض مستظهاً بالعدد بطاشاً بانحصار من غير رجوع إلى اعـتزام وافتكار ، ونظر في مهمات الرعايا واعتبار ، لمبارت الخطـة فراشاً لكل حاد (١٢٧٨) ، وفراشاً لكل نادٍ ، ثم من ينتهـض لدين الله بالذنب والانتصار ، ومن يتعطف عاطفته على علماء الأقطار ، ومن يكلاً بالعين الساهرة شعار الدين في أقاصي الديار والأمصار ، ومن يحسم غوائل البدع بالرأى الثاقب من غير إثارة فتنة وإظهار ضرار ، ومن يداوى بلطف الخلق ما يكل عنه غرار الحسام البتار ، ومن يهتم بالمساجد والمشاهد والمجالس والمدارس في الأمصار ، ومن الذي تحن إلى سنده زمر الأولياء والأخيار حنين الطير إلى الأوكار ، ومن الذي يستوظف معظم ساعات الليل والنهار في الإصاخة إلى كلام الملهوفين ، من غير تبرم واستكثار ؟! فإذا لم يـقم أحد مقامه في أدنى هذه الآثار ، تعين عليه قطعاً على الله العظيم شأنه الثبوت والاصطبار ، والانتداب لله عزت قدرته في هذه المآرب والأوطار .

وأنا الآن أذكر فعولاً بمجموعة أنتحى فيها منشأ الحق وينبوعه، وأسترسل في العبارات القرابية المطبوعة . فإن نهايات المعاني لا يحويها الألفاظ المصنوعة ، والكلم المرصعة المسجوعة (١٢٧٩) ، فأقول معولاً على التأيد من الله والتوفيق : ليس يخفى على ذوى البصائر والتحقيق ، أن القيام بالذنب عن الإسلام وحفظ الحوزة مفروض ، وذوو التمكن والاعتدال مخاطبون به ، فإن استقل به كفاة

(١٢٧٨) في د : غار

(١٢٧٩) في د : المسموعة

سقط الفرض عن الباقيين ، وإن تقاعدوا وتحاذلوا (١٢٨٠) وتقاعسوا وتواكلوا
عم كفاة المقتدرين الحرج على تفاوت المناصب والدرج. ثم الذي أراه أن القيام
بما هو من فروض الكفايات أخرى (١٢٨١) بأحراز الدرجات ، وأعلى من
فنون القربات ، من فرائض الأعيان ، فإن ما تعين على المتعبد المكلف لو تركه
ولم يقابل أمر الشارع فيه بالارتسام اختص المأثم به ، ولو أقامه فهو المثاب ،
ولو فرض تعطيل فرض من فروض الكفايات لعم المأثم على الكفاة على اختلاف
الرتب والدرجات ، والقائم به كاف نفسه وكافة المخاطبين. الحرج (١٢٨٢)
والعقاب ، وآمل أفضل الثواب، ولا يهون قدر من يحل محل المسلمين أجمعين
في القيام بهم من مهمات الدين، ثم يقضى عليه (١٢٨٣) بأنه من فروض الكفايات
قد يتعين على بعض الناس في بعض الأوقات، فإن مات رفيقه في طريقه ،
ولم يحضر موته غيره. تعين عليه القيام بفضله وتكفينه ودفنه (١٢٨٤) ومن عثر
على بعض المضطرين، وانتهى (١٢٨٥) إلى ذى مخصة من المسلمين ، واستمكن
من سد جوعته وكفاية حاجته ، ولو تعداه ووكله إلى من عداه لأوشك أن
يهلك في ضيعته فيتعين على العاثر عليه القيام بكفايته. وأقرب مثال إلى ما نحاول
الخطوض (١٢٨٦) فيه الجهاد : فهو في وضع الشرع مع استقرار الكفار في الديار

(١٢٨٠) في ح ، د : تجادلوا

(١٢٨١) أ ، ب : أجرى

(١٢٨٢) في ح : الحرج

(١٢٨٣) في أ : ما يقف

(١٢٨٤) في أ ، د ، ح : ودفنه وتكفينه

(١٢٨٥) في ب : فلاته

(١٢٨٦) في ح : العرض

من فروض الكفايات. فلو وقف (١٢٨٧) من هو من أهل القتال في الصف وعدد الكفار غير زائد (١٢٨٨) على الضعف ثم آثر بعد الوقوف للمناجزة المحاجزة والانصراف من غير تحرف لقتال أو تحيز إلى فئة فقد باه بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير، فيصير ما كان فرضاً على الكفاية متعيناً بالملابسة، وقد قال العلماء: ليس للرجل أن يخرج إلى صوب الجهاد على الاستبداد دون إذن الوالدين، ولو خرج دونها كان عاقاً مخالفاً لأمر الله مشاقاً (١٢٨٩) ولو خرج من غير استئذان وانغمس في القتال لما التقي الصفان فليس له أن يرجع الآن، وإن لم يتقدم منه استئذان، وكان خروجه على وجه العقوق والعصيان، وكذلك العبد القن (١٢٩٠) ليس له أن يخرج إلى الجهاد دون إذن مولاه. فلو استقل بنفسه وخرج كان شارداً آتياً متمرداً على مالك رقه، تاركاً ما أوجب الله من رعاية حقه، وهو في حر كاته وسكناته وتردداته في جميع شاراته (١٢٩١) وحالاته متعرض لسخط الله، وسوء عقابه (١٢٩٢)، ثم لو تهادى على إياقه وشراده، ووقف في الصف على استبداده، تعينت عليه المصابرة حتى تضع الحرب أوزارها، فهذه جمل قدمنا تذكارها، وأنا أوضح الآن مواقعها وآثارها فأقول :

(١٢٨٧) في د : ولو فرض

(١٢٨٨) في ح : زائد

(١٢٨٩) في ا ، ب : ميثاق

(١٢٩٠) القن : عبد ملك هو وأبواه ، وفي ا : القر

(١٢٩١) في ا ، ب : رأته وساقطة من ح

(١٢٩٢) فارق الأم للشافعي ٤ : ٨٥ حيث يقول : لم يفرض الخروج إلى الجهاد على

ملوك أو أئمة بالغ ولا حر لم يبلغ .

قد تحقق أن صدر الوري ، وكهف الدين والدنيا ، احتمال أعباء المسلة
وأثقالها ، وتقلد أشغالها ، وجردت إليه الخليفة آمالها ، جررت (١٢٩٣) إليه
الأمانى أذيالها ، وربطت ملوك الأرض بعالي (١٢٩٤) رايه سلمها (١٢٩٥)
وقتلها ، ووفاقها (١٢٩٦) وجدالها ، وواصلت البريه فى اللياذ به غـدوها
وآصالها ، ولو آثر الإيداع أياما معدودة لبـدت الاستقامة أحوالها ، وزلزلت
الأرض زلزالها ، وأبدت غوائل الدهر أهوالها ، وبلغ الأمر مبلغا يعسر فيه
التدارك ولا يرجي معه التماسك ، فاذا كان يجب على العبد الآبق إذا لابس
القتال ، ووقف فى صف الأبطال ، أن يعابر ويستقرو بشار ، لأنه لو انصرف
لأفضى انصرافه وانعطافه إلى انفلال الجند ، وانحلال العقد (١٢٩٧) ، ثم إذا
كثر الجمع فى صف الإسلام فقد يقل أثر واحد ينسل وينفل وربما لا يستبين
له وقع ، ولا يظهر لوقوفه فى نظر العقل نفع ولا دفع ، إذا كانت بنود
الاسلام تحقّق على مائة ألف مثلا أو يزيدون ، ولكن حسم الشرع سبيل
الانصراف والانكفاف ، فان تسويغ الانفلال للواحد ، يؤدى إلى تسويغه
لغيره ، وهذا يتداعى إلى خروج الأمر عن الضبط ، إذ النفوس (١٢٩٨) ،
تتشوف ، إلى الفرار من مواطن الردى ، وتتنكب (٢٩٩) أسباب التوى ،

(١٢٩٣) فى ا ، ب : حررت

(١٢٩٤) فى ب : بعالي

(١٢٩٥) فى ا ، د : سلمها

(١٢٩٦) فى ا : ورفاقها

(١٢٩٧) قارن الأم للشافعى ، ٢ : ٩٢ ، ٩٣

(١٢٩٨) فى ا : النفوس

(١٢٩٩) فى ح ، د : وتنكب

فاذا تقرر ذلك من حكم الشريعة ، فمن وقف في الاستقلال بمهمات المسلمين ،
والذب عن حوزة الدين موقف من هو من في الزمان صدر العالمين ، ولو
فرض والعياذ بالله تقاعده عن القيام بأمر الإسلام ، لا نقطع قطعاً سلك النظام
فلأن يجب عليه المصاهرة مع العلم بأنه لا يسد أحد في عالم الله مسده بعده ، وقد
أضحى للدين وزراً (١٣٠٠) وعدة ، وانتدب للسنة والإسلام جنة وحده ، أولى فخرج
من ترديد المقال في هذا المجال ، والاستشهاد بالأمثال قول مبتوت لامراء فيه
ولا جدال ، في أنه يجب على صدر الدين قطعاً من غير احتمال الاستثبات (١٣٠١)
على ما يلبسه (١٣٠٢) من الأحوال ، وأنا أنتحى علماء الدهر فيما
أوضحت (١٣٠٣) فيه مسلك الاستدلال ، فمن أبدى مخالفة فدونه والنزال في
مواقف الرجال ، وهو قول أضمن الخروج عن عهدته في اليوم الجم الأحوال
إذا حقت المحاقه في السؤال من الملك المتعال ذى الجلال ، ثم قربات العالمين
وتطوعات المتقربين لا توازي (١٣٠٤) . وقفة من وقفات من تعين عليه بذل
المجهود في الذب عن الدين .

ومما يتعين الآن إيضاحه قضية ناجزة يؤول أثر ضيرها وخيرها إلى
الخلائق على تفاوت مناصبها . ويظهر وقعها (١٣٠٥) في مشارق الأرض
ومغاربها . وهي أنه شاع في بلاد الإسلام تشوف صدر الأنام إلى بيت الله

(١٣٠٠) في د : وزيرا

(١٣٠١) في ا : الاستتاب

(١٣٠٢) في ح : على ملابسة

(١٣٠٣) ب : لو صحت

(١٣٠٤) في ا : لا بواري وفي ج ، د : لا نواري

(١٣٠٥) في ا : وقفه

الحرام . وقد طوق الله هذا الداعي من معرفة الحلال والحرام ما يوجب عليه إيضاح الكلام في هذا المرام وكشف أسباب الاستيهام والاستعجام (١٣٠٦) .
فأقول وبفضل الله الاعتصام : إن كان ما صمم صدر الإسلام عليه الرأى والاعتزام من ابتغائك (١٣٠٧) المشاعر العظام متضمنا قطع نظره عن الخليفة . فهو محرم على الحقيقة . وأنا أوضح المسلك في ذلك وأبين طريقه ، فليست الأعمال قريبا لأعيانها ذواتها . وليست عبادات لما هي عليها من خصائص صفاتها . وإنما تقع طاعة من حيث توافق قضايا أمر الله تعالى في أوقاتها ، فالصلاة الموظفة على العبد ، لو أتى بها على أبلغ وجه في الخضوع والاستكانة والخشوع قبل أوانها . لم تقع موقع الاعتداد ، والصلاة ممن هو أهلها من أفضل القربات ، ولو أقدم عليها محدث كان ما جاء به من المنكرات ، فالخج إحرام ووقوف وإفاضة وطواف ببیت مشید (١٣٠٨) من أحجار سود ، وتردد بين جبلين على طورى المشى والسعى ، وحلاق إلى هيات وآداب ، وإنما تقع هذه الأفعال قريبا من حيث توافق أمر الله تعالى وتقدس ، وقد أجمع المسلمون قاطبة على أن من غلب على الظن إفضاء خروجه إلى الحج إلى تعرضه أو تعرض طوائف من المسلمين للغرر والخطر ، لم يجز له أن يغرر له بنفسه وبذريه ومن يتصل به ويليه ، بل يتعين عليه تأخير ما ينتحيه إلى أن يتحقق تمام الاستمكان (١٣٠٩) فيه ، وهذا في آحاد الناس ، ومن يختص أمره به

(١٣٠٦) فى ج : الاستيهام

(١٣٠٧) ج : ابتغائك

(١٣٠٨) فى د : شيد

(١٣٠٩) فى ١ : الاستكمال

وبأخصه (١٣١٠) .

فأما من ناط الله به أمور المسلمين ، وربط بنظره معاهد الدين ، وظل للإسلام كافلا وملاذا وكهفا ومعادا، ولو قطع عن استصلاح العالمين، ومنع الغاشمين ودفع الظالمين، وقمع الناجين نظره، لارتبك العباد والرايا والأجناد في مهادى العبث والفساد ، واستطال المبتدعة الزائفون ، وثار في أطراف الخطة النابغون ، وزالت نضارة السنة وبهجتها ، ودرست أعلامها ومهجتها ، فكيف يحل لمن يحل (١٣١١) في دين الله هذا المحل ، وقد أحال الله عليه العقد والحل، وأناط (١٣١٢) بإقباله وإعراضه العز والذل ، وعلق بمنحه ومنعه الكثر والقل، وربط بلحاظه وتوقيعاته وألفاظه الرفع والخفض ، والإبرام والنقض ، والبسط والقبض ، أن يقدم نسكا يحضه على القيام بمناظم الإسلام ومصالح الأنام (١٣١٣) ، وأية حجة تعدل هذه الخطوب الجسام، والأمور العظام بحججه . فان اعترض متكلف في ادراج الكلام ، وقال من جرد الاعتصام بطول الله وفضله ووصل جبل أمله بجبله (١٣١٤) ، كفاه ملاحظة الأغيار ووقاه ما يحاذر ويحتنب، ورزقه من حيث لا يحتسب ، وقد ضمن الله أن يحفظ من الدين نظامه إلى قيام القيامة ، والاستمسك بكفاية رب الأرباب أولى من الاتكال على الأسباب قلت : هذا من الطوام التي لا يتحصل منها طائل ، ولا يعثر الباحث عنها على

(١٣١٠) قارن ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ : ٣٣١ وابن قدامة : المقنع

١ : ٣٦١

(١٣١١) في ج : د : تحل

(١٣١٢) في ب : وناط

(١١١٣) في د : الأيام

(١٣١٤) في ١ : بجله

حاصل كلمة حق أريد بها باطل ، ولو حكمتنا مساق هذه الطامات لجرتنا إلى تعطيل القربات ، وحسم أسباب الخيرات ، ولاستوت على حكمها الطاعات والمنكرات ، وبطلت قواعد الشرائع ، وانجهدت إليها ضروب الوقائع ، وأضحى ماسبب (١٣١٥) به المعترض في التمطيل من أقوى الذرائع ، فمضمون ما بلغه المرسلون أسباب الخير واجتناب دواعي الضرر ، ثم الأكل سبب الشبع ، والشرب سبب الرى وهلم جرا إلى كل مسخوط ومرضى ، ويجب من مساق ذلك ، رد أمر (١٣١٦) الخلق إلى خالقهم ، والانكفاف عن الأمر بالمعروف والانصراف عن إغائة كل ملهوف ، بهذه الزهات (١٣١٧) تعطل طوائف من ناشئة الزمان . واعتروا (١٣١٨) بالتخاوض والتناوض بهذا الهذيان . فالأمور كلها موكولة إلى حكم الله . وليست أعمال العباد موجبة ولا علة ، ولكن الموفق لمدر ك الرشاد ، ومسل ك السداد ، من يقوم بما كلفه من الاسباب ، ثم يرى فوزه ونجاته بحكم رب الارباب . فاذا وضع أن قيام صدر الدهر وسيد العصر بمهمات الدين والدنيا ، وحاجات الورى سبب أقامه الله مطمحا لأعين الممين وشوقا (١٣١٩) للاملين ، فلا تبدل لما وضع ولا واضع لمن رفع . فلنضرب عن هذه الفنون ، إضراب من لا يستبدل عن مدارك اليقين مسالك الظنون .

اللهم بسر بجدوك وكرمك منهج الصواب ، وجنبني غوائل التعمق والإطناب . وبعد ، فالذى يليق بهذا الموقف العلى ، والمنصب السنى فى أمر

(١٣١٥) فى ج : ماشب وفى د : ماشبت

(١٣١٦) أمر : ساقطة من ج ، د

(١٣١٧) فى ج : البرهات

(١٣١٨) ج ، د : اعتروا

(١٣١٩) فى ج : د : سوقا

الحج ، ما أنا واصفه وكاشفه ، فأقول : ان أرجحن رأى مولانا إلى توطئة
الطرق إلى بيت الله المعظم وحماه المحرم ، ومال اعزازه إلى تقريب المسالك
وتبهيدها وتذليلها وتعييدها ، ونفضها عن الساعين في الأرض بالفساد ، وقاطعي
الطرق على العباد ، وما أهون تحصيل هذا المراد عن (١٣٢٠) من استمر تحت
الانقياد لإمرة (١٣٢١) كل متوج صعب القياد ، كيف وقد أطافت بأكناف
البرية خطة المملكة في الأغوار والأنجاد ، واستدارت على أطرافها من رقعة
الملك القرى والبلاد ، أما الكوفة فانها بنجدة الدولة مكنوفة ، وبرجال البأس
محفوفة ، وأما بلاد الشام ، فقد احتوى عليها أقوام منتفضون عن حواشي الجند
المعقود مع الإقرار (١٣٢٢) لملك (١٣٢٣) الإسلام والاستكانة والاستسلام ، وأما
الحرم فقد استمر فيه الوفاق واستتم ، وعربان البرية من أضعف الخليقة والبرية
ولا حاجة في استئصال شأفتهم واقتلاع كافتهم إلى صدمات مبيدة ، وكتائب
هجامة مغيرة ، بل يكفيمهم أن يقطع عنهم من أطراف (١٣٢٤) البلاد الميرة (١٣٢٥)
وليست كفاية غوائلهم بالعسيرة ، ولولا حذار الإطالة لبسطت في ذلك القالة ،
ومولانا أخبر بطرق الإيالة لا محالة ، وتمهيد هذه الأسباب هين على مستخدم
من ذلك الجنب مستناب ، ولكن لكل أجل كتاب ، وهذا قول من خبرهم
دهراً وعاشروهم عصراً ، وعرف مداخلهم ومخارجهم ومسالكهم ومدارجهم ،

(١٣٢٠) في ١ ، د : على

(١٣٢١) في ١ : لأمر

(١٣٢٢) ج : الأقران

(١٣٢٣) ج : لمسلك

(١٣٢٤) أطراف : ساقطة من ب

(١٣٢٥) مار من باب باع : أنام بالميرة بكسر الميم ومي الطعام .

ثم إذا تمهدت السبل وانزاحت العوائق والعلل ، وأظلت من الأمانة على الطارقين الظلل ، وأطت (١٣٢٦) على البخاني (١٣٢٧) المحتجبات (٢٢٢٨) والكلل ، وسفرت الحياض وحملت على الحجيج الرياض والغياض (١٣٢٩) ، وعمرت الأميال وأقيمت على المتاهات (١٣٣٠) الصوى (١٣٣١) والأطلال وتفقدت الآبار وتمهدت الأعلام والآثار ، ورتب على المياه العدة ، ذوو النجدة والعدة ، وتمادت على أطراد الأمن (١٣٣٢) المدة ، فاذا (١٣٣٣) ذلك ينتهض صدر الزمان محفوظا بحفظ الله ورعايته ، مكفوفاً بنعمه وكلايته والسعادة خديته ، واليمن قرينه ، في كتيبة باسلة ترتب لها الأداني والأفاصى ، ويتطامن لوقع سنا بكها (١٣٣٤) الصياصى ، ويستكين لنجدتها النواصى ، تخفق عليها رابته العلية ، وتسطم (١٣٣٥) لآلىء العلياء من من غرته البهية ، ينجيه النجاح ويحتوش موكب الفلاح ، والبرية تطوى (١٣٣٦) منازلها ، ويقرب مناهلها ، فيوافي الميقات المشرق بذات عرق ، وأمره السامى مذسحب على أقصى (١٣٣٧) بلاد الشرق . هذه النهضة هي التي تليق بسدته

(١٣٢٦) أطت : حنت

(١٣٢٧) البخاني : الإبل ، جمع بختى

(١٣٢٨) فى ب ، د : المحتجبات فى ج : المحتجبات

(١٣٢٩) ١ ، ب : الغياض

(١٣٣٠) ج ، د : المباهات

(١٣٣١) الصوة : العلم من الحجارة المنصوبة فى الطريق والجمع صوى وفى ا : الطوى

(١٣٣٢) فى ا ، ج ، د : المآمن

(١٣٣٣) فى د : وإذا

(١٣٣٤) فى د : ويستكبر

(١٣٣٥) فى ب : ويستطم

(١٣٣٦) فى د : يطوى

(١٣٣٧) فى ب : لقصى

المنيفة ، وساحته السامية الشريفة ، فأما مبادرة المناسك ومسارة (١٣٣٨) المدارك قبل استمرار المسالك فمحدود ومحرم ومحذور ، ومن جل في الدين خطره ، دق في مراتب الديانات نظره ، فهذه تراجم منبهة على مناظم المقاصد ، لا يجدها جاحد ولا يأبأها إلا معاند ، لم أوردتها تشدقا ، ولم أتكلفها تعمقا ، ولكني رأيت إيضاحها في دين الله محتوما ، وكشفها فرضا متعينا مجزوما ، فان تعديت مراسم الأدب ، فالصدق قصدت ، والحق أردت ، وقد والله أوضحت وأبلغت وأنهيت حكم الله ، وبلغت والله المستعان وعليه التكلان ، وقد حان أن اكفكف غربي ، وأستوقف في هذا الفن سربي ، وأستفتح فنا لا يثقل على الرأي السامي وقعه ، ويتخذ على ممتقب الجديدين (١٣٣٩) إن شاء الله تبارك فأقول : ما قدمته مرامز إلى ما خص الله به صدر العالم من المنصب (١٣٤٠) الأسمى في الاقتدار والامكان والاحتكام على بني الزمان والاستمكان من ردع المتشوفين إلى العدوان .

وهذه المعاني (١٣٤١) لا يطمع اللبيب في استيعاب ذكرها ومحاولة إحصائها وحصرها ، والإحاطة بمبلغ قدرها ، ولو حاول الأذلون والأدون (١٣٤٢) حظوظا من أنعم الله أن يعدوها لم يستقصوها ، كما قال الله تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (١٣٤٣) وأنا أذكر الآن ما على صدر الزمان من أحكام

(١٣٣٨) ب : ومسارة

(١٣٣٩) الليل والنهار أو الشمس والقمر .

(١٣٤٠) في ١ ، ب : في

(١٣٤١) في ب : عضده العالى

(١٣٤٢) في ١ ، ب : الأذلون

(١٣٤٣) سورة النحل : آية ١٦

المليك^(١٣٤٤) الدين ، بعد أن أوضح ما إليه من مقاليد أمور أهل الإيمان ،
فأقول : قد قدمت في الأبواب المقدمة ما يتولاه الأئمة من أمور الأمة ،
وأوردته على صيغ التقاسيم ، وبلغت الكلام فيه قصارى الكشف والتتيم ،
ولم أغادر لباحث^(١٣٤٥) منقلبا ولمستفصل مضطربا ، وأنا الآن أقول :

كل ما يناط بالأئمة ، مما مضى موضعا محصلا مجملا ومفصلا ، فهو مو كول
إلى رأى صدر الدين ، فان الأئمة إنما تولوا أمورهم ليكونوا ذرائع إلى إقامة
أحكام الشرائع ، فاذا فقدنا من يستجمع الصفات المرعية في المنصب الأعلى ،
ووجدنا من يستقل بأمور المسلمين ، وينهض بأثقال العالمين ، ويحمل أعباء
الدين ، ولو توانى فيها لانحلت من الإسلام شكائمه ، ولما لت دعائمه ،
والعرض^(١٣٤٦) استصلاح أهل الإيمان^(١٣٤٧) على أقصي ما يفرض فيه الإمكان ،
ولو بفت فئة على الإمام المستجمع لخالل الإمامة ، وتولوا^(١٣٤٨) بعده وعتاد ،
واستولوا على أقطار وبلاد ، واستظهروا بشوكة واستعداد ، واستقلوا بنصب
قضاة وولاة على انفراد واستبداد ، فينفذ من قضاء قاضيهما ما ينفذ من قضاء
قضاة الإمام القائم بأمور الإسلام ، والسبب فيه أنه انقطع عن قطر البغاة
من الإمام نظره إلى أن يتفق استيلاؤه وظفره .

(١٣٤٤) في د : الملك

(١٣٤٥) في أ : منقلبا

(١٣٤٦) في ح : العرض

(١٣٤٧) د : للإيمان

(١٣٤٨) ب : فتولوا

فلو رددنا أقضيّتهم^(١٣٤٩) لتعطلت أمور المسلمين وبطلت قواعد من الدين،
فإذا كان ينفذ قضاء البغاة مع قيام الإمام ، فلا أن ينفذ أحكام وزرا الإسلام
مع شغور الأيام أولى^(١٣٥٠) فهذا بيان ما إليه .

فأما إيضاح ما عليه فأذكر فيه لفظا وجيزا محيطا بالمعنى ، حاويا للغرض
والمغزى ، ثم أندفع بعد الإيجاز والضبط في طرف من البسط ، فأقول قد
تقدم ما إلى الائمة من الأحكام ، ووضح أن جميعها منوط برأى صدر الأيام
وسيد الأنام ، فنأخذ ما عليه مما إليه ، فعليه بذل المجهود في إقامة ما إليه ،
وهذا على إيجازه مشير إلى النهايات ، مشعر بالغايات ، ولكنى أعرض على
الرأى الأسمى كل أمر تمس إليه الحاجة ، وأوضح مسلكه ومنهاجه، وأنتدب
في بعض مجارى^(٣٥٠) الكلام محررا مقسدا ، وأشير إلى المغزى والمرام
مذكرا ، وقد قال الله لسيد الأنبياء الأكرمين (وذكر فإن الذكرى تنفع
المؤمنين)^(١٣٥٢) . نعم ، والتذكير نزع صام الصمم عن صاخ^(١٣٥٣) اللب ،
ويتشع غمام الغمم عن سماء القلب ، فأقول حقوق الله تعالى على عبده على قدر
النعم ، والهموم بقدر الهمم ، وأنعم الله إذا لم تشكر نعم . والموفق من تنبه
لما له وعليه ، قبل أن يزل به القدم ، وحظوظ الدنيا خضراء الدمن^(١٣٥٤)

(١٣٤٩) في ب: لفضحتهم

(١٣٥٠) الغزالي : المنحول ص ٣٧٠

(١٣٥١) في أ : بمجارى

(١٣٥٢) الذاريات : آية ٥٥

(١٣٥٣) الصاخ : خرق الأذن الباطن الماضى إلى الرأس

(١٣٥٤) خضراء الدمن : المرأة الحسناء في منبت السوء

لا تبقى على مكر الزمن ، والمسدد (١٣٥٥) من نظر في أولاه لعاقبته ، وتزود من مكتته في دنياه لآخرته .

فما أعرضه على الجنب العالى أمر يعظم وقعه على اعتقاب (١٣٥٦) الأيام والليالي ، وهو الاهتمام بمجارى الأخبار في أقاصى الديار ، فان النظر في أمور الرعايا يترتب على الاطلاع على الغوامض والخفايا ، وإذا انتشرت من خطة المملكة الأطراف وأسبلت العماية دون معرفتها أسداد الأعراف (١٣٥٧) ، ولم تطلع شمس رأى راعي الرعية على صفة الإشراف والإشراف ، امتدت أيدي الظلمة إلى الضعفة بالإهلاك والإتلاف والثلة (١٣٥٨) إذا نام عنها راعيها ، عاشت طلس (١٣٥٩) الذئاب فيها ، وعسر تداركها وتلافيتها ، والتيقظ والخبرة أس الإيالة وقاعدة الإصره ، وإذا عمى المعتدون أخبارهم ، أنشبووا في المستضعفين أظفارهم ، واستجرءوا على الاعتداء ثم طمسوا عن مالك الأمر آثارهم ، ويخون حينئذ المؤتمن ويغش الناصح ، ونشيع (١٣٦٠) المخازى والفضائح . ويدو في أموال بيت المال دواعي الاختزال والاستزلال (١٣٦١) والغلول ويمحق في أدراج حمل (١٣٦٢) الجمول ، وقد يفضي الأمر إلى ثوران

(١٣٥٥) في ١ : والد

(١٣٥٦) في د : اعقاب

(١٣٥٧) في ح : للأعراف

(١٣٥٨) الثلة : الجماعة من الناس ، وفي د : البله

(١٣٥٩) يعيل لونه إلى السواد

(١٣٦٠) في ١ : يشيع

(١٣٦١) في ح : والاستدلال ب : والاستزلال

(١٣٦٢) د : خل

التوار في أقاصى الديار ، واستمرار تطاير شرار الأشرار ، وليس من الحزم
الثقة بمواتاة الأقدار والاستئمان إلى مدار الفلك الدوار ، فقد يشور المخدور من
ممكنه ، ويؤتى الوادع^(١٣٦٣) الآمن من مأمنه ثم مأهون البحث والتنقيير على
من إليه مقاليد التدبير ، على أن هذا الخطب الخطير ، قريب المدرك يسير ،
فلو اصطنع صدر الدين والدين من كل بلده زمراً من الثقات على ما يرى ، ورسم
لهم أن ينهوا إليه تفاصيل ماجرى ، فلا يغادروا نفعا ولا ضرا إلا بلغوه
اختفاء وسرا ، لتواقب^(١٣٦٤) دقائق الأخبار وحقائق الأسرار على مخيم
العز غضة طرية ، وتراءت للحضرة العلية مجارى الأحوال فى الأعمال
القصية^(١٣٦٥) ، فاذا استشعر أهل الخبل والفساد ، أنهم من صاحب الأمر
بالمرصاد ، آثروا الميل طوما أو كرها إلى مسالك الرشاد ، وانتظمت أمور
البلاد والعباد ، وما ذكرته لو قدر الله نتيجة خطره وفكره ، وموجب نفاقه
من الرأى السامى ونظره ، وهذا الذى رمزت إليه على قرب مدركه ويسره
مدرأة^(١٣٦٦) لغائلة^(١٣٦٧) كل أمر وعسره من غير بذل مؤنه ، واستمداد من^(١٣٦٨)
معونة ، ومما ألقبه إلى المجلس السامى ، وجوب مراجعة العلماء فيما يأتى
ويذر فانهم قدوة الأحكام وأعلام الإسلام وورثة النبوة وقادة الأمة ، وسادة
الملة ، ومفاتيح الهدى ومصابيح الدجى ، وهم على الحقيقة أصحاب الأمر

(١٣٦٣) ف ١ : الواد

(١٣٦٤) وب : أقبل وجاء ، وف ١ ب : لتواق

(١٣٦٥) قارن السياسة للوزير المغربى تحقيق سامى الدهان ط دمشق ص ٧٨

(١٣٦٦) ح ، د : مداره

(١٣٦٧) ١ ، ب : لغاية

(١٣٦٨) من : ساقطة من ب

استحقاقا ، وذو النجدة مأمورون بارتسام مراسمهم ، واقتصاص أوامرهم ،
والانكفاف عن مزاجهم ، وإذا كان صاحب الأمر مجتهدا فهو المتبوع الذي
يستتبع الكافة في اجتهاده ولا يتبع .

فأما إذا كان سلطان الزمان لم يبلغ مبلغ الاجتهاد ، فالمتبوعون العلماء
والسلطان نجدتهم ، وشوكتهم ، وقوتهم ، وبدرقتهم (١٣٦٩) فعالم الزمان في
المقصود الذي نحاوله ، والغرض الذي نزاوله كنبى الزمان ، والسلطان مع
العالم كملك في زمان النبى ، مأمور بالانتهاء إلى ما ينبيه إليه النبى ، والقول
الكاشف للغطاء المزيل للخفاء ، أن الأمر لله والنبى منهيه ، فان لم يكن في العصر
نبى ، فالعلماء ورثة الشريعة ، والقائمون في إنهاها مقام الأنبياء ، ومن بدع
القول في مناصبهم أن الرسل يتوقع في دهرهم (١٣٧٠) تبديل الأحكام بالنسخ (١٣٧١) ،
وطوارىء الظنون على فكر المفتين ، وتغاير اجتهاداتهم يغير أحكام الله على
المستفتين ، فتصير (١٣٧٢) خواطرهم في أحكام الله تعالى حالة محل ما تبدل من
قضايا أوامر الله تعالى بالنسخ ، وهذه مرامز تؤمى إلى أمور عظيمة لم
أطنب فيها مخافة الانتهاء إلى الإطراء والإفراط في الشناء ، وما أنبهه إلى صدر
العالم بعد تمهيد الاطلاع على أخبار البقاع والأصقاع ، فتنة هائلة (١٣٧٣) في
الدين ولو لم يتدارك لتقاذفت إلى معظم المسلمين ، ولتفاقت فائلتها وأعضلت
واقعها ، وهي من أعظم الطوام على العوام ، وحق على من أقامه الله تعالى

(١٣٦٩) بدرقتهم أو بدرقتهم : حارسهم

(١٣٧٠) في ١ : دينهم

(١٣٧١) في ٥١ : د : بالنسخ

(١٣٧٢) في ١ : بصير

(١٣٧٣) د : هاجمة

ظهراً للإسلام أن يستوعب في دخص^(١٣٧٤) الملة عنها الليالي والأيام ، وأقصى اقتدارى فيه إنهاؤها كما نبغ ابتداؤها ، وعلى من ملكه الله أعنة الملك ، التسمير لإنقاذ الخلق عن أسباب الهلك ، وقد نشأ حرس الله أيام مولانا ناشئة من الزنادقة والمعطلة ، وأنشوا^(١٣٧٥) في الخاليف والبلاد ، وشمروا^(١٣٧٦) لدعوة العباد إلى الانسلاخ عن مناهج الرشاد ، واستندوا إلى طوائف من المرموقين المعتزين ، وأضحى أولئك عنهم ذابين ، ولهم متتصرين ، وصار المغترون بأنعم الله وترفة المعيشة ، يتخذون^(١٣٧٧) فكاهة مجالسهم ، وهزو مقاعدهم الاستهانة بالدين والتزامز والتغامز بشريعة المرسلين ، وتعدى أثر ما يلابسونه إلى أتباعهم وأشياهم من الرعاع المقلدين ، وفشي في عوام المسلمين شبه الملحدين ، وغوائل الجاحدين ، وكثر التخاص والتفاوض في مطاعن الدين . ومن أعظم المحن وأطم الفتن في هذا الزمن انحلال عصام التقوى عن الورى ، واتباعهم نزوات الهوى ، وتشوفهم إلى الاستمساك بحطام المنى وعروهم عن الثقة بالوعد والوعيد في العقبى ، واعتلاقهم^(١٣٧٨) بالاعتیاد المحض في مراسم الربيعة تسمع وتروى حتى كأنها عندهم أعمار تحكي وتطوى ، وهم على شفا جرف هار من الردى فاذا انضم إلى ما هم مدفوعون إليه من البلوى ، دعوة المعطلة في السر والنجوى ، خيف من انسلال معظم الغوام عن دين المصطفى

(١٣٧٤) دحض : فجمع

(١٣٧٥) فى ١ : أنشوا

(١٣٧٦) ١ : وشمروا

(١٣٧٧) ب : متخذون

(١٣٧٨) ب : ما يلابسونه

(١٣٧٩) فى ٢ : وأقتلاعهم

ولو لم يتدارك هذه الفتنة النائرة ، أحوجت الإيالة إلى أعمال بطشة قاهرة ، ووطأة غامرة. وقد كنت رأيت أن أعرض على الرأي السامى من مهمات الدين والدنيا ، أمورا ثم بدا لى أن اجمع أطراف الكلام ، ومولانا أمتع الله ببقائه أهل الإسلام ، أخبر بمبالغ الإمكان فى هذا الزمان ، وقد لاح بمضمون ماردته من الايضاح والبيان ما إلى مولانا عليه فى حكم الإيمان ، فان رأى بينه وبين المليك (١٣٨٠) الديان بلوغه فيما تطوقه (١٣٨١) غاية الاستمكان . فليس فوق ذلك منصب مرتقب من القربات (١٣٨٢) ومكان وأوان ، وإن فات مبلغ الايثار والافتقار حالة لا يرى دفعها فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وإن تكن الأخرى فمولانا بالنظر فى مغبات العواقب أخرى .

وقد قال المصطفى فى أثناء خطبته : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، (١٣٨١) ، وقد عظم والله الخطر لمقام مستقل فى الإسلام من حكمه بانفاق علماء الأنام ، أنه لومات على ضفة القرات مضرور ، أوضاع على شاطئه الجيجون (١٣٨٤) مقرور ، أو تصور فى أطراف خطة الإسلام مكروب مغموم (١٣٨٥) ، أو

(١٣٨٠) فى ٥ : الملك

(١٣٨١) د : يطوقه

(١٣٨٢) فى ١ : القربان

(١٣٨٣) حديث صحيح ، رواه الشيخان صحيح البخارى ٢ : ٦ وهو متفق عليه بين الخمسة (البخارى ومسلم والترمذى وأحمد وداود) عن ابن عمر رضى الله عنهما الشيبانى : تيسير الوصول ٢ : ٤ والسيوطى : الجامع الصغير ٦ العجلونى : كشف الخفاء : ٦٩ (١٣٨٤) هو نهر فى طرف خراسان عند بلخ تهذيب الأسماء واللغات للنووى القسم

٦٠ : ١ > ٢

(١٣٨٥) فى ٥ ، د : مغموم

تلقى في منقطع المملكة مضطهد مهموم ، أو جأر إلى الله تعالى مظلوم ، أو
بات تحت الضر خاو أو مات على الجوع والضياع طاو ، فهو المسئول عنها
والمطالب بها في مشهد يوم عظيم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله
بقلب سليم .

وفي الجملة ففضل الله تعالى على مولانا عظيم ، والخطر في الاستقلال
بالشكر عظيم ، والرب تعالى رؤوف رحيم .

ومع هذا فنسوغ لمولانا الاحجام عن مطالعة مصالح الأنام فقد غشه
باحماع أهل الإسلام ، وفارق مأخذ الأحكام ، وقد مضى هذا مقررنا على
الكمال والتمام وقد نجز منتهى الغرض من هذا المرام .

و أنا بعون الله آخذ في القسم الثالث فأقول :

قد تقرر الفراغ عن القول في استيلاء مستجمع لشرائط الإمامة ، ثم في
استعلاء ذى نجدة وشهامة ، وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاة
ذوى الصرامة خلوه عن يستحق الإمامة ، والتصوير في هذا عسر ، فانه يبعد
عرو الدهر عن عارف بمسالك السياسة ، ونحن لانشرط انتهاء السكافي إلى
الغاية القصوى ، بل كفى أن يكون ذا حصاه (١٣٨٦) وأناة ودراية وهداية
واستقلال بعظام الخطوب ، وإن دهنه معضلة استضاء فيها برأى ذوى
الأحلام ، ثم انتهض مبادرا وجه الصواب بعد إبرام الاعتراف ، ولا يكاد
يخلو الأوقات عن متصف بهذه الصفات ، ولكن قدسهل تقرير (١٣٨٧) مانبغيه

(١٣٨٦) ذو حصاة : أو وافر العقل

(١٣٨٧) ق : - تقديره : يقوم

بأن نفرض ذا الكفاية والدراية مضطهدا مهضوما منكوبا^(١٣٨٨) بعسر الزمان
مصدوما مخلا عن ورد النيل محروما ، وقد ذكرنا أن الإمامة لا تثبت دون
اعتضاد بعدة واستعداد بشوكة ونجدة^(١٣٨٨) ، فكذلك الكفاية بمجردا من
غير اقتدار واستمكان ، لا اثر لها في إقامة أحكام الإسلام ، فاذا شغل الزمان
عن كآف مستقل بقوة ومنة ، فكيف يجرى قضايا الولايات وقد بلغ تغذرها
منتهى الغايات ؟ فنقول :

أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم ولكن الأدب يقتضى فيه مطالعة
ذوى الأمر ومراجعة مرموق العصر كعقد الجمع ، وجر العساكر إلى الجهاد
واستيفاء القصاص فى النفس والطرف فيتولاه الناس عند خلو الدهر ، ولو
سعى عند شغور الزمان طوائف^(١٣٩٠) ، من ذوى النجدة والبأس فى نقض
الطرق والسعاة فى الأرض بالفساد ، فهم من^(١٣٩١) أم أبواب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، وإنما ينهى آحاد الناس عن شهر الأسلحة استبدادا إذا
كان فى الزمان وزر قوام على أهل الإسلام ، فاذا خلى الزمان عن السلطان ،
وجب البدار على حسب الإمكان إلى درء البوائق عن أهل الإيمان ، ونهينا
الرايا عن الاستقلال بأنفس من قبيل الاستحثاث^(١٣٩٢) على ما هو الأقرب
إلى الصلاح ، والأدنى إلى النجاح ، فان ما يتولاه السلطان من أمور السياسة
أوقع وأنجع وأدفع للتنافس وأجمع لشتات الراى فى تمليك الرايا أمور الدماء

(١٣٨٩) فى : شوكة بنجدة وفى د : بنجدة وشوكة

(١٣٩٠) فى : هذه الجملة بصياغة مختلفة ونصها د فيتولاه من الناس عند شغور الزمان
طوائف.

(١٣٩١) فى : فهو

(١٣٩٢) فى د : الاستحسان

وشهر الأسلحة وجوه من الخبل لا ينكره ذوو العقل ، وإذا لم يصادف الناس قواما بأمرهم بلوذون به ، فيستحيل أن يؤصروا بالعود عما يقتدرون عليه من دفع الفساد ؛ فانهم لو تقاعدوا عن الممكن ، عم الفساد البلاد والعباد ، وإذا أمروا بالتقاعد في قيام السلطان ، كفاهم ذو الأمر المهات وأناها على أقرب الجهات .

وقد قال العلماء : لو خلى الزمان عن السلطان فحق على قطان (١٣٩٣) كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوى الأحلام والنهى وذوى العقول والحجى من يلتزمون امتثال اشارته وأوامره وينتهون (١٣٩٤) عن مناهيه ومزاجره (١٣٩٥) ، فانهم لو لم يفعلوا ذلك ترددوا عند إلام المهات ، وتلدوا عند إطلال (١٣٩٦) الوقعات ، ولو انتدب جماعة في قيام الإمام للغزوات ، وأوغلوا في مواطن المخافات ، تعين عليهم أن ينصبوا من يرجعون إلى رأيه (١٣٩٧) ، إذ لو لم يفعلوا ذلك تهووا في ورطات المخافات ، ولم يستمروا في شيء من الحالات .

ومما يجب الاعتناء به أمور الولايات التى كانت منوطة بالولاية كتزويج الأياى والقيام بأموال الأيتام فأقول :

ذهب بعض أئمة الفقه إلى أن ما يتعلق بالولاية : تزويج الأياى ، فذهب الشافعى رضي الله عنه ، وطوائف من العلماء ، أن الحرة البالغة العاقلة لا تزوج

(١٣٩٣) أى سكان

(١٣٩٤) فى - : مثال

(١٣٩٥) فى - : زواجه

(١٣٩٦) فى - : اطلال

(١٣٩٧) رأيه : ساقطة من د

نفسها ، فان كان لها ولي زوجها وإلا فالسلطان ولي من لا ولي له ، فاذا لم يكن لها ولي حاضر ، وشغل الزمان عن السلطان ، فنعلم قطعاً أن حسم باب النكاح محال في الشريعة ، ومن أبدى في ذلك تشككاً فليس على بصيرة بوضع الشرع ، والمصير إلى سد باب المناكح بضاهي الذهاب إلى تحريم الاكتساب كما سيأتي القول في ذلك في الركن الأخير في الكتاب إن شاء الله عز وجل ، وهذا مقطوع به لامراء فيه ، فليقع النظر وراء ذلك في تفصيل التزويج فأقول :

إن كان في الزمان عالم يتعين الرجوع إليه في تفاصيل النقص والإبرام وما أخذ الأحكام ، فهو الذي يتولى المناكح التي كـ ، يتولاها السلطان إذ كان .

وقد اختلف قول الشافعي رحمة الله عليه في أن من حكم مجتهدا في زمان قيام الإمام بأحكام أهل الاسلام ، فهل ينفذ ما حكم به المحكم فأحد قولي وهو ظاهر مذهب أبي حنيفة : أنه ينفذ من حكمه ما ينفذ من حكم القاضي الذي يتولى منصبه من تولية الإمام ، وهذا قول مجتهد في القياس لست أرى الإطالة بذكر توجيهه ، وغرضي منه إذا انقده المصير إلى تنفيذ أمر محكم ، من المفتين في استمرار الإمامة واطراد الولاية والزعامة ، مع تردد وتحري واجتهاد وتأخى ، فاذا خلى الزمان وتحقق موجب الشرع على القطع والبت واستحالة تعطيل المناكح ، فالذي كان نفوذه من أمر المحكم مجتهدا فيه في قيام الإمام يصير متطوعا به في شغور الأيام ، وهذا إذا صادفنا عالما يتعين الرجوع إلى علمه ويجب اتباع حكمه ، فان عرى الزمان عن العلماء عروه عن الأئمة ذوى

الأمر ، فالقول في ذلك يقع في الركن الثالث من الكتاب ، وهو الغرض (١٣٣٩)
الأعظم ، وسنوضح مقصدنا فيه على مراتب ودرجات ، ونأتي بالعجائب
والآيات ، ونبدئ من سر الشريعة ما لم يجر في مجاري الخطرات إن شاء الله تعالى .

ثم كل أمر يتعاطاه الإمام في الأموال المفوضة إلى الأئمة ، فإذا شغل
الزمان عن الإمام وخلى عن سلطان ذي نعمة واستقلال وكفاية ودراية ،
فالأمر موكولة إلى العلماء ، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن
يرجعوا إلى علمائهم ، ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم ، فإن فعلوا
ذلك فقد هدوا إلى سواء السبيل ، وصار علماء البلاد ولادة العباد ، فإن عسر
جمعهم على واحد ، استبد أهل كل صقع وناحية باتباع عالمهم ، وإن كثر العلماء
في الناحية فالتبع أعلمهم ، وإن فرض استوام (١٤٠٠) وفرضهم (١٤٠١) نادرا لا يكاد يقع ،
فإن اتفق فأصدر الرأي عن جميعهم مع تناقض المطالب والمذاهب محال . فالوجه
أن ينفقوا على تقديم واحد منهم ، فإن تنازعوا وتمانعوا وأفضى الأمر إلى
شجار وخصام ، فالوجه عندئذ في قطع النزاع الإقراع ، فمن خرجت له
القرعة قدم .

والقول المقتنع في هذه القواعد أن الأئمة المستجمعين لخصال المنصب الأعلى
ليس إليهم إلا إنهاء أوامر الله تعالى ، وإبصارها طوعا وكرها إلى مقارها ،
ثم الغاية النصوى في استصلاح الدين والدنيا ربط الإيالات بمتبوع واحد أن
تأتي ذلك ، فإن عسر ولم يتيسر تعلق إنهاء أحكام الله إلى المتبدين بها
بمرموقين في الاقطار والديار .

(١٣٩٩) في ب الغرض

(١٤٠٠) ب : د : استوام

(١٤١٠) في ح : فرضه

ومن الاسرار في ذلك أنه إذا وجد في الزمان كاف ذو شهامة ، ولم يكن من العلم على مرتبة الاستقلال ، وقد استظهر بالعدد والأنصار ، وعاضدته مواتاة الأقدار ، فهو الوالي وإليه أمور الأموال والأجناد والولايات ، ولكن يتحتم عليه أن لا يبت أمراً دون مراجعته العلماء^(١٤٠٣) .

فان قيل هلا حزمت^(١٤٠٣) القول بأن عالم الزمان هو الوالي ، وحق على ذي النجدة اتباعه والإذعان لحكمه والإقرار^(١٤٠٤) لمنصب علمه .

قلنا : إن كان العالم ذا كفاية وهداية إلى عظام الأمور ، فحق على ذي الكفاية العرى عن رتبة الاجتهاد ، أن يتبعه إن تمكن منه ، وإن لم يكن العالم ذا دراية واستقلال بعظام الأشغال ، فذو الكفاية الوالي قطعاً ، وعليه المراجعة والاستعلام في مواقع الاستبهام^(١٤٠٥) ، وهو اضع الاستعجام^(١٤٠٦) ، ثم إذا كانت الولاية منوطة بذى الكفاية والهداية فالأموال مربوطة بكلايته ، وجمعه وتفريقه ورباعته ، فان عماد الدولة الرجال ، وقوامهم الأموال . فهذا منتهى القول في ذلك .

وقد انتهى القول إلى الركن الثالث ، وهو الأمر الأعظم الذي يطبق طبق الأرض فائدته ، ويستفيض على طبقات الخلق عافاته ، والله ولي التوفيق بمنه وفضله .

(١٤٠٢) النزالي : الاقتصاد في أصول الاعتقاد ص ٩٧

(١٤٠٣) في ٤١ حزمت

(١٤٠٤) ١ ، ب : الاقران

(١٤٠٥) ٢ ، ب : الاستبهام

(١٤٠٦) من هنا في ٢ : سقط حتى . . الأطناب ، وسنشير إليه في موضعه

القول في الركن الثالث

مضمون هذا الركن ؛ يستدعي نخل الشريعة من مطلعها إلى مقطعها ،
وتتبع مصادرها ومواردها ، واختصاص معاهدها وقواعدها ، وانعام النظر
في أصولها وفصولها ، ومعرفة فروعها وينبوعها ، والاحتواء على مداركها
ومسالكها ، واستبانة كلياتها وجزئياتها ، والاطلاع على معالمها ومناظمها
والاحاطة بمبدأها ومنشأها ، وطرق تشعيها^(١٤٠٧) وترتيبها ، ومساقها ومذاقها
وسبب اتفاق العلماء ، واطياقها ، وعلة اختلافها وافتراقها ، ولو ضمنت هذا
المجموع ما أشرت إليه ونصصت عليه لم يقصر عن أسفار ثم لا يحوى منتهى
الأوطار .

وإنما ذكرت هذه المقدمة لتنفيذ^(١٤٠٨) الناظر في هذا الفن ؛ إنه نتيجة
بحور من العلوم لا يعبرها^(١٤٠٩) العوام ، ولا ينفى يبدائعها الأيام والأعوام ؛
وقلما تسمع^(١٤١٠) بجمعها لطالب واحد الأقدار والأقسام ؛ ولولا حذار
اتهاء الأمر إلى حد التصلف والإعجاب لآثرت في التنبيه على علو قدر هذا
الركن التناهي في الإطناب .

وأنا الآن بعون الله وتأييده ، ونوفيقه وتسديده ، أرتب القول في هذا
الركن على مراتب ، وأوضح في كل مرتبة ما يليق بها من التحقيق .

(١٤٠٧) تشعيها : ساقطة من ب

(١٤٠٨) في د : لينقد

(١٤٠٩) د : لا يتبرها

(١٤١٠) ١ : يسمع

فذكر أولا : اشتغال الزمان على المفتين ، ثم نذكر خلوه الدهر عن المجتهدين المستقلين بمنصب الاجتهاد مع انطواء الزمان على نقلة مذاهب الماضين ، ثم نذكر شعور العصر عن الإثبات والثقات رواة الآراء والمذاهب^(١٤١١) مع بقاء مجامع الشرع وشيوع أركان الدين على الجملة بين المسلمين ، ثم نذكر تفصيل القول في اندراس^(١٤١٢) الشريعة ، وانطماس قواعدها ، وحكم التكليف^(١٤١٣) لو فرض ذلك على العقلاء .

فالمراتب التي نروها في غرض هذا الباب أربع :

فأما المرتبة الأولى فنقول فيها مستعينين بالله تعالى :

حملة الشريعة والمستقلون بها ، هم المفتون المستجمعون لشرائط الاجتهاد من العلوم والضمائم^(١٤١٤) إليها التقوى والسداد ، وإذ دفعنا إلى ذلك فلا بد من ذكر ما يقع به الاستقلال في ذكر الخصال المرعية في الاجتهاد مع إيضاح ماعلى المستفتين من تخيير المفتين فنقول :

قد ذكرنا في مصنفات في أصول الفقه استيعاب القول في صفات المفتين وآداب المستفتين وتفاضل حالاتهم ودرجاتهم^(١٤١٥) .

(١٤١١) ١ . أو المذاهب

(١٤١٢) : دراس ، في د . دروس

(١٤١٣) ١ ، د : الرب

(١٤١٤) د : فالضامون

(١٤١٥) عرض لإمام الحرمين لهذا الموضوع في كتبه : البرهان في أصول الفقه ، وخصص له كتاب « المجتهدين » تناول فيه الموضوع بالتفصيل ، وهو مخطوط بجامعة الدول العربية برقم ٢/١٢٣٧ فيلم .

ونحن نذكر الآن منها جملا متقنة ينههما الشاذى، المبتدىء ، ويحظى (١٤١٦)
بفوائدها المنتهى مع الاضراب عن الإطناب (١٤١٧) ، وتوفى الاسهاب فليقع
البداية بأوصاف المجتهدين :

والوجه (١٤١٨) أن أجمع ما ذكره المتقدمون ، إن الصفات المعتبرة فى المفتى ست:
أحداها (١٤١٩) : الاستقلال (١٤٢٠) باللغة العربية ، فان شريعة المصطفى
متلقاها ومستقفاها ، الكتاب والسنن ، وآثار الصحابة ، وروايتهم ، وأقضيتهم
فى الأحكام ، وكلها بأفصح اللغات ، وأشرف العبارات ، فلا بد (١٤٢١) من
الارتواء (١٤٢٢) من العربية فهى الذريعة إلى مدارك الشريعة .

والثانية : معرفة ما يتعلق بأحكام الشريعة من آيات الكتاب ، والإحاطة
بناسخها ومنسوخها ، طامها وخاصها ، وتفسير مجملاتها (١٤٢٣) ، فان مرجع
الشرع وقطبها : الكتاب .

والثالثة : معرفة السنن ، فهى القاعدة الكبرى ، فان معظم أصول التكليف
متلقى من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٤٢٤) وأفعاله ، وفنون أحواله

(١٤١٦) ب : نحظى

(١٤١٧) ب : هنا ساقطة فى النسخة ج

(١٤١٨) الوجه : ساقطة من ح

(١٤١٩) ب : أحديها

(١٤٢٠) ح : للاستقلال

(١٤٢١) ح : ولا بد

(١٤٢٢) ب : من

(١٤٢٣) ح ، د : مجملاتها

(١٤٢٤) فى ا ، ب : رسول الله

ومعظم آى الكتاب لا يستقل دون بيان الرسول ، ثم لا يتقرر الاستقلال بالسنن إلا بالتبحر فى معرفة الرجال ، والعلم بالصحيح من الأخبار والسقيم ، وأسباب الجرح والتعديل^(١٤٢٥) ، وما عليه التعويل فى صفات الإثبات من الرواة والثقات ، والمسند والمرسل^(١٤٢٦) والتواريخ التى تترتب^(١٤٢٧) عليها استبانة الناسخ والمنسوخ ، وإنما يجب ما وصفناه فى الأخبار المتعلقة بأحكام الشريعة وقضايا التكليف دون ما يتعلق منها بالوعد والوعيد والأقاصيص والمواعظ .

والرابعة : معرفة مذاهب المتقدمين الماضين^(١٤٢٨) فى العصر الخالية ، ووجه اشتراط ذلك أن المققى لو لم يكن محيطا بمذاهب المتقدمين ؛ فربما يهجم فيما يجريه على خرق الإجماع والانسلال عن ربة الوفاق.

(١٤٢٥) تناول المفكرون المسلمون الأحاديث النبوية ورواتها بالنقد ، وهو ما أطلق عليه (الجرح والتعديل) ، ويكاد أن يكون من السلطات أنه لم يسبق أحد المفكرين المسلمين منذ فجر التاريخ حتى الآن من تناول حديث نبويهم بالنقد كما فعل المسلمون ، ونتج عن تلك البحوث أن توصل المسلمون إلى منهج التحقيق العلمى فى نقد الرجال ، وسبقوا غيرهم بالكشف عنه . وقد أنصف المستشرق آدم متر إذ يقول (اعتنى نقاد المسلمون منذ أول الأمر بمعرفة رجال الحديث ، ونبط أسمائهم ، والحكم عليهم بأنهم ثقة أو ضعفاء ، ثم نظروا فى الأساس الذى يبنى عليه هذا الحكم ، وهو ما يعرف بالجرح والتعديل ، وقد أدت بهم حاجتهم إلى السند المتصل أن تجاوزوا البحث فى حياة الرواة ، والحكم عليهم إلى عمل تاريخ كامل لهم ، وهكذا وجدت تواريخ القرن الثالث الهجرى مثل تاريخ البخارى وطبقات ابن سعد (الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريحة - ١ : ٣٥٨ .

(١٤٢٦) المرسل فى الحديث : هو الذى يرويه التابعى مرفوعا إلى النبي دون ذكر الصحابى معرفة علوم الحديث للحاكم ٦٥ ، ٦٦ والطيبى : الخلاصة فى أصول الحديث ٦٥ ، ٦٦

(١٤٢٧) فى ١ : تترتب

(١٤٢٨) فى ٢ : العلماء الماضين

والخامسة : الإحاطة بطرق القياس ومراتب الأدلة ، فإن المنصوصات متناهية مضبوطة والوقائع المتوقعة لانهائية لها .

والسادسة : الورع والتقوى ، فإن الفاسق لا يوثق بأقواله ، ولا يعتمد في شيء من أحواله .

وقد جمع الإمام المطلبى الشافعى رحمه الله^(١٤٢٩) هذه الصفات في كلمة وجيزة فقال : « من عرف كتاب الله نصبا واستنباطا استحق الإمامة في الدين^(١٤٣٠) » ، والتفاصيل التى قدمناها متدرجة تحت هذه الكلم : فإن معرفة الكتاب تستدعى لا محالة العلم باللغة ، فإن من اقتصر على اتباع أقوال المفسرين وتحفظها كان مقلدا ، ولم يكن عارفا ، والشافعى^(١٤٣١) اعتبر المعرفة والاستقلال بالأخبار الشرعية مندرج تحت معرفة الكتاب^(١٤٣٢) ، وكذلك العلم بمواقع الاجماع من أقوال العلماء المنقرضين والاستنباط الذى ذكره^(١٤٣٣) مشعر بالقياس^(١٤٣٤) ومعرفة ترتيب الأدلة ثم لم يتعرض للورع فإنه قد قال استحق

(١٤٢٩) ح ، د : رضى الله عنه

(١٤٣٠) الشافعى : الرسالة تحقيق الشيخ أحمد شاكر ص ٩ والنص كالتالى (فإن أهدرك أحكام الله فى كتابه نصا واستدلالا ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه . فاز بالفضيلة فى دينه ودنياه ، واتفت عنه الرب ، ونورت فى قلبه الحكمة ، واستوجب فى الدين موضع الإمامة) .

(١٤٣١) د : فإن الشافعى وفى ح : الشافعى رضى الله عنه

(١٤٣٢) ح : كتاب الله

(١٤٣٣) د ٤ ذوروه

(١٤٣٤) الرسالة ص ٩ « ليس أحدا أبدا أن يقول فى شيء حل ولا حرم إلا من

جهة العلم وجهة العلم الخبر فى كتاب الله أو السنة أو الاجماع أو القياس وفى ص ٤٧ يقول =

الإمامة ، والأمر على ما ذكره فان أواه أن يقبل قوله استمسك بالورع والتقوى ،
واحترز عن الإمامة العظمى لما قال استحق الإمامة في الدين .

فهنا ما رأينا نقله من قول الأئمة في صفات المفتين ، ونحن نذكر ما هو المختار
عندنا والله المستعان ، فالقول الوجيز فيه :

أن المفتي هو المتمكن من درك أحكام الوقائع على يسر من غير معاناة
تعلم^(١٣٥) ، وهذه الصفة تستدعي ثلاثة أصناف من العلوم :

أحدها : اللغة والعربية ، ولا يشترط التعمق والتبحر فيها حتى

• إن من قبل عن رسول الله فمن الله قبل ، بأن الله افترض طاعة رسوله ، وقامت الحجة
بما قلت بأن لا يحمل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منها . وإن هذا مرض الله
... وفي س ٤٧٥ أن أمر النبي بلزوم جماعتهم معنى ، إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحرير
والطاعة فيها . ويذكر الشافعي س ٥٠٩ شروط الاجتهاد فيقول : ولا يقبس إلا من جمع
الآلة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله فرضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه
وعامه ، وخاصه ، وارشاده ، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ، فإذا لم يجد
سنة ، فاجماع المسلمين ، فان لم يكن اجماع ، فبالقياس .

ولا يكون لأحد أن يقبس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن ، وأقاويل السلف ،
ولاجماع الناس ، واختلافهم ، ولسان العرب

ولا يكون له أن يقبس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشتبه ولا يجعل بقول به ،
دون الثبوت .

ولا يمنع من الاستماع ممن خالفه ، لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الفتلة ، ويزداد به تثبتا
فما اعتقد من الصواب .

وعليه في ذلك غاية جهده ، والانصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ، وما يقول ،
وترك ما يترك . وقارن النزالي : المنحول س ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

(١٤٣٥) في د : العلم ، قارن النزالي في المنحول س ٤٦٣ حيث يقول : المفتي هو المستقل
بأحكام الشرع نصا واستنباطا ، واشترنا بالنص إلى الكتاب والسنة ، وبالاستنباط إلى الأقيسة
والمعاني

يصير الرجل علامة العرب ، ولا يقع الاكتفاء بالاستطراف (١٤٣٦) وتحصيل
المبادئ والأطراف بل القول الضابط في ذلك أن يحصل من اللغة والعربية
ما يترقى به عن رتبة المقلدين في معرفة الكتاب والسنة وهذا يستدعى منصبا
وسطا في علم اللغة والعربية (١٤٣٧) .

والصنف الثاني من العلوم : الفن المترجم بالفقه ، ولا بد من التبحر فيه ،
والاحتواء على قواعده ، ومآخذه ومعانيه ، ثم هذا الفن يشتمل على مائمس
الحاجة إليه من نقل مذاهب الماضين ، وينطوى على ذكر (١٤٣٨) وجوه
الاستدلال بالنصوص والظواهر من الكتاب ، ويحتوى على الأخبار المتعلقة
بأحكام بالتكاليف مع الاعتناء بذكر الرواة ، والصفات المعتمدة في الجرح
والتعديل ، فإن اقتضت الحالة مزيد نظر في خبر فالكتب الحاوية على ذكر
الصحيح والسقيم عديدة ومراجعتها مع الارتواء من العربية بسيرة غير عسيرة ،
وأهم المطالب في الفقه التدرب في مآخذ الظنون في مجال الأحكام ، وهذا هو
الذى يسمى د فقه النفس (١٤٣٩) ، وهو أنفس صفات علماء الشريعة (١٤٤٠) .

(١٤٣٦) د : الأستطراف

(١٤٣٧) قارن الشافعى الرسالة ص ٤٨ - ٥٣ والفزائى : المستصنى ٢ : ٣٥٢

والشاطبى : الموافقات ٤ : ١١٤ - ١١٨

(١٤٣٨) ١ ، ب : ذكره

(١٤٣٩) ب : للنفس

(١٤٤٠) قارن الفزائى : المستصنى ٢ : ٣٥٢ ، ٣٥٠

والصنف الثالث من العلوم : العلم المشهور بأصول الفقه ومنه يستبان (١٤١)
مراتب الأدلة ، وما يقدم منها وما يؤخر ، ولا يرقى المرء إلى منصب الاستقلال
دون الإحاطة بهذا الفن . (١٤٢)

فمن استجمع هذه الننون فتد علا إلى رتبة المفتين (١٤٣) .
والورع ليس شرطاً في حصول منصب الاجتهاد (١٤٤) ، فان من رسخ في العلوم
المعتبرة فاجتهاده يلزمه في نفسه أن يقتضى فيما يخصه من الأحكام موجب النظر
ولكن الغير لا يثق بقوله لفسقه .

والدليل على وجوب الاكتفاء بما ذكرناه من الخصال شيان :
أحدهما : أن اشتراط المصير إلى مبلغ لا يحتاج معه إلى طلب وتفكر في
الوقائع محال إذ الوقائع لا نهاية لها ، والقوة البشرية لا تنفي بتحصيل كل
ما يتوقع سيما مع قصر الأعمار ، فيكفي (١٤٥) الاقتدار على الوصول إلى
الغرض على يسر من غير احتياج إلى معاناة تعلم .

(١٤٤١) ب : تستبان

(١٤٤٢) الغزالي : المستصفى ٢ : ٣٥٠ ، ٣٥٣

(١٤٤٣) يوجز الجويني القسول في شروط المفتي في الورقات ص ٢٩ فيقول : أن يكون
عالماً بالفقه أصلاً وفرعاً ، خلاناً ومذهباً ، وأن يكون كامل الأدلة في الإجهاد ، عارفاً
بما يحتاج إليه في أستنباط الأحكام ، وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة
فيها .

(١٤٤٤) قارن الغزالي : المستصفى من علم الأصول ٢ : ٣٥٠ والمالوردي : أدب القاضي

٤٩٧ : ١

(١٤٤٥) د : فيكفي

وهذا الذى ذكرناه يقتضى استعدادا واستعدادا من العلوم التى ذكرناها لاهمالة.
والثاني : أناسبرنا أحوال (١٤٤٦) المفتين من صاحب رسول الله الأكرمين
فألفيناهم مقتدرين على الوصول إلى مدارك الأحكام ومسالك الحلال
والحرام ولكنهم كانوا مستقلين بالعربية، فإن الكتاب نزل بلسانهم ، وما كان
يخفى عليهم من فحوى خطاب الكتاب والسنة خافية ؛ وقد عاصروا صاحب
الشريعة ، وعلموا أن معظم أفعاله وأقواله مناط الشرع (١٤٤٧) ، واعتنوا
على اهتمام صادق بمراجعتة صلى الله عليه وسلم (١٤٤٨) فيما كان يسنح لهم من
المشكلات (١٤٤٩) ، فنزل ذلك منهم منزلة تدریب الفقيه منا في (١٤٥٠) مسالك الفقه
وأما الفن المترجم بأصول الفقه ؛ فحاصله نظم ما وجدنا من سيرهم ،
وضم ما بلغنا من خبرهم ؛ وجمع ما انتهى إلينا من نظرهم ، ونتبع ما سمعنا من
غيرهم (١٤٥١) ، ولو كانوا عكسوا الترتيب لاتبعناهم .

نعم ، كان يعتنى الكثير (١٤٥٢) منهم بجمع ما بلغ الكافة من أخبار رسول
الله ؛ بل كانت الواقعة تقع فيبحث عن كتاب الله فكان (١٤٥٣) معظم الصحابة
لا يستقل بحفظ القرآن ، ثم كانوا يبحثون عن الأخبار ، فإن لم يجدوها اعتبروا

(١٤٤٦) : السر : الفحص والاختبار ، وفي ح ، د : سبرنا

(١٤٤٧) ح : الشريعة

(١٤٤٨) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من أ ، وفي ب : عليه السلام

(١٤٤٩) د : فينزل

(١٤٥٠) أ : بتأخى وفي ب : فى تأخى

(١٤٥١) أ ، ب : غيرهم

(١٤٥٢) أ : الكبير ، ح : الكبير

(١٤٥٣) ح ، د : وكان

ونظروا ، وقاسوا ، فاتضح أن المفتي منهم كان مستعدا لإمكان الطلب عارفاً (١٤٥٤) بمسلك النظر ، مقتدرا على مأخذ الحكم مها عنت واقعة (١٤٥٥) .

فقد تحقق لمن أنصف ، أن ما ذكرناه في صفات المفتين هو المقطوع به ، الذي لا مزيد عليه ، وأنما بلائى كله حرس الله مولانا من ناشئة في الزمان شدوا طرفا من مقالات الأولين ، ركنوا إلى التقليد المحض ولم يتشوفوا إلى احتواء درك اليقين ، ابتغاء ثلج الصدور ، فضلا عن أن يشمروا للطلب ، ثم ينجحوا أو يخفقوا (١٤٥٦) ، ثم إذا رأوا من لا يرى التعرّيج على التقليد ، ويشرب إلى مدارك العلوم ، ويحاول (١٤٥٧) الإنتفاض (١٤٥٨) من وضر الجبل ، تفروا تقار الأوابد ، ونخروا نخر الحمر المستنفرة (١٤٥٩) واضربوا عن اجالة الفكر ، والنظر ، وارجحنوا (١٤٦٠) إلى المطاعن على من يحاول الحقائق ويلابس المضايق ، وقنعوا من منصب العلماء بالرد على من يبغى العلم والترقى عن الجهالات والبحث عن حقائق المقالات .

ولم أجمع فصول هذا الكتاب مضمنة بمباحثي واختياراتي إلا ومعولى نقابة رأى سيدنا ومولانا كهف الورى . وسيد الدين والدنيا ، واتقاد

(١٤٥٤) ب ، ح : عارف

(١٤٥٥) قارن الغزالي : المنحول ص ٣٥٧

(١٤٥٦) د : يبحثوا أو يحققوا وفى ح : يحققوا

(١٤٥٧) ح ، د : تحاول

(١٤٥٨) ا : الأنفاس

(١٤٥٩) أى احدثوا أصواتا كاصوات الفرس المجنحة لشدة بلادتها كالحمير .

مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ١٣١

(١٤٦٠) ارجحن : التجأ

قريحة المتطلعة على حجب المعصيات (١٤٦١) وستور المعصيات .

فهذا مبلغ في صفات المفتين مقنع إن شاء الله عز وجل ، ولا يتم المقصد في هذا الفصل ما لم أمهد في أحكام الفتوى قاعدة يتعين الأعتناء بفهمها والاهتمام بعلمها .

وهو أن المستفتى يتعين عليه ضرب من النظر (١٤٦٢) ، وتعيين المفتى الذي يقلده ويعتمده ، وليس له أن يراجع في مسألة كل متلقب بالعلم ، وقد ذكرت طرفا صالحا من ذلك في الكتاب النظامي (١٤٦٣) ولست أعيد مذكرته في ذلك الكتاب ، ولكن آخذ بن (١٤٦٤) آخر لائق بهذا الكتاب فأقول :
اختلفت مذاهب الأصوليين فيما على المستفتى من النظر :

فذهب القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله (١٤٦٥) في طائفة من المحققين إلى أن على المستفتى أن يمتحن من يريد تقليده ، وسبيل امتحانه أن يتلقن مسائل

(١٤٦١) ح ، د : المعصيات

(١٤٦٢) ح ، د : في تعيين

(١٤٦٣) لم تقف على ذلك في الكتاب المطبوع باسم (العقيدة النظامية) على الرغم من أن الجوابي أثبت في مقدمته أن ضمنه عقائد العقول ، ونخب الشرع النقول ، ويرجع ذلك إلى أن النسخة الوحيدة التي حقق عليها الشيخ زاهد الكوثري الكتاب ، منسوخة عن خط ابن العربي الفقيه المالكي (المتوفى ٥٤٣ هـ) عن الغزالي عن المؤلف ، نسخة ناقصة فقد جاء في آخرها بخط ابن العربي أنه ترك باقي الكتاب لأنه على مذهب الشافعي راجع العقيدة النظامية تحقيق د. أحمد السقا ٩٧ ومن الأنصاف أن نقول قد سبقنا إلى هذا الرأي أخونا السلفي الجزائري الدكتور عمار الطالبي (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الجزائر) في رسالته لاكتواراه عن ابن العربي ١ : ٢٦١

(١٤٦٤) ج ، د : في فن

(١٤٦٥) رحمه الله : ساقطة من ج

متفرقة تليق بالعلوم التي يشترط استجتماع المفتي لها ، ويراجعه فيها ؛ فان أصاب فيها ، غلب على ظنه كونه مجتهدا ، ونقلده حينئذ وأن تعثر فيها تعثرا مشعرا بخلوه من قواعدها لم يتخذہ قدوته وأسوته .

وذهب بعض أئمتنا إلى أن ما ذكره القاضي لا يجب ؛ ولكن يكفي أن يشتهر في الناس استجتماع الرجل صفات المجتهدين ، ويشيع ذلك شيوما مغلبا على الظن ، وهؤلاء يقولون ليس للمستفتي اعتماد قول المفتي ؛ فان وصفه نفسه بذلك في حكم الاطراء والثناء ، وقول المرء في ذكر مناقب نفسه غير مقبول .

والذي أختاره أن ما ذكره القاضي لا يتحتم ، والدليل عليه أن الذين كانوا يرفعون وقائهم وينهون مسائلهم إلى أئمة الصحابة ، كانوا لا يقدمون (١٤٦٦) على استفتائهم إلقاء المسائل والامتحان بها (١٤٦٧) ، وكان علماء الصحابة لا يأمرون عوامهم ومستفتيهم بأن يقدموا امتحان المقلدين .

والذي أراه أن من ظهر ورعه من العلماء وبعد عن مظان التهم ، فيجوز للمستفتي (١٤٦٨) اعتماد فتواه (١٤٦٩) ؛ إذا ذكر أنه من أهل الفتوى . فانا نعلم أن الغريب كان يرد ويسأل من يراه من علماء الصحابة ، وكان (١٤٧٠) ذلك

(١٤٦٦) ب : يقدموا

(١٤٦٧) الغزالي : المتخول ص ٧٨

(١٤٦٨) د : للمستفتين

(١٤٦٩) د : قوله

(١٤٧٠) د : فكان

مشتهرا مستفيضا من دأب الوافدين والواردين، ولم يبدو نكير من جلة الصحابة وكبرائهم، وإذا كان الغرض حصول غلبة ظن المستفتي (١٤٧١)، وهي تحصل باعتماد قول من ظهر ورعه، كما يحصل باستناضة الأخبار عنه، وليس للمستفتي سبيل إلى الاحاطة بحقيقة رتبة المفتي مع عرويه عن مواد العلوم (١٤٧٢) سيما إذا فرض القول في غيبى (١٤٧٣) عرى عن مبادئ العلوم والأستثناس باطرافها. وعلما بتعين ذكره أن من وجد في زمان مفتيا تعين عليه تقليده (١٤٧٤) وليس له أن يرقى (١٤٧٥) إلى مذاهب الصحابة، ويبان ذلك أنه إذا ثبت مذهب أبى بكر الصديق رضى الله عنه في واقعة، وفتوى مفتى الزمان تخالف (١٤٧٦) مذهبه فليس للعامى المقلد أن يؤثر تقديم مذهب أبى بكر من حيث أنه في عقده

(١٤٧١) د : فيه

(١٤٧٢) و : موارد

(١٤٧٣) في ح : غر

(١٤٧٤) النزالي : المتخول ص ٧٤ وقارن ابن حزم : المحلى ١ : ٨٦ - ٨٨ حيث يقول : ولا يحل لأحد أن يقلد أحدا لا حيا ولا ميتا ، وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته ، فن سأل عن دينه فلأما يريد معرفة ما ألزمه الله عز وجل في هذا الدين ، ففرض عليه — ان كان أجهل البرية — أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدين الذى جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا دل عليه سأل ، فإذا افتاه قال له : هكذا قال الله عز وجل ورسوله ؟ فإن قال نعم : أخذ بذلك وعمل به أبدا ، وإن قال له : هذا رأي ، أو هذا قياس ، أو هذا قول فلان وذكر له صاحباً أو تابعا أو فقيها قديما أو حديثا أو سكت أو انتهره أو قال له : لا أدري فلا يحل له أن يأخذ بقوله ، ولسكنه يسأل غيره .. وينهى إلى أن القول بوجوب تقليد العامى للمفتى باطل .

(١٤٧٥) في ب : ترقى

(١٤٧٦) في ج ، د : خالفت

أفضل الخليفة بعد المرسلين عليهم السلام .

• فان الصحابة وأن كانوا صدور الدين ، وأعلام المسلمين ، ومفاتيح الهدى ، مصابيح الدجى ، فما كانوا يقدمون تمهيد الأبواب ، وتقديم الأسباب للوقائع قبل وقوعها ، وقد كفانا البحث عن مذاهبهم الباحثون والأئمة المعتنون بنخل مذاهب الماضين (١٤٧٧) ، فمن ظهر له وجوب اتباع مذهب الشافعى لم يكن له أن يؤثر مذهب أبى بكر على مذهبه (١٤٧٨) .

وهذا متفق عليه إذ لولا ذلك لتعين تقديم مذهب أبى بكر فى كل مسألة نقل مذهبه فيها ثم مذهب عمر ثم هكذا على حسب ترتيبهم فى المناقب والمراتب .

فاذا وضح ذلك بنينا عليه معضلة من أحكام الفتوى وقلنا : من نظر من المستفتين نظرا يليق به كما سبقت الإشارة إليه فاداه نظرة إلى تقليد إمام المسلمين الشافعى رحمه الله : « ولكن كان فى زمانه مفتى مستجمع للشرائط المرعية ، وكانت فنواه قد تخالف مذهب الشافعى ، (١٤٧٩) فى بعض الوقائع فالمستفتى الذى اعتقد على الجملة اتباع الشافعى يقلد مفتى زمانه أم يتبع مذهب الشافعى ويتلففه (١٤٨٠) على حسب ميسر الحاجة . من ناقله فنقول :

(١٤٧٧) هـ : المعتنون على مذهب الماضين

(١٤٧٨) الفزالي : المنحول ٨٠

(١٤٧٩) فى هـ : ساقط ما بين القوسين « ولكن كان الشافعى »

(١٤٨٠) ا : وتلففه

أولاً: من ترقى إلى رتبة التتوى، واستقل بمنصب الاستبداد في الاجتهاد؛ فلا يتصور في مطرد الاعتياد انطباق فتاويه واختياراته في جميع مسائل الشريعة على مذهب إمام من الأئمة، فإن مسالك الاجتهاد وأساليب الظنون كثيرة، وجهات النظر لا يحويها حصر .

نعم، يجوز أن يؤثر مفت قواعد الشافعي مثلاً في وضع الأدلة والمآخذ الكلية، ثم لا بد من اختلاف في تفاصيل النظر، فالمستفتى أذن (١٤٨١) مذهب الخبر الذي اعتقد تقدمه على من عداه أم يرجع إلى مفتي زمانه؟ فقد يتجه في ذلك أن يرجع إلى مفتي دهره، فإن الإمام الماضي؛ وأن عظم قدره، وعلا منصبه، فهو من حيث تقدم وسبق ولم يلحقه هذا المستفتى ينزل منزلة أئمة الصحابة رضي الله عنهم بالإضافة إلى من بعدهم، وقد ذكرنا أنه ليس للمستفتى أن يتبع مذاهب الصحابة؛ والسبب فيه أن الإمامة المتأخرين أولى بالبحث عن مذاهب المتقدمين من المستفتين .

كذلك مفتي الزمان في تفاصيل المسائل أحق بالبحث من المستفتى، ولئن كان ينقدح للمستفتى وجه من النظر في تقديم مذهب الشافعي فهو نظر كلي لا يلوح في تفاصيل المسائل، ونظر المفتي في البحث والتنقيح وتعيين جهات النظر في آحاد المسائل اصح وأوثق من ظن على الجملة المستفت (١٤٨٢) لا اختصاص له بالتفصيل فهذا وجه .

وجوز (١٤٨٣) أن يقول قائل مذاهب الأئمة لا تنقطع بموتهم فكان الشافعي (١٤٨٤)

(١٤٨١) - : يعتقد

(١٤٨٢) في ب : ظن المستفتى

(١٤٨٣) - : فيجوز

(١٤٨٤) - : رضي الله عنه زيادة

وإن تغلب إلى رحمة الله تعالى حي ذاب عن مذهبه ، ولوفرنا معاصرة هذا المستفتى الشافعى وقد خالفه المفتى الذى هو موجود فى الزمان لكان المستفتى يتبع الشافعى لا محالة .

وليس ما ذكرناه خارما لما مهدناه من أن المستفتى لا يتبع مذاهب الصحابة ؛ فإنهم رضى الله عنهم ما كانوا يصنعون المسائل لتمهيد القواعد ، وتبويب الأبواب .

والمستفتى مأمور باتباع مسالك الباحثين الفاحصين عن أقاصيص المتقدمين وطرق الماضين ، والشافعى من المتأخرين فى البحث عن المطالب ونحل المذاهب والاهتمام بالنظر فى المناصب والمراتب ، ونظره فى التأصيل والتفصيل والتنويع والتفريع أغوص من نظر علماء الزمان ، ومجرد تاريخ التقدم والتأخر مع القطع بأن المذاهب لا تزول بزوال منتحلها لا أثر له .

فهذان وجهان متعارضان واحتمالان متقابلان ؛ ولا يبلغ القول فى ذلك مبلغ القطع ، والأوجه عندي أن يقلد المستفتى مفتى زمانه ثم تحقيق القول فى ذلك أن يقال حق المستفتى أن يستفتى مفتى زمانه فى هذه الواقعة التى فيها يخاضنا الآن : فإنها مسألة (١٤٨٥) لا يصح فيها للشافعى رضى الله عنه تنصيب على مذهب . فلنقل (١٤٨٦) لمفتى الزمان معتقدي تقدم الشافعى وقد خالفك مذهبك فى المسألة التى دفعت إلى السؤال عنها مذهب الشافعى فما ترى (١٤٨٧)

(١٤٨٥) فى ب : ما

(١٤٨٦) فى ١ : فليقل

(١٤٨٧) د : يرى

لنى فى طريق الاستفتاء أنزل على مذهب الشافعى أم أتبعك فى فتواك ؟ فإن أدى اجتهاد المنتهى إلى تكليفه اتباعه اتبعه وقلده ، وأن أدى اجتهاده إلى تكليفه تقليد إمامه ألزمه ذلك ، ونقل له مذهب إمامه .
وهذا من الأسرار فليتأمله المنتهى إليه .

وهذا فيه إذا كان للامام المقدم مذهب منصوص عليه في المسألة .
فأما إذا لم يصح فيه مذهب فليس بالإتقليد مفتي الزمان والله المستعان (١٤٨٨) .
ولو أخذت في تفاصيل أحكام الفتوى لأطلت أنفاسي ، وفيها مجموعات
معلقة على ومصنفة لي فليطلبها من يتشوف همته إليها ، وغرضي من هذا المجموع
استقصاء القول في خلو الزمان عن المفتين ، وإنما ذكرت طرفا من صفات
المفتين وأحكامهم ليتبين للنظر خلو الدهر عن المفتين عند خوضنا فيه ، والله
ولي التوفيق ، وهو بأسعاف راجيه حقيق ، وقد نجز مقصدنا في المرتبة
الأولى .

المرتبة الثانية

فاما المرتبة الثانية : فهي فيه إذا خلى الزمان عن المفتين البالغين مبلغ المجتهدين ؛ ولكن لم يعر الدهر عن نقلة المذاهب الصحيحة عن الأئمة الماضين ، وتكاد هذه الصورة توافق هذا زمان وأهله ، والوجه تقديم ما يتعلق بالناقل وصفته ثم الخوض في ذكر ما يتعلق به المستفتون فأقول :

لا يستقل بنقل مسائل الفقه من يعتمد الحفظ، ولا يرجع إلى كيس وفطنة وفقه طبع ؛ فإن تصوير (١٤٨١) مسائلها أولا ، وإيراد صورها على وجوها

(١٤٨٨) الغزالي : المنحول ص ٤٨٠

(۱۴۸۹) ۱، ۲ : تصور

ثانياً ، لا يقوم بها إلا فقيه . ثم نقل المذاهب بعد استتمام التصوير لا يتأتى إلا من مرموق في الفقه خير فلا ينزل نقل مسائل الفقه منزلة نقل الأخبار والأقاصيص والآثار ، وأن فرض النقل في الجليات من وائق يحفظه موثوق به في أمانته ، لم يمكن فرض نقل الخفيات من غير استقلال بالدراية .
فإذا وضح ما حاولناه من صفة الناقل فالقول بعد ذلك فيما على المستفتين .
فإذا وقعت واقعة ، فلا يخلو إما أن يصادف النقلة فيها جواب الأئمة الماضين .

وإما أن لا يجدوا فيها بعينها جواباً .

فإن وجدوا فيها مذهب الأئمة منصوباً عليه نقلوه واتبعه المستفتون .

ولا بد من إزالة استبهام في هذا المقام فإذا نقل الناقلون مذهب الشافعي رحمه الله (١٤٩٠) ، ونقلوا مذاهب عن المجتهدين المتأخرين (١٤٩١) عن عصره ، فالستفتى (١٤٩٢) يتبع أى المذاهب (١٤٩٣) شاء (١٤٩٤) مع اعتقاده أن من بعد الشافعي رضى الله عنه لا يوازيه ولا يدانيه ، هذا يبتنى على ما أجربته في أثناء الكلام في المرتبة الأولى من هذا الركن ، وهو أن من حاصر مفتياً وصادف مذهبه مخالفاً للمذهب الإمام الذي اعتقده أفضل الأئمة الباحثين

(١٤٩٠) : في ج : رضى الله عنه

(١٤٩١) : في ١ : المتأخرين

(١٤٩٢) د : فالستتبع

(١٤٩٣) ب ، ح : مذاهب

(١٤٩٤) : شاء : زيادة من د

والمهدين لأبواب الأحكام قبل وقوع الوقائع ، فإنه يتبع مذهب المفتي أو مذهب الإمام المقدم المتقدم ، وقد تقدم فيه تردد ، ووضح أن الاختيار اتباع مفتي الزمان من حيث أنه بتأخره سبر مذهب من كان قبله ، ونظره في التفاصيل أسد^(١٤٩٥) من نظر المقلد على الجملة .

فإذا تجدد العهد بهذا ، فقد يظن الظان على موجب ذلك أن اتباع مذاهب الأئمة المتأخرين عن الشافعي أولى ، وأن فاقهم الشافعي رحمه الله فضلا فإنهم باستئخارهم اختصروا بمزيد بحث وسبر .

والذي أراه في ذلك القطع باتباع الإمام المقدم والإضراب عن مذاهب المتأخرين عنه قدرا وعصرا .

وان كنت أرى تقليد مفتي الزمان لو صودف ، لأن الذي يوجد لا يعسر تقليده وقطوبقه أحكام الوقائع .
فأما تكليف المستفتين الإحاطة بمراتب العلماء المتأخرين عن الشافعي مثلا على كثرتهم وتفاوت مناصبهم ومراتبهم فعسر لا يستقل به إلا من وفرت حظوظه من علوم .

وإنما رأيت هذا مقطوعا به من حيث لم ير أحد من العلماء إحالة المقلدين المستفتين على مذاهب من دون الإمام المقدم ، ولكن من كان من العلماء مفتيا جزم فتواه^(١٤٩٦) ولم يذكر مذهب من سواه ، ومن قدر نفسه

(١٤٩٥) في ح ، د : أشد

(١٤٩٦) في ب : فتياه

ناقلأ أأال المراجعين على مذهب (١٤٩٧) أأير المأقدم ، وهذا لاأأ لا أأأأهه مأصل ، فأفأ فأسرر أن الواقعة إذا فأل فأها من هو من أهل فأل مأذهب إمام مأدم ، فأ ظهر للمسأأأ (١٤٩٨) بأأأأه من فأل أنه أفأأ الأأمة البأأأ فالمسأأأ (١٤٩٩) بأأع مأأ فأل فأه . وإن وأأأ واقعة لم بأأأ فأل فأها مأذهباً مأصوصاً علىه للامام المأدم وأأ عرى الزمان عن المأأأأأ .

فأذا مأام فأأأ فأف الأأأأ إلى الوقوف على المأأأ منه (١٥٠٠) والأرام ، وهو سر الكلام فى هذه المأأة فأأول :

فأ فأأم أن فأل فأهه فأأأأ كأسا وفأأة ، وأأوة بألة فى فأهه ، فأ فأهه فأأل فأأأ فأأأ على وأهأ :

أأأها ، أن فأكون فى فأهه على مأأع فأأأ منه بأأه فأل المأذهب فى أأأأأ والأأأأأ فأأأأأ وأأأأأ وأأأأأ ، ولا فأكون فى فأل فأهه بأأأ بأأأه فأأأ فأر فأأأأأ على المأصوص ، فإن كان كألك أأأأ فأأأ فأل . وإن وأأأ واقعات لا فأصوص لأأأأ المأذهب فى أأأأأها (١٥٠١) فأ فأأأ عن (١٥٠٢) فأأ فأأأ فأأأأ أأأها ، أن فأكون فى مأعأ

(١٤٩٧) فى ب : مأذهب

(١٤٩٨) فى أ : المسأأأأ

(١٤٩٩) فى ب : والمسأأأ

(١٥٠٠) فى أ : فىه

(١٥٠١) أ : أأأأها

(١٥٠٢) فى د : فأأ

المنصوص عليه ، ولا يحتاج في ذلك إلى فضل نظر ، وسبر غير ، وإنعام فكر ، فلا يتصور أن ينخلوا عن الإحاطة بمدارك هذه المسالك من يستقل بنقل (١٠٠٣) الفقه فليحقق في هذا القسم غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه .
وبيان ذلك بالمثال من ألفاظ الشارع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أعتق شركا له في عبد قوم عليه نصيب صاحبه) (١٠٠٤) فالمنصوص عليه العبد ، ولكننا نعلم قطعا أن الأمة المشتركة في معنى العبد الذي انفق النص عليه ، ولا حاجة في ذلك إلى الفحص والتفكير عن مباحث الأقيسة ، فإذا جرى لصاحب المذهب مثل ذلك لم يشك المستقل بنقل مذهبه في هذا الضرب في إلحاق ما في معنى المنصوص عليه بالمنصوص عليه (١٠٠٥) ، وإذا احتوى الفقيه على مذهب (١٠٠٦) إمام مقدم حفظا ودراية ، واستبان أن غير المذكور ملحق بالمذكور فيما لا يحتاج فيه إلى استتارة معاني (١٠٠٧) واستنباط علل ، فلا يكاد يشذ عن مضمون هذا الناقل حكم واقعة في مطرد العادات .
والسبب فيه أن مذاهب الأئمة لا يخلو في كل كتاب ، بل في كل باب عن جوامع وضوابط ، وتقاسيم تحوى طرائق الكلام في الممكنات ما وقع

(١٠٠٣) في ب : فسوق الكلمة ، أى أمان وفي الحاشية ، انعم في الأمر : بالغ
(١٠٠٤) أخرجه الشافعي في مسنده عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق) مسند الشافعي على هامش الأم ٦ : ١٨١ ، وفي النسخة ج ، الحديث بلفظ (من اعتق شركا من عبد قوم عليه نصيب شركا)

(١٠٠٥) انظرالى : شفاء الغليل ١٢٨ ، ٣٥٧ ، ٦٦٥ والماوردي : أدب القاضي ١ : ٩٥٥

(١٠٠٦) ب : مذاهب

(١٠٠٧) ١ : معان

منها وما لم يقع ، ولو أوضحت ما أحاوله بضرب الأمثلة لا حجت إلى ذكر صدر صالح من فن الفقه من غير مسيس الحاجة في هذا المجموع إليه .

فإن الناس في هذا الذي أفضى الكلام إليه طائفتان : فقهاء (١٥٠٨) ناقولون معتمدون فيما ينقلون ، ومستفتون راجعون إلى المستقلين بنقل مذاهب الماضين .

فأما الفقهاء فلا يخفى عليهم مضمون ما ذكرته قطعاً ، وأما المستفتون فلا يحيطون بسر الغرض فيه وإن بسط لهم المثال ، وأكثر لهم الأمثال فنصيبهم من هذا الفصل مراجعة الفقهاء والنزول على ما ينهون إليهم من الأحكام .

وتقدم عننا من ناجيته من الفقهاء ما أردناه ، واتضح المقصد فيما أردناه ، ثم لستنا نضمن مع ما قريناه اشتغال (١٥٠٩) الحفظ على قضايا جميع ما يتوقع وقوعه من الوقائع ، فإن فرضت واقعة لا يحويها نصوص ، ولا يضبطها حدود روابط ، وجرامع ضوابط ، ولم يكن في معنى ما انطوت النصوص عليه ، فالقول فيها (١٥١٠) يلتحق بالكلام فيه (١٥١١) إذا خلى الزمان عن نقلة المذاهب ، وسيأتي ذلك في المرتبة الثالثة على الترتيب وهي المقصودة من الركن الثالث ، وما عداها كالمقدمات والتشبيب . (١٥١٢)

(١٥٠٨) في ١ ، ب : منها

(١٥٠٩) ب ، ح ، د : اشتغال

(١٥١٠) في ب : فيه

(١٥١١) في ب : فيها

(١٥١٢) التشبيب : أول الشيء ، وفي ب : التشبيب

وما ذكرناه الآن في (١٥١٣) إذا لم يكن ناقل المذاهب بحيث يقوى على مسالك الأقيسة ، ويستمكن من الاستبداد (١٥١٤) في استنباط المعاني .

فأما من كان فقيه النفس ، متوقد القرينة بصيراً بأساليب الظنون ، خبيراً بطرق المعاني في هذه الفنون ، ولكنه لم يبلغ مبلغ المجتهدين لقصوره عن المبلغ المقصود في الآداب أو لعدم تحرره في الفن المترجم بأصول الفقه .

على أنه لا يخلوا عن قواعد أصول الفقه ، الفقيه المرموق والفظن في ادراج الفقه ، وإن كان لا يستقل بنظم أبوابه ، وتهذيب أسبابه ، فمثل هذا الفقيه إذا أحاط بمذهب (١٥١٥) إمام من الأئمة الماضين ، وذلك الإمام هو الذي ظهر في ظن المستفتين أنه أفضل المتقدمين الباحثين فيما يجده منصوصاً من مذهبه ، ينهيه ويؤديه ، ويلحق بالمنصوص عليه ما في معناه كما سبق الكلام فيه .

وإذا عنت واقعة لا بد من أعمال القياس فيها وقد (١٥١٦) خير الفقيه المستقل بمذهب إمامه مسالك أقيسته وطرق (١٥١٧) تصرفاته في الحماقاته غير المنصوص عليه للشارع بالمنصوص عليه ، فلا يعسر عليه أن يبين في كل واقعة قياس مذهب إمامه (١٥١٨) .

ثم الذي أقطع به : إنه يتعين على المستفتي اتباع اجتهاد مثل هذا الفقيه في

(١٥١٣) في ١ : فيه

(١٥١٤) في ٢ : لاستبداد

(١٥١٥) في حاشية ب ، عن الأمر : نزل

(١٥١٦) في ب : فقد

(١٥١٧) في د : في طرق

(١٥١٨) الفزالي : المنحول ٤٨٠ ، ٤٨١

إلحاقه بطرق القياس التي ألفها وعرفها مالا نص فيه لصاحب المذهب بقواعد المذهب .

والدليل عليه ، أن المجتهد البالغ مبلغ أئمة الدين ، صفته أنه آنس بأصول الشريعة واحتوى على الفنون التي لا بد منها (١٥١٩) في الاحاطة بأصول المسئلة ، والاستمكان من التصرف فيها ، فاذا استجمعها العالم كان على ظن غالب في أصابة ما كلف في مسالك الاجتهاد ، فالذي أحاط بقواعد مذهب الشافعي مثلاً ، وتدرّب في مقاييسه ، وتهذب في أنحاء نظره وسبيل تصرفاته ، تنزل في الإلحاق (١٥٢٠) بمنصوصات الشافعي منزلة المجتهد الذي يتمكن بطرق الظنون إلحاق غير المنصوص عليه في الشرع بما هو منصو ص عليه ، ولعل الفقيه المستقيل بمذهب إمام أقدر على الإلحاق بأصول المذهب الذي حواه من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة ، فان الإمام المقلد المقدم بذل كنة مجهوده في الضبط ، ووضع الكتاب بتبويب الأبواب ، وتعميد مسالك القياس والأسباب ، « لكتاب المذهب الذي حواه من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول ترتيب الأبواب » (١٥٢١) والمجتهد الذي يرغب في الأمر إلى أصل الشرع لا يعادف فيه من التعميد والتتعيد (١٥٢٢) ما يجده ناقل المذهب في أصل المذهب المهذب المفرع (١٥٢٣) المرتب ، والذي يحقق الغرض في ذلك .

(١٥١٩) في ١ : فيها

(١٥٢٠) في ب : للإلحاق

(١٥٢١) ساقط في ١ ، ب ، ح : « لكتاب المذهب ... الأبواب »

(١٥٢٢) في ح : والتصعيد

(١٥٢٣) في د : للفراغ

أنا إذا علمنا مجتهدنا ، ووجدنا فقيها درجا قياسا ، وحصلنا على ظن غالب في إلحاق ما لانص فيه في المذهب الذي ينتحله بالمنصوبات فاحالة المستفتين على ذلك أولى من تعرية وقائع عن التكاليف ، وإحالة المسترشدين على عمايات وامور كلية كما سيأتي شرحنا عليه في المرتبة الثالثة إن شاء الله عز اسمه .

وهذا من عظيم في الشرع لائق بحاجات أهل الزمان ، وقد وفق الله شرحه .

ونتل من محصل الكلام : أن الفقيه الذي وصفتاه ، يحمل في حق المستفتي محل الإمام المجتهد الرافعي إلى المرتبة العليا في الحلال المرعية ناقلًا وملحقًا وقياسًا ، ثم يفتد المستفتي ذلك الإمام المقدم المنقلب إلى رحمة الله ورضوانه (١٠٢٤) الفقيه الثقل القياس .

فإن فرض فارض من مثل الفقيه الذي ذكرناه ترددًا وتبدلًا في بعض الوقائع على ندور ، فقد يصور توقف (١٠٢٥) « المجتهد في بعض الوقائع » (١٠٢٦) .

وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر في آخر المرتبة الثالثة تفصيل القول في آحاد الوقائع إذا توقف (١٠٢٧) فيها المفتون (١٠٢٨) أو تردد فيها الناقلون ، وتوضح ما على المستفتي (١٠٢٩) فيها إن شاء الله عز وجل .

(١٠٢٤) أنها : ساقطة من ١

(١٠٢٥) في د : توقف

(١٠٢٦) في د : الناقلون

(١٠٢٧) في ج : ما بين القوسين ساقط « المجتهد في بعض الوقائع . . . إذا »

(١٠٢٨) في ١ : المفتون

(١٠٢٩) في ١ : المستفتين

فهذا منتهى المطلوب في هذه المرتبة .

المرتبة الثالثة

مضمون هذه المرتبة ذكر متعلق التكليف إذا خلا الزمان عن المحتين ؛
وعن نقلة لمذاهب الأئمة الماضين ، فلما يكون مرجع المسترشدين المستفتين
في أحكام الدين ؟ .

وملاك الأمر في تصوير هذه المرتبة أن لا يخلو الدهر عن المراسم الكلية ،
ولا يعرى الصدور عن حفظ القواعد الشرعية ، وإنما يعتاض التفاصيل
والتقاسيم والتفريع (١٥٣٠) ولا يجد المستفتى من ينص على حكم الله في الواقعة
على التعيين .

فاذا لاح للناظر تصوير هذه المرتبة ، فتنحن بعون الله نقدم على الخوض
في مقصودها الخاص أمر كلياً في قواعد الشريعة ، يقضى اللبيب من حسنه
العجب ، ويتهدب به الكلام في غرض المرتبة ، ويقرئ ويجري مجرى الأس
والقاعدة ، والملائمة المتبوع الذي إليه الرجوع فنقول :

لا ينبغي على من شدا (١٥٣١) طرفاً من التحقيق أن ماخذ الشريعة مضبوطة
محصورة ، وقواعدها معدودة محدودة ، فإن مرجعها إلى كتاب الله تعالى ،
وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآي المشتملة على الأحكام ، وبيان

(١٥٣٠) في ١ : التفريع

(١٥٣١) شدا : حصل ، وفي ٢ : سدا

الحلال والحرام معلومة ، والأخبار المتعلقة بالتكاليف في الشريعة متناهية (١٥٣٢) .
ونحن نعلم أنه لم يفوض إلى ذوى الرأى والأحلام أن يفعلوا ما يستهوبون ،
فكم من أمر تقضى العقول بأنه الصواب في حكم الإيالة والسياسة والشرع
وارد بتحريمه ، فلسنا ننكر تعلق مسائل الشرع بوجوه من المصالح ،
ولكنها مقصورة على الأصول المحصورة ، وليست ثابتة على الاسترسال في
جميع وجوه الاستصلاح ومسالك الاستصواب .

ثم نعلم مع ذلك أنه لا يخلو واقعة عن حكم الله تعالى على المتعبدين .
وقد ذهب بعض من ينتمى إلى أصحابنا (١٥٣٣) إلى أنه لا يعد تقرير
واقعة ليس في الشريعة حكم الله فيها ، وزعم أنها إذا اتفقت فلا تكليف
على العباد فيها .

وهذا زلل ظاهر ، والمعتقد أنه لا يفرض وقوع واقعة مع بقاء الشريعة
بين ظهرائي حملتها إلا وفي الشريعة مستمسك بحكم الله فيها .

والدليل القاطع على ذلك أن أصحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم (١٥٣٤)
ورضى عنهم : استفتحوا (١٥٣٥) النظر في الوقائع والفتاوى والأقضية ، فكانوا

(١٥٣٢) قارن الماوردى : أدب القاضى ١ : ٥٠٧ « أن الذى تضمنه كتاب الله من

الأحكام مشتمل على نحو خمسمائة حديث » والغزالي : المستصفى ٢ : ٣٥٠ ، ٣٥١

(١٥٣٣) هو الفاضل أبو بكر الباقلاني المتوفى (٤٠٣ هـ) . قارن المنحول للغزالي ٣٥٩

، ج ٨٥ ،

(١٥٣٤) وسلم : ساقطة من د

(١٥٣٥) في د : استقصوا

يعرضونها على كتاب الله ، فإن لم يجدوا فيها متعلقا راجعوا سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم (١٥٣٦) فإن لم يجدوا فيها شفاء ، اشتدوا . واجتهدوا ، وعلى ذلك درجوا في تهادى دهرهم إلى انقراض عصرهم (١٥٣٧) ، ثم استن من بعدهم بسنتهم فلم تتفق (١٥٣٨) في مكر الأعصار وممر الليل والنهار واقعة تقضى بعروها عن موجب من موجبات التكليف ، ولو كان ذلك ممكنا لكان يتفق وقوعه على تهادى الآماد مع التطاول والامتداد .

فأذ لم يقع علمنا اضطرارا في مطرد الاعتقاد أن الشريعة تشمل كل واقعة ممكنة .

ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضى الله عنه (ب) تحكم يا معاذ ؟ فقال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد قال : أجتهد رأيي (١٥٣٩) فقرر رسول الله عليه السلام وصوبه ولم يقل : فإن قصر عنك اجتهادك فإذا تصنع ؟ فكان ذلك نصا على أن الوقائع يشملها القواعد التي ذكرها معاذ .

(١٥٣٩) في ١ ، د : عليه السلام

(١٥٣٧) فإرن الماوردي : أدب القاضى ١ : ٤٦٩ — ٤٧٢ والفزائى : المستصفي ١ : ٢٤١ ، ٢٤٢ يقول : أجمع الصحابة على الحكم بالرأى والاجتهاد في كل واقعة وقعت ولم يجدوا فيها نصا ، وهذا مما تواتر إلينا عنهم تواتر شك فيه فننقل من ذلك بعضه فمن ذلك حكم الصحابة بإمامة أبي بكر رضى الله عنه بالاجتهاد مع اتقاء النص ، وتعلم قطعا بطلان دعوى النص عليه وعلى وعلى العباس لاذ لو كان لنقل ولتمسك به المنصوص عليه ولم يبق للمشورة مجال حتى ألقى عمر رضى الله عنه الشورى بين سته وفيهم على رضى الله عنه ؛ فلو كل منصوبا عليه وقد اتصلحه فلم تردد بهن وبين غيره والمنغول ص ٤٨٥

(١٥٣٨) في د : يبق

(١٥٣٩) أخرجه الترمذى عن هناد عن وكيع عن شعبه عن أبي عون الثقفى عن =

فإذا نقرر ذلك ، فلو قال قائل ما يتوقع وقوعه من الوقائع لانهائية له ،
وماخذ الأحكام متناهية فكيف يشتمل ما يتناهى على ما لا يتناهى ، وهذا
إعضال لا ييؤم بحمله (١٥٤٠) إلا موفق ريان من علوم الشريعة .

• فنقول : الشرع (١٥٤١) مبنى بديع ، وأس هو منشأ كل تفصيل
وتفريع ، وهو معتمد المقتضى من قى الهداية الكلية والدراية ، وهو المشير إلى
استرسال أحكام الله على الوقائع مع نفى النهاية ، وذلك ان قواعد (١٥٤٢)
التشريعية متقابلة بين النفى والأثبات ، والأمر والنهى ، والاطلاق والحجر ،
والإباحة والحظر (١٥٤٣) ولا يتقابل قط أصلان إلا ويتطرق الضبط إلى
أحدهما وينتهى (١٥٤٤) النهاية عن مقابله ومناقضه (١٥٤٥) .

== الحارث بن عمر عن رجل من أصحاب معاذ وفي رواية أخرى عن محمد بن بشر عن
محمد بن جعفر وعبد الرحمن مهدي ، وقال الترمذى : هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ؛
وليس لإسناده عندي بمتمصل ؛ وأبو عون الثقفى اسمه محمد بن عبيد الله سنن الترمذى ٣
: ٦١٧ ؛ وأبو داود عن حفص بن عمر ، سنن أبى داود بتحقيق محمد محى الدين عن
الحمد ٣٠٣ وقال ابن حجر العسقلانى أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن عدى
والطبرانى والبيهقى من حديث الحارس ابن عمر عن ناس من أصحاب معاذ . وقال
البخارى في تاريخه الحارث بن عمر وعن أصحاب معاذ وعنه أبو عون لا يصح ولا يعرف
إلا بهذا . تلخيص الخبر في تخريج أحاديث الرافعى الكبير تحقيق اليمانى حديث رقم ٢٠٧٦
وقد أسقط من الحديث . . . فان لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبئس رسول الله .

(١٥٤٠) فـ : بحله

(١٥٤١) فـ ب : للشرع

(١٥٤٢) فـ ج : ما بين القوسين ساقط ، فنقول : شرع . . . قواعد

(١٥٤٣) فـ أ : والحظر

(١٥٤٤) فـ : وينتهى

(١٥٤٥) فـ : ومناقضته

ونحن نوضح ذلك بضرب أمثال ثم نستصحب استعمال هذه القاعدة الشريفة في تفصيل الأغراض من هذه المرتبة والله المستعان في كل حين وأوان .

فنقول : قد حكم الشرع بتنجيس أعيان ، ومعنى النجاسة : التبعد باجتناب ما نجسه الشرع في بعض العبادات على تفصيل يعرفها جملة الشريعة في الحالات .

ثم ما يحكم الشرع بنجاسته ينحصر نصا واستنباطا ، وما لا يحكم الشرع بنجاسته لانهية له في ضبطنا ، فسييل المجتهد أن يطلب ما يسأل عن نجاسته وطهارته من القسم المنحصر ، فإن لم يجد منه صافيه ولا ما تحقق به بالمسلك (١٥٤٦) المضبوط المـ روف عند أهله ألقه بمقابل القسم و مناقضه وحكم بطهارته فاستبان أنه لا يتصور والحالة هذه خلو واقعة في النجاسة والطهارة عن حكم الله فيها ، ثم هذا المسلك يطرد في جميع قواعد الشريعة ، ومنه يفسط حكم الله تعالى على ما لانهية (١٥٤٧) له . وهذا السر في قضاياء التكليف لا يوازيه مطلوب من هذا الفن علوا وشرقا ، وسيزداد المطلاع عليه ، كلما نهج في النظر منهاجا ، ثم يزداد اهتزازا وابتهاجا .

فاذا تقرر هذا نقول : المقصود للكل من هذه المرتبة أن نذكر في كل أصل من أصول الشريعة قاعدة تنزل منزلة القطب من الرحي ، والأس من

(١٥٤٦) د : فالمسلك

(١٥٤٧) النزالي : المنقول ٣٩٠ ، ٣٩١

المبنى ، وتوضح أنها منشأ التفاريع وإليه انصراف الجميع والمسائل الناشئة منها تتمطف (١٥٤٨) عليها انعطاف بنى (١٥٤٩) المهود من الحاضنة إلى حجرها ، وتأزر إليها كما تأزر الحية إلى حجرها ، ولو أردت أن أصف مضمون هذا الركن بالتراجم والعبارات الدالة على الجوامع والجل ، لتعقد الكلام ، ولم يحط به فهم المنتهى إليه ، وإذا فصلت ما أبتغيه فصلا فصلا ، وذكرت ما أحاوله أصلا أصلا ، تبين الغرض من التفصيل ، وعلى فضل الله وتيسيره التحويل فليقع البداية .

بكتاب الطهارة

ف نقول في حكم المياه :

قد امتن الله على عباده بإزالة الماء الطهور فقال عز من قائل : (وأنزلنا من السماء ماء طهورا) (١٥٥٠) .

والطهور في لسان الشرع : هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره .

ويطرأ على الماء الطهور ثلاثة أشياء : أحدهما ، النجاسة . والثاني الأشياء الطاهرة ، والثالث الاستعمال .

فاما النجاسة إذا وقعت في الماء ، فذهب مالك رضي الله عنه أن الماء طهور ما لم يتغير (١٥٥١) واستمسك في أثبات مذهبه بما روى عن النبي صلى الله عليه

(١٥٤٨) في ١ : تتمطف

(١٥٤٩) في ١٠ : بنى المود

(١٥٥٠) ٢ الفرقان : مكية ٤٨

(١٥٥١) ابن رشد (٥٢٠ هـ) : المقدمات ١ : ٥٧ ، ٥٨

وسلم أنه قال (خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه) (١٥٥٢) ومذهب الشافعي رضي الله عنه : أن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس ما لم يتغير، وهو قريب من خمس قرب، فإن لم يبلغ هذا المبلغ فوقعت (١٥٥٣) فيه نجاسة ينجس تغير أو لم يتغير (١٥٥٤) .

واضطربت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله (١٥٥٥) ، ولست لاستقصاء تلك الروايات فإن غرطى وراء هذه المذاهب (١٥٥٦) .

فان فرض عصر خال عن موثوق في نقل مذاهب الأئمة والتبس على الناس هذه التفاصيل التي رمزت إليها ، وقد تحققوا أن النجاسة على

(١٥٥٢) أخرجه الحاكم في مستدركه عن عكرمة عن ابن عباس قال أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتوضأ من أناء . فقالت امرأة من نسائه يا رسول الله أتى قد توضأت من هذا فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال : الماء لا ينجسه شيء . وقال الحاكم : احتج البخاري بأحاديث عكرمة واحتج مسلم بأحاديث سهاك بن عرب وهذا حديث صحيح في الطهارة ولم يخرجاه ولا يحفظ لهعله . المستدرک ١ : ١٥٩ وقال الهيثمي رواه البراز وأبو يعلى والطبراني في الأوسط ورجاله ثقات ، كما أخرجه الطبراني في الأوسط والكبير عن أبي أمامة الباهلي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا ينجس الماء شيء إلا ما غلب ريحه أو طعمه . وقال الهيثمي فيه رشدين بن سعد وهو ضعيف . مجمع الروايات ١ : ٢١٤

(١٥٥٣) في ١ : ووقعت

(١٥٥٤) الإمام ١ : ٣ وقال الترمذي إنه رأى أحمد وأسحاق أيضاً : سنن الترمذي ١ : ٩٩ في رواية أبي يوسف يعتبر التحريك - لأثبت الكثرة والطهارة - بالاعتسال وفي رواية محمد : يعتبر التحريك بالوضوء

(١٥٥٥) رحمه الله : زيادة من د

(١٥٥٦) لزيادة التفاصيل لاستقصاء المذاهب الروايات المختلفة وادلتها والترجيح بينها

الجملة مجتنبية، ولم يخف على ذوى العقول أن النجاسات لا تؤثر في المياه العظيمة كالبحار والأودية الغزيرة كدجلة و الفرات وغيرهما .

ولابد من استعمال المياه في الطهارات والأطعمة ، وبه قوام ذوى الأرواح فالذى (١٥٥٧) يقتضيه هذه الحالة إن من استيقن نجاسة اجتنبها ، ومن استيقن خلوها (١٥٥٨) عن النجاسة لم يسترب في جواز استعماله ، وأن شك فلم يدر أخذ بالطهارة ، فان تكليف ما مستيقن (١٥٥٩) الطهارة بحيث لا يطرق إليه مكان النجاسة عسر الكون معوز الوجود في جهات الأماكن متسع ، ولو كلف الخلق طلب يقين الطهارة في الماء لضائق معايشهم ، وانقطعوا عن مضطربهم ومكاسيهم ، ثم لم يصلوا آخرها إلى ما يبغيون .

فهذه قواعد كلية تخلف العقول من أصول الشريعة لا تكاد تخفى ، وإن درست تفاصيل المذاهب .

وان استيقن المرء وقوع نجاسة في ماء (١٥٦٠) يقدره كثيرا ، وقد تناسى الناس القلتين ، ومذهب الصائرين إلى إعتبارهما ، فالذى يقتضيه هذه الحالة أن المغترف من الماء أن استيقن أن النجاسة قد انتشرت إلى هذا المغترف وفي استعماله استعمال شيء من النجاسة فلا يستعمله ، وإن تحقق أن النجاسة لم تنقله إلى هذا المغترف استعماله ، وإن شك أخذ بالطهارة ، فان مما تقر في قاعدة

(١٥٥٧) في د : والذي :

(١٥٥٨) في د : خلوها

(١٥٥٩) في د ، د : ما يستيقن

(١٥٦٠) في د ، د : فيها

الشريعة استصحب الحكم يتيقن طهارة الأشياء إلى أن بطريقه عليها يتيقن
النجاسة (١٥٦١) .

وهذا الذى ذكرته قريب من مذهب أبي حنيفة الآن (١٥٦٢) ، ولو تردد
الإنسان فى نجاسة شيء وطهارته ولم يجد من يخبره بنجاسته أو طهارته مفتياً أو ناقلاً
لفقتضى هذه الحالة الأخذ بالطهارة (١٥٦٣) فإنه قد تقرر فى قاعدة الشريعة أن
من شك فى طهارة ثوب ونجاسته فله الأخذ بطهارته ، فإذا عسر ذلك الطهارة
من المذاهب ودخل الزمان عن مستقل بمذهب علماء الشريعة ، فالوجه رد الأمر
إلى ما ظهر فى قاعدة الشرع أنه الأغلب .

وقد قدمنا أن الأصل طهارة الأشياء ، وأن المحكوم بنجاسته محدود
محدود ، ولو وجدنا فى توافر العلماء عينا وجوزنا أنها دم ، ولم يبعد أن
يكون صبغاً مضاهياً للدم فى لونه وقوامه ، واستوى الجائزان فيه عندنا ،
فيجوز الأخذ بطهارته بناء على للقاعدة التى ذكرناها ، فالتباس المذاهب
وتعذر ذكر أقوال العلماء فى العصر تنزل منزلة التباس الأحوال فى الطهارة
والنجاسة مع وجود العلماء .

فان قيل هذا الذى ذكرته اختراع مذهب لم يصير إليه المتقدمون ، والذين

(١٥٦١) المساعدة : اليقين لا يزال بالشك ، فمن يتيقن الطهارة وشك فى الحدث
فهو متطهر ، أو يتيقن فى الحدث وشك فى الطهارة فهو محدث . السيوطى : الاشباه والنظائر ص ٥٦
وهذه المساعدة لدى أبي حنيفة أيضاً . أبو زيد الدبوسى : تأسيس النظر ص ٦ وابن نجيم
الاشباه والنظائر ٥٧

(١٥٦٢) فارق السمرقندى : تحفة الفقهاء ٩ : ١٠٥

(١٥٦٣) الشافعى : الأم ١ : ٩

أوضحوا مذهبهم لم يخصصوها ببعض الأعصار ، بل أرسلوها منبسطة على الأزمان كلها ، قلنا : هذا الفن من الكلام يتقبله راكن إلى التقليد مضرب عن المباحث كلها ، أو متبحر في تيار بحار علوم الشريعة بالغ في كل غمره (١٥٦٤) إلى قعرها ، صال بحرها ، صابر على سيرها (١٥٦٥) ، بصير بما أخذ الأقيسه في معضلاتها ، غواص على مغاصاتها ، وافر الحظ في بدائعها ، وينكرها الشادون المستطرفون ، الذين لم يتشوفوا بهمهمهم إلى درك الحقائق ، ولم يضطروا إلى المآزق والمضايق ، ولا بد من تقرير الاتصال عن السؤال قبل الاندفاع في مجال المقال فنقول : لو عرضت الكتب التي صنعها القياسون في الفقه مع ما فيها من المسائل المرتبة والأبواب الميوبة ، والصور المفروضة قبل وقوعها وبدائع الأجوبة فيها ، والعبارات المخترعة من مستمسكاتهم فيها استدلالا وسؤالا وانفصالا كالجمع ، والفرق ، والنقض والمنع والقلب وفساد الوضع والقول بالموجب ونحوها ، اتعب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٥٦٦) في فهمها إذ لم يكن عهد بها ، ومن فاجأه شيء لم يعهده احتاج إلى رد الفكر إليه ليأمن به ، ثم يستمر على أمثاله ومعظم المسائل التي وضعوها لم يلقوها (١٥٦٧) بأعينها منصوبا عليها ، ولكنهم قدروها على مقاربة ومناسبة من أصول الشريعة ، فتقدير أعواص (١٥٦٨) المذاهب والتباس الآراء والمطالب إذا جر اشكالا في النجاسة والطهارة واقعة مفروضة ، رأيت فيها قياس الشك في النجاسة التي أنتجته التباس المذاهب على شك ينتجته إشكال في الأحوال مع

(١٥٦٤) في د ، د : عمره

(١٥٦٥) السير : الفحص والاختبار ، وفي د ، د : سيرها

(١٥٦٦) وسلم : ساقطة من د

(١٥٦٧) في ب : لم يلقوها

(١٥٦٨) في د : اعراض

بقاء المذاهب فقصارى القول: فيه اعتبار شك بشك ، وبناء الأمر على تغليب ما قضى الشرع بتغليبه ، وهو الطهارة ، والذي يكشف الغطاء في ذلك أن من أنكر ما ذكرته قيل له : لو قدر خلو الزمان عن العلماء بتفاصيل هذا الشأن وأشكل على صاحب الواقعة أن الماء الذي وقعت فيه النجاسة مما كان يعفو العلماء عنه أم لا ، ولا ماء غيره فماذا نقول ؟ أيها المعارض المنكر ؟ أنقول يجب اجتنابه ؟ فهذا إن قلته فهو مذهب يخالف مذاهب الأولين ثم يعارضه جواز استعماله ، وإن لم يطلع على مذاهب المتقدمين فهما إذن مسلكان ، والتحرز أقرب مأخذ الشريعة في مواقع الشك في النجاسات كما سبق تقريره وأن قال المعارض : لا حكم لله في هذا الماء في الزمان الخالي عن العلماء روجع في ذلك وقيل له : عنيت أنه لا حرج على المرء فيه استعمال الماء أو ضرب .

فهذا على التحقيق تسويغ الاستعمال لمكان الاشكال ، والذي ذكرناه أمثل ، فإن بقية ربط الشرع على أقصى الإمكان نظرا إلى القواعد الكلية أصوب من حل رباط التكاليف لمكان استبهاام التفاصيل ، ولا يخفى مدرك الحق فيما ذكرناه على القطن ، وأما القدم البليد فلا احتفال به ، ومن أبى مسلكتنا فهو عنود ججود أو غبي بليد ، والله ولي التأييد والتسد يدمنه ولطفه .

فاذا وضع ما ذكرناه ، فنعود إلى سير الكلام ، ونستتم غرضنا في النجاسة والطهارة في هذا الأسلوب من الكلام .

ونقول : رب نجاسة مستيقنة يقضي الشرع (١٥٦٩) بالعفو عنها . ثم ذلك

ينقسم إلى ما لا يتصور التحرز عنه أصلاً ، وليس من الممكن الاستقلال
باجتنابه ، وهو كالغيار النائر من قولارح الطرق التي بطرقها البهايم والدواب
وعلى ملقح نعلم نجاستها وبالناس في زبداتهم وتصرفاتهم يعرفون أن الرياح (١٥٧٠)
تثير الغبار وتنتقل الأبدان والياب ، ثم لا تخلو عما ذكرناه السيوت
والمدور والأكنان (١٥٧١) ، ونحن نعلم أن التحرز من هذا غير داخلي
في الاستطاعة ، ثم الأنهار ينتشر إليها الغبار المثار قطعاً ، فكيف يفرض
غسل هذا النوع ، والماء (١٥٧٢) يتغشا منه ما يتغشى غيره من الثياب والأبدان
والبقاع ، فلا خفاء بكون ذلك محطوطاً عن المكلفين أجمعين (١٥٧٣) ومن
ضروب النجاسات ما يدخل في الإمكان الاحتراز منها على عسر ، وإذا اتصلت
بالبدن والثوب أمكن غسلها ، ولكن يلتزم المكلفون فيه مشقة لو كلفوا
الاجتناب والازالة وهذا على الجملة معفو عنه عند العلماء .

وإنما اختلافهم في الأقدار والتفاصيل ، ومثال هذا القسم عند الشافعي
رحمه الله دما البراغيث والبثرات إذا قلت (١٥٧٤) وللأئمة في تفصيل هذا الفن
مذاهب مختلفة ليس نقلها من غرضنا الآن .

ونحن نقول وراء ذلك : لا يخفى على أهل الزمان الذي لم تدرس فيه

١٥٧٠ في ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ : الرياح

(١٥٧١) الأكنان : كل ما يرد الحر والبرد من الأبنية ، ١ : الأكناف

(١٥٧٢) في ١ ، ٢ ، ٣ : وأما

(١٥٧٣) هذا تطبيق للقاعدة : المشقة توجب التيسير ، وعليها يخرج جميع رخص الشرع

وتخفيفاته ومنها : العسر وعموم البلوى . السيوطي : الاشباه والنظائر ٨٤ - ٨٦

وأين نجيم : الاشباه والنظائر ص ٧٦

(١٥٧٤) فارق الشافعي : الام ١ : ٤

قواعد الشريعة واتما التبتت تفاصيلها أنا غير مكلفين بالتوقي مما لا يتأتى التوقي عنه ، ولا يخلوا مثل هذا الزمان عن العلم بأن ما يتعذر التصون عنه ج. ا ، وان كان متصورا على العسر والمشقة معفو عنه . ولكن قد يخفى المعفو عنه قدرا وجنسا ، ولا يكون في الزمان من يستقل بتحصيله وتفصيله . فالوجه عندي فيه : أن يقال أن كان التشاغل به مما يضيق متنفس (١٥٧٥) الرجل ، ومضطربه في تصرفاته ، وعباراته وأفعاله التي يجربها في عاداته ، ويجهد (١٥٧٦) ، ويكده مع اعتدال حاله ، فليعلم انه في وضع الشرع غير مؤاخذ به . فان مما استفاض وتواتر من شيم الماضين رضى الله عنهم أجمعين التساهل في هذه المعاني ، حتى ظن طوائف من أئمة السلف ان معظم الأبوال والأرواث طاهرة ، لما صح عندهم من تساهل الماضين في هذه الأبواب ، وان لم يكن التصون عنها مما يجز مشقة بينة مذهلة عن مهمات الأشغال فيجب ازلتها . هذا مما يقضى به كلى الشريعة عند فرض دروس المذاهب في التفاصيل ، « فهذا مسلك للقول في أحكام التجاسات ، ولو أكثر في التفاصيل لكن هادما مبنى الكتاب ، فان أصل ذلك التانيه على موجب القواعد مع تعذر الوصول إلى التفصيل ، فلو فصلنا وفرعنا ، لكان نقل تفاصيل المذاهب (١٥٧٧) ، المضبوطة أولى مما يقرر كونه عند دروسها ، فليفهم (١٥٧٨) هذه المراض مطالعها مستعينا بالله عزت قدرته .

(١٥٧٥) في د : بتنفس

(١٥٧٦) في د : وجهده ونكده

(١٥٧٧) في ج : ساقط ما بين القوسين « فهذا مسلك . . . تفاصيل المذاهب »

(١٥٧٨) في ب ، د : فليقم

وقد ذكرنا في صدر الباب ، أن الماء يطرى عليه النجاسات والأشياء الطاهرة والاستعمال ، وقد نجز مقسداً غرضنا في أحكام النجاسات .

فأما طرئان الأشياء الطاهرة على الماء ، فلا يتصور أن يخفى مع ظهور قواعد الشرع في الزمان أن ما يرد على الماء من الطاهرات ، ولا يغير صفة من صفاته ، فلا أثر له في سلب طهارة الماء وتطهيره ، وإن غيره مجاوراً أو مخالطاً فهذا موضع اختلاف العلماء ولا حاجة بنا إلى ذكره ، ولكن أذكر ما يليق بالقاعدة الكلية فأقول :

تخصيص الطهارات بالماء من بين سائر المائعات ، مما لا يعقل معناه ، وإنما هو تعبد محض ، وكل ما كان تعبداً غير مستدرك المعنى فالوجه فيه اتباع اللفظ الوارد شرعاً (١٥٧١) ، فلنتبع اسم الماء فكل تغير لا يسلب هذا الاسم لا يسقط التطهير . وهذا الذي ذكرته كلياً في تقدير دروس تفصيل المذاهب هو المعتمد في توجيه المذهب المرتضى من بين المسالك المختلفة (١٥٨٠) .

وأما طرئان الاستعمال : فالمذاهب مختلفة في (١٥٨١) الماء المستعمل ، والذي يوجب الأصل لو نسيت هذه المذاهب ، ، فتزيله (١٥٨٢) على اسم الماء وإطلاقه ، وليس يمتنع تسمية المستعمل ماء مطلقاً فيسوغ على حكم الأصل من غير تفصيل التوضيء به تمسكاً بالطهارة والا ندراج تحت اسم الماء المطلق فهذا ما يتعلق بأحكام المياه على مقصدنا في هذا الركن والله أعلم .

(١٥٧٩) قارن النزالي : المنحول ٣٦٠

(١٥٨٠) قارن ابن رشد : بداية المجتهد ٩ : ٢٧ ، ٢٨

(١٥٨١) د : فيه مختلفة

(١٥٨٢) في ١ ، ب : تنزيله

فصل في الأواني

الدباغ مختلف فيه على ما يذكره نقلة المذاهب ، وفيه أخبار متعارضة ، وأوضحها وأظهرها يتضمن ان الدباغ يفيد طهارة جلود الميتات بعد الحكم بنجاستها بالموت^(١٥٨٣)، ولكن لو نسيت المذاهب والأصح منها ، فالذي يقتضيه الأصل ان ما نجسه الموت لا يطهر بنشف فضول وتطيبب رائحة ، والدباغ الآن عند القائل به في حكم رخصة غير معقولة المعنى وهو مختلف فيه ، فاذا درس السبيل الموصل إليه فالمكلفون متعبدون بلزوم موجب الأصل ، وهذا يطرد في جميع الرخص على ما سيأتي القول فيها مشروحا .

واما الشعور والأوبار والعظام مما اختلف في نجاستها ، فاذا انحسم مسلك نقل المذاهب فيها ، والأدلة على الصحيح منها ، التحقق القول منها بما يشك في نجاسته . وقد تقدم ان كل ما يشك في نجاسته فحكم الأصل - الأخذ بطهارته .

فصل^(١٥٨٤)

في الأحداث الموجبة للوضوء والغسل

موجبات الوضوء والغسل محدودة . والذي لا ينقص الوضوء والغسل

(١٥٨٣) الأم ١ : ٧ والوجيز للزالي ١ : ٦

(١٥٨٤) في ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ : باب

لا نهاية له كما سبق نظيره في النجاسات . وموجب ما ذكرناه في زمان دروس
التفاصيل أمران :

أحدهما ، ان كل ما أشكل على هذا الزمان كونه حدثا ، فلهم ان يأخذوا
باستصحاب الطهارة مع طرئانه بناء على القاعدة في ان من استيقن الطهارة
« وشك في الحدث لم يقض » بانتقاض (١٥٨٥) الطهارة ، (١٥٨٦) المستيقنة (١٥٨٧) .
اولا بسبب طرئان الحدث فهذا أحد ما اردناه .

والثاني ، ان بنى الزمان لو تذكروا ان مسألة في الاحداث فيها خلاف ،
ولم يذكر أحد مذهب إمامه الذي يعتقد قوته واسوته فيجوز الأخذ باستيقناه
الطهارة جريا على القاعدة الممهدة .

فصل (١٥٨٨)

في الغسل والوضوء

أصل طهارة الحدث غير معقول المعنى ، وكذلك آلتها ومحلها ،
وانقسامها إلى المغسول والمسحوق فليس لها في الشرع قاعدة معنوية نعتمدها (١٥٨٩)

(١٥٨٥) في د : بانتقاض

(١٥٨٦) في ج : ما بين القوسين ساقط « وشك » . الطهارة »

(١٥٨٧) تأسيس النظر : لابي زيد الدبوسي ٦ والاشباه والنظائر للسيوطي ٥٦

(١٥٨٨) ١ ، ٢ ، د : باب

(١٥٨٩) الغزالي : المنحول ص ٣٦٥

وإنما مرجعها التوقيف، وقد اشتملت آية الوضوء^(١٥٩٠) على بيان بالغ فيه ، فليتخذها أهل الزمان مرجعهم في أصل الباب ، وسيتلى القرآن إلى نجز النيامة ، ثم الذي يقتضي الزمان الخالي عن^(١٥٩١) الفقهاء وناقلي المذاهب ان النية لا تجب^(١٥٩٢) على المتوضئ ، إذ ليس لها ذكر في الكتاب ، ولم ينقل الوضوء نقل القرب التي شرعت مقصودة للتقرب إلى الله ، بل نقلت نقل الذرائع والمقدمات التي يقصد بها غيرها^(١٥٩٣) ، فليس في نقله المطلق على على الاستفاضة والتواتر اشعار بالنية ، وليس في كتاب الله ما يضمنها ، وكذلك القول في التيمم .

فان قيل التيمم هو القصد ، فهلا اشعر لفظه بالنية ، قلنا : هو بمعنى

(١٥٩٠) آية الوضوء هي رقم ٦ في سورة المائدة ونصها « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ »

(١٥٩١) في د : من

(١٥٩٢) في ا : يجب

(١٥٩٣) في حاشية ب تعليق ، لانسلم أن ليس لها ذلك في الكتاب لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)

نعم ، ليست قطعت ، لأنه عام ، ودلاله العام ليست قطعية ، وقارن ابن حزم . المعلى ١ : ٩٥ حيث يقول : الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة لإلابة لمن وجد الماء ، وهذا أجماع لا خلاف فيه لأحد ، ولا تجزئ الوضوء إلى بنيه الطهارة للصلاة فرضاً تطوعاً ، ولا تجزئ أحدهما دون الآخر .

ويحتج بقوله تعالى « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » وقال : نفى عز وجل أن تكون أمرنا بشئ إلا بعبادته مفردين له نياتنا بدينه الذي أمرنا به ، نعم بهذه جميع أعمال الشريعة كلها وكذا حديث « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » . . .

القصد ، ولكنه مربوط بالصعيد ، فيجب من مقتضاه القصد إلى التراب .
فهذا حكم النية في الزمان العارى عن ذكر الأدلة على اشتراط النية . ويجب
على أهل الزمان بحكم الآية غسل ما ينطلق عليه اسم الوجه ، وليس في الآية
ما يوجب غسل المرفقين فانه قال (إلى المرافق) فلو لم تقتض (١٥٩٤) تحديدا ،
وموجبه اخراج الحد عن المحدود ، فانها لا تقضي جمعا وضما أيضا ، فليس
فيها اقتضاء غسل المرفقين كما ذهب إليه زفر (١٥٩٥) ، وكلا لا يقبل معناه
وأصله التوقيف فالرجوع فيه إلى لفظ الشارع لما اقتضى اللفظ وجوبه التزم ،
ومالا يقتضى اللفظ وجوبه فلا وجوب فيه ، لأن التكليف إنما تثبت إذا تحقق
ورود أمر المكلف .

فان قيل هلا وجب الأخذ بالأحوط ، قلنا : لم يتأسس في قواعد الشرع
ان ما شك في وجوبه وجب الأخذ بوجوبه (١٥٩٦) . نعم ، ما ذكره السائل
مأخذ الاحتياط المندوب إليه في الشريعة .

فاما غسل الرجلين فأخذه من فحوى الخطاب معوص مع اختلاف

(١٥٩٤) في ١ : يقتض

(١٥٩٥) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، من تميم ، يكنى أبا الهذيل ، فقيه كبير
من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، أقام بالبصرة وولى قضاءها وتوفى بها سنة ١٥٨ هـ .
تاج التراجم في طبقات الحنفية ٢٨ الأتقاء ١٧٣ وشذرات الذهب ١ : ٢٤٣ والجواهر
المضية ١ : ٢٤٣ : ٢ : ٥٣٤ وطبقات الفقهاء بطاش كبرى زاده ١٨ .

وفي بين رأى زفر راجع تحفة الفقهاء ١ : ٨

(١٥٩٦) على حاشية ب تعليق نصه : وفيه نظر لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم

(دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)

القراء (١٥٩٧) في قوله تعالى (وأرجلكم) (١٥٩٨) بالكسر والنصب .

ولكن القول في هذه المرتبة مبنى على بقاء القواعد الكلية من الأذكار ،
ودروس تفاصيل المذاهب ، ونقل غسل الرجلين عن الرسول وصحبه
متواتر ونسبة المصير إلى المسح إلى الشيعة مستفيض ، ومثل هذا لا يتصور
اندراسه مع توفر الدواعي على نقل القواعد ، فان فرض زوال القواعد عن
الذكر وقع الكلام في المرتبة الرابعة على ما ستأتى مشروحة إن شاء الله .

فالذى تحصل (١٥٩٩) من هذا الباب ، إنه يتبع ما بى من الأذكار ،
ويستمسك بآية الوضوء ، وما لم يعلم وجوبه ؛ ولم يشعر به كتاب الله فهو
محطوط عن أهل الزمان ، فان التكليف لا يتوجه إلا مع العلم بتوجهه .

فان قيل : أليس غلبات الظنون مناط معظم الأحكام ، فهلا ، قلتم ماغلب
على ظن المسترشد في خلو الزمان عن الفقهاء وجوبه ؛ وجب عليه الأخذ
بوجوبه ، قلنا : هذا قول من يقنع بظواهر الأشياء ، ولا يبغي التوصل إلى
الحقائق ، فليعلم المنتهى إلى هذا الموضع ، انا نعلم وجوب العمل بموجب خبر
الواحد والقياس في مرتبته على شرطه ، ويستحيل في مقتضى العقول ان (١٦٠٠)
يفيد ظن علما ، ووجوب العمل بموجب الخبر الذى نقلته (١٦٠١) متعرضون للخطأ
معلوم ، والخبر في نفسة مظنون ، وكذلك القول في القياس ، فالعلم بوجوب العمل

(١٥٩٧) في - ه : القراءين

(١٥٩٨) في - : (وأرجلكم إلى المرافق) .

(١٥٩٩) في ١ ، د : يحصل

(١٦٠٠) في ١ ، ب : يعد

(١٦٠١) في ١ : ينقله

غير مرتب على عين الخبر والقياس ، ولكن قام الدليل القاطع على وجوب العمل عند ثبوت الخبر والقياس ، فالذى اقتضى العلم بالعمل الدليل الدال على العمل بهما كما يستقصى في فن الأصول (١٦٠٢) . فالخبر والقياس يعمل عندهما . ونعلم ذلك بالدليل المقتضى وجوب العمل عند ثبوتيهما ، فإذا لم يعلم « المكلف في الزمان العرى عن حملة التفاصيل موجبا ، فكيف يعلم (١٦٠٣) وجوبا وظنه الذى لا مستند له من تحقيق ما انتصب في الشرع علما انتصاب ظنون المجتهدين في أساليب الأقيسة ومعظم اصناف الظنون مطرحة لا احتفال بها .

فقد تقرر ما حاولناه لكل فطن ، ووضح ان تعذر الوصول إلى العلم بما كان واجبا في العصور المشتملة على العلماء ينزل منزلة تعذر وقوع بعض الأعمال بالعجز عنه .

فصل

في التيمم وما في معناه

التيمم رخصة لا تعتمد معنى مستدركا ، وإنما المتبع فيها موارد النوقيف

(١٦٠٢) الفزالي : المنحول ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ يشير إلى أن كون الخبر الواحد مفيدا للعمل — قلنا عن أستاذة الجويني — أمران قاطعان أحدهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث ولاته ورسله إلى البلاد ، ويفرقهم في الأقطار ، وهم آحاد وكان يضم إليهم الصحائف ، ويأمر بأتباعه الحاضر والبادي ولوتوقفوا إلى التواتر لحزت رقابهم . والثاني : أن الصحابة رضی الله عنهم إجماعا إن ارتبكوا في واقعة فنقل إليهم الصديق رضى الله عنه قولاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على انفراد أتبعوه . بشأن العمل بالقياس راجع الصفحات من ٣٣٠ - ٣٣٢

(١٦٠٣) في ج : ما بين القوسين ساقط « المكلف . . . يعلم »

فما ظهر في العصر من التيمم على تحقق وتثبت اتباع ، وما لم يظهر مقتضيه لم تثبت الرخصة بظنون العوام ، وهذا يطرد في الرخص كلها . وقد قدمنا الآن أن ظن العامي لا يبالى به فيما يجول في مثله قياس العالم المجتهد (١٦٠٤) ، والأقسية من المجتهدين لا جريان لها في معظم أبواب الرخص ، فكيف تثبت الرخص بظنون لا أصل لها ، والذي يجب الاعتناء به في هذا الفصل أن المكلف إذا فعل عند أعواز الماء ما علمه ، وقد وضح أنه لا يجب عليه ما لم يعلم وجوبه ، فإذا صلى على حسب العلم والإمكان ولم يكن محيطا بأن هذه الصلاة في تفصيل المذاهب مما يقضى عند زوال الأعذار أم لا ، فالذي يقتضى الأصل الكلّي أنه لا يجب القضاء ، لأنه أدى ما كلف ، وقام بما تمكن (١٦٠٥) منه ، وقد صار إلى ذلك طوائف من العلماء في تفصيل المذاهب منهم المزني (١٦٠٦) ويعزى ذلك إلى الشافعي رضي الله عنه . وهو خارج على حكم القاعدة المعتمدة في خلو العصر عن العلماء بالتفصيل ، فإن القضاء لا يوجه الأمر بالأداء إذا الأمر بالأداء لا يشعر إلا به ، وإذا لم يتفق امتثاله في الوقت المضروب له كان موجب

(١٦٠٤) في ١ : العلل المجتهد

(١٦٠٥) في ٣ : يمكن

(١٦٠٦) هو أسماعيل بن يحيى بن أسماعيل بن عمر بن أسحاق المزني ، ويكنى أبا إبراهيم المزني ، كان زاهدا عالما مجتهدا ، وله مصنفات كثيرة منها «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» وقال الشافعي فيه : المزني ناصر مذهبي ، وتوفي عصر سنة أربع وستين ومائتين .

طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٧ والانتقاء ١١٠ وطبقات الشافعية للسبكي ٢ : ٩٣ وفيات الأعيان ١ : ١٩٦ وطبقات الشافعية للأسنوي ١ : ٣٤ وفي عرض المزني للمسألة راجع مختصر المزني على هامش الأم ١ : ٣٥

الأمر مقتضيا فوات الأمور به ، وليس في صيغته التعرض للقضاء ، وهذا معنى قول المحققين لا يجب القضاء إلا بأمر مجدد ، فاذا أدى المكلف ما استمكن منه ولم يعلم أمرا (١٦٠٧) بالقضاء ولم يشعر به الأصل ، فإيجاب القضاء من غير علم به لا وجه له ، لما سبق تقريره ، ومما ذكره متصلا بذلك أنه لو فتر الزمان وشغـر كما فرضناه وقام المكلفون على مبلغ علمهم بما عرفوه ثم (١٦٠٨) ، قضى الله تعالى ناشئة من العلماء وأحياءهم مادثر من العلوم ؛ فالذى أراه إنهم لا يوجبون القضاء على الذين أقاموا في زمان الفترة ما تمكنوا منه ، فإن مما تمهد في الشريعة أن من تطرق للخلل إلى صلاته (١٦٠٩) بسبب عذر نادر دائم كالاستحاضة ، فإن المستحاضة تنسدر ، وإذا وقعت دامت وامتدت في الغالب ؛ فلو شفيت لم يلزمها قضاء الصلوات التي أقامت مع استمرار الاستحاضة ، وتقدير خلو الدهر عن حملة للشريعة اجتهداً ونقلًا نادر في التصوير والوقوع جدا ، ولو فرض والعياذ بالله كان تقدير عود العلماء أبدع من كل بديع ؛ فليخلق ذلك بالنادر الدائم ، فهذا منتهى غرضنا في هذا الفن ولا حاجة بنا إلى ذكر المسح على الخفين فإنه من قبيل الرخص ، وقد قدمنا في الرخص كلها أصلا ممهدا فليتبع في جميعها ذلك الأصل .

(١٦٠٧) في د : أمر

(١٦٠٨) ثم : ساقطة من د

(١٦٠٩) في ا : صلواته

فصل في الحيض (١٦١٠)

الحيض : حالة يتولى بها بنات آدم من حيث الفطرة والجبلة ابتلاء معنادا على تكرار الأدوار ، وما كان كذلك فالدواعي تتوفر على نقل الأصول التي تمس الحاجة فيه إليها هذا حكم اطراد الاعتقاد فلا يجوز أن يخلو الزمان عن العلم بأقل الحيض على الجملة (١٦١١) وأكثره مادام الناس مهتمين باقامة الصلوات فإن فرض انطماس أصول الشريعة (١٦١٢) واستمرار الفترة على الكليات والجزئيات فاستقصاء ذلك يقع في المرتبة الرابعة .

فاذن لا يكاد يخفى مع تصوير بقاء أصول الشريعة أن المرأة إذا رأت عشرة أيام ما وطهرت عشرين يوما مثلا إنها تترك الصوم والصلاة ويجتنبها زوجها كما دل عليه قوله تعالى : (فاعتزلوا النساء في الحيض) (١٦١٣) وهذه التواعد لا تنسى ما ذكرت وظائف الصلوات ؛ فان زاد الدم على العشرة فهذا موقع خلاف العلماء :

فمذهب الشافعي رضي الله عنه أن الحيض قد يبلغ خمسة عشر يوما. (١٦١٤)

(١٦١) في ج : في الحيض والاستحاضة

(١٦١١) على الجملة : ساقطة من د

(١٦١٢) أصول : زياده من د

(١٦١٣) البقرة : مدينة ٢٢٢

(١٦١٤) الأم ١ : ٥٨ والوجيز في فقه الإمام الشافعي للقرافي ١ : ١٥ وذكر الإمام أحمد بن

حنبل وغيره أن الحيض لا يكون أزيد من سبعة عشر يوما وأنهم سمعوا ذلك من نساء الماجشون

وغيرهم . مراتب الإجماع لابن حزم ٢٣ والمحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد ١ : ٧٤

وأكثر الحيض عند طوائف عشرة أيام^(١٦١٥) ، فإن زاد الحيض على العشرة وقد فرض دروس التفاصيل فقد يخفى كونه حيضا على أهل الزمان ، ومما يقضى بيقائنة في الأذكار ، إن المرأة مأمورة بالصلوات في أطباق الاستحاضة عليها ، فهذا مما لا يكاد ينسى مع ذكر الأصول قطعاً ، فالدم الزائد على العشرة مثلاً متردد في ظن أهل الزمان بين أن يكون حيضاً وبين أن يكون استحاضة . وهذا الآن فن بديع فليتأمله الموفق مستعيناً بالله عزت قدرته فأقول :

قديظن الظان أن المرأة إذا شكت في أن ماتراه حيض أم لا فليست على علم بوجوب الصلاة عليها ، وقد ذكرنا أن الوجوب لا يعلم دون العلم بالوجوب ، فقد ينبج^(١٦١٦) هذا أن الصلاة لا يجب مع الشك ، ولكن يعارض هذا أصل آخر لم يتقدم مثله ، وهو أن أمر الله تعالى بالصلاة والصيام مستمر على النساء لا يسقطه عنهن إلا يقين الحيض ، والاستحاضة لا تنافي الأمر بالصلاة فالأمر إذا بالصلاة مستيقن على الجملة وسقوطه مشكوك فيه ، وحكم الأصول تقتضى أن من أستيقن على الجملة وجوباً ثم تعارض ظناه في سقوطه أخذ باستمرار الوجوب الثابت .

وعلى هذا بنى علماء الشريعة مسائل الحيض المختلطة بالاستحاضة عند الأشكال على الاحتياط ، والذي يعضد ويؤكد ما ذكرناه في حق الزمان العارى عن العلم بالتفاصيل أن الزائد على المقدار المعلوم ليس له ضبط ينتهي إليه وبوقف عنده . وقد تحقق أن^(١٦١٧) دم الاستحاضة لا ينافي وجوب الصلاة فلو

(١٦١٥) فارن السمرقندى : تحفة الفقهاء ١ : ٦٢

(١٦١٦) فى ١ : ينبج

(١٦١٧) ان : ساقطة من د

تعدت المرأة مبلغ اليقين فأين تقف؟ ومتى تعود إلى إقامة الصلاة؟ فهذا ظاهر
ولست أنفى مع ظهور هذا أن يخطر لعاقل في الزمان الخالي أن الصلوات تجب
واحدة واحدة على اعتقاد وظائف الأوقات، وليست في حكم ما علم وجوبه
ناجزا في الحال وشك في ستوطه، فالصلوات التي يدخل مواعيها في الحادى
عشر ماسبق وجوبها في العاشر، ووجوبها في الحادى عشر مشكوك فيه،
وقد تعارض اعتقاد الوجوب اعتقاد تحريم الأقدام على للصلوات فان إقامة
الصلاة واجبة على الطاهرة محرمة على الحائض، والذي قدمته من أن الأصل
وجوب الصلاة (١٦١٨) من مسالك الظنون والترجيحات التي يتمسك بها
المجتهدون، وظنون العوام لا معول عليها، وسبيل العلم منحسم قطعاً، وليس
في الزمان مقلد ولا ناقل عن مقلد فما الوجه إذا؟

وأما (١٦١٩) قدمنا وجوه الكلام تنبيه— على تقابل الظنون وتحقيقها
لاختصاص هذه السبل بذوى الاجتهاد فإذا تقرر ذلك فأقول:

الجمع بين تحريم إقامة الصلوات وإيجاب أدائها محال، والعلم لا يطرق في
حق هذا الشخص إلى درك التحريم ولا إلى درك الوجوب ولا مرجع له
يلوذه ولا حكم لظنه وترجمه فالوجه القطع بسقوط التكليف عنه في هذا الفن
والتحاقه في هذا الحكم على الخصوص بمن لا تكليف عليه.

فإن فرضت صورة الصلاة لم يكن لها حكم الوجوب ولا الاجزاء
ولا (١٦٢٠) التحريم إذ شرط التكليف إمكان توصل المكلف إلى درك ما كلف، وهذا

(١٦١٨) فى ب : بلغ الصلاة .

(١٦١٩) أنما : ساقطة من د

(١٦٢٠) لا : ساقطة من ا

غير ممكن في الصورة التي ذكرناها ، وإنما يستحيل تكليف المجنونة من جهة أنه يستحيل منه فهم الخطاب ودرك معناه . وهذا المعنى يحقق في هذا الحكم الخاص في حق هذا الشخص المخصوص ، وإن كان التكليف مرتبطا به في غيره من الأحكام ، ولو استحاضت المرأة والتبس حيضها (١٦٢١) باستحاضتها ، فأحكام المستحاضة من أغض ما خاض فيه العلماء ، ومقدار غرضنا من ذلك أنه مهما غمض عليها أنها في حيض أو استحاضة وقد خلى الزمان عن موثوق به في تفصيل المستحاضات ، وقد علمت من أصل الشرع أن الحيض ينافي وجوب الصلاة وتحريم إقامتها فيه بخلاف الاستحاضة ، فيتصدى لها تحريم الصلاة وإيجابها في كل وقت ، فيسقط التكليف عنها في خلو الزمان في الصلاة جملة ما اطرده اللبس عليها ، وهذا لا يغوص (١٦٢٢) على سره إلا مرتاض في فنون العلم .

وهذا المجموع يحوى أمورا يشترك في استفادتها المبتدئون والمتنّهون ، وأمور يختص باستدراكها أخص الخواص ، وقد يظن المنتهى إلى هذا المصل أن سقوط التكليف فيما ذكرته يختص بخلو الزمان عن العلماء بالتفاصيل ولا يتصور مثله في زمن توافر العلماء المستقلين بحمل الشريعة ، وأنا أصور سقوط التكليف مع اشتغال الزمان على العلماء في صورة يحار الفطن اللبيب فيها فأقول : لو فرض بيت مشحون بالمرضى المدنفين (١٦٢٣) ، وكان رجلا يخطو

(١٦٢١) في ١ : حبضتها

(١٦٢٢) في ٢ ، د : يعوس

(١٦٢٣) المدنفون جمع مدنف : وهو المريض الذي لزمه المرض الشديد . المعجم الوسيط

على سطح البيت من غير اعتداء ولا ظلم ، فانهار السقف وخر ذلك الرجل على مريض ، وعلم أنه لو مكث عليه لمات ولو تحول عنه لم يجد بدا من وطى^(١٦٢٤) مريض آخر ، ولو اتفق ذلك لمات من ينتقل إليه ، وليس في استطاعته التقصى عما^(١٦٢٥) هو فيه من غير إهلاك نفس محترمة فلا^(١٦٢٦) سبيل إلى أمره بالمكث ولا أمره بالانتقال وأمره بالزوال عما ابتلى به من غير تسبب إلى قتل^(١٦٢٧) ، تكليف مالا يطاق وذلك محال عندنا .

فإذن هذه الصورة وإن اتفق وقوعها فليس لله فيها حكم ، ولا طلبه على صاحب الواقعة بمكث ولا انتقال ، ولا نطق القول بأنه يتخير بين المكث والزوال ، فإن الخيرة من أحكام الشريعة . والذي اعتاص قضيته^(١٦٢٨) في الصورة التي ذكرناها سبيله على الخصوص فيما دفع إليه كسبيل بهيمة لا يتطرق إليها خطاب . وقد يتفق لأحد الناس في بقاء تفاصيل الشريعة في الأذكار^(١٦٢٩) حالة يقرب مأخذ القول فيها ما ذكرناه في دروس الفروع ، فإذا علمت المرأة أنه يحرم إقامة الصلاة في زمان الحيض ثم ابتليت بالاستحاضة وصارت لا تميز بين الحيض والاستحاضة في بقعة خالية عن العلماء ، وتصدى لها وجوب الصلاة وتحريمها كما قدمنا تصوي ذلك ، فإنها تتوقف ولا تمضي أمرا إلى أن نخبر وتسال من يعلم ، فقد تمهد بما ذكرناه أصل عظيم سينعطف كلام

(١٦٢٤) في ١ : توطىء

(١٦٢٥) في د : عن ما

(١٦٢٦) في د : ولا سبيل

(١٦٢٧) في د : تمثيل

(١٦٢٨) ب ، د : قصته

(١٦٢٩) الأذكار : ساقطة

كثير في هذه المرتبة عليه ، وهو (١٦٣٠) يتهدب لسؤال وجواب عنه .
فان قيل : ألسنا نعلم الآن تقابل الأمرين في حق المستحاضة (١٦٣١)
الناسية المتحيرة ، ونغلب (١٦٣٢) الأمر بالصلاة فنأمرها بإقامة الصلاة فهلا
غلبت المرأة في زمان الفترة وجوب الصلاة على تحريم إقامتها في وقت الفترة
قلنا : قد ثبت في تفاصيل الشريعة عند حملتها (١٦٣٣) ان وجوب الصلاة أغلب
من النظر إلى تحريم إقامتها ، ونحن فرضنا خلو الزمان عن العلم بالتفاصيل ،
واستواء الأمر في الوجوب والتحريم في اعتقاد المرأة . فان كان بقي في الزمان
العلم بأن الصلاة لا يسقط وجوبها إلا بيقين فهذا يتبع الأصل بموجبه ، فان
قيل : إذا كنتم تجرون أحكام هذه المرتبة على بقاء أصول الشريعة ، ومن
الأصول أن المستحاضة لا تترك الصلاة دهرها فلم فرضتم ذهاب هذا الأصل
عن الأذهان ؟ وقد أجمع العلماء أن المستحاضة المتحيرة لا تترك الصلاة .

قلنا : الاطلاع على هذا الأصل من غوامض النقه ، وليس كل مجمع
عليه من الأصول التي عيناها (١٦٣٤) فان أهل الدهر لو أحاطوا بجميع مواقع
الإجماع هان عليهم إلحاق الفروع بها ، فالأصول التي قدرنا بقاءها كليات
مسترسلة لا تعلق لها بالغوامض .

فهذا تمام ما أردنا ان نوضحه من هذه المعاني والله ولي التأييد والتوفيق
بمنه ولطفه .

(١٦٣٠) في د : فهو

(١٦٣١) ١ : الاستحاضة

(١٦٣٢) في د : تغلب

(١٦٣٣) في د : حملتها

(١٦٣٤) في ب : غيبتها وفي ح : بينها

كتاب الصلاة

هذا كتاب عظيم الموقع في الشرع ، لم يتشعب ، أصل في التكاليف تشعبه ، ولم يتهدب بالمباحث قطب من أقطاب الدين تهذبه . والسبب فيه أنه من أعظم شعائر الإسلام . والناس على تاراتهم وتباين طبقاتهم مواظبون (١٦٣٥) على وظائف العملوات ، متابعون على رعاية الأوقاف ، باحثون عما يتعلق بها من الشرائط والأركان والهيئات . فهي لذلك (١٦٣٦) لا تدرس (١٦٣٧) على ممر الدهور ، ولا يحق ذكر أصولها عن المصدر ، وليس يليق بهذا الكتاب ذكر أصولها ، وفروعها ، ومسائلها ، والتنبيه على مغفضاتها وغوائلها ، فانها مستقصاة في فن الفقه (١٦٣٨) ، وإنما يتعلق بهذا الفن من الكلام فصل واحد جامع يحوى جميع الغرض ، ونحن نستاقه على ما ينبغي إن شاء الله عز وجل مئزعا (١٦٣٩) من الأصول التي قد منها في كتاب الطهارة فنقول :

ما استمر في الناس العلم بوجوبه ، فانهم يقيمونه ، وما ذهب عن ذكر أهل الدهر جملة ، فلا تكليف عليهم فيه ، وسقوط ما عسر الوصول إليه في الزمان لا يسقط الممكن ، فان من الأصول الشائعة التي لا تكاد تنسى ما أقيمت أصول الشريعة أن المقدور عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه ،

(١٦٣٥) في ١ : مواظبون

(١٦٣٦) في ب : كذلك

(١٦٣٧) د : لاتدرس

(١٦٣٨) راجع الشافعي : الأم : ١ : ٥٩ - ٢١٨

(١٦٣٩) د : مفرعا

وإن اعترض في هذا الدهر شيء اختلف العلماء في وجوبه كالطمأنينة في الركوع والسجود، وعلم بنو الزمان الاختلاف ولم يحيطوا بأصحاب المذاهب أو أحاطوا بهم ، ولكن كان درس تحقيق صفاتهم ، وتعدّذ على المسترشدين النظر في أعيان المقلدين على ما يليق باستطاعتهم في تخيير الأئمة ، فما يقع كذلك فقد تعارض القول بالوجوب فيه ونفى^(١٦٤٠) الوجوب فما كان كذلك فقد يظن الفطن أنه يتعين الأخذ^(١٦٤١) بالوجوب بناء على أن من شك فلم يدر أثلاثاً صلى الظهر أم أربعاً فإنه يأخذ بالثلاث المستيقنة ويصلي ركعة أخرى، ويكون الشك في ركعة من ركعات الصلاة كالشك في إقامة أصل الصلاة، ولكن^(١٦٤٢) هذا رأى بعض الأئمة ، وليس هذا المسلك متفقاً عليه بين علماء الشريعة ، والنظر في هذا من دقيق القول في فروع الفقه ، فإذا كان نبأ الأصر على شغور الزمان عن العلم بالتفاصيل ، فليس يليق بهذا الزمان تأسيس الكلام على مضمون فيه في دقيق الفقه ، فان ظن العامي لا معول عليه ، وقد تعذر سبيل تأسيس التقليد ، وتخير المفتين ، فالوجه القطع بسقوط وجوب ما لم يعلم أهل الزمان وجوبه ، وإن اعترضت صورة تعارض فيها إمكان التحريم والوجوب ولم يتأت الوصول إلى الإحاطة بأحدهما فهذا مما يسقط التكليف فيه رأساً كما سبق تقريره في أحكام الحيض المختلط بالاستحاضة ، فهذا يتعلق بأهل الزمان الذي وصفناه ، ومما نجزيه في ذلك أنه إذا جرى في الصلاة ما أشكل أنه مفسد للصلاة^(١٦٤٣) أم لا ، فقد يخطر للنظر أن الأصل

(١٦٤٠) د : تبقى

(١٦٤١) د : الأصل

(١٦٤٢) د : وليكن

(١٦٤٣) في د : يفسد الصلاة

المرجوع إليه بقاء وجوب الصلاة إلى أن يتحقق براءة الذمة منها ، ولكن الذى يجب الجريان عليه فى حكم الزمان المشتمل على ذكر القواعد الكلية مع التعرّى عن التفاصيل الجزئية أن القضاء لا يجب ؛ فإن التفاصيل إذا درست لم يأمن مصّل عن جريان ما هو من قبيل المفسّسات فى صلواته ولكن المؤاخذة بهذا شديدة (١٦٤٤) ثم لا يأمن قاض فى قضائه (١٦٤٥) عن قريب مما وقع له (١٦٤٦) فى الأداء والأصول الكلية قاضية باسقاط القضاء فيما هذا سبيله .

ونحن نجد لذلك أمثلة مع الاحتواء على أصول الشريعة وتفاصيلها ، فإن من ارتاب فى أن الصلاة التى مضت هل كانت على موجب الشرع ؟ وهل استجمعت شرائط الصحة ؟ وهل اتفق الإتيان بأركانها فى إبانها فلا مبالاة بهذه الخطرات إذ لا يخلو من أمثالها مكلف ، وإن بذل كنهه جهده ، ونفانى فى استفراغ (١٦٤٧) جده (١٦٤٨) ثم لا يسلم القضاء عن الارتياح الذى فرض وقوعه فى الأداء ، فالذى يبتنى الأمر فى عرو الزمان عن ذكر التفاصيل أن لا يؤاخذ أهل الزمان بما لا يعلمون وجوبه جملة بآته ، ومما تهذب به غرضنا (١٦٤٩) فى هذا الفن أنه لو طرأ على الصلاة ما يعلم المصلّى أنه يقتضى سجود السهو ، فانه يسجد ولو استراب فى أنه هل يقتضى السجود ، وكان محفوظاً فى الزمان أن ترك سجود السهو لا يبطل الصلاة ، والسجود الزائد عمداً من غير

(١٦٤٤) فى ج ، د : شديد

(١٦٤٥) فى : من قاض فى عين قضائه

(١٦٤٦) فى ا : له ساقطه

(١٦٤٧) ا : أستفراغ

(١٦٤٨) فى ح ، د : حده

(١٦٤٩) ح ، د : عرضنا

مقتضى (١٦٠٠) يبطل الصلاة ، فالذى يقتضيه هذا الأصل أن لا يسجد المستريب وإن كان هذا الأصل منسياً فى الزمان فسجد المستريب لم يقض بطلان صلاته . فانه لم يرد سجوداً عامداً وهذا يلتحق بأطراف الكلام فيما يطراً على الصلاة ولا يدرى المصلى أنه مفسد لها ولو فرض مثل هذا فى الزمان المشتمل على العلم بالتفاصيل ، وكان سجد (١٦٠١) رجلاً ظناً أنه مأمور بالسجود ففتوى معظم العلماء أنه لا يبطل صلاته . فهذا منتهى غرضنا من كتاب الصلاة .

فصل فى الزكاة

القول فيها مع فرض دروس التفاصيل يتعلق بأمرين :
أحدهما : ان ما استيقن أهل الزمان وجوبه أخرجه وأصلوه إلى مستحقه ، وما ترددوا فى وجوبه لم يثبت وجوبه عليهم ، فان الوجوب من غير علم بالوجوب ومن غير استمكان من الاطاعة به محال .

وإذا كان الزمان خالياً عن حملة العلوم بالتفاريع بنأهل الدهر غير مستمكنين من الوصول إلى العلم . وقد وقع الاحتراز بتقييد الكلام عن يجب عليه شيء فى توافر العلماء وهو لا يدربه فانه مستمكن من البحث والوصول إلى العلم بمسائل أولى العلم ، فهذا أحد الأمرين .

والثانى : انه إذا ظهر ضرر المحتاجين ، واعتاص مقدار الواجب على

(١٦٥٠) ن : ه : مقتضى

(١٦٥١) سجد : ساقطة من د

المؤسرين المثرين . فهذا يتعلق بأمر كلي في إنقاذ المشرفين على الضياع ،
وسياتى ذلك ببيان شاف على الإشباع إن شاء الله عز وجل .

فأما صوم شهر رمضان ، فإنه على موجب اطراد العرف لا ينسى
ما ذكرت أصول الشريعة ، والمرعى فيه ما تقدم تقريره فما يستيقن في الزمان
وجوبه أقامه المكثفون ، وما شك في وجوبه لا يجب . ولو فرضت صورة
يتعارض فيها أمران متناقضتان ، ولا سبيل إلى تقرير الجمع بينهما ، وليس
أحدهما أولى بالتخييل والحسبان من الثاني فيسقط التكليف فيه أصلاً . مثل
ان يجتمع إمكان تحريم شيء وإيجابه كما تكرر وتقرر مراراً فيما تقدم .

والقول في الحج يقرب من القول في غيره من العبادات .

وسبيلنا أن نذكر الآن باباً جامعاً يحوى أموراً كلية يكثر فائدتها ، ويظهر
مائدتها في تقدير (١٦٥٢) خلو الزمان ، ولا يستغنى بنو زماننا عنها ، والله ولى
الإعانة بفضله وطوله .

باب

في الامور الكلية والقضايا التكليفية

فنقول لا غناء عن الإحاطة بالمكاسب ، فإن فيها قوام الدين والدنيا ،
فنذكر فيها ما يليق بالأغراض الكلية ثم نذكر قواعد في المناكحات ثم نختتم
الكلام بذكر فصول في الزواج والأيلات ، ونستفتح القول في المرتبة الرابعة
إن شاء الله عز وجل .

فأما القول في المكاسب : فتقدم على مقصودنا في خلو الزمان عن تفاصيل الشريعة فصلا نفيسا ونتخذها تأصيلا لفرضنا وتأسيسا ، وهذا الفصل لا يوازيه في أحكام المعاملات فصل ، ولا يضاهيه في الشرف أصل ، وقد حار في مضمونه عقول أرباب الأبواب ولم يحوم (١٦٥٣) على المدرك السيد (١٦٥٤) فيه أحد الأصحاب ، ولست أنتقص أئمة الدين وعلماء المسلمين ولا أعزيهم إلى الفتور والقصور عن مسالك المتأخرين ، ولكن الأولين رضى الله عنهم مادفعوا إلى مقصود هذا الفصل ولم تغشهم (١٦٥٥) هواجم المحن (١٦٥٦) والفن ، وكانوا (١٦٥٧) في الزمان الأول لا يضعون المسائل قبل وقوعها ، فلم يتعرضوا للمباحث التي سأخوض فيها ، ولم يعتنوا بمعانيها .

وها أنا أذكر نقفا ، أعتدها تحفا عند المدرعين مدارح الورع ، وأنخذها يدا عند طبقات الخلق جمع : فأفرض أولا : حالة ، وأجرى فيها مقاصد ثم أبني (١٦٥٨) عليها قواعد ، وأضبطها برباط ومعاهد ، وأمهدها أصولا تهدي إلى مرشد فأقول :

لوفسدت المكاسب كلها ، وطبق طبق الأرض الحرام في المطاعم والملابس وما تحويه الأيدي ، وليس حكم زماننا يعيد في هذا ، فلو اتفق ما وصفناه فلا سبيل إلى

(١٦٥٣) في ح : يحرم

(١٦٥٤) ح : التصديق

(١٦٥٥) في ج : تبعثهم

(١٦٥٦) المحن : ساقطة من ج

(١٦٥٧) د : فكانوا

(١٦٥٨) ح ، د ، : أنفى

حمل الخلق والحالة هذه على الانكفاف عن الأقوات والتعمى عن البرزخ (١٦٥١)، وأقرب مسلك (١٦٦٠) يمتد (١٦٦١) إليه بصيرة الفطن في ذلك تلقي الأمر من أباحة الميتات عند الخمصة والضرورات، وقد قال الفقهاء: لا تحل (١٦٦٢) الميتة إلا لمضطر يخاف على مهجته وحشاشته لو لم يسد جوعته . ثم اضطربت مذاهبهم في أنه إذا اضططر المرء قالى أى حد يستبيح من الميتة :
فذهب ذاهبون إلى أنه يقتصر على سد رمقه ولا يتعداه (١٦٦٣).

وصار آخرون إلى أنه يسد جوعته من الميتة (١٦٦٤) ، ولو خضت في تحقيق ذلك لطال الباب ، بما لا يتعلق بمقصود الكتاب ، فان هذا فصل يقل في الزمان من يحيط بتحقيقه ، فمن أراداه فليطلبه من تعليقات المعتمدين عنا إلى أن يتيح الله لنا مجموعا في مذهب للامام الشافعى رضى الله عنه ، ومقدار

(١٦٥٩) البرزخ : الثياب

(١٦٦٠) د : مسالك

(١٦٦١) ب : تميد

(١٦٦٢) ا : يحل .

(١٦٦٣) هورأى الأمام أبى حنيفة واتبعه . ابن نجيم : الأشباه والنظائر ص ٨٦

(١٦٦٤) قارن السيوطى ، الأشباه والنظائر ص ٩٣ يقول «ولو عم الحرام قطرا ، بحيث

لا يوجد فيه حلال نادرا ، فانه يجوز استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة .»

وعرض ابن رشد في بداية المجتهد ١ : ٤٩٨ لوجهات النظر المختلفة في شأن مقدار

ما يؤكل من الميتة وغيرها فقال أن مالكا قال : حد ذلك الشبع والتزود منها حتى يجد

غيرها (وانظر ابن العربى : أحكام القرآن ١ : ٥٦) وقال الشافعى وأبو حنيفة :

لا يأكل منها الا ما يسك الرمح ، وبه قال بعض أصحاب مالك ، وراجع ابن هبيرة :

الأفصاح ص ٤٥٥ والشيرازى ، المهذب ١ : ٤٥٧

غرضنا من ذلك أنه قد يظن ظان أن حكم الأنام إذا عمهم الحرام حكم المضطر في تعاطي الميتة ، وليس الأمر كذلك ، فإن الناس لو ارتقبوا فيما يطمعون أن يفتنوا إلى حالة الضرورة ، وفي الانتهاء إليها سقوط القوى ، وانتكاث المرر (١٦٦٥) ، وانتقاص البنية ، سيما إذا تكرر اعتياد المصير إلى هذه الغاية ، ففي ذلك انقطاع المحترفين عن حرفهم وصناعاتهم ، وفيه الإفضاء إلى ارتفاع الزرع والحراثة ، وطرائق الاكتساب ، وإصلاح المعاش التي بها قوام الخلق قاطبة ، وقصاراه هلاك الناس أجمعين ، ومنهم ذو النجدة والبأس ، وحفظة الثغور من جنود المسلمين ، وإذا وهوا ووهنوا وضعفوا واستكانوا استجروا الكفار ، وتخللوا ديار الإسلام وانقطع السلك ، وتبتر النظام . ونحن على اضطراب (١٦٦٦) من عقولنا نعلم أن الشرع لم يرد بما يؤدي إلى إرباب أهل الدنيا ، ثم يتبعها اندراس الدين وإن شرطنا في حق آحاد من الناس في وقائع نادرة أن يفتنوا إلى الضرورة ، فليس في اشتراط ذلك ما يجر فساداً في الأمور الكلية .

ثم إن ضعف الآحاد بطوارىء نادرة إن جرت أمراضا وأعراضا ، فالدنيا قائمة على استقلالها بقوامها ورجالها ، ونحن مع بقاء المواد منها نرجوا للمتكويين أن يسلموا ، ويستبلوا (١٦٦٧) عما بلوا به .

فالقول المجمل في ذلك إلى أن تفصله : أن الحرام إذا طبق الزمان وأهله ، ولم يجدوا إلى طلب الحلال سبيلا ، فلم أن يأخذوا منه قدر الحاجة ، ولا

(١٦٦٥) المرر : قوة العقول ، وق ح : المدد

(١٦٦٦) في ١ : اضطراب

(١٦٦٧) يستبلون : يدافعون

يشترط الضرورة التي نرعاها في إحلال الميتة في حقوق آحاد الناس ، بل الحاجة في حق الناس كافة نزل منزلة الضرورة في حق الواحد المضطر ، فإن الواحد المضطر لو صابر ضرورته ولم يتعاط الميتة لهلك ، ولو صابر الناس حاجاتهم وتعدوها إلى الضرورة لهلك الناس قاطبة ، ففي تعدى الكافة الحاجة من خوف الهلاك ما في تعدى الضرورة في حق الآحاد فانهموا ترشسدا ، بل لو هلك واحد لم يؤد هلاكه إلى خرم^(١٦٦٨) لأموال الكلية الدنياوية والدنية ، ولو تهدى الناس الحاجة لهلكوا بالمسلك الذي ذكرناه من عند آخرهم ، وما عندي انه يخفى مدرك الحق الآن بعد هذا البيان على مسترشد .

فاذا تقرر قطعا ان المرعى الحاجة ، فالحاجة لفتة مبهمة لا يضبط فيها قول^(١٦٦٩) ، والمقدار الذي بان أن الضرورة وخوف الروح ليس مشروطا فيما نحن فيه ، كما يشترط في تفاصيل الشرع في الآحاد في أباحة الميتة وطعام الغير ، وليس من الممكن أن نأتي بعبارة عن الحاجة نضبطها^(١٦٧٠) ضبط التخصيص والتنقيص حتى تتميز تميز المسميات والملقبات^(١٦٧١) بذكر أمثالها وألقابها ، ولكن أقصى الامكان في ذلك من البيان^(١٦٧٢) ، تقريب وحسن ترتيب ينبه على الغرض فنقول :

لسنا نغنى بالحاجة تشوق الناس إلى الطعام وتشوفها إليه ، فرب مشتهى

(١٦٦٨) في ١ : حرم

(١٦٦٩) في ١ : لا تضبط فاقول وفي ٢ : لا يضبط فيها قول

(١٦٧٠) في ١ : تضبطها

(١٦٧١) في ٢ : والتثقيات

(١٦٧٢) في ١ : البيات

لشيء لا يضره الانكفاف عنه ، فلا معتبر بالتشهي والتشوف فالمرعي إذا دفع الضرار واستمرار الناس على ما يقيم قواهم ، وربما يستبان الشيء بذكر نقيضه ، ومما يضطر محاول البيان إليه أنه قد يتمكن من التنصيص على ما يبيخه بعبارة رشيقة تشعر بالحقيقة . والحد الذي يميز المحدود عما عداه وربما لا يصادف عبارة ناصة ، فيقتضى الحالة ان يقطع عما يريد تميزه ما ليس منه نقيا واثباتا ، فلا يزال يلقط اطراف الكلام ويطويها حتى يفضى بالتفصيل إلى الغرض المقصود ، وهذا سبيلنا فيما دفعنا إليه ، فقد ذكرنا الحاجة وهي مبهمه فاقطعنا من الابهام التشوف والتشهي المحض من غير فرض ضرار في (١٦٧٣) الانكفاف عن الطعام قد لا يستعقب ضعفا ووهنا حاجزا عن التقلب في الحال ، ولكن إذا تكرر الصبر على ذلك الحد من الجوع أورث ضعفا فلا تكلف هذا الضرب من الامتناع . ويتحصل من مجموع ما نفينا وأثبتنا أن الناس يأخذون ما لو تركوه لتضرروا في الحال أو في المآل ، والضرار الذي ذكرناه في ادراج الكلام عينا به ما يتوقع منه فساد البنية أو ضعف يصد عن التصرف والتقلب في أمور المعاش .

فان قيل هلا جعلتم المعتبر في الفصل ما يمتنع به المتناول . قلنا : هذا سؤال عم عن مسالك المرشد ، فانا إن أقمنا الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال ان يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيما (١٦٧٤) . فهذا منتهى البيان في هذا الشأن .

(١٦٧٣) دمن

(١٦٧٤) فارن النزالي : شفاء الغليل ٢٤٥ والشاطبي : الأعصاب ٢ : ١٢٥ وابن العربي : أحكام القرآن ١ : ٤٠٤

ويتصل الآن بذلك القول في أجناس المطعومات، ثم إذا نجز اندفعنا في
الملابس والمساكن وما في معانيها فنقول :

الأقوات بجملة ما مندرجة تحت الضبط المقدم ، ومن جملتها اللحوم . فان
قيل هلا اكتفى الناس بالخبز وما في (١٦٦٥) معناه في ابتلائهم بملابسة الحرام ،
قلنا : من أحاط بما أوضحناه فيما قدمناه هان عليه مدرك الكلام في ذلك ، فانا
اعتمدنا الضرر وتوقعه ، ولا شك أن في انقطاع عن اللحوم ضرارا عظيما يؤدي
إلى انهلاك الأنفس وحل النوى .

ثم إذا تبين ذلك فلا تعيين فيما يتعاطاه الناس من هذه الفنون مع فرض
القول في أن جميعها محرم . فليقع الوقوف على المنتهى الذي اعتبرناه في محاولة
درأ الضرر .

وأما الأدوية والعقاقير التي تستعمل فنع (١٦٧٦) استعمالها مع مسيس
الحاجة إليها يجر ضرارا ، وقد سبق القول في ذلك ، فان قيل ما ترون في
الفواكه التي ليست أقواتا ولا أدوية . قلنا :

ما من صنف منها الا يسد مسدا فليعتبر فيها درأ الضرر بها ، فما
يدراً (١٦٧٧) استعماله ضرارا فهو ملتحق بالأجناس التي تقدم ذكرها . فهذا
منتهى القول في صنوف الأطعمة .

فاما الملابس فانها تنقسم قسمين :

(١٦٧٥) في : ساقطة من ا

(١٦٧٦) في د : يمنع

(١٦٧٧) د : يدر

أحدهما ، ما فى استعماله درء الضرار فسبيل إباحته كسبيل الأطعمة .

والقسم الثانى ، ما لا يدرأ ضراراً ولكن يتعلق ليسه بستر ما يجب ستره
أوبرعاية المروءة . فأما ستر العورة فهو ملتحق بما يدفع استعماله للضرار (١٦٧٨)
من المطاعم والملابس ؛ فان تكليف التعرى عظيم الوقع ، وهو أوقع فى
النفوس من ضرر الجوع والضعف ، ووضوح هذا يغنى عن الأطناب فيه .
ونحن على قطع ، نعلم انه لا يليق بمحاسن الشريعة تكليف الرجال والنساء
العرى مع امكان الستر . وأما ما يتعلق بالمروءة من اللبس ، فأذكر قبله معتبرا
منصوصا عليه للأئمة رضى الله عنهم قالوا :

من أفلس ، وأحاطت به الديون ، واقتضى رأى القاضي ضرب حجر عليه
عند استدعاء غرمائه (١٦٧٩) ، فانا نبقى له دست ثوب ، ولا نتركه بازار يستتر
عورته ، فاذا أبقوا أبقوا له اقامة لمروءته اثوابا (١٦٨٠) ، وان كان قضاء الديون
الحالة محتوما ، فلا يبعد ان يسوغ فى شمول التحريم لبس ما يتضمن ترك لبسه خرما
للمروءة .

(١٦٧٨) ب : الضرار

(١٦٧٩) قارن ابن هبيرة : الافصاح ، مخطوط بمكتبة محافظة الاسكندرية ق ٨٨ يقول :
أتفقوا (أى الفقهاء) على أن الحجر على المفلس إذا طلب الغرماء ذلك واحاطت الديون
به مستحقا على الحاكم وله منه من التصرف حتى لا يضر بالغماء ويبيع امواله إذا امتنع
المفلس عن بيعها ويقسمها بين غرمائه بالحصص إلا أبا حنيفة فانه قال : لا يحجر عليه فى
التصرف بل يحبس حتى يقضى الديون . وابن رشد : بداية المجتهد ، كتاب الفليس ٢ :
٣٠٧ وما بعدها

(١٦٨٠) د : ا اثواب

ثم ذلك يختلف باختلاف المناصب والمراتب ولا يتبين الغرض من هذا الفصل الا بمزيد كشف فنقول : ما من رجل الا وهو يتردد بين طورين في المحنة والمعافة ، ثم بين طرفي حاله أحوال متوسطة ثم له في كل حالة من حالاته التي يلابسها اقتصاد وتوسط واقتصار على الأقل وتناه في التجميل فإن اقتصر لم يعد خارما لمنصبه ، وإن طلب النهاية لم يعد مسرفا ، وإن اقتصد (١٦٨١) كان بين طرفي الاقلال والكمال ، ثم المحجور عليه المفلس يترك عليه دست ثوب يليق بمنصبه ، وبكتفي بأقل المنازل مع رعاية منصبه (١٦٨٢) .

فالوجه ان نقول إذا عم التحريم اكتفى كل بما يترك عليه من الثياب لو حجز عليه .

فان قيل : لو عرى رجل ووجد ثوبا لغيره ليس معه مالكة ودخل عليه وقت الصلاة فإنه يعلى طاريا ولا يلبس ما ليس له قلنا :

لان المرعي في حق الآحاد حقيقة الضرورة بل يكتفي بحاجة ظاهرة ، والمقدار الذي ذكرنا من اللبس في حكم الحاجة الظاهرة .

والدليل عليه ما ذكرناه في حكم المفلس . ثم هذا الذي ذكرته في لبس المروءة مع عموم التحريم ظاهر في مسالك الظنون ، ولا يبلغ القول فيه عندى مبلغ القطع ، والذي قدمته في المطاعم مقطوع به . وكذلك المقدار الذي

(١٦٨١) د : اقتصر

(١٦٨٢) بل ويترك له مسكنه وخادمه . ابن رجب : القواعد ١٣٩ وابن قدامة : المقنع ٢

١٣٦ : يقول ، « ويترك له من ماله ما تدعو اليه حاجته . . . وينفق عليه بالمعروف إلى أن

يفرغ من قسمه بين الغرما »

يتعلق بستر العورة مقطوع به ، فان الناس ينقطعون بسبب التعرى عن التقلب والتصرف^(١٦٨٣). كما يمتنعون بضعف الأبدان ووهن الأركان عن المكاسب .
فهذه جل في المطاعم والملابس كاملة أتينا فيها بالبدايع والآيات مقيدة بالحجج والبيّنات وانما يعرف قدرها متعمق في العلوم موفق .

فأما المساكن : فاني أرى مسكن الرجل من أظهر مآس إليه حاجته ، ولكن^(١٦٨٤) الذي يؤويه وعائلته وذريته مما لا غناء عنه ، وهذا الفصل مفروض فيه إذا عم التحريم ، ولم يجد أهل الأصقاع والبتاع متحولاً عن ديارهم إلى مواضع مباحة ، ولم يستمكنوا من احياء موات وانشاء^(١٦٨٥) مساكن سوى ما هم ساكنوها فان قيل ما اتخذتموه معتبركم في الملابس المنلس المحجور عليه ثم لا يترك على المنلس مسكنه ، قلنا : سبب ذلك انه في غالب الأمر يجدد كذا بأجرة نزرة فليكتف بذلك . والذي دفعنا إليه لا يؤثر هذا المعنى فيه ، فان المجتنب عند عموم التحريم ملابسة المحرمات ، وهذا المعنى يطرد في البقاع المستأجرة وغيرها ، فاذا تقرر التحاق المساكن بالحاجات ، وبطل النظر إلى المملوك والمستأجر لعموم التحريم فلا طريق^(١٦٨٦) إلا ما قدمناه ، ثم يتعين الاكتفاء بمقدار الحاجة ، وبحرم ما يتعلق بالترف والتنعيم . فهذا مبلغ كاف فيما أردناه . فان نذت^(١٦٨٧)

(١٦٨٣) في ١ : التعرف

(١٦٨٤) السكن : المساكن ؛ وفج : لكن

(١٦٨٥) في هامش ب : واقناء

(١٦٨٦) في د : ولا طريق

(١٦٨٧) د : سدت

عنا صور في الفصل المفروض (١٦٨٨) لم تتعرض لها ، فبقيا مهدناه ببيان ما تركناه . ومما يملق بتمتة البيان في ذلك أن جميع ما ذكرناه فيه إذا عمت المحرمات وانحسرت الطرق إلى الحلال ، فاما إذا تمكن الناس من تحصيل ما يحل فيتعين عليهم ترك الحرام ، واحتمال الكل في كسب ما يحل وهذا فيه إذا كان ما يتمكنون منه معيننا كافيا داريا للضرورات سادا للحاجة فاما إذا كان لا يسد الحاجة العامة ، ولكنه يأخذ مأخذا ، ويسد مسدا فيجب الاعتناء بتحصيله ثم بقية الحاجة يتدارك بما لا يحل على التفصيل المقدم .

فان قيل ما ذكرتموه فيه إذا طبقت المحرمات طبق الأرض ، واستوعب الحرام الأنام فما القول فيه إذا اختص ذلك بناحية من النواحي ؟ قلنا : إن تمكن أهلها من الانتقال إلى مواضع يقتدرون فيها على تحصيل الحلال تعين ذلك .

وان (١٦٨٩) تعذر ذلك عليهم وهم جم غفير وعدد كثير (١٦٩٠) ولو اقتصروا على سد الرمق ، وانتظروا انقضاء أوقات الضرورات لانقطعوا عن مكاسبهم فالقول فيهم كالقول في الناس كافة فليأخذوا أقدار حاجاتهم كما فصلناها .

فهذا نهاية المطلب في دراية هذه القاعدة العظيمة . فان قيل أطلقتم تصوير عموم التحريم ، فلينبوا ما اهتمموا ، وأوضحوا ما اجلمتموه ، قلنا : إذا

(١٦٨٨) في د : المقروض

(١٦٨٩) في د : فان

(١٦٩٠) د : كبير

استولى الظلمة ، وتهجم على أموال الناس الغاشمون ، ومدوا أيديهم اعتداء
إلى أملاكهم . ثم فرقوها في الخلق وبهوها ، وفسدت مع ذلك البياعات ،
وحادت عن سنن الشرع المعاملات ، وتعدى ذلك إلى بذور الأقوات ، وتمادى
على ذلك الأوقات ، وامتدت الفترات ولا خفاء بتصوير ما نحن-أوله . ثم إذا
ظهر ما ذكرناه ترتبت عليه الشبهات ، فإذا جاز أخذ الكفاية من المحرمات لم
ينحرف جوازه في مظان الشبهات . ثم يختص هذه الحالة بحكم ، وهو أن من
صادف شيئا في يد إنسان وهو يدعيه لنفسه ملكا وما مع التحريم في الزمان
فيجوز للناظر إلى ما في يده الأخذ بكونه ملكا له ، وإن غلب على الظن نحرجه
وكيف لا ؟ والقاضى يجريه على ملكه عند فرض النزاع حتى تقوم بيئة لمن
يدعيه ، ويزعم كون صاحب اليد مبطلا فيه (١٦٩١) ، وهذا حكم الجواز ولا
ينحرف مأخذ الورع على من ينتحيه .

فهذا الفصل عظيم القدر الذى رأينا تقديمه على الخوض فى غرضنا من
العصر الذى يدرس فيه العلم بتفاصيل الشريعة .
وقد عاد بنا الكلام إليه فنقول :

إذا عسر مدرك التفاصيل فى التحريم والتحليل فتتكم فيما يحل ويحرم من
الأجاس ، ثم نتكم فيما يتعلق بالتصرف فى الأملاك وحقوق الناس .

فأما القول فيما يحرم ويحل من أجناس الموجودات ، فليس ينحرف على
أهل الإسلام ما بقيت أصول الأحكام أن مرجع الأدلة السمعية كلها : كتاب
الله تعالى ، وأبين آية فى القرآن فى التحريم والتحليل قول الله العزيز .

(قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير) . (١٦٩٢) وهذه الآية من المحكمات التي لا يتطرق إليها تعارض الاحتمالات وطرق التأويلات ، وليست من المتشابهات ، وهي من آخر ما نزل على المصطفى ، وقد انطبق مذهب مالك إمام دار الهجرة على ظاهر الآية (١٦٩٣) .

ولو قلت هذه الآية ليست معضلة على في محاولة الذب عن مذهب الشافعي رحمة الله عليه (١٦٩٤) ورضي عنه ، لكنك مظهرا مالا أضمره ، فإذا نسيت المذاهب فما لا يعلم فيه تحريم يجري على حكم الحل ، والسبب فيه انه لا يثبت لله حكم على المكلفين غير مستند إلى دليل ، فإذا انتفى صح دليل التحريم استحال الحكم به .

فإن قيل كما انتفى الدليل على التحليل . قلنا : إذا انحسرت مسالك الأدلة في النفي والأثبات ، فوجب انتفائها انتفاء الحكم ، وإذا انتفى الحكم التحق المكلفون في الحكم الذي تحتق انتفاؤه بالعقلاء قبل ورود الشرائع ، ولو لم يرد شرع لما كان على الناس من جهة الله حرج وحرج ثم اقدمهم واحجامهم مع انتفاء الحرج عنهم يستويان ، ومقصود الإباحة في الشرع انتفاء الحرج واستواء القلب والترك (١٦٩٥) ، وهذا في التحقيق بمثابة انتفاء الأحكام قبل ورود الشرائع .

(١٦٩٢) ٦ الأنعام : مكية ١٤٥

(١٦٩٣) ابن العربي : أحكام القرآن ١ : ٥١

(١٦٩٤) في د : رضى الله عنه ، وساقطه : رحمة الله عليه

(١٦٩٥) الفزالي : المنحول ص ٩٣٧

فإن قبل من الأصول ان الأعيان لله (١٦١٦) فليق على الحظر إلى أن يرد من مالك الأعيان اطلاق . قلنا : هذا قول من يرى المصير إلى الحظر قبل ورود الشرائع ، وهذا المذهب باطل قطعاً ، ورددنا على منتحليه في أصول الفقه فليطبة من يحاوله في ذلك الفن (١٦١٧) .

وان زعم السائل ان من أصول شريعتنا ان لا ينسى ، وان نسيت التفاصيل نغلق الحظ ، فليس الأمر كذلك ، فان المذاهب في ذلك متعارضة فالذى يقتضيه مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (١٦١٨) في تفصيل الأحكام اجراء الأعيان على الحظر إلا أن يقوم دلالة في الحل (١٦١٩) .

والذى يقتضيه مذهب الشافعي رضي الله عنه (١٧٠٠) اجراء الاحكام على التحليل إلى ان يقوم دليل على الحظر والتحريم . ومذهب مالك رحمه الله (١٧٠١) حصر المحرمات فيما اشتمل عليه قوله تعالى (قل لا اجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم بطعمه ، الآية) .

١ (١٦٩) : في د : لله تعالى

(١٦٩٧) الفزالي : المنحول ١١٦

(١٦٩٨) رضي الله عنه : ساقطة من ا ، وفي د : رحمه الله

(١٦٩٩) يعضده قول الرسول صلى الله عليه وسلم « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه ، فهو عفو » فاقبلوا من الله عافيته ، فان الله لم يكن لينسى شيئاً ، أخرجه البزار والطبراني من حديث أبي الدراء بسند حسن . السيوطي : الاشباه والنظائر ص ٦٦

(١٧٠٠) رضي الله عنه : ساقطة من ب ، وفي د : رحمه الله

(١٧٠١) رحمه الله : ساقطة من ب ، وفي ا : رضي الله عنه

فكيف يكون ما قدره السائل اصلا مع تعارض هذه المذاهب .

والأصل ، وهو المتفق عليه المقطوع به ، فاذا درست المذاهب فليس ادعاء الحظر أولى من ادعاء الإباحة ، وإذا تعارضت الظنون انتفى الحكم كما سبق تقريره ، وقد قدمنا في العبادات ان ما انتفى دليل وجوبه لم نوجبه ، والتحريم إذا انتفى دليله كالوجوب إذا عدم دليله (١٧٠٢) .

وانا الآن بعد نجبـاز هذا أقول : فاضـل (١٧٠٣) هذا الزمان من يفهم مداخل هذه النعمول ومخارجها ، ويستبين مسالكها ومناهجها ، والمروق (١٧٠٤) والذي تثنى عليه الخناصر في الدهر من يحيط بشرف هذا الكلام ، ويميزه عن كلام بني الزمان ، ولا حاجة إلى تكلف التصلف في مصاولة العلماء ومطاولتهم فان هذا مما كفانيه الله تعالى ، ولكنى قد أرى في اثناء ما اجرىه التنبيه على علو قدر ما يجري حتى يثبت عنده مطالعة المطلع عليه ، ولا يستمر عليه ، فينفلت عنه هزأيا الفوائد ، والله ولى التأييد والتسديد بمنه ولطفه .

فهذا بيان ما أردناه في تحليل الاجناس وتحريمها .

فاما تفصيل القول في الأملاك ، فالأملاك محترمة لحرمة ملاكها (١٧٠٥) ، والقول فيها في مقصود هذا الكتاب يتعلق بفصلين :
أحدهما ، في المعاملات التى يتعاطاها الملاك .

(١٧٠٢) ١ : إذا هدم

(١٧٠٣) > ، د : فاصل

(١٧٠٤) المروق : ساقطة من ا

(١٧٠٥) فى > : محرمة كحرمة ملاكها

والثاني ، في الحقوق التي تتعلق بالأملاك .

فأما القول في المعاملات : فالأصل المقطوع به فيها اتباع تراخي الملاك والشاهد من نص القرآن في ذلك قوله تعالى وعز ، لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم ، (١٧٠٦) .

فالقاعدة المعتبرة : ان الملاك مختصون بأملاكهم لا يزاحم أحد مالكا في ملكه من غير حق مستحق ، ثم الضرورة تحوج ملاك الأموال إلى التبادل فيها فان أصحاب الأطعمة قد يحتاجون إلى النقود ، وأصحاب النقود يحتاجون إلى الأطعمة ، وكذلك القول في سائر صنوف المال . فالأمر الذي لا شك فيه تحريم التسالب والتغالب ، ومد الأيدي إلى أموال الناس من غير استحقاق فاذا تراضوا بالتبادل فالشرع قد يضرب على المتعبدین ضربا من الحجر في كينية المعاملات استصلاحا لهم ، وطلب لما هو الأحوط والأغبط (١٧٠٧) . ثم قد يعقل معاني بعضها ، وقد لا يعقل علل بعضها والله الخبير بخفايا لطفه فيها .

ثم لو تراضى (١٧٠٨) الملاك على تعدى الحدود في العقد (١٧٠٩) لم يصح منهم مع التواطىء والتراضى إذا بقيت تفاصيل الشريعة ، فاذا درست وقد عرف بنو الزمان انه كان في الشرع تعبدات مرهية في العقود ، وقد فاتتهم بانقراض

(١٧٠٦) النساء : الآية ٢٩ ، وفي ب : فلا تأكلوا ، وفي ح : ولا

(١٧٠٧) ح : الاغبط والاحوط

(١٧٠٨) د : تراض

(١٧٠٩) ح : العقود

العلماء ، وهم لا يأمنون أن يوقعوا العقود مع الإخلال بمحدود (١٧١٠) الشرع وتعبداته على وجوه لو أدركها المفتون لعلموا (١٧١١) بفسادها ، وليس لهم من العقود بد ووضوح الحاجة إليها يغني عن تكلف بسط فيها (١٧١٢) ، فليصدروا العقود عن التراضي فهو الأصل الذي لا يغمض ما بقي من الشرع أصل ؛ وليجروا العقود على حكم الصحة ، وفي تفاصيل الشرع ما يعضد هذا فان رجلين لو تبايعا ثم تنازما في مجلس القاضي فادعى أحدهما جريان شرط مفسد للعقد وأنكره الثاني فالذي صار إليه معظم الفقهاء أن القول قول من ينفي المفسد ، والعقد محمول على حكم الصحة (١٧١٣) .

وهذا ما ذكرته إبناسا وتوطئة لمساق الكلام وإلا فلا معتضد (١٧١٤) في مثل ما ذكرناه لأهل زمان درست فيه تفاصيل الشريعة . غير ان الكلام يجمر الكلام وما ذكرناه في الزمان العري (١٧١٥) عن التفاصيل مقطوع به ، فان الخلق مضطرون إلى التعامل لا يجدون لهم منه بدا .

وقد ذكرنا ان الحرام إذا طبق طبق الأرض أخذ الناس منه أقدار حاجاتهم ، لما حققناه من نزول الحاجة في حق العامة منزلة الضرورة في حق الآحاد (١٧١٦) ، وهذا مع بقاء الشريعة بتمامها وجمامها (١٧١٧) .

(١٧١٠) ١ : أود وفي د : بهمود

(١٧١١) ح ، د : لمكروا

(١٧١٢) فيها : ساقطة من ج

(١٧١٣) فارن الا ٦ : ٢٣٧

(١٧١٤) في د : معتقد

(١٧١٥) العري : ساقطة من ح

(١٧١٦) النزالي : شفاء الغليل ٢٤٥

(١٧١٧) د : وحلتها

فكيف إذا مست الحاجة إلى التعامل (١٧١٨) ولم يجد الخلق مرجعا في الشرع يلوذون به ، ثم إذا ساءت المعاملات فلا تخصيص بالجواز فان منها ما هو وسيلة (١٧١٩) إلى الأقوات والملابس ونحوها ؛ ومنها ما هو تجائر ومكاسب لا سبيل إلى حسمها .

والقول الضابط في ذلك : ان ما لا يعلم تحريمه من المعاملات ؛ فلا حجر فيه عند خلو الزمان عن علم التفاصيل والقول فيه كالقول في أباحة الأجناس وقد تقدم موضعا مفصلا .

هذا بيان العقود الصادرة عن التراضي . فاما التغالب : فلا يخفى تحريمه ما بقيت أصول الشريعة ، وقد تقع صورة عويصة لا تدرك إلا بعلم التفصيل مثل ان يغصب رجل ساحة فيدرحها في أثناء بناء له ولو انتزع لتهدم البناء ، فقد يخطر لبعض الناس ان الساحة تنتزع وترد (١٧٢٠) إلى مالكها لأنه ظلم (١٧٢١) لما غصب منه ملكه ، وقد يخطر للآخرين ان في هدم بناء الغاصب تخسيره وإحباط ملكه وذو الساحة يجد بضمنها مثله فيتعارض في مثل هذا إمكان النزاع وتحريمه ، ولا سبيل لأهل الزمان إلى الحكم بالظن ، وترك الخصومة ناشئة (١٧٢٢) بينهما يجر ضرارا عظيما .

(١٧١٨) د : التعليل

(١٧١٩) ج : وصلة

(١٧٢٠) في ا : ويرد

(١٧٢١) في ب : ظلمه ، وفي د : ظالم

(١٧٢٢) د : ناسية

ولو قلنا : بتوقف في الواقعة ، ففي التوقف اتباع الحيلولة بين مالك الساحة وبينها (١٧٢٣) وهو تنجز مراد العاصب الباني ، فالذي يقتضيه الحالة ان يغرم صاحب البناء لصاحب الساحة قيمتها ، فان مما يقطع به من غير تعريض على ظن أن الحيلولة بين المالك وملكه من غير عوض محال ، مع إمكان بذل العوص ، ورد عين الساحة مظنون ولا سبيل إلى بناء الأمر على الظنون مع عدم المفتين وانحسام الطرق إلى درك مذاهبهم ، فليتخذ القطن ما ذكرناه معتبرا في أمثال ما نقصنا عليه .

وان اشكل (١٧٢٤) على أهل الزمان ان ما في أيديهم محرم أم لا ، فقد ذكرنا ان أخذ الحاجة من المشتبهات إذا عمت سائغ مع استقلال العلماء بالتفاصيل فما الظن والزمان خال عن معرفة التفاصيل ؟ .

ويجوز (١٧٢٥) الازدياد على قدر الحاجة في خلو الزمان عن المشتبهات ، فان أهل الزمان لم يستيقنوا تحريما في الزائد على مقدار الحاجة ، وقد تمهد ان ما لم يحم عليه دليل التحريم فلا حرج فيه في الزمان الشاغر عن حملة العلوم بتفاصيل الشريعة .

فهذا منتهى المقصد فيما يتعلق بالمعاملات .

فأما القول في الحقوق المتعلقة بالأموال : فالمسلك الوجيز فيه ان الحقوق تنقسم إلى ما يفرض لمستحقين مختصين ، وإلى ما يتعلق بالجهات العامة .

(١٧٢٣) في د : وبينهما

(١٧٢٤) د : اشكلت

(١٧٢٥) في ا : فيجوز

فأما ما يقدر لأشخاص معينين كالتفقات وغيرها فما علم في الزمان وجوبه
حكم به ، وما لم يعلم بنو الزمان لزومه ، فالأمر يجري فيه على براءة الذمة .
وأنا الآن أضرب من قاعدة الشرع مثلين يقضي انفطن العجب منهما ؟
وغرضي بإيرادهما (١٧٢٦) تنبيه القرائح لدرك المسلك الذي مهدته في الزمان
الخالى .

ولست أقصد الاستدلال بهما ، فإن الزمان إذا فرض خاليا عن التفاريع
والتفاصيل ، لم يستند أهل الزمان إلا الى مقطوع به ، فالذي أذكره من
أساليب الكلام في تفاصيل الظنون . فالثلان ، أحدهما في الاباحة
والثاني : في براءة الذمة .

فأما ما أضربه في المباحات مثلا (١٧٢٧) ، فأقول : الصيد مباحة ،
وليس لها نهاية ، فلو اختلط بها صيود مملوكة والتبس الأمر ، فما من صيد
يقتنصه المرء إلا ويجوز أن يكون ما احتوت عليه يده الصيد المملوك ، ثم
اتفق العلماء على ان الاصطياد لا يحرم لأن ما يحل من الصيد غير متناه .
والمختلط به محصور متناه .

وقد قدمنا ان ما لا حرج فيه ولا حرج لا يتناهي ، وانما المعداد المحدود
ما يحرم ، فاذا التبس على بني الزمان أعيان المحرمات وهي مضبوطة ، لم يحرم
عليهم ما لا يتناهي .

وأما الذي أضربه مثلا في براءة الذمة فأقول :

(١٧٢٦) في ب : من إرادهما

(١٧٢٧) في ج : ما أضربه مثلا في المباحات

لو علم رجل أن لسانه عليه ديناً ، والتبس عين ذلك الرجل عليه التباساً لا يتوقع ارتفاعه ، فمن ادعى من آحاد الناس مع اطراد الالتباس انه مستحق الدين لم يجب على المدعى عليه بمجرد دعواه شيء ، ولو حلف لا يلزمه تسليم شيء إليه وإن (١٧٢٨) كانت يمينه بارة ، إذ لو منعناه من اليمين وحملناه على النكول وغرمناه المدعى ، فقد يدعى عليه آخر ذلك الدين قائلاً إن الأول كان مبطلاً وأنا ذو الحق ، ثم يطرد ذلك إلى غير نهاية ، فلا استمسالك بالبراءة أولى من جهة أن الذين لا يستحقون عليه شيئاً لا ينحصرون ، فتغليب ما اتفقت النهاية عنه أحسن ، والذي يعضد ذلك انه إذا كان للرجل أخت محرمة من الرضاع مثلاً ، وقد اختلطت بنسوة لا ينحصرن عندها (١٧٢٩) فللرجل ان ينكح منهن من يشاء (١٧٣٠) وهذا أيدع مما تقدم من جهة أن التحريم مغلب في الأبضاع (١٧٣١) .

وإذا تقابل في امرأة سبباً تحريم وتحليل من غير رجح أحد الوجهين على الثاني ، فالحرمة مغلبة في البضع على وضع الشرع .

ومع هذا ، أبجنا للذي (١٧٣٢) خفيت عليه أخته (١٧٣٣) ، واختلطت بنسوة غير منحصرات عندنا ، أن ينكح منهن من يشاء ، على شرط الشرع ،

(١٧٢٨) وإن : في ب ، بالهـامش ، وساقطة من ا ، ح ، د

(١٧٢٩) في ج : عندنا

(١٧٣٠) ح ، د : شاء

(١٧٣١) السيوطي : الاشباه والنظائر ص ٩٧

(١٧٣٢) في د : الذي

(١٧٣٣) في د : أخته من الرضاع

فوضح (١٧٣٤) مما (١٧٣٥) ذكرناه ان موجب تفاصيل الشريعة النظر إلى ما لا يتناهي ولا يتغير الحكم فيه ، بأن يخلط به ما يتناهي .

ومما يستتم به هذا الكلام ، إذلا بسناه ، أنه إذا انتقلت حمامات بلدة وهي مملوكة إلى بلدة أخرى واختلطت بحمام مباحة ، فالذى صار اليه المحققون في علوم الشريعة أنه لا يحرم الاصطياد بسبب هذا الاختلاط ، وإن فرض اختلاط ما لا يتناهي عندنا ، بما لا يتناهي ، فإن كان ما ذكرته محفوظاً عند أهل الزمان ، بنوا عليه ماسبق من حمل الأمر على براءة الذمة (١٧٣٦) عند تخيل الوجوب من غير استيقان . وكذلك يبنى الأمر على الحل ورفع الحرج فيما لا يستيقن فيه تحريم .

وان عرى الزمان عن الاحاطة بما ذكرته فالذى تقتضيه القاعدة الكلية ، نفى الوجوب فيما لم يقم دليل على وجوبه ، وارتفاع الحرج فيما لم يثبت فيه الخطر ، فان هذا مستبين على هذه القضية من القاعدة الكلية ، (١٧٣٧) وان نسي (١٧٣٨) ما قدمته من الأمثلة في (١٧٣٩) الاختلاط . فهذا آخر ما حاولناه الآن في تعلق الحقوق لمعينين بأموال الناس نفياً وإثباتاً .

(١٧٣٤) فى د : فوجب

(١٧٣٥) فى ا : بما

(١٧٣٦) قارن السيوطى : الاشباه والنظائر ٥٩

(١٧٣٧) ما بين القوسين سائط من ا ، ب : «نفى الوجوب ... القاعدة الكلية»

وفى د بلفظ : نفى الوجوب فيما لم يقم دليل فاذا هذا مستبين على هذه القضية من القاعدة الكلية

(١٧٣٨) د : يبنى

(١٧٣٩) د : من

فأما القول فيما يتعلق بالجهات العامة من الحقوق ، وقد أحلنا على هذا طرفا من الكلام في الزكاة فنقول فيه :

إذا كانت هذه المرتبة مفروضة في بناء أصول الشريعة في الأذكار فالجهات العامة يبق العلم بأصلها شائعا مستفيضا دائما ، وإن فرض دروس الذكر فيه فيكون سائر الأصول دراسة عن الأذكار والأفكار أيضا (١٧٤٠) ويقع الكلام في المرتبة الرابعة حينئذ فيما لا يتصور دروسه . والكلام في بقاء الأصول وجوب إنقاذ المشرفين على الردى من المسلمين ، فإذا فرض بين ظهرائي الموسرين (١٧٤١) مضرور في نخمصة أو جهة أخرى من جهات الضرورة واستمكن المثلون (١٧٤٢) الموسرون من انقاذه بأموالهم وجب ذلك على الجملة .

ثم يدرك بمقتضى العقل وراء ذلك أمران :

أحدهما ، أن من سبق إلى القيام بذلك فقد أسقط (١٧٤٣) الفرض عن الباقيين والثاني ، إن الموسرين بأجمعهم لو تواكلوا وتحاذلوا ، وأحال البعض على البعض حتى يهلك المضطر ، خرجوا من عند آخرهم إذ ليس بعضهم بالانتساب إلى الصنيع أولى من بعض ، وقد عمهم العلم والتمكن من الكفاية (١٧٤٤) . وهذا الذي فصلناه معنى فرض الكفاية في قاعدة الشريعة .

(١٧٤٠) أيضا : ساقطة من ج

(١٧٤١) في ا : المؤمنين وفي ج : المسلمين

(١٧٤٢) في د : المبرون

(١٧٤٣) ج : سقط

(١٧٤٤) الشافعي : الرسالة ص ٣٦٠

فاذن هذا النوع مما يتعلق بالأموال على حكم الكفاية . فكل (١٧٤٥) ما علم في الزمان المفروض كما ذكرناه نجى به نحونا ما ذكرناه ، وكل ما اشكل وجوبه فالأصل براءة الذمة فيه كما سبق في حقوق الأشخاص المعينين .

فهذا منتهى المقصود فيما يتعلق بالأموال من المعاملات والحقوق الخاصة والعامّة . وأنا أذكر الآن فصلا في الموارث حتى يتم الكلام (١٧٤٦) في فنه إن شاء الله عز وجل .

فصل

نقل النقلة في ما ثور الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (تعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فإنها تنسى ، وهو أول علم ينتزع من أمتي) (١٧٤٧) والعلم بالفرائض في هذا الزمان غرض طرى والحمد لله وفحوى الحديث مبشرة (١٧٤٨) ببقاء علوم الشريعة في عصرنا ، فانه قال : إن علم الفرائض أول ما ينتزع من أمتي .

فلو أعضلت تفاصيل الفرائض ، وهذا يعسر (١٧٤٩) تصوره مع بقاء الذكر في الأصول . فان فرض دروس في التفاصيل فالذى يتعلق بمساق الكلام الذى نجريه صنفان :

(١٧٤٥) د : وكلما علم

(١٧٤٦) الكلام : ساقطة من ا

(١٧٤٧) أخرجه الحاكم عن أبي هريرة بلفظ « تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم

وأنه ينسى ، وأنه أول ما ينتزع من أمتي » المستدرك ٤ : ٣٢٢

(١٧٤٨) في ب بالهامش « مبشر

(١٧٤٩) في د : يصد

أحدهما : فيه إذا مات رجل وخلف مختصين به ، وعلموا أنهم ورثة ،
ولكن أشكل مقدار ما يستحقه كل واحد .

فالذى يقتضيه القاعدة الكلية أنهم إذا اصطالحوا وراضوا على أمر نفذ
ماتوا به ، وإن أبوا وتمانعوا فالوجه التسوية بينهم فانهم مع التباس الحال
متساوون ، ولا مطلق في ارتفاع اللبس مع انقراض العلماء ، ولا وجه لتبعية
النزاع بينهم مع مسيس حاجتهم ، فاقضى مجموع ذلك التسوية .

ونحن نضرب لذلك مثلاً من تفاصيل الشرع للابتناس والتشبيه بحال
الابتناس فنقول :

لو أبهم الرجل طليقة مبينة بين نسوة له ، ومات قبل البيان ، فانا نقف لمن
ميراث زوجه (١٧٥٠) ثم سبلهن فيما وقف لمن ما ذكرناه من الاصطلاح أو
التسوية . وهذا يناظر ما نحن فيه من التباس الأمر ومما يتصل بهذا أن الرجل
إذا مات وخلف طائفة من الأتارب ، وجوزوا أن يكون فيهم محجوب ،
وقدر كل واحد ذلك في نفسه ، واستووا في هذا التردد ، وتحققوا أنهم
المستحقون أو فيهم المستحقون ، فالذى يقتضيه القاعدة الاصطلاح أو التسوية .
كما سبق تقريره فهذا أحد الصنفين .

وأما الصنف الثانى : فهو أن يكون فيهم من يعلم أنه من المستحقين ،
وفيهم (١٧٥١) من يشك في أنه مستحق أم لا .

فن لا يعلم قطعاً لنفسه استحقاقاً لا نثبت له شيئاً من غير دليل يقتضيه .

(١٧٥٠) فى ١ : زوجين

(١٧٥١) ١ ، ب : ومنهم

فالذى نعلم كونه مستحقا ، ان علم قطعا أنه يستحق النصف « وشك في انه هل يستحق النصف ، (١٧٥٢) الباقي أم يستحق الرجل المشكوك فيه .

فالذى يستيقن استحقاقه يأخذه ، هو وصـاحبه فى الباقي متساويان ، والاستحقاق لا يعدوهما فيشتركان فيه كما سبق ذكره فى أصل الاستحقاق ولو لم يدر من يعلم أصول الاستحقاق أن المقدار المستيقن كم ، فيجوز (١٧٥٣) ان يكون أقل التليل ، وجوز أن يثبت له استحقاق الجميع على استغراق ، وكان قد درست الفرائض والمقدرات فلا يمكن ان يسلم إليه شىء . إذ لا مقدار إلا فيجوز (١٧٥٤) ان يكون المستيقن أقل منه فجميع المال بينهما على الحكم المتقدم فيه ، إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون هو المستحق لجميع التركة .

ولو خلف قريبا وجوز أهل الزمان أن يكون وارثا مستغرقا ، وجوزوا أن يكون المال مصروفا إلى مصالح المسلمين .

فهذه الجهة مع الوارت بمثابة قريبين التبس الوارث منهما . فلتجر (١٧٥٥) هذه المسائل على قاعدتين :

إحداهما ، طلب الاستيقان

والأخرى ، الاستحقاق .

إذا دار بين شخصين أو أشخاص وكان لا يعدوهم الاستحقاق ،

(١٧٥٢) فى ج : ما بين القوسين ساقط « وشك فى انه يستحق النصف »

(١٧٥٣) فى ج : لم يجوز

(١٧٥٤) هـ : ويجوز

(١٧٥٥) ١ : فليجر

واستووا في جهات الامكان فالمال يذهبهم على البيان المقدم .
ونحن نختم هذا الفصل الآن بمشكلة عجيبة ومعضلة غريبة ، نوردها (١٧٥٦)
في معرض السؤال ونبين (١٧٥٧) الغرض منها في معرض الانفصال .

فان قيل قد ينتم فصول الكلام في هذه المرتبة على مستندات مستيقنة ،
وكررتم غير مرة أن الظنون لا يرتبط بها في خلو الدهر عن حملة الشريعة
حكم ، فان ظنون من ليس من أحزاب العلماء لا وقع لها وصرتم إلى أنه
لا يثبت شيء إلا بقطع ، وقد ناقضتم الآن ما هو قطب الكلام وقاعدة المرام إذ قلتم
إذا دارت التركة المخلفة بين اثنين وجوز كل واحد منهما أن يكون مستحقاً مستغنياً
وجوز . أن يكون محجوباً مزحوماً محروماً ، فالتركة بينهما ، وليس واحد منهما
على استيقاق في الاستحقاق ، فهلا قلتم بناء على اليقين لا يأخذ واحد منهما
شيئاً من التركة من حيث لا يركن (١٧٥٨) إلى قطع في الاستحقاق ، وبناء
الأمر على استوائهما ، وإشعار ذلك بتوزيع التركة عليهما من أدق مسالك
الظنون وأغمض فنون المجتهدات في الدعاوى والبيانات وغيرهما من المشكلات
ولا يستقل به إلا فطن ريان من علوم التفاصيل في التكاليف .

والمرتبة الثالثة : مبناهما على دروس العلم بفروع الشريعة وفصولها مع
بقاء قواعدها وأصولها ، فهذا هو السؤال ، وسبيل الانفصال عنه أن نعرف

(١٧٥٦) في د : بورودها

(١٧٥٧) ١ : تبين

(١٨٥٨) ح : من حيث أننا لا نركن

أولا بانتفاء اليقين ، كما أوضحه السائل ، ثم نعترف بأن واحدا من الرجلين غير مستيقن استحقاق نفسه ، ولكننا نقول من الأصول التي آل إليه مجامع الكلام ، إنه إذا لم يستيقن حجب وحظر (١٧٥١) من الشارع في شيء فلا يثبت فيه تحريم في خلو الزمان فلن لم (١٦٦٥) يستيقن واحد منهما استحقاقا (١٧٦١) فليس يعلم أيضا حجرا عليه فيما يأخذه . وقد تحققنا أن الاستحقاق لا يعدوها (١٧٦٢) فعدم الاستيقان في الاستحقاق بعارضة انتفاء الدليل في الحظر ، وموجب ذلك رفع الحجر والخرج ، فإن اقتسما على اصطلاح وتراض فلا اشكال في انتفاء الخرج عنهما ، وإن تنازعا والنزاع مقطوع في أصل (١٧٦٣) الشريعة ، فلا مسلك قطعا في قطعه إلا ما ذكرناه ، فلينعن المنتهى إلى هذا المنتهى نظره ، فقيه بيان بقايا (١٧٦٤) ما تركها (١٧٦٥) لكل غواص منتهى ونتائج القرائح لا تنتهى .

فان قيل : لا يتوصل إلى هذه الدقائق إلا مدبر في مأخذ الحقائق فكيف يدركه بنو الزمان الشاغر عن علماء الشريعة .

قلنا : ان ثبت ما ذكرناه مستنده القطع ، فعلى أهل الزمان بذل المجهود في دركه ، فانا إذا فرضنا بقاء أصول الشريعة ، فمن أجلها علم بنو الزمان

(١٧٥٩) ح ، د : حجر أو خطر

(١٧٦٠) ج : فان

(١٧٦١) ج : ما بين القوسين ساقط « واحد منهما استحقاقا »

(١٧٦٢) في ١ : لا يعدوها

(١٧٦٣) أصل : ساقطة من ١

(١٧٦٤) بقايا : ساقطة من ١

(١٧٦٥) في ٢ : تركها

بأن ما يتصور الوصول إلى الاستيقان فيه في الشريعة فيتعين التوصل إليه ،
ورب شيء مدركة القطع وفي دركه عسر وعناء وهذا كآلة-ول في قواعد
المقائد، فانا إذا أوجبنا (١٧٦٦) العلم بها ، فقد يدق مدركها ويتوغر مسلكها ،
ولكنها إذا كانت مستدركة بأساليب العقول تعين السعي في إدراكها .

فهذا نهاية المقصود في المكاسب ، ومن أحاط بها لم يخف عليه مسلك يطالع
به ويراجع فيه في جهات المطالب وفنون المكاسب .

فأما القول في المناكحات : فانا نعلم انها لا بد منها ، كما أنه (١٧٦٧) لا بد
من الأقوات فان بها بقاء النوع ، كما بالأقوات بقاء النفوس ، والنكاح هو
المغنى عن السفاح ، ولا ينتهي الأمر في حق الشخص المعين مع بقاء العلم
بتفاصيل الشريعة إلى المنهى الذى يباح في مثله الميتات في أمر الواقع
والاستمتاع ، ولا يجب على ذوى المكنة واليسار وأصحاب الاقتدار أن
يعفو الفقراء المتعزين وان اشتدت غلتهن وظهر توفائهم ، ولكن مع هذا
التنبية المناكح في حق الناس عامة في حكم ما لا يد منه ، وقد تقرر فيما تقدم
ان عموم الحاجة في حقوق الناس كافة كالضرورة المتحققة في حق الشخص
المعين .

فهذه مقدمة رأينا تقديمها ، وأمل ما نفتتحه بناء عليها انه إذا اشكل ،
في الزمان الشرائط المرعية في النكاح ، ولم يأمن كل من يحاول نكاحا ، انه ،
يخل (١٧٦٨) بشرط معتبر في تفاصيل الشريعة ، فلا تحرم (١٧٦٩) المناكح

(١٧٦٦) فى ١ : أوجبنا

(١٧٦٧) انه : ساقطة من ج

(١٧٦٨) فى ٥ : يخل

(١٧٦٩) ١ : يحرم

يتوقع ذلك. فانا لو حرمانها لحسمناها ، ولو هلنا ذلك لتسببنا إلى قطع النسل وإفناء النوع ، ثم لا تعف (١٧٧٠) النفوس عموما فتسترسل (١٧٧١) في الصفاح إذا صدت عن النكاح (١٧٧٢) ، وهذا كما تقدم فيه إذا عمت الشبهات أو طبقت المحرمات في المطاعم والمشارب ، ولكننا ذكرنا ان المعتمد في البياعات والمعاملات التراضي والمنع من التغالب والتسالب . فلئن تأنت (١٧٧٣) تعبدات في تفا ميل المعاملات ، فاعتبار التراضي معلوم لا تنكر ما بقيت الأصول .

ونحن نذكر الآن الأصل المعتبر في النكاح فنقول :

لا ينبغي على ذوي التمييز ان الرضا المجرد لا يقع الاكتفاء به ولو أقنع الرضا (١٧٧٤) لكان كل سفاح بين مقدم عليه ويمكن منه (١٧٧٥) مطاوعة نكاحا مباحا ، فما لا يكاد ينبغي اعتباره (١٧٧٦) صورة العقد والإيجاب والقبول ، وأما الولي والشهود ، فما اختلف العلماء في أصله وتفصيله ، فما أغمض أمره على أهل الزمان ولم يخطر لهم على التعمين ، ولكنهم على الجملة لم يأمنوا أن يكوئوا مخلين بشرط العقد ، ولا سبيل لهم إلى دركه ، فهذا الظن غير

(١٧٧٠) في ١ : يعف

(١٧٧١) > : فيسترسل

(١٧٧٢) في ب : من

(١٧٧٣) ١ ، د : قامت

(١٧٧٤) ج : بالرضا

(١٧٧٥) في ١ ، ج : (يمكنه) منة ساقط من ١

(١٧٧٦) > : اعتبار

صائر (١٧٧٧) وان تعين لهم شيء وترددوا في اشتراطه كالولي والشهود
فقد يتعارض هاهنا ظنان :

أحدهما : انه لا يثبت شرط ما لم يعلم ثبوته .

والثاني : أن الأصل تحريم الابضاع فلا يستباح إلا بثبت (١٧٧٨) وتحقيق

ولكن لا معمول على الظن الثاني من وجهين :

أحدهما : انا نرى الآن في تفاصيل الشريعة استباحة الأنكحة في مجال
الظنون والاجتهاد .

والثاني : أن هذا التعارض لا يثبت علما ، وإذا لم يثبت علما باشتراط
شيء لم يشترط (١٧٧٩) .

وهذا لا يعارضه قول القائل إذا لم يثبت تصحيح النكاح لم نحكم (١٧٨٠)
به ، فانا لو شرطنا في خلو الزمان العلم بانعقاد النكاح واشتماله على الشرائط
المرعية وعسروه عن المفسدات لما حكمنا بصحة نكاح أصله مع دروس
العلم بالتفاصيل

ومما لا يخفى رعايته في النكاح خلو المرأة عن نكاح الغير ، وعن اشتغال
الرحم على ماء محترم (١٧٨١) فان الغرض الأظهر في إحلال النكاح وتحريم

(١٧٧٧) ١ ، ب : ضائر

(١٧٧٨) في د : بيضة

(١٧٧٩) في ح : لا يشترط

(١٧٨٠) في ا : يحكم

(١٧٨١) ١ ، ب : محرم

السفاح أن يختص كل بهل بزوجه ، ولا يزدحم ناكحان على امرأة ،
فيؤدي ذلك إلى اختلاط الانساب .

وأما أمر العدة ، فإن كان محفوظا في العصر - وهو الغالب - ما بقيت
الأصول فيراعى في النكاح الخلو عن العدة ، وإن اشتبه على بنى الزمان تفاصيل
العدد ، فلا يكاد يخفى اعتبار ظهور براءة الرحم (١٧٨٢) من الناكح المتقدم فإن
ظهر ذلك بحیضة ، ولم يعلم بثو الدهر اعتبار العدد في الأقراء أو مضي زمن
لو كان حمل لظهر مخايله ، وحسب الناس أن النكاح يحل أو لم يعلموا تحريمه ،
فهذا يلتمح (١٧٨٣) بإيرادهم عقد النكاح وعلى وجه يترددون في صحته وفساده
من جهة مفسد مقرون أو إخلال بشرط (١٧٨٤) ، فالوجه الحكم بالصحة كما
تقدم ذكره . فهذا ما يتعلق بالنكاح .

فأما إذا طرى على النكاح طارىء وكان حكمه محفوظا فلا كلام ، وإن
غمض فلم يدر أنه قاطع النكاح أم لا ؟

فالذى يقتضيه الأصل الحكم ببقاء النكاح إلى استيقان ارتقائه . وهذا
يشهد له حكم من تفاصيل الشرع أن من شك فلم يدر أطلق أم لا ، أو
استيقن (١٧٨٥) أنه لفظ ولم يعلم ، إنه كان طلاقا أم لا . فالنكاح مستدام

(١٧٨٢) من هنا أقطاع بالمخطوطة (ب) في القسم الثاني من اللوحة رقم ٢٩ إلى
آخر الكتاب

(١٧٨٣) في د : لمتحق

(١٧٨٤) في ج : ما بين القوسين ساقط « على وجه ... إخلال بشرط »

(١٧٨٥) في د واستيقن

مستصحب وفاقاً (١٧٨٦) ، ولست استدل بهذا ، فان القول مصور لي غموض التفاصيل فلا يبقى شاهد من التفاريح في الزمان الخالي عن ذكرها ، ولكن المعبر فيه ما قدمنا من ان التحريم إذا لم يقم عليه دليل فالأمر يجري على رفع الحرج ، وقد كررت هذا مرارا محاولا للابتناس به ، والكلام إذا لم يكن معهودا ، وذكر مرة واحدة فقد يتعداه الناظر من غير تعريض على تدبره فيفوته الفائدة ، وإذا تكرر استبان اعتناء مكرره ، فيترتب (١٧٨٧) على انقيده (١٧٨٨) في البحث عن مغزاه ومقتضاه .

فهذا آخر المقصود في الأحكام المتعلقة بالأنكحة وما يطرى عليها .

وقد بقي من تمام الكلام قول جامع كلي في الزواجر وما يتعلق بالإيالة فنقول :

لا يكاد ينحى جواز دفع الظلمة ، وان انتهى الدفع الى شهر الأسلحة ، فان من أجل أصول الشريعة دفع المعتدين بأقصى الامكان عن الاعتداء ولو ثارت فيه زائفة عن الرشاد ، وآثروا السعى في الأرض بالفساد ولم يمنعوا قهراً ولم يدفعوا قسراً لاستجراً الظلمة ، ولتفاقم الأمر ، وهذا يعني ظهوره عن الإمعان في البيان .

فاما إذا اعتدى المعتدون وظفروا بهم فأصول (١٧٨٩) الحدود لا تخفى

(١٧٨٦) السيوطي : الاشباه والنظائر ٦٣ وابن نجيم : الاشباه والنظائر ٦٢

(١٧٨٧) في : مكرره به وترتب

(١٧٨٨) في ج : انتاد

(١٧٨٩) صلى الله عليه وسلم . زيادة من ج

ما بقيت شريعة المصطفى صلى الله عليه وسلم والكلام الضابط فيها ان كل حد استيقنه أهل العصر أقامه ولادة الأمر كما تقدم القول الشافى البالغ في أحكام الولاية .

وإذا (١٧١٠) أشك بنوا الزمان في وجوب الحد لم يقيموه أصلاً ، ولو علموا أن وجوب الحد مختلف فيه بين العلماء ، فهو إذن مظنون ، وكان في محل التحرى إذ كانت التفاصيل المذكورة محفوظة ، فاذا عدم أهل الزمان ما يتعلق به المقلدون من تقديم إمام على إمام فقد استوى عندهم الظنان ، وتعارض المذهبان (١٧١١) ولا تعويل على ظنون العوام في أنفسهم ، فلا سبيل إلى الهجوم على إقامة العقوبات وإراقة الدماء مع التردد ، ولو وقت في حد مع بقاء الفروع واستوى في ظن (١٧١٢) المقتى بإيجاب الحد ونفيه ولم يترجح أحد الظنين على الثانى ، فلا يفتى بالحد أصلاً . فتحكم أهل الزمان الخالى عن علم التفاصيل يجرى هذا المجرى .

ومما يليق بذلك انه اذا زنى رجل ، وعلم انه استوجب الحد ، ولكن لم يدر أمحصن هو فيرجم أو بكر فيجلد (١٧١٣) فلا سبيل مع الإشكال إلى رجه (١٧١٤) .

فأما الجلد فلا يجوز جلد المحصن ، كما لا يجوز رجم البكر إذ لا تبادل في الحدود فالوجه على حكم الأصل أن لا يحد أصلاً .

(١٧١٠) في د فاذا

(١٧١١) ١ : المرتبتان

(١٧١٢) ١ : فن

(١٧١٣) ١ : ولا

(١٧١٤) الشافى : الاثم ١ : ١٤٤

فاذا شككنا في أن الجلد هل يسوغ إقامته أم لا والعقوبة المشكوك فيها لا تقام في الرمان الذي رفضنا إلى الكلام فيه، فان قيل لوزنا محصن واستوجب الرجم والشرعية مستقلون بضبط التفاصيل ، ورأى الإمام أن يقتل المحصن بالسياط ويحلها محل الأحجار فيذبغي أن يحوز ذلك ، وإذا ثبت جوازه فليجلد من اعتاص الأمر في رجمه وجلده ، فان كان مرجوما فقد اقتصر على بعض ما يستحق ، وان كان مجلودا فقد اقيم عليه حقه كمالا ، قلنا لسنا نرى اولا اقامة السياط مقام الأحجار فان الحدود لا يتغير كيفياتها ، ولا تبدل آلتها ، ثم أن انتهى بمجهد إلى تجويز ما أورده السائل ، فهو من دقيق القول في أساليب الطنون فكيف يدركه أهل الزمان الشاغر عن علماء التفاصيل .

نجز الكلام في المرتبة الثالثة ، وقد قبض الله فيها أمورا بديعة لا يدرك علو قدرها إلا الفطن الغواص ، وهو من أخص الخواص ، وكنت قد عزمت على أن أذكر في كل كتاب وباب فصولا ، وأمهّد أصولا ثم رأيت الاكتفاء بهذه اللمع إذا وجدتها ترشد إلى مسالك الكلام في الأصول أجمع ، ولو لم يكن فيه ما يسر الطالب إلا التنبيه على الأصول لكان ذلك كافيا .

فان قال قائل : قد بينتم هذه المرتبة على خلو أهل الزمان عن ذكر التفاصيل والذي ذكرتموه مما يغمض على معظم العلماء في الدهر فكيف يدركه أهل زمان فاتتهم تفريعات الشريعة وتفاصيلها ، فليس يحتاج إليه اذن والشرعية محفوظة ، فاذا درست فروعها ولم يستقل الناس بها لم يفهمها العوام فهذا الكلام اذن لا يجدى ولا يفيد على اختلاف الزمان في الذكر والنسيان قلنا الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما ، إنه ليس خاليا عن فوائد جمة مع بقاء العلوم بتفاصيل الشريعة ،

وفيها التنبيه على مأخذ الأصول والفروع ، ومن أحكمه تنقحت قريحته في مباحث المعاني ، وعرف القواعد والمباني ورقى إلى مرقى عظيم من السكليات لا يدركه المتقاعد الوافي ، وطرق المباحث لا يتهدب إلا بفرض التقديرات قبل وقوعها والاحتواء على جملها ومجموعها .

فهذا جواب ولست ارتضيه .

فاني لم أجمع هذا الكلام لهذا الغرض ، فالجواب السديد أني وضعت هذا الكتاب لأمر عظيم ، فاني تخيلت انحلال الشريعة وانقراض خلتها ، ورغبة الناس عن طلبها ، واضراب الخلق عن الأهتمام بها ، وعانيت في عهدي الأئمة ينقرضون ولا يخلفون ، والمتسمون بالطلب يرضون بالاستطراف ، ويقنعون بالاطراف وغاية مطلبهم مسائل خلافية ، يتساهلون بها ، أو فصول ملفنة وكلم مزينة (١٧٩٥) في المواظ يستعطفون بها قلوب العوام والهمج الطغام فعلمت أن (١٧٩٦) الأمر لو تبادى على هذا الوجه لأنقرض علماء الشريعة على قرب وكتب ، ولا يخلفهم الا (١٧٩٧) التصانيف والكتب ثم لا يستقل بكتب الشريعة على كثرتها واختلافها مستقل بالمطالعة من غير مراجعة مع مرشد ، وسؤال عن عالم مسدد فجمعت هذه الفصول ، وآملت أن يشبع (١٧٩٨) منها نسخ في الاقطار والامصار ، ولو عثر عليها بنو الزمان لأوشك أن يفهموها

(١٧٩٥) في ١ : فصول ملفقة مرتبة

(١٧٩٦) في ج : فعلنا

(١٧٩٧) في ح : ولا تخلفهم

(١٧٩٨) د : تشبه

لأنها قواطع ، ثم ارتجيت أن يتخذوها ملاءم معاذهم فيحيطوا بما^(١٧٧٩) عليهم
 من التكليف في زمانهم ، ويتحفظونه لصغر حجمه واتساق نظمه .
 فهذا ما قصدت فأن تحقيق ظني فهو الفوز الأكبر ، وإلا فالخير أردت والله
 المستعان .

المرتبة الرابعة

في خلو الزمان عن أصول الشريعة

قد مضى القول فيه إذا درست العلوم بتفاصيل الشريعة ، وبقيت أصولها
 في الذكر . ومضمون هذه المرتبة تقدير دروس أصول الشريعة ،^(١٨٠٠) وقد
 ذهبت طوائف من علمائنا إلى أن ذلك لا يقع فأن أصول الشريعة تبقى محفوظة
 على ممر الدهور إلى نفخة الصعور واستمسكوا بقوله تعالى (إنا نحن نزلنا
 الذكر وإنا له لحافظون)^(١٨٠١) وهذه الطريقة غير مرضية ، والآية في
 حفظ القرآن عن التحريف والتبديل والتصريف^(١٨٠٢) وقد وردت أخبار
 في انطواء الشريعة وانطماس شرائع الإسلام ، واندراس معالم الأحكام
 نقبص العلماء وقد قال صلى الله عليه وسلم (سيقبص العلم حتى يخلف
 الرجلان في فريضة فلا يجدان من يعرف حكم الله فيها)^(١٨٠٣)

(١٧٩٩) في ١ فيحيط ن

(١٨٠٠) ما بين القوسين ساقط من > « وبقيت ٠٠٠ أصول الشريعة »

(١٨٠١) الحجر : ٩

(١٨٠٢) تفسير القرطبي ١٠ : ١

(١٨٠٣) رواه أبو يعلى والبرار عن ابن مسعود باللفظ « تعلموا القرآن ، وعلموه الناس
 وتعلموا العلم وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فأن امرؤ مقبوض ،
 وإن العلم سيقبص حتى يخلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما » وقال الهيثمي
 في اسناده من لم أعرفه . مجمع الزوائد ٤ : ٢٢٣

فالتول المرتضي في ذلك أن دروس أصول الشريعة (١٨٠٤) في مستقر العادة في الآماد الدانية ، وأن انقرض عمر الدنيا في مطرد العرف ، وقامت القيامة في الأعصار القريبه ولا حاجة إلا هذه التقديرات ، وإن تطاول الزمن فلا تبعد في مطرد العرف انمحاق الشريعة أصلاً أصلاً حتى يدرس بالكلية ، وعلى هذا التدريج تبدأ (١٨٠٥) الأمور الدنيوية والدينية ، وتزيد حتى تبلغ المنتهى ثم تنحط وتندرس حتى تنقضي وتنصرم كان لم تعهد .

فإن فرض ذلك قدمنا على غرضنا من ذلك صورة ، وهي أن طائفة في جزيرة من الجزائر لوبغتهم الدعوة ، ولاحت عندهم دلالة النبوة ، فاعترفوا بالوحدانية والنبوة ، ولم تفقوا على شئ من أصول الأحكام ولم يستمكنوا من المسير (١٨٠٦) إلى علماء الشريعة ، فالعقول على مذاهب أهل الحق لا تنقضي التحريم (١٨٠٧) والتحليل وليس عليها في مدرك قضايا التكاليف تعويل . وهذا الأصل من أعظم الطوام وهو ملة الاقدام ومضلة معظم الأناس ، ولو اوغلت فيها لأربى مفاتيح الكلام في حواشيه على مقدار حجم الكتاب .

فاشجه الاكتفاء بنقل المذاهب ، واحالة من يحاول الوقوف على مطابق الحقائق على بحر الكلام (١٨٠٨) .

فمقدار الغرض الآن أن الذين فرضنا الكلام فيهم لا يلزمهم إلا الاعتقاد

(١٨ ٤) في ج : يبعد

(١٨٠٥) ١ : يبدأ

(١٨ ٦) في د : المشير

(١٨٠٧) في د : قطعي طولى في ص ٢٧٧ ، ٢٧٨

١٨٠٨ في ١ : مضائق الحقائق على نحو

بالتوحيد ونبوة النبي المبعث ، وتوطين النفس على التوصل إليه في مستقبل
الزمان ، مهما صادفوا أسباب الامكان ، ولسنا ننكر ان عقولهم تستحيهم
في قضايا الجبلات عن الانكفاف عن اسباب الردى والانصراف عن موجبات
التوى (١٨٠٩) .

ولكننا لا نقضي بان حكم الله عليهم موجب عقولهم فننعطف الآن على
غرضنا ونقول :

إذا درست فروع الشريعة وأصولها ، ولم يبق معتمدا يرجع إليه ويعول
عليه ، انقطعت التكاليف عن العباد ، والتحقّت أحوالهم بأحوال الذين لم
يلغهم دعوة ولم تنط بهم شريعة

وانما جعلت هذه الخاتمة منقطع الكلام لأنى افتتحت باسم مولانا نصر الله
أيامه ، وأسبغ على ساحتها السامية أنعامه كتابا مضمونه ذكر مدارك العقول ،
سأنخل فيها ثمرات الألباب ، وانزع من ملتطم الشبهات الصفوة اللباب
واتركه (١٨١٠) عبرة في ارتباك المشكلات واشتباك المعضلات ، فصار ما قطعت
عليه الكلام متقاضيا ما أفتتحت ، والله ولى الاتمام . وقد انتهيت إلى ما اردت
ذكره في هذا الكتاب ، وبلغت كنه ما اعتمدته من تفصيل الأبواب ،
عرضته في معرض البراعة ، وجلوته في حلل البضاعة ، وزفنت مخطوبه في
كرم المناصب والمناسب (١٨١١) إلى ارفع خاطب ، ووافق شن طبقه وصادف

الائمم الحذقة ، واحتاز الفريد الفري ، واحرز ذو التاج الاقليد ، فاطال الله
من أعلى منازل الأياله بقاءه ، وأعلى إلى أبعد غايات الجلالة ارتقاءه ماطلع فجر ،
وزخر بحر ، ودار فلك ، وسيح ملك ، واختلف الجديدان واعتقب الملوان ،
فهو ولي الإحسان والمتفضل بالامتنان وصلى الله على محمد وعلى اله وصحبه
وسلم . المبعوث بأفضل الاديان .

نجز الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه وذلك في ثالث عشره شهر
ربيع الاول سنة (١٨١٢) واربعين وسبعمائه والحمد لله وحده وصلواته على
سيدنا محمد وآله رحمه الله لمن دما لكاتبه وقارئه ومن قال آمين آمين بلغت
مطالعة واصلاحاً مع مراجعة الأصل فصح بحمد الله ومنه كتبه :

خليل بن الملائي (١٨١٣) الشافعي

وفرغ منه في تاسع عشر من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربعة
وسبع ومائة ببيت المقدس حماء الله .

(١٨١٢) غير واضحة بالأصل

(١٨١٢) هو خليل بن كيكلي بن عبد الله الملائي الدمشقي ، يكنى أبا سعيد ، محدث
وفقيه شافعي ، ولد بدمشق ٦٩٤ وتعلم بها ، ثم درس في القدس في الصلاحية س ٧٣١
وتوفى بها سنة ٧٦١ هـ .

الدرر السكامة ٢ : ١٧٩ - ١٨٢ وطبقات الشافعية للسبكي ١٠ - ٣٥ - ٣٨ وطبقات
الشافعية للاسنوي ٢ : ٢٣٩

الفهارس الفنية

١ - فهرس شواهد القرآن الكريم

٢ - فهرس الحديث

٣ - فهرس الأشعار

٤ - فهرس الأءءلام

٥ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة

٦ - فهرس المضمون

١ - فهرس شواهد القرآن الكريم

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة البقرة)		
فاعتزلوا النساء في الحيض	٢٢٢	٢٣
(سورة آل عمران)		
لا تتخذوا بطانة من دونكم	١١٨	١١٥
وشاورهم في الأمر	١٥٩	٦٧
(سورة النساء)		
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل	٢٩	٧٨٣
(سورة المائدة)		
يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فغسلوا	٦	٣٢٧، ٢٢٥
لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء	٥١	١١٥
(سورة الأنعام)		
قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً . .	١٤٥	٧٨٣
(سورة التوبة)		
إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها	٦٠	١٨١، ٨٤، ٨٣
قاتلوا الذين يلونكم من الكفار	١٢٣	
(سورة النحل)		
وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لَغفور رحيم	١٨	٢٧٠
(سورة البينة)		
وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين	٥	٣٢٥

٢ - فهرس الحديث

الصفحة	صور الحديث
	(أ)
٦٣٦٢٦	الأنمة من قريش
١٤٠	اختلاف أمي رحمة
٣٢	أقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر
١٦٣	أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم
١١٥	أنا برىء من كل مسلم مع شرك
٣٠٤٢٠	أنت منى بمنزلة هارون من موسى
٩٨	ان ابني هذا سيد وسيصلح الله تعالى به فئتين عظيمتين
٢٢٨	ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر
٨٥	ان وليتموها عليا فيحملكم على المحجة الغراء
٣٢٥	انما الأعمال بالنيات
	(ب)
٣١١	بم تحكم يا معاذ ؟ قال : بكتاب الله . . .
	(ت)
٣٦٤	تعلموا الفرائض وعلموها الناس
	(خ)
٣١٥	خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء الا غير طعمه أو ريحه
	(د)
٢٢٦	دع ما يبريك إلى ما لا يبريك

(س)

- ١١١ ستفترق أمتي ثلاثا وسبعين فبقه الناجي منها واحدة
٨٧ ستكون فتن كقطع الليل المظلم فيهما خير من التناعد
٣٧ سيقبض العلم حتى يختلف الرجلان في فلةفضة كرامه
٧٩ سيلبكم بعد ولأه : قليلكم البار بیره ويليكم الفاجر بفجوره

(ق)

- ٢٦ قدموا قريشا ولا تقدموها

(ك)

- ٢٧٧ كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته

(ل)

- ٢٢٢ لتؤذن الحقوق إلى أهلها

(م)

- ٣٥٤ ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام كراسة هامش
٣٠٤ من اعتق شركا له في عبد قوم عليه نصيب صاحبه
١٧٤ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن شعبان وجاره خاو
من كنت مولا فعلى مولا ٣٠٤٢٩٠٢٨٠٢٠

(هـ)

- ٧٩ هل أنتم تاركون لي امرائي

(لا)

- ٢٢ لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر ان يتقدمهم غيرة

(ي)

- ٣٢ يا أي الله والمسلمون إلا أبا بكر

٣- فهرس الشعر

مطلع البيت	القافية	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
		(د)		
فلا زال ركب	مقصدا	٩	الجويني	٨٠٧
		(ر)		
ومكلف الأيام	نار	١	الجويني	٢٥٦
		(ز)		
ومن ظن ممن	عجزا	١	الجويني	٢٠٧

٤ - فهرس الاعلام

- (أ)
- ابن أبي الدم (المؤرخ) ١١ م
 ابن الأثير (المحدث والمؤرخ)
 ٣٢ ، ٩٧ ، ٢٣٨
 ابن الأزرقي (الفقيه المالكي)
 ٣٢ م ، ١٢٥
 ابن تيمية (شيخ الإسلام والفقيه
 الحنبلي الكبير) ٣ م ، ٢٦ م ،
 ٢٩ م ، ٦٦ ، ٧٢ ، ١٤٥
 ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،
 ١٨٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ،
 ٢٢٥ ، ٢٢٨ .
 ابن جماعة (المحدث والفقيه الحنبلي)
 ٧ م ، ٩٢ ، ١٢٥ ، ٨٢
 ابن الجوزي (المؤرخ والفقيه
 الحنبلي) ١٢ م ، ١٤١ ، ١٦٥
 ١٧٦ ، ٢٤٩ .
 ابن حجر العسقلاني (المحدث
 والفقيه الشافعي) ٣١٢ ابن حداد
 (الواعظ) ٨ م
 ابن حزم (الفقيه الظاهري) ١٧٣
 ١٨١ ، ٢٩٦ ، ٣١٥ ، ٣٣١
 ابن حنبل (الإمام المحدث) ٢٠
 ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٨٧ ، ١٣٦
 ١٦٣ ، ١٧٩ ، ٢٧٧ ، ٣١٢
 ٣٣١ ، ٣١٥ .
- ابن خثيمة (المؤرخ) ٣٥
 ابن خلدون (مؤسس علم الاجتماع)
 ٣٣١ م ، ٧٤
 ابن خلكان (المؤرخ) ١٦٦
 ابن الخياط (المؤرخ) ٩٥ ، ١٧٨
 ١٨٢ ، ٢٣٨ .
 ابن رجب (الفقيه الحنبلي) ٣٤٩
 ابن رشد (الفقيه المالكي) ١٣٦
 ١٤٧ ، ١٨١ ، ٢٦٦ ، ٣١٤
 ٣٢٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ .
 ابن رواحة (الصحابي) ١٠٨
 ابن سعد (المؤرخ) ٣٢ ، ٨٧ ،
 ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٧٩ ، ٢٨٧
 ابن عبد البر (الفقيه المالكي
 الأندلسي) ٢٥ ، ١٦٦ ،
 ابن عدي (المحدث) ١٢٣ ، ٣١٢
 ابن العربي (الفقيه المالكي
 الأندلسي) ٣١ م ، ٦٤ ، ٧٠
 ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣
 ابن عساكر (المحدث والمؤرخ)
 ١٣ م
 ابن عقيل (الفقيه الحنبلي) ١٦٣
 ابن عمر (عبد الله بن عمر -
 الصحابي) ٨٦ ، ٢٧٧ ، ٣٠٤
 ٣١٢ ، ٣١٤
 ابن فرحون (الفقيه المالكي) ١٦٦

٣٢ ، ٤٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨

٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢٦

١٤٧ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٨

٢١٨ ، ٢٩٧ ، ٣٢٨ .

أبو الحسن الأشعري (الإمام)

٥٤ ، ١٢٨ .

أبو حنيفة النعمان (الإمام)

١٨٥ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣

أبو داود (المحدث) ١٦٣ ، ٣١٢

أبو زيد الدبوسي (الفقيه الحنفي)

٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ .

أبو عبدالله الحليمي (الفقيه الشافعي)

٣٣ ، ٣٧ .

أبو علي الطوسي (نظام الملك—

غياث الدولة) م ، ٨

أبو الفضل محمد الأعرج (الفقيه

الشافعي) ٣٧ .

أبو المعالي الجويني (إمام الحرمين

الفقيه الشافعي) ١١١ — ١١٦ م

٢٠ ، م ، ١ ، ٣١ ، ٨٩ ،

١١٢ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ٢٢٢

٢٣٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٤

أبو موسى الأشعري (الصحابي)

٨٦ ، ٨٧ ، ١١٥ (صحاح).

أبو هريرة (المحدث الصابي) ١٧٩

أبو نعيم الأصبهاني (الضوني)

٢٤٩

أبو يعلى الفراء (الفقيه الحنبلي)

٢٦ ، ٣٣ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

١٠٥ ، ١١٢ ، ١٣٢ ، ١٧٣

ابن قدامة (الفقيه الحنبلي) ١٣٦

٢٦٦ ، ٣٤٩

ابن القيم الجوزية (الفقيه الحنبلي)

١٤٨ ، ١٦٤ ، ٢٢٠ ، ٢٩٤

ابن كثير (المفسر والمؤرخ) ١١٥

ابن ماجه (المحدث) ١٤١

ابن مزاحم (المؤرخ) ٨٧

ابن مسعود «الصحابي» ٣٤

ابن نجيم (الفقيه الحنفي) ٣١٧ ،

٣٢٠

ابن الوردي (المؤرخ) ٢٥٣

ابن هبيرة (الفقيه الحنبلي) ٣٤٣

٣٤٨

ابن هداية (المؤرخ) ١٣ م

ابن هشام (المؤرخ) ٩٨ ، ١٠٧

أبو الأعلى المودودي (العالم

الباكستاني) ١٩ م

أبو اسحاق الأسفرائيني (الأصولي)

١٢٨ ، ١٢٩ ، ٢١٧ ، ٢١٩

أبو أيوب الانصاري (الصحابي)

٨٦

أبو بكر الأصم (المعتزلي) ١٥

أبو بكر الباقلاني (الأشعري)

٢٩ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٧

٦٤ ، ٧٤ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤

٢٩٤ ، ٣١٠ .

أبو بكر البيهقي المحدث والفقيه

الشافعي) ١٤٠ ، ١٧٤

أبو بكر الصديق (الخليفة الأول)

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠

(ت)

التجيبى (المفسر) ١٨١
الترمذى (المحدث) ١٤١ ، ٢٢٢ ، ٢٧٧ ، ٣١٥ .

(ث)

الثعالبي (الأديب) ١٧

(ج)

جب (المستشرق الأنجليزى)
٢٠٧

الجرجاني (الفقيه الحنفى) ١٦١
جعفر بن أبى طالب (الصحابى)
١٠٨

جولد تسهير (المستشرق
الانجليزى) ٢٠٧

(ح)

حاجى خليفة (المؤرخ) ٣٩ م
الحاكم النيسابورى (المحدث)
٢٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٨٧ ، ١٤١

١٧٤ ، ١٨٨ ، ٣١٥
الحسن بن على (حفيد الرسول
صلى الله عليه وسلم) ٧١ ، ٩٧
٣٨

الحسين بن عبدالله (المؤرخ) ١٧ م
الحسين بن على (حفيد الرسول)
٧١ ، ٣٨ .

حمدان بن اشعث (القرمطى)
٢٥١

١٧٧ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤٠ ، ٣١٥

أبو يوسف (الفقيه الحنفى) ٣١٥
أحمد تيمور (المحقق واللغوى) ٤ م
أحمد السقا (الدكتور - المحقق)

٢٩٤ ، ٣

أحمد شاكر (المحدث - المحقق)
٢٨٨ ، ٨٧

آدم منز (المستشرق الألمانى) ٢٨٧
اسامة بن زيد (الصحابى) ٨٦ ،
٨٧

الأسنوى (المؤرخ والفقيه
الشافعى) ١١١ م ، ١١٤ ، ٣٢٩
اسيد بن الخضير (الصحابى) ١٠٠
ألب بن أرتسلان (السلطان
السلجوقى) ٢٥٣

الآمدى (الأصولى) ٢٩ ، ٣٦ ،
٧٤

(ب)

البخارى (الإمام المحدث) ٢٦
١٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣١٥
بدران أبو العنين بدران (الشيخ
الجامعى)

البزار (المحدث) ١٧٩
الردوى (الأصولى) ١٣٢ ،
٢٢٦ ، ٢٣٩ .

بطاش كبرى زاده (المؤرخ)
٣٢٦

البغدادى (الأصولى) ٧٤

سعد بن أنى وقاص (الصحابي)
٨٥ ، ١٠٦

سعد بن عباد (الصحابي) ٢٦
سعيد بن زيد (الصحابي) ٨٥
السمري قندي (الفقيه الحنفي) ١٨٢
٣١٧ ، ٣٣٢

السنهوري (الفقيه المصري) ٢٤م
٢٥م

السياطي (المحدث والفقيه الشافعي)
٢٦ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤
١١٢ ، ١١٩ ، ١٤٠ ، ١٥٤
١٧٤ ، ٢٧٧ ، ٣١٧ ، ٣٢٠
٣٢٤ ، ٣٤٣ ، ٣٦١

(ش)
الشاطبي (الأصولي والفقيه المالكي)
١٩١ ، ١٩٥ ، ٢١١ ، ٣٤٦
الشافعي (الإمام) ٥٣ ، ٨٣ ،
١١١ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٣٦
١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٢
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥
٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩
٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٨
٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨
٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٧ ، ٣٢٠
٣٩٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣
٣٥٢ ، ٣٦١

الشهرستاني (الأصولي) ٧٤
الشيبياني (المحدث) ١٦٣٤
الشيرازي (الفقيه الشافعي) ٣٤٣

حموده غرابه (الدكتور —
المحقق) ٥٤ .

(خ)

خالد بن الوليد (الصحابي) ٢١٢
الخطيب البغدادي (المحدث .
والمؤرخ) ١٤٣ .

(ذ)

الذهبي (مؤرخ الإسلام والفقيه
الحنبلي) ١٤٣ ، ٢٥٣

(ر)

الرازي (الأصولي) ٢٩
الراغب الأصفهاني (المفسر)
٢٩٣

(ز)

زاهد الكوثري (وكيل المشيخة
العمانية) ٣ ، ٢٩٤
الزبير بن العوام (الصابي) ٣٤
١٠٦
الزركلي (المؤرخ) ٢٥١
زفر بن الهذيل (الفقه الحنفي)
٣٢٦

زيد بن حارثة (الصحابي) ١٠٨

(س)

سامي الدهان (الدكتور —المحقق)
٢٧٤

السبكي (المؤرخ والفقيه الشافعي)
١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٢م
٩ ، ٩ ، ٥٤ ، ١٢٩ ، ٣٢٩
السخاوي (المحدث والمؤرخ) ٣٥

عبدالله المراغى (الشيخ الأزهرى)

١١٥

عتاب بن اسيد (الصحابي) ٢٥

عثمان بن عفان (الخليفة الثالث)

١٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٦ ،

١٨٨ ،

العجلوني (المحدث) ١٤٠ ، ١٦٣ ،

٢٧٧

العقبلي (المحدث) ١٦٣

على بن أبي طالب (الخليفة الرابع)

٢٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٧١ ،

٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ،

١٦٨ ، ١٨٨ ، ٢٣٨

على بن عبد الرازق (الشيخ

الأزهرى) ٧م

عمار الطالبي (الدكتور-المعاصر)

٣٤م ، ٢٩٤

عمرو بن العاص (الصحابي) ٢١٢

(غ)

الغزالي (الفقيه الشافعى) ٣١ ،

٤٩ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٩١ ، ٩٣ ،

١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ،

٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ،

٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،

٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ،

٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،

٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤

(ص)

صلاح دبوس (الدكتور -

معاصر) ٧٤

(ض)

ضرار بن عمرو (القاضى) ٦٢

(ط)

الطبراني (المحدث) ٢٠ ، ٢٦ ،

٣٥ ، ١٧٩ ، ٣١٥

الطبرى (المفسر والمؤرخ) ١٠٧

١٧٩ ، ٢٣٨ ، ٢٥١

طلحة بن عبدالله (الصحابي)

٤٣ ، ١٠٣ ، ١٠٦

الطبي (المحدث) ٢٨٧

(ع)

العباس بن عبد المطلب (الصحابي)

٢٣

عبد الحميد متولى (الاستاذ

الدكتور - المعاصر) ٢٥م

عبد الرحمن بن عوف (الصحابي)

١٠٠

عبد العزيز عامر (الدكتور -

المعاصر) ١٦١ ، ١٦٤

عبد القادر محمود (الدكتور

المعاصر) ٢٥١

عبد الكريم زيدان (الدكتور -

المعاصر) ١١٥

عبدالله بن عمرو بن العاص

(الصحابي) ٣٢

محمد فتحي عثمان (الدكتور -

المعاصر) ٩م ، ١٠م

محمد مصطفى المراغي (شيخ

الأزهر) ١١٩

المرضى (الفقيه الزيدى) ١٩١

المزنى (الفقيه الشافعى) ٣٢٩

المسعودى (المؤرخ) ١٤٣

مسلم (الإمام المحدث) ٢٠ ، ٢٦

٣٥ ، ٨٧ ، ٢٢٢ ، ٣١٥

المسيح بن مريم (النبي - المهدي)

٧٠

مصطفى حلمي (الدكتور

المعاصر) ٣م ، ٧٤

معاذ بن جبل (الصحابي) ٢٥

معاوية بن أبي سفيان (الحاكم

الأموي) ٢٣٨

المغربى (الوزير) ٢٧٤

المقرئى (المؤرخ) ١٤٧

المكتفى بالله (الحاكم العباسي)

٢٥١

موسى عليه السلام (النبي) ٢٠

٣٠

المنائى (المحدث والفقيه الشافعى)

٨٧ ، ١٧٤ ، ٢٢٢

المنذرى (المحدث) ٨٧ ، ١٧٤

٢٢٢

(ن)

النسائى (المحدث) ١٦٣

نصر المقدسى (المحدث) ١٤٠

الغزالى (الشيخ محمد الغزالى -

المعاصر) ٦م

(ف)

فاطمة (بنت الرسول صلى الله

عليه وسلم) ٤٨ .

فؤاد عبد المنعم (الدكتور -

المعاصر) ٧م ، ١٠٤ ، ١١٩

فؤاد النادى (الدكتور المعاصر)

٧٤

(م)

مالك بن أنس (الإمام) ٢١١

الماوردى (الفقيه الشافعى) ١٦

٦٣ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٤

١٠٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١١٢

١١٤ ، ١٣٢ ، ١٥٢ ، ١٦٤

١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ٢٠٩

٢٣٥ ، ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣١١

محمد بن الحسن العسكري (مهدى

الرافضة) ٧١

محمد الخضر حسين (شيخ الأزهر)

٦م

محمد رأفت عثمان (الدكتور -

المعاصر) ٧٤

محمد سليمان داود (الدكتور -

المعاصر) ١٠٤

محمد طه بدوى (الاستاذ الدكتور

المعاصر) ٨٩

(٥)	(٥)
يحيى بن آدم (الفقيه الحنفي) ٢٠٩	هارون عليه السلام (النبي) ٤٢٠
يوسف بن أبيش (المحقق) ٣٣	٣٠
١٢٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠	
يوسف القرضاوى (الدكتور -	الهيثمي (المحدث) ٣١٥ ، ٧٩
المعاصر) ١١٥	

٥ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة

- القرآن الكريم .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة .

(أ)

- أبو الحسن الأشعري : الدكتور حموده غرابه ، مجمع البحوث الإسلامية القاهرة ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ .
- أبو الحسن الماوردي : الدكتور محمد سليمان داود ، والدكتور فؤاد عبد المنعم ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٨ م
- آثار الأول في ترتيب الدول : الحسن بن عبد الله بن محمد (ألفه سنة ثمانية وسبعائة) ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٩٥ هـ .
- الاجتهاد : للشيخ محمد مصطفى المراغي ، سلسلة الثقافة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٥٩ م
- أحكام أهل الذمة ، لابن القيم الجوزية ، المتوفى ٧٥١ هـ ، تحقيق الدكتور صبحي الصالح ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ، مطبعة جامعة بغداد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- الأحكام السلطانية : لأبي الحسن الماوردي ، المتوفى ٤٥٠ هـ ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- الأحكام السلطانية : لأبي يعلى الغراء الحلبي ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م .

- * أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، المالكي المتوفى ٥٤٣ هـ . تحقيق على البجاوى ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٩ م
- * الأدب المفرد : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، المتوفى ٢٥٦ هـ . تحقيق محب الدين الخطيب المطبعة السلفية بالقاهرة ، ١٣٧٩ هـ — ١٩٥٩ م
- * آراء أبي بكر العربي الكلامية ونقده الفلسفة اليونانية : الدكتور محمد عمار الطالبي ، الشركة الوطنية ، الجزائر ، ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م .
- * الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : لإمام الحرمين أبي المعالى الجويني ، المتوفى ٤٧٨ هـ ، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ — ١٩٤٩ م .
- * الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لأبي عمر بن يوسف بن عبد الله المعروف بأسم عبد البر القرطبي ، المتوفى ٤٦٣ هـ ، تحقيق على محمد البجاوى ، ٤ أجزاء مطبعة نهضة مصر ، دون تاريخ .
- * أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين بن الأثير ، المتوفى ٦٣٠ هـ . مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ — ١٩٧٠ م .
- * الإسلام وأصول الحكم : لعلى عبد الرازق ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م .
- * الإسلام والخلافة في العصر الحديث (نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم) الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٧ م
- * الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية : لجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ ، مطبعة الحلبي ، مصر ، دون تاريخ .

* الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان : لزيد العابدين بن إبراهيم بن نجم المتوفى ٩٤٤ هـ ، تحقيق عبد العزيز الوكيل ، الحلبي ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ .

* أصول الدين : لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ ، مطبعة الدولة ، إستانبول ، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م

* أصول الدين : لأبي اليسر محمد بن محمد بن عبد الكريم البزدوى ، حققه وقدم له الدكتور هانز بيتر ليس ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .

* الاعتصام : لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ، المتوفى ٧٩٠ هـ ، بتعريف الشيخ محمد رشيد رضا ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، دون تاريخ .

* الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) : لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٣٨٩ ١٩٦٩ م .

* الاقتصاد في الاعتقاد : لأبي حامد الغزالي ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، القاهرة ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م .

* إمتاع الأسماع : لتقى الدين أحمد بن علي المقرئ ، المتوفى ٨٤٥ هـ ، تحقيق محمود شاكر ، القاهرة .

* الأم : للامام أبي عبد الله محمد بن أدریس الشافعي برواية الربيع بن سليمان المرادي عنه ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨

* الأموال : لأبي عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى ٢٢٤ هـ ، تحقيق محمد خليل هراس ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

- * أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصداها في نظم الحكم : الدكتور محمد طه بدوى ، مصر ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- * الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعى وأبى حنيفة) : لابن عبد البر ، المتوفى ٤٦٣ هـ ، مكتبة المقدسى ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- * الأنساب : لأبى سعيد بن عبد الكريم السمعاني ، المتوفى ٥٦٢ هـ ، تقديم مارجليوث ، ليدن ، ١٩١٢ م .
- * الإيجاز والإعجاز : لأبى منصور الثعالبي ، المتوفى ٤٢٩ هـ ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية ، ١٣٠١ هـ .

(ب)

- * البحر الزخار لمذاهب علماء الأمصار : لأحمد بن يحيى المرتضى المتوفى ٨٤٠ هـ ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٦٩ - ١٩٤٩ م .
- * بدائع السلك في طبائع الملك : لأبى عبد الله بن الأزرق ، المتوفى عام ٨٩٦ هـ ، تحقيق وتعليق الدكتور على سامى النشار ، وزارة الإعلام العراقية ، ١٩٧٧ م .
- * بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي المتوفى ٥٩١ هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٨٩ - ١٩٦٩ م .

(ت)

- * تاج العروس من جواهر القاموس : عيسى السيد محمد المرتضى الزبيدي المتوفى ١٢٠٥ هـ ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ .

- * تاريخ الأمم والملوك : لابن جرير الطبري ، المتوفى ٣١١ هـ ، دار القاموس الحديث ، بيروت .
- * تاريخ بغداد (أو مدينة السلام) : لأبي بكر بن علي الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣ هـ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- * تاريخ الحركة القومية : لعبد الرحمن الرافعي ، مطبعة النهضة المصرية ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .
- * تاريخ الخلفاء : لجلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة التجارية ، مصر ، ١٩٦٩ م .
- * تاريخ خليفة بن خياط : لخليفة بن خياط العصفري ، المتوفى ٢٤٠ هـ رواية بتي مغلد ، تحقيق سهيل زكار ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٣٨٨ م ١٩٦٨ م .
- * تاريخ المظفرى : ابن أبي الدم الحموى المظفرى ، المتوفى ٦٤٢ هـ ، مخطوط بمكتبة محافظة الأسكندرية ، برقم ١٢٩٢ ب .
- * تاريخ ابن الوردي : لزين الدين عمر بن الوردي ، المتوفى ٧٤٩ هـ ، المطبعة المحمدية ، النجف ، العراق ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- * تأسيس النظر : لأبي زيد الدبوسي الحنفي ، المتوفى ٤٣٢ هـ ، المطبعة الأدبية ، مصر ، ١٣١٩ هـ .
- * تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري : لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ، المتوفى ٥٧١ هـ ، نشر المقدسي دمشق ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .

• تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام : لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ، المتوفى ٧٣٣ هـ ، مخطوط بمكتبة محافظة الأسكندرية .

• تحفة الفقهاء : لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى ، المتوفى ٥٤٠ هـ تحقيق الدكتور محمد زكى عبد البر ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م .

• التحفة الملوكية في الآداب السياسية : منسوب لأبى الحسن الماوردى تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأسكندرية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٧ م .

• تراث الإسلام : للمستشرقين : شاخت وبوزت ، القسم الثالث ترخمة الدكتور حسين مؤنس وإحسان صدقى العمدة ، عالم المعرفة ، الكويت نوفمبر ١٩٧٨ م .

• تراث الفكر الإسلامى فى مجال الدولة : للدكتور محمد فتحي عثمان ، مقال بمجلة الأمان البيروتية ، رمضان ١٣٩٩ هـ - أغسطس ١٩٧٩ م

• الترغيب والترهيب : للحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى ، المتوفى ٦٥٦ هـ ، تحقيق الشيخ محمد منير الدمشقى ، المطبعة المنيرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة .

• التشريع الإسلامى لغير المسلمين : للشيخ عبد الله مصطفى المراغى ، المطبعة النموذجية ، القاهرة .

• التعزير فى الشريعة الإسلامية : للدكتور عبد العزيز عامر ، رسالة دكتوراه ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٩ م

• تفسير القرآن العظيم (المشهور بتفسير ابن كثير) : للحافظ ابن كثير

المتوفى ٧٧٤ هـ ، تحقيق الدكتور إبراهيم البنا وآخرين ، طبعة دار الشعب ، القاهرة .

* تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي ، المتوفى ٦٧١ هـ ، دار الكتاب العربى بمصر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

* تلبيس إبليس (أو نقد العلم والعلماء) : لأبي الفرج عبد الرحمن الجوزى المتوفى ٥٩٧ هـ ، المطبعة المنيرية ، مصر ، دون تاريخ .

* تلخيص الخبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير : لأحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى ٨٥٢ هـ ، تحقيق اليمانى ، شركة الطباعة الفنية القاهرة ، ١٩٦٤ م .

* التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة : لأبى بكر الباقلانى ، المتوفى ٤٠٣ هـ ، تحقيق الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده والدكتور محمود الحضيرى ، القاهرة ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

* تميز الطيب من الخبيث : لابن الديبع الشيبانى ، المتوفى ٩٤٤ هـ ، مطبعة صبيح ، القاهرة ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

* تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢ هـ ، طبعة حيدر آباد ، الهند ، ١٣٢٥ هـ .

* تيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول ، لابن الديبع الشيبانى ، المتوفى ٩٤٤ هـ ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .

(ج)

* جامع الأصول : لابن الأثير الجزرى ، المتوفى ٦٣٠ هـ ، طبعة طهران

* الجامع الصحيح (المعروف بسنن الترمذى) : لمحمد بن عيسى بن
سوره الترمذى ، أجزاء مطبعة الحلبي ، القاهرة ، من ١٩٣٧ م —
١٩٦٥ م .

* الجامع الصغير : لجلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١ هـ ، دار القلم
القاهرة ، ١٩٦٦ م .

* جامع المسانيد والسنن ، الهادى لأقوم السنن : وهو المسند الكبير للحافظ
ابن كثير ، المتوفى ٧٧٤ هـ ، مخطوط غير كامل ، بدار الكتب المصرية

(ح)

* الحسبة فى الإسلام : لابن يثمية المتوفى ٧٢٨ هـ ، طبعة المؤيد ، القاهرة
١٣١٨ هـ .

* الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى : لآدم متز ، تعريب
الدكتور محمد أبو ريدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

* حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربى : للشيخ محمد الغزالى
دار الكتب الحديثة ، ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م .

* حكم الإسلام فى القضاء الشعبى (بحث مقارنة) : الدكتور فؤاد عبد المنعم
مطبعة الأسكندرية ، ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م .

* حكم تارك الصلاة : للامام ابن القيم الجوزية ، نشره قصى الدين الخطيب
المطبعة السلفية ، الطبعة الرابعة .

* حلية الأولياء : لأبى نعيم الأصبهاني ، المتوفى ٤٣٠ هـ ، دار الكتاب
العربى ، بيروت ، ١٩٦٧ م .

(خ)

* الخلافة لتصبح عصبة أم إسلامية (رسالة دكتوراه) : للدكتور عبدالرازق
السهنورى ، طبعة باريس ، ١٩٢٦ م .

- * الخلافة والمملك : لأبي الأعلى المودودي تعريب أحمد أدريس ، دار القلم ، الكويت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- * الخليفة : توليته وعزله (رسالة دكتوراه) : الدكتور صلاح الدين دبوس ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ م .

(د)

- * دراسات في الحضارة الإسلامية : هاملتون جيب ، دار القلم للملايين بيروت .
- * الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ ، تحقيق محمد سيد جاد المولى ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- * دول الإسلام : لأبي عبد الله محمد بن عثمان المشهور بالذهبي ، المتوفى ٧٤٨ هـ ، تحقيق فهد محمد شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤ م .
- * الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لأبن فرحون المالكي المتوفى ٧٩٩ هـ ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدى الأنور ، دار التراث القاهرة ١٩٧٦ م .
- * الدين والدولة في الإسلام : الدكتور عبد الرازق السنهورى ، مقال بمجلة المحاماة الشرعية ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٢٩ م .

(ر)

- * الرد إلى من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فرض في كل عصر : لجلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١ هـ ، طبعة الجزائر ، ١٣٢٥ هـ
- * الرسالة : للامام الشافعى ، المتوفى ٢٠٤ هـ ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م .

- * رئاسة الدولة في الفقه الإسلامى (رسالة دكتوراه) : الدكتور محمد رأفت عثمان دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
- * رئيس الدولة فى الإسلام (رسالة دكتوراه) : الدكتور فؤاد النادى ، مخطوط بجامعة الأزهر .

(س)

- * السنن الكبرى : للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى ٤٥٨ هـ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدا بادر ، ١٣٥٤ هـ .
- * السياسة : لأبى القاسم الحسين بن على المغربى (الوزير) ، المتوفى ٤١٨ هـ تحقيق الدكتور سامى الدهان ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٤٨ م .
- * السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية : لشيخ الإسلام ابن قيمية المتوفى ٧٢٨ هـ ، تحقيق وتعليق محمد البنا ومحمد عاشور ، دار الشعب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ .

- * السيرة النبوية : لأبى محمد عبد الملك بن هشام ، المتوفى ٢١٣ أو ٢١٨ هـ تحقيق الشيخ محمد محبى الدين ، طبعة التحرير ، القاهرة .

(ش)

- * شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد (الحنبلى) المتوفى ١٠٨٩ هـ ، طبعة المقدسى ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- * شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل : لشهاب الدين أحمد الخفاجى ، طبعة القاهرة ، ١٣٢٥ .
- * شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل : لحجة الإسلام

أبي حامد الغزالي ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، تحقيق حمد الكيسى ، مطبعة
الإرشاد بغداد ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .

(ص)

* صحيح البخارى : للإمام محمد بن إسماعيل بن البخارى ، المتوفى ٢٥٦ هـ
القاهرة ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م ، وأخرى طبعة دار الشعب ، دون تاريخ
* صحيح مسلم : للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ، المتوفى ٢٦١ هـ ،
القاهرة ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

* صفة الصفوة : للإمام أبي الفرج عبد الرحمن الجوزى ، المتوفى ٥٩٧ هـ
تحقيق محمود فانورى ، وخرج أحاديثه محمد رواس ، دار الوعى ،
حلب ، دمشق ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(ض)

* ضبط الأعلام : أحمد تيمور أحمد تيمور (باشا) ، دار الكتاب العربى
القاهرة .

(ط)

* طبقات الشافعية : لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، المتوفى ١٧١ هـ ،
تحقيق عبد الله الجبورى أحياء التراث الإسلامى ، بغداد ، ١٣٩١ هـ
* طبقات الشافعية : لتاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن على السبكى
المتوفى ٧٧١ هـ ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحى ، الحلبي
القاهرة .

* طبقات الشافعية : لأبي بكر بن هداية الحسينى ، المتوفى ١٠١٤ هـ ،
تحقيق عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، بيروت ، ١٩٧١

- * الطبقات الكبرى : لمحمد بن سعيد بن منيع المعروف بابن سعد المتوفى ٢٣٠ هـ ، دار الطباعة والنشر . بيروت ، ١٣٨٠ - ١٩٦٠ هـ .
- * الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية : للامام ابن القيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ ، تحقيق أحمد عبد الحليم العسكرى ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

(ع)

- * العبر فى خبر من غبر : للامام الذهبى ، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد ، الكويت ، ١٣٨٠ هـ - ١٣٨٦ هـ .
- * العقد الفريد للملك السعيد : لأبى سالم محمد بن طلحة ، المتوفى ٦٥٢ هـ ، طبعة بولاق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .
- * العقيدة والشريعة فى الإسلام : للمستشرق جولد تسهير تعريب وتعليق الدكتور يوسف موسى وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- * العقيدة النظامية : لإمام الحرمين : أبو المعالى الجوينى ، تحقيق الدكتور أحمد السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- * العلاقات الخاصة بين المسلمين وغير المسلمين (رسالة أستاذية من الأزهر) الشيخ بدران أبو العين بدران ، طبعة دار النهضة بيروت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(غ)

- * غاية المرام فى علم الكلام : لسيف الدين الآمدى المتوفى ٦٣١ هـ ، تحقيق حسن محمود ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ، ١٣٩١ هـ .
- * غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى: الدكتور يوسف القرصناوى مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

(ف)

- * فتاوى شيخ الإسلام أبى تيمية ، طبعة القاهرة .
- * الفرائد والقلائد المنسوب للثعالبي المتوفى ٤٢٩ هـ ومطبوع على هامشه
تبر نظم وحل العقد ، القاهرة .
- * فضائح الباطنية : للإمام الغزالى ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، تحقيق الدكتور
عبد الرحمن بدوى ، الدار القومية ، ١٩٦٤ م .
- * الفقه السياسى عند المسلمين : للشيخ محمود فياض ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ
١٩٥٩ م .
- * فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية ، إعداد فؤاد السيد ، القاهرة ،
١٩٦١ م
- * فهرست مكتبة بنكبيور .
- * فهرست المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول
العربية .
- * فيض القدير شرح الجامع الصغير : لعبد الرؤوف المناوى ، المتوفى
١٠٣١ هـ ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

(ق)

- * القواعد : لابن رجب الجنلى ، المتوفى ٧٩٥ هـ ، مطبعة الكليات الأزهرية
١٩٧٢ م .

(ك)

- * الكامل فى التاريخ : لأبى الحسن الجزرى ، المتوفى ٦٣٠ هـ ، المطبعة
المنيرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
- * كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس

لأسماعيل بن محمد العجلوني ، المتوفى ١١٦٢ هـ ، تحقيق أحمد القلاش
مكتبة التراث الإسلامي ، دمشق .

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبد الله كاتب
شلي ، المشهور بحاج خليفة ، المتوفى ١٠٦٧ هـ ، تركيا ، ١٣١٠ هـ

(ل)

* لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني ، طبعة بيروت .

(م)

* مبادئ نظام الحكم في الإسلام : للدكتور عبد الحميد متولى ، دار
المعارف ، ١٩٦٦ م .

* المخرد في لغة الحديث : لعبد اللطيف البغدادي ، المتوفى ٦٢٩ هـ ،
تحقيق فاطمة حمزة ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : نور الدين الهيثمي ، المتوفى ٨٠٧ هـ ،
بيروت ، ١٩٦٧ م .

* المحبر : لمحمد بن حبيب ، المتوفى ٢٤٥ هـ ، تحقيق د. أيلزه ليختن ، بيروت

* المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : لمجد الدين أبي

البركات المتوفى ٦٥٢ هـ ، مطبعة السنة الحمديد ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

* المحلى : للإمام ابن حزم الظاهري المتوفى ٤٥٦ هـ ، مكتبة الكليات

الأزهرية القاهرة .

* مختصر صحيح مسلم : لزكي الدين عبد العظيم المنذرى ، المتوفى ٦٥٦ هـ ،

تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني ، الكويت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

* مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي

محمد عبد الله بن أسعد اليا فعي ، المتوفى ٧٦٨ هـ ، مؤسسة الأعلمى
بيروت ، ١٩٧٠ م .

* المستدرك على الصحيحين : للحاكم النيسابورى ، المتوفى ٤٠٥ هـ ، مطبعة
النصر ، الرياض ، المملكة السعودية

* المصنف : لأبي بكر بن عبد الرازق بن همام الصنعاني ، المتوفى ٢١١ هـ
تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى ، مؤسسة الأعلمى ، بيروت .

* المظالم المشتركة : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، الخانجي ، القاهرة ،
١٣٢٣ هـ .

* معالم أصول الدين : الفخر الدين محمد بن عمر الرازى مراجعة طه
عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

* المعتمد فى أصول الدين : لأبي يعلى العراء ، مخطوط بالظاهرية بدمشق .
* المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بمصر ، إشراف عبد السلام هارون
١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

* المغرب من الكلام الأعجمى : لأبي منصور الجوالقي ، المتوفى ٥٤٠ هـ
تحقيق أحمد شاكر ، الدار القومية ، مصر ، ١٩٦٩ م

* المقاصد الحسنة : للامام السخاوى ، المتوفى ٩١٤ هـ ، تعليق عبد الله
محمد الصديق ، دار الآداب العربية ، ١٩٥٦ م .

* مقالات الإسلاميين : لأبي الحسن الأشعري ، المتوفى ٣٣٠ هـ ، تحقيق
محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة .

* مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى ٨٠٨ هـ ، مطبعة
بولاق ، القاهرة .

* المنار المنيف فى الصحيح والضعيف : لابن القيم الجوزية ، تحقيق
عبد الفتاح أبو نميدة ، دمشق ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- * المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : لابن الجوزي المتوفى ٥٩٧ هـ ، حيدرآباد ١٣٥٨ هـ .
- * المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والإعتزال للامام الذهبي ، المتوفى ٧٤٨ هـ ، المطبعة السلفية ، ١٣٧٤ هـ .
- * المنحول من تعليقات الأصول : للامام الغزالي ، المتوفى ٥٠٥ هـ ، تحقيق من حسين هيتو ، دمشق ، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ .
- * منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية : الشيخ الإسلام أبن تيمية ، المتوفى ٧٢٨ هـ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٣٢١ هـ .
- * ميزان الإعتدال : للامام الذهبي ، تحقيق محمد البجاوي ، الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

(ن)

- * النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لابن تغري بردي المتوفى ٨٧٤ هـ ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر .
- * نظام الخلافة في الفكر الإسلامي : الدكتور مصطفى حلمي ، دار الأنصار ١٩٧٦ .
- * النظريات السياسية الإسلامية : للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ م .
- * نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم : للشيخ محمد الخضر حسين المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ .
- * نهاية الأقدام في علم الكلام : لعبد الكريم الشهرستاني تصحيح الفرد جيوم ، مكتبة المثنى بغداد .

(هـ)

* هداية العارفين : إسماعيل البغدادي ، ذيل كشف الظنون طبعة المثني
بغداد .

(و)

* الورقات : لإمام الحرمين الجويني ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٧ .
الوفاء بأحوال المصطفى : لابن الجوزي ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ،
دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لأبي العباس شمس الدين أحمد بن
خلقان ، المتوفى ٦٨١ هـ ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة
القاهرة ، ١٩٤٨ م .

٦ - فهرس المضمون

التقديم	٢ م
الافتتاح وكلمة عن الكتاب	٣ م
قيمة المخطوطة ، واستهداف بعث الحياة في المخطوطات المتوارثة...	
عن اسلافنا	٤ م
الاهتمام بالتراث يوضح معالم الحضارة الإسلامية	٥ م
مكانة الغياثي بين الكتب السياسية ، وهي	٦ م
كتب تمثل أصالة الفقه السياسي وبعده عن التبعية	٧ م
كتب وضعها رجال الإدارة وأصحاب كتب المواعظ للحكام	٨ م
كتب الفلاسفة التقليديين	٨ م
المقدمة :	
١ - المؤلف : معالم حياته	١١ م
الجويني بين شيوخه وتلاميذه	١١ م
منهج المؤلف وأهم مؤلفاته	١٧ م
٢ - الكتاب	٢٣ م
غياث الأمم والأحكام السلطانية - مقارنة	٢٧ م
امتداد أفكار الجويني إلى المتأخرين	٢٩ م
٣ - وصف المخطوطات ومنهجنا في التحقيق	٣٣ م
لوحات من المخطوطات	٤٧ م إلى ٤١ م

٤٨ م

النص الخقق

- ١ حمد الله والثناء عليه
- ٣ ثناء على كتابه النظامي
- ٦ مدح نظام الملك نثرا ونظما
- ٨ تقديم كتاب غياث الأمم
- مضمون الكتاب أقسام الأحكام وتفصيل الحلال والحرام
- ١٠ وهو نوعان
- ١١ ما يتصل بالولاية والأئمة وما يستقل به المكلفون
- ١٣ أركان الكتاب ثلاثة
- ١٣ القول في الإمامة
- ١٣ في تقدير خلو الرمان عن الأئمة
- ١٣ في تقدير انقراض حملة الشريعة

١٤

كتاب الإمامة

الباب الأول

- ١٥ في معنى الإمامة ووجوب نصب الأئمة
- ١٥ مهام الإمامة ووجوب نصب الإمام
- ١٧ رد على من قال إن الله يجب عليه استصلاح العباد

الباب الثاني

- ١٩ في الجهات التي تعين الإمامة
- ١٩ لو ثبت النص من الشارع على إمام وجب الاتباع

- الإمامية ادعت النص على إمامة علي ١٩...
- الزيدية ادعت النص على إمامة علي ١٩
- بعض المنتمين الى السنة ادعت النص على إمامة أبي بكر ٢١
- العباسية ادعت النص على إمامة العباسي ٢١
- الرد على هذه الادعاءات ودحضها ٢١
- الزعم بأن النص نقله آحاد ٢٢
- كيف يخفى هذا النص ٢٤
- أين كان النص يوم السقيفة ؟ ٢٥
- وضوح بطلان من يدعى العلم بالنص ٢٧
- مناقشة الحديث : من كنت مولاه فعلى مولاه ٢٨
- مناقشة الحديث : أنت منى بمنزلة هرون من موسى ٣٠
- مناقشة الحديث : لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره ٣٢
- بطلان ادعاء النص ٣٣
- الاختيار من أهل الحل والعقد ٣٤
- مناقشة الحديث : لا تجتمع أمتي على ضلالة ٣٤
- إذا صادفنا علماء الأمة مجمعين على حكم من الأحكام ٣٦
- اجتماع أهل المذهب ظانون مهما بلغ عددهم ٣٧
- مدار الكلام في إثبات الاجماع على العرف واطراده ٣٩
- إثبات الاختيار وبطلان مذاهب أصحاب النصوص ٤٣

الباب الثالث

- في صفات الذين هم من أهل العقد وتفصيل القول في عددهم ٤٦
- مضمون هذا الباب فصلان يسبقهما تنبيه الى المقاطع الشرعية ٤٧

- الفصل الأول : يبدأ بمحل الاجماع فى صفة أهل الاختيار... ..
- ٤٨ ثم ينعطف على مواقع الاجتهاد والظنون
- ٤٨ النسوة والعبيد والعوام وأهل النعمة لا مدخل لهم فى نصب الأئمة
- ٤٩ لا يصلح لعقد الإمامة إلا المجتهد المستجمع لشرائط الفتوى... ..
- ٤٩ يكفى أن يكون ذا عقل وكيس وفضل
- ٥٠ مناقشة الرأيين ، وإرجاء ما نختاره إلى خاتمة الفصل
- ٥٢ الفصل الثانى : فى ذكر عدد من إليه الاختيار والعقد
- ٥٢ الإجماع ليس شرطاً فى عقد الإمامة
- ٥٣ أتعقد الإمامة ببيعة اثنين أم أربعة أم أربعين ؟
- ٥٤ رأى الباقلانى وآبى الحسن الأشعرى الاكتفاء بواحد
- ٥٥ مناقشة هذه الوجوه جميعها
- ٥٧ ما انتهى إليه المؤلف حصول الطاعة ولو بواحد
- صفة من يعقد أن تكون مبايعة منه واقتدار (مؤجلة
- من الفصل الأول)
- ٥٧ اشتراط حضور شهود

الباب الرابع

- ✓ فى صفات الإمام القوام على أهل الإسلام
- ✓ الصفات المكتسبة
- ٦٠ ما يتعلق بالحواس والأعضاء
- ٦٢ ما يتعلق بالصفات اللازمة النسب قرشى أو غير قرشى

- صفات الذكورة والحرية ونخيزة العقل والبلوغ ... ٦٥
- الصفات المكتسبة : العلم ، التقوى ، الرأى ... ٦٥ ٦٨
- فصل القول فى العصمة وتقسيمها وتفصيلها وتحصيلها ... ٦٩
- طوائف من الإمامية ترى وجوب العصمة لكل من يتعلق به طرف
- من مصالح الإمامة ... ٧٣

الباب الخامس

- الطوارئ التى توجب الخلع والانخلاع ... ٧٥
- لوانسل الإمام عن الدين ، أو جن ، أو ظهر خبل فى عقله ... ٧٥
- الفسق اذا تحقق طرأته ... ٧٦
- الإمام لو طرأ عليه عرض أو عراه مرض ... ٧٩
- مبنى هذا الكلام على مصلحة المسلمين ... ٨٤
- سيرة على فى معاوية ... ٨٤
- طوائف من جلة أصحاب رسول الله تخلفوا عن القتال ... ٨٥
- نصائح أبى موسى الأشعرى لأهل اليمن ... ٨٧
- فصل : إذا أسر الأمام وحبس فى المطامير ... ٨٩
- فصل : فى شرائط الإمامة ... ٩١
- فصل : فى تقاسيم ما يطرأ على المتصدى للإمامة من الفسوق
- والعصيان وغيره ... ٩١
- فصل : فى الخلع والانخلاع والفرق بينهما ... ٩٣
- من يخلع الإمامة ... ٩٦
- الإمام اذا لم يخل عن صفات الأئمة ورام العاقدون له أن يخلعوه
- وذهب ذاهبون إلى أن الإمام له أن يخلع نفسه ... ٩٧

- ٩٩ ... فصل فيمن يستنيبه الإمام ويوليه مقاليد الأمور ...
- ١٠٠ ... من يوليه العهد بعد وفاته ...
- ١٠٧ ... لو رتب العاهد التولية في مذكورين صالحين للأمر ...
- ١٠٨ ... لو قال العاهد الإمام بعدى فلان ثم فلان ثم فلان ...
- ١٠٩ ... أما إذا استتاب في حياته نائباً ...
- ١١٣ ... منصب الوزير القائم مقام الإمام في تنفيذ الأحكام ...
- ١١٤ ... صاحب هذا المنصب أيجوز أن يكون ذمياً ؟ ...
- ١١٦ ... أما الذين يستنيبهم في بعض الأمصار والأقطار ...
- ١١٩ ... إذا طرأ على الولاية أحوال لو كانوا عليها ابتداء لما جاز نصبهم ...

الباب السادس

- ١٢١ ... في إمامة المفضول ...
- ١٢١ ... الزيدية ومعها طوائف ترى تصحيح عقد الإمامة للمفضول ...
- ١٢٣ ... إذا كانت الحاجة في مقتضى الإيالة تقتضى تقديم المفضول قدم ...
- ١٢٤ ... الإمامة لا تنعقد إلا بعقد من يستعقب عقده منعة ...

الباب السابع

- ١٢٥ ... في منع نصب إمامين ...
- ١٢٨ ... تجوز نصب إمام في القطر الذى لا يبلغه نظر الإمام ...
- ١٣١ ... اختلف الفقهاء في جواز نصب قاضيين في بلده واحدة ...

الباب الثامن

- ١٣٣ ... تفصيل ما إلى الأئمة والولاية ...
- ١٣٥ ... نظر الإمام في أمور الدين ثم في أمور الدنيا ...

- ١٣٦ يم يزغ عن المنهج المستقيم
- ١٣٧ اذا لم تكن البدعة ردة ، وأصر عليها متحلها فباذا يدفع الإمام
- ١٣٧ فإن قيل فعلوا ما يقتضى التكفير وما يوجب التبديع والتضليل ...
- ١٣٩ اختلاف العلماء فى فروع الشريعة
- ١٤٤ السعى فى دعاء الكافرين إلى الدين
- ١٤٦ وجه ارتباط العبادات بنظر الإمام
- ١٤٨ ما يتعلق بالأئمة من أحكام الدنيا
- ١٥١ الأموال التى تمتد يد الإمام إليها
- ١٥٦ الجهاد فى حق الإمام بمثابة فرائض الأعيان
- ١٥٦ اعتناء الإمام بسد الثغور
- ١٥٧ نفى أهل العرامة من خطة الإسلام
- ١٥٨ فصل الخصومات
- ١٥٩ قتال أهل البغى - قطاع الطرق - أهل البدع إذا اكثروا
- ١٦١ العقوبات : الحدود والتعزيرات
- ١٦٦ فتوى عن الوقاع فى نهار رمضان وردھا
- ١٦٧ عقوبة الشرب كانت أربعين جلدة فصارت ثمانين
- ١٧٠ استمرار العقوبات مع تقدير المعاودات
- ١٧١ توبة الزنديق
- ١٧٢ الولاية : السلطان ولى من لأولى له
- ١٧٢ سد الحاجات والخصاصات
- ١٧٣ فإن بقى فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم
- ١٧٦ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
- ١٧٧ الإمام يحتاج إلى الاعتصام بالعدد والعناد

- لا بد من الاستعداد بالأموال ١٧٨
- القول الضابط في كلى المصاريف ١٨١
- إذا صفرت يد راعى الرعية عن الأموال والحاجة ماسة ١٨٩
- فصل : إذا وطئ الكفار ديار الاسلام ١٩١
- الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما يحصل به الكفاية ١٩٣
- الكلام في الأموال وقد صفر بيت المال ١٩٧
- من قال إن الإمام يأخذ ما يأخذ في معرض الاقتراض ٢٠١
- لست أمنع من الاقتراض على بيت المال ٢٠٣
- المغانم في وضع الشرع ليست مقصودة ٢٠٧
- إن قيل إن ما ذكر نموه لم يكن في زمن الخلفاء الراشدين ٢٠٩
- وجوب الاستظهار بالادخار ٢١٠
- نزف أموال العصاة لا نرى له أصلا ٢١٢
- فصل : في مستخلى الإمام ٢١٤
- ينبغي أن يكون المولى مستجمعا خصلتين ٢١٥
- استجماع صفات الاجتهاد في المولى بين الشافعية والأحناف ٢١٧
- القاضى مجتهدا أو مقلدا ٢١٩
- انتصاب غر للقضاء لا يفهم العربية ٢٢١
- الركن الثانى : القول في خلوا الزمام عن الإيام (٣ أبواب) ٢٢٤
- الباب الأول : في انخرام الصفات المعتبرة في الأئمة ٢٢٥
- إذا عدم النسب ٢٢٦
- القول في فقد رتبة الاجتهاد ٢٢٧
- لو فرض فاسق يشرب الخمر حريص على الذب عن حوزة الإسلام ٢٢٨
- القول في قرشى ليس بذى دراية إذا عاصره عالم كاف تى ٢٢٩

- ٢٣١ ... القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول : ثلاثة أقسام
- ٢٣١ ... إذا كان المستظهر صالحا للإمامة
- ٢٣١ ... إذا خلا الزمان من أهل العقد والحل
- ٢٣٢ ... إذا اتخذ من يصلح وفي العصر من يختار ويعقد
- ٢٣٣ ... الرأي عندي أنه لا حاجة إلى إنشاء عقد
- ٢٣٤ ... إذا لم يكن مستظهرا بنجدة وعدة
- ٢٣٨ ... لا يجوز عقد الإمامة لفاسق
- ٢٣٩ ... أن يستولى كاف ذو استقلال بالأشغال وليس على خلال الكمال
- ٢٣٩ ... إذا خلا الزمان عن كامل على تمام الصفات
- ٢٤٠ ... إذا كان المستولى صالحا للإمامة
- ٢٤٣ ... كذايات عن سيد الدهر نظام الملك
- ٢٤٥ ... توحد شخص بالاستعداد بالأنصار
- ٢٤٧ ... تعدى الأجناد على بعض حدود الاقتصاد
- ٢٤٨ ... هم حمة الدماء والأموال والحرمان
- ٢٤٩ ... قتل عمر بن الخطاب دلالة على وجوب الربط
- ٢٥٠ ... أليس بهم انحصار الكفار في أقصى الديار ؟
- ٢٥٠ ... يدفع الله بهم البدع والأهواء
- ٢٥١ ... اقتلاعهم قلعة القرامطة
- ٢٥٢ ... الموقعة بين الروم وألب أرسلان السلجوقي
- ٢٥٥ ... أثقل على أهل الإسلام نفقة هؤلاء المقاتلين
- ٢٦١ ... الجهاد فرض كفاية ، وهو أعلى من فرائض الأعيان
- ٢٦٥ ... قضية تشوف الإمام إلى بيت الله الحرام

- ٢٧١ ... لو بغت فئة على الإمام وتولوا بعده وعتاد وولوا قضاة ...
- ٢٧٢ ... ما للإمام : أن تنفذ أحكامه ...
- ٢٧٣ ... ما عليه : الاهتمام بمجارى الأخبار ...
- ٢٧٤ ... وجوب مراجعة العلماء ...
- إذا كان السلطان لم يبلغ الاجتهاد فالمتبوعون العلماء والسلطان
- ٢٧٥ ... شوكتهم ...
- ٢٧٦ ... إذا نشأ ناشئة من الرنادقه والمعطلة ...
- ٢٧٧ ... مسئولية الإمام عن الرعية كاملة ...
- ٢٧٨ ... خلو الزمان عن الكفاة ذوى العرامة وعن يستحق الإمامة ...
- ٢٧٨ ... يكفى أن يكون ذا حصة واستقلال بعظام الأمور ...
- ٢٧٩ ... إذا شغل الزمان عن كاف مستقل بقوة ...
- ٢٧٩ ... ما يسوغ فيه استقلال الناس بأنفسهم ...
- لو خلى الزمان عن السلطان فحق على أهل كل بلدة أن يقدموا
- ٢٨٠ ... من ذوى الأحلام من يلتزمون إشارته وأوامره ...
- ٢٨٠ ... ترويج الأيامى ...
- ٢٨٢ ... كل أمور الأموال العامة توكل إلى العلماء ...
- ٢٨٤ ... الركن الثالث : تقدير انقراض حمة الشريعة ...
- ٢٨٥ ... الرتبة الأولى : اشتغال الزمان على المفتين ...
- ٢٨٥ ... صفات المفتين وآداب المستفتين ...
- ٢٨٦ ... الصفات المعتبرة فى المفتى ست ...
- ٢٨٦ ... أولها : الاستقلال باللغة العربية ...
- ٢٨٦ ... ثانيا : معرفة ما يتعلق بالشريعة من آيات الكتاب ...

- ٢٨٦ ثالثها : معرفة السنة
- ٢٨٧ رابعها : معرفة مذاهب المتقدمين
- ٢٨٨ خامسها : الإحاطة بطرق القياس
- ٢٨٨ سادسها : الورع والتقوى
- ٢٨٩ الجوينى يرى ثلاثة : أولها اللغة العربية
- ٢٩٠ وثانيها فن الفقه والتبحر فيه
- ٢٩١ وثالثها : العلم المشهور بأصول الفقه
- ٢٩١ ودليله : أن الوقائع متحددة
- ٢٩٢ أن أصحاب الرسول كانت تتوفر فيهم هذه الشروط
- ٢٩٣ اختلاف مذاهب الأصوليين فيما على المستفتى من النظر
- ٢٩٤ رأى القاضى الباقلانى
- ٢٩٥ رأى الجوينى ورده على الباقلانى
- ٢٩٦ من وجد فى زمانه مفتيا وجب عليه تقليده
- ٢٩٧ من أراد تقليد مذهب الشافعى مع وجود مفت مستجمع للشروط
- ٢٩٩ الأوجه عند الجوينى أن يقلد المستفتى مفتى زمانه
- المرتبة الثانية : إذا خلى الزمان عن المفتين المجتهدين ووجد
- ٣٠٠ نقلة المذاهب وصفتهم
- ٣٠١ ما على المستفتين
- ٣٠١ أن وقعت واقعة ووجد فيها نص فى مذاهب الأئمة
- ٣٠٣ إن وقعت واقعة لم يصادف النقلة مذهباً منصوباً عليه
- ٣٠٤ إلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه
- ٣٠٦ إذا وقعت واقعة لا بد من إعمال القياس فيها

٣٠٩	المرتبة الثالثة : إذا خلا الزمان عن المفتين وعن نقلة المذاهب ...
٣١١	حديث الرسول لمعاذ بن جبل ودلالته
٣١٣	أمثال : معنى النجاسة
٣١٤	كتاب الطهارة
٣١٤	النجاسة إذا وقعت في الماء ومذاهب الأئمة
٣١٩	رب نجاسة مستيقنة يقضى الشرع بالعفو عنها
٣٢٢	طراآن الاستعمال
٣٢٣	فصل في الأواني : الجلود المدبوغ والشعر والوبر والعظام
٣٢٣	فصل في الأحداث الموجبة للوضوء والغسل
٣٢٤	فصل في الغسل والوضوء
٣٢٥	آية الوضوء تشتمل على بيان بالغ فيه
٣٢٨	فصل في التيمم وما في معناه
٣٣٢	مسائل الحيض المختلطة بالاستحاضة
٣٣٧	كتاب الصلاة
٣٤٠	فصل في الزكاة
٣٤١	باب في الأمور الكلية والقضايا التكليفية
٣٤٢	القول في المكاسب
٣٤٢	لو فسدت المكاسب كلها وطبق طبق الأرض الحرام
٣٤٣	إذا اضطر المرء فإلى أى حد يستبيح من الميتة
٣٤٧	الأدوية والعقاقير والفواكه
٣٤٨	القول في الملابس
٣٥٠	المساكن

٣٥٤	المذاهب تختلف في أسبقية التحليل والتحريم
٣٥٥	تفصيل القول في الأملاك
٣٥٦	القول في المعاملات
٣٥٩	الحقوق المتعلقة بالأموال
٣٦٠	مثلان : في الإباحة ، وفي براءة الذمة
٣٦١	ما يتعلق بالجهات العامة من الحقوق الزكاة
٣٦٤	فصل في الموارث
٣٦٧	المرتبة الثانية مبناها على دروس العلم بالشرعية
٣٦٩	القول في المناكحات
٣٧٠	العقد والإيجاب والقبول
٣٧٢	إذا طرأ على النكاح طارئ
٣٧٣	الزواج وما يتعلق بالإيالة
٣٧٤	كل حد أستيقنه أهل العصر أقامه ولاية الأمر
٣٧٧	المرتبة الرابعة في خلو الزمان عن أصول الشريعة

غيات الأمم
رقم الابداع ٤٦٦٨ سنة ١٩٧٩

مكتبة
الأمم
البحرية
البحرية

طبع بمطابع جريدة السفير
شركة الصحافة
ن ٨٠٣٩٦٤ اسكندرية

● يمثل أصالة الفقه السياسى الإسلامى ؛ وبعده عن التبعية الفارسية أو التأثر بالفلسفة السياسية اليونانية . فقد خط الإسلام للسياسة خطة متميزة تقوم على عقائده فى تنزيه الله ووحدانيته ، وتصويراته عن الإنسان والكون والحياة ، ومن خلال هذه الخطة الربانية وما تقوم عليه من أصول ثابتة صرف علماء المساميين أنظارهم ، فجاءت اجتهاداتهم لها صبغتها الأصيلة .

● وغرض امام الحرمين — رضى الله عنه — فى هذا الكتاب كما أبان عنه المحققان فى المقدمة : دحض النظريات السياسية التى تسربت الى الفكر الإسلامى عن طريق النقل والترجمة لابرار مكانة الشريعة الإسلامية وتكاملها وواقعيتها ، اذ يحيط بالراعى والرعية مبيتا الاحكام الخاصة بكل منهما ، مظهرا ارتباط الدين بالدنيا حاضا على الالتزام بأحكام الشرع وجعل كلمة الله هى العليا . كهدف يسعى اليه المسلمون جميعا .. ومن غرضه كذلك «انقاذ بنى البشر مما يتردون فيه من مهوى الظلم والجور ؛ ولعل اختياره للعنوان يدل على ذلك ، اذ معنى (الفيات) هو الانقاذ و (الالتيات) الحبس والمكث ، فكانه يعلن عن رغبته فى انقاذ الامة الإسلامية من أسر الظلم وأغلاله » .

● وأخيرا : بنشر هذا الكتاب لأول مرة ، تتحقق أمنية غالية للعلامة أحمد تيمور باشا . . . جزى الله المحققين خير الجزاء على ما بذلوا من جهد فى الحصول على مخطوطاته ، وعلى ما قدما من دراسة وتحقيق على أصوله حتى ظهر فى الثوب العلمى اللائق بمكانة الكتاب العلمية ، لا يحدوهم فى عملهم غير ازالة الغشاوة عن طريق الإسلام ، وعن أحقية منهجه فى الهيمنة على الحياة ...

محمد علي